

الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني

” دراسة ميدانية مقارنة بين المشاركات وغير المشاركات
في الجمعيات الأهلية التطوعية ”

خير النساء بنت رمضان بن مستهيل بيت نصيب

2013
يوم المرأة العمانية
OMANI WOMEN'S DAY
المرأة شريكة في التنمية

الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني " دراسة ميدانية مقارنة بين المشاركات وغير المشاركات في الجمعيات الأهلية التطوعية "

بحث مقدم

لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية

إعداد

الباحثة/ خير النساء بنت رمضان بن مستهيل بيت نصيب

٢٠١٢/٥١٤٣٣م

إهداء . . .

أهدئ عملي هذا إلى قائد عمان وحامي نهضتها وباني مسيرتها التعليمية السلطان قابوس ابن سعيد سلطان عمان حفظة الله تعالى ورعاه...

وإلى بلدي ووطني العزيز عمان المحبة والوفاء...

وإلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله والديّ الغاليين اللذان رباني صغيرةً، وكبيرةً زهرة حياتي والدي الغالية والدي العزيز حفظهم الله وأطال بقاءهما...

وإلى أرواح أجدادي وأخواني (فائز وطلال) رحمة الله عليهم...

وإلى أخواني وأخواتي وجميع أفراد أسرتي الأحباء مقابل كل الثقة التي منحوني إياها لاستكمال دراساتي العليا والذين تمنوا لي الخير دائماً...

وإلى صديقاتي اللاتي كان لتشجيعهن الأثر الكبير...

وإلى اللذين مهدوا لي طريق العلم والمعرفة ولم يبخلوا علي بالنصح، والإرشاد أساتذتي الكرام اللذين كانوا عوناً لي في دراستي هذه ونوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في طريقي...

وإلي من زرعوا النفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدة والتسهيلات والأفكار والمعلومات... وإلي كل من له فضل علي...

وإلى كل صاحب هم وهمة، وإلى كل من يحب الوصول إلى القمة وسخر إبداعه لخير هذه الأمة...

وإلى كل محب ومخلص، وإلى كل من علمني حرفاً...

وإلى جميع طلاب العلم...

أهدئ إليهم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع.

خير النساء بيت نصيب

كلمة شكر وتقدير

أبدأ شكري لله تعالى في المقام الأول فهو الأحق أن يشكر وأن يثنى عليه، ومن مبدأ من لا يشكر الناس لم يشكر الله... قال تعالى: " ولئن شكرتم لأزيدنكم " صدق الله العظيم، سورة إبراهيم الآية (٧).

امثالاً لهذا التوجه الرباني أشكر الله تبارك وتعالى على ما من علي فجاد وأكرم، وأما بعد:

أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير للفاضل الأستاذ الدكتور ثروت إسحاق عبد الملك أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس، ورئيس قسم البحوث الاجتماعية بمعهد البحوث والدراسات العربية، لجهوده المخلصة وتوجيهاته القيمة ومنهجيته الفذة التي ساعدتني في كل مراحل الدراسة حتى خرجت على هذا النحو، أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

وخالص شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الأجلاء الأستاذة الدكتورة منى السيد حافظ رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس، والأستاذة الدكتورة علياء علي شكري أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس على تفضلهم بمناقشة الدراسة، وعلى ما أبدوه من ملاحظات قيمة وآراء سديدة كان لها أثر في خروج الدراسة بهذا الشكل، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أسجل شكري وتقديري إلى جميع الأساتذة الأفاضل المحكمين بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس، ونخص بالشكر الأستاذة الدكتورة عابدة فؤاد النبلاوي - أستاذة قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس، والدكتور مجدي محمد مصطفى - أستاذ مشارك بجامعة السلطان قابوس - قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي، الدكتورة سعاد بنت محمد علي سليمان - أستاذ الإرشاد النفسي التربوي المساعد - قسم علم النفس كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، والدكتور سالم بن عامر المعشني عضو هيئة التدريس بكلية العلوم التطبيقية بصلالة، والأستاذ عبد الرؤوف بن عبد الله العريمي المدرس المساعد بقسم علم النفس كلية العلوم التطبيقية بصلالة على ما بذلوه وعلى سعة صدورهم ورحابة خواطرهم وكرم طبعهم، وإرشاداً وتوجيهاً لأفكاري، وعلى إعطائي الكثير من وقتهم ومساعدتي بطرق متعددة لإخراج هذه الرسالة بهذه الصورة.

كما أسجل شكري وتقديري إلى الأساتذة المحكمين قسم علم الاجتماع بجامعة عين شمس، ونخص بالشكر الأستاذ الدكتور سعيد أمين ناصف رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب.

والأستاذة المحكمين قسم علم اجتماع جامعة القاهرة، ونخص بالشكر الأستاذ الدكتور علي المكاوي أستاذ ومدير مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، والأستاذة المحكمين بجامعة حلوان الذين لم يبخلوا علي بأي مشورة أو توجه.

كذلك أشكر جامعة السلطان قابوس ممثلة في جميع الأخوة العاملين بالمكتبة الرئيسية، وقسم الدراسات العمانية بالجامعة على تعاونهم وتوفير الكثير من مراجع هذا البحث وأخص بالشكر الأستاذ زكي بن عيد بيت سليم، رئيس قسم النظم الآلية بالمكتبة الرئيسية. كذلك أشكر مجلس الدولة بسلطنة عمان ممثلاً في مكتبة المجلس على تعاونه وتوفير الكثير من مراجع هذا البحث.

وكما أتقدم بخالص شكري وتقديري لسفارة سلطنة عمان والملحقية الثقافية العمانية بجمهورية مصر العربية، على ما قدموه من دعم ومؤازرة طيلة سنوات الدراسة وتعاون ومشاركة بناءة في تسهيل مهمة الباحثة.

ولا يفوتني أن أشكر كل من عاونني من المسؤولين والمختصين في جميع الجمعيات الأهلية التي تمت الدراسة بها ودورهم في تسهيل مهمة الباحثة.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى أحبتي جميع أفراد عائلتي الكريمة لتحملهم معي مشقة البحث، وعناؤه وإلى رضا المودة والوفاء لكل من حولي من أصدقاء وزملاء، وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة في سبيل إنجاز هذا العمل وخروجه إلى حيز الوجود، وإلى جميع هؤلاء أقول جزاكم الله عني خير الجزاء، وأعظم العرفان، وأوفر الامتنان، ووفقكم الله لما يحبه ويرضاه.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا، ويعلمنا ما ينفعنا إنه على ما يشاء قدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وفي النهاية أتوجه إلى الله أن يوفقنا إلى ما فيه الخير، وأن تحقق هذه الدراسة الفائدة لمن يبحث ويدرس قضية مشاركته المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني من خلال الجمعيات الأهلية التطوعية.

الباحثة/ خير النساء بيت نصيب

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل سيكولوجي للأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني، ومدى تأثير الأبعاد الاجتماعية المختلفة الخاصة بالمرأة العمانية وأثرها في مشاركتها في تنمية المجتمع العماني، إلى جانب اختبار مدى تأثير المرأة العمانية بالمتغيرات التي طرأت على المجتمع العماني وتحوله السياسي والاقتصادي والثقافي، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

١- ما دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة في تغيير وضع المرأة العمانية وبخاصة من خلال مشاركتها في عملية التنمية سلباً أو إيجاباً؟

٢- ما الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية (الأبعاد) المختلفة (التعليمية، والثقافية، الاقتصادية، والأسرية، والدينية...) وذلك سلباً أو إيجاباً في عملية مشاركة المرأة في تنمية المجتمع العماني من خلال عملها في الجمعيات الأهلية؟

٣- ما الأدوار التي تسهم بها النساء المشاركات (عينة الدراسة) في الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع العماني؟

٤- ما المشكلات والتحديات التي تواجه النساء المشاركات (عينة الدراسة) في تنمية المجتمع العماني والسبل التي تلجأ إليها للقضاء على تلك المشكلات؟

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال المقابلة المتعمقة، لمعرفة الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية المختلفة (التعليمية، والثقافية، الاقتصادية، والأسرية، والدينية... الخ) كمقومات أو معوقات في سبيل الاستفادة بقدرات المرأة وإمكانياتها في تنمية المجتمع بوصفها مشاركة في العمل الأهلي التنموي، وقد تكونت العينة من (١٠٠) حالة من النساء، وذلك بواقع (٥٠) حالة يعملن بأجر أو بدون أجر (متطوعات نشطات) ويشاركن في الجمعيات الأهلية، و(٥٠) حالة لا يشاركن في جمعيات أهلية، كما تم عمل مقابلات شخصية مع المسئولات والقيادات النسائية العاملة بالجمعيات الأهلية، وتم اختيار (٥) سيدات تقمن بعمل تطوعي بدون أجر وساهمن في تأسيس المؤسسة، وبعد تحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً توصلت البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

أن العوامل والمتغيرات الاجتماعية والمجتمعية لم تشكل عائقاً أمام المرأة، وما أكد ذلك هو عدم وجود فارق ذو دلالة بين عينة المشاركات وغير المشاركات في تلك العوامل، حيث لعب العامل الديني (الخيرى) والإنساني (الذاتى) دوراً كبيراً في المشاركة في الجمعيات الأهلية التنموية، مما أدى إلى تنمية الذات وازدياد الثقة بالنفس لدى المشاركات في الجمعيات، وهو ما يمثل دافعاً قوياً لغير المشاركات في أداء ذلك الدور مستقبلاً.

وأوصى البحث بالآتي:

- بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول المشاركة التتموية من خلال موضوعات مقترحة مثل قيمة وأهمية ومشكلات التطوع، بالإضافة على ما يمكن أن تؤديه المرأة في تنمية المجتمع العماني، وعلى الجانب التطبيقي يجب الاستعانة بنتائج البحوث المختلفة في تطوير الجمعيات الأهلية كماً وكيفاً؛ وربط الجمعيات الأهلية بالمنظمات العربية والدولية، وكذلك تفعيل دور المؤسسات والأجهزة المختلفة في العمل الأهلي التتموي في سلطنة عمان مثل الإعلام، والتعليم، والمؤسسات الدينية.

الفهرس

رقم الصفحة	المحتويات
٣-١	المقدمة
الفصل الأول المفاهيم والدراسات السابقة	
١٥-٥	المبحث الأول: مفاهيم الدراسة
٥	تمهيد
٩-٥	مفهوم التنمية
١٢-٩	مفهوم المشاركة
١٤-١٢	مفهوم الأبعاد الاجتماعية
١٥-١٤	تعقيب
٤٦-١٧	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
١٧	تمهيد
٢٦-١٧	المحور الأول: مجموعة البحوث والدراسات التي اتخذت من مشاركة المرأة في قوة العمل والتحديات والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لها
٣٣-٢٦	المحور الثاني: مجموعة البحوث والدراسات التي تناولت تمكين المرأة ومستوى مشاركتها في المجالات التنموية المختلفة (الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي)
٤٥-٣٣	المحور الثالث: الدراسات التي اتخذت من دور المرأة ومشاركتها في جمعيات العمل التطوعي، ومنظمات المجتمع المدني موضوعاً رئيسياً لها
٤٦-٤٥	تعقيب
الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية في مناقشة دور المرأة في التنمية	
٤٨	تمهيد
٥٠-٤٨	الاتجاه الوظيفي في مناقشة دور المرأة في التنمية
٥٣-٥٠	الاتجاه الماركسي في مناقشة دور المرأة في التنمية
٥٥-٥٣	ثالثاً: اتجاه مدرسة التبعية في مناقشة دور المرأة في التنمية
٥٧-٥٥	رابعاً: الاتجاه الفينومينولوجي في مناقشة دور المرأة في التنمية
٦٠-٥٧	خامساً : الاتجاه النسوي في مناقشة دور المرأة في التنمية
٦١-٦٠	تعقيب
الفصل الثالث: دور المرأة العربية في التنمية بالعالم العربي و المرأة والعمل التطوعي	
٧٩-٦٣	المبحث الأول: دور المرأة العربية في التنمية بالعالم العربي
٦٤-٦٣	تمهيد
٦٦-٦٤	أولاً: دور المرأة المصرية في التنمية
٦٨-٦٦	ثانياً: دور المرأة السودانية في التنمية
٧٠-٦٨	ثالثاً: دور المرأة المغربية في التنمية

٧٢-٧٠	رابعاً: دور المرأة اللبنانية في التنمية
رقم الصفحة	المحتويات
٧٥-٧٢	خامساً: دور المرأة الإماراتية في التنمية
٧٧-٧٥	سادساً: دور المرأة القطرية في التنمية
٧٩-٧٨	تعقيب
٩١-٨١	المبحث الثاني: المرأة والعمل التطوعي
٨١	تمهيد
٨٣-٨١	أولاً: أهمية المرأة في العمل التطوعي
٨٣	ثانياً: دور المرأة في العمل التطوعي
٨٧-٨٣	ثالثاً: واقع دور المرأة في تنمية المجتمع
٨٨-٨٧	رابعاً: أهمية تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية
٨٩-٨٨	خامساً: دور الجمعيات النسائية في تنمية المجتمع
٩١-٨٩	سادساً: الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية مشاركة المرأة في العمل التطوعي
٩١	تعقيب
الفصل الرابع: دور المرأة العمانية في التنمية و المرأة العمانية والعمل التطوعي	
١١٤-٩٣	المبحث الأول: دور المرأة العمانية في التنمية
٩٤-٩٣	تمهيد
٩٩-٩٤	أولاً: الدور الثقافي للمرأة العمانية في التنمية
١٠٤-٩٩	ثانياً: الدور الاقتصادي للمرأة العمانية في التنمية
١٠٩-١٠٤	ثالثاً: دور المرأة العمانية في القوانين والتشريعات
١١٠-١٠٩	رابعاً: الدور الاجتماعي للمرأة العمانية في التنمية
١١٣-١١٠	خامساً: الدور السياسي للمرأة العمانية في التنمية
١١٤-١١٣	تعقيب
١٣١-١١٦	المبحث الثاني: المرأة العمانية والعمل التطوعي
١١٦	تمهيد
١١٨-١١٧	أولاً: نشأة العمل التطوعي في سلطنة عمان
١١٨-١١٧	ثانياً: تطور العمل التطوعي في سلطنة عمان
١٢٠-١١٨	ثالثاً: تنظيم العمل التطوعي في سلطنة عمان

١٢٠-١٢١	رابعاً: ميادين ومجالات العمل التطوعي في القانون العماني
١٢١-١٢٥	خامساً: مجالات العمل التطوعي في المجتمع العماني
رقم الصفحة	المحتويات
١٢٥-١٢٧	سادساً: الجمعيات النسائية
١٢٧-١٢٨	سابعاً: مراكز التأهيل النسوية
١٢٨	ثامناً: الجمعيات المهنية
١٢٨-١٣٠	تاسعاً: نماذج لجمعيات أهلية في سلطنة عمان
١٣٠-١٣١	تعقيب
الفصل الخامس: الدراسة الميدانية والإجراءات المنهجية	
١٣٣	تمهيد
١٣٣	أولاً: أهداف الدراسة
١٣٣-١٣٤	ثانياً: تساؤلات الدراسة
١٣٤	ثالثاً: المناهج المستخدم في الدراسة
١٣٤-١٣٦	رابعاً: عينة الدراسة وكيفية اختيارها
١٣٧-١٣٨	خامساً: مصادر وأدوات جمع البيانات
١٣٨	سادساً: أساليب التحليل والتفسير
١٣٨-١٤٠	سابعاً: الصعوبات الميدانية
الفصل السادس: تحليل البيانات واستخلاص النتائج ومناقشتها في ضوء نتائج البحوث والدراسات السابقة	
١٤٢	تمهيد
١٤٢-٢١٧	أولاً: نتائج تحليل دليل مقابلة الحالات المتعمقة
٢١٧-٢٢٥	ثانياً: نتائج تحليل دليل مقابلة القيادات النسائية بالجمعيات الأهلية
٢٢٥-٢٢٦	تعقيب
الفصل السابع: تفسير النتائج والتوصيات	
٢٢٨	تمهيد
٢٢٨-٢٤٠	أولاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة
٢٤٠-٢٤١	ثانياً: ملائمة الإطار النظري والتصوري لتفسير وتحليل النتائج

٢٤٥-٢٤٢	ثالثاً: نتائج الدراسة العامة
٢٥٠-٢٤٥	رابعاً: التوصيات والمقترحات
٢٦٢-٢٥١	مراجع الدراسة: قائمة المراجع
٢٦١-٢٥١	أولاً: مراجع باللغة العربية
رقم الصفحة	المحتويات
٢٦٢	ثانياً: المواقع الإلكترونية
٢٦٥-٢٦٣	ثالثاً: مراجع باللغة الأجنبية
٣٠٢-٢٦٦	ملاحق الدراسة

المقدمة

يشهد المجتمع العماني، شأنه في ذلك شأن العديد من المجتمعات، تزايداً مطرداً في عدد وحجم المنظمات أو المؤسسات التي توفر للمواطن العماني: التعليم، والعلاج بأنواعه، والخدمات المصرفية وغيرها وفي حجم وعدد المؤسسات الإنتاجية، التي تتعامل مع المواد الخام لتحويلها إلى أدوات وأجهزة، تسهم في تحسين نوعية الحياة وزيادة رفاهيتها للمواطن^(١).

وتؤكد أحد التقارير الرسمية الصادرة من وزارة التنمية الاجتماعية بالسلطنة على أن مشاركة المرأة العمانية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشاركتها في مختلف نشاطات المجتمع لم تعد مجالاً للمناظرة بين القبول والرفض، ذلك لأن دورها في جهود هذه التنمية غداً من الثابت والمتطلبات السياسية للولوج إلى عالم الألفية الثالثة^(٢).

ولقد أكدت مؤتمرات عديدة في توصياتها على ضرورة مشاركة المرأة الخليجية في العملية التنموية في المجتمع؛ فمن توصيات ملتقى ثقافة المرأة في المجتمعات الخليجية، الحرص على توعية المرأة بدورها في المجتمع، وأهمية مشاركتها الفعلية في عملية التنمية، وهي في ذلك تقف على قدم المساواة مع الرجل^(٣).

وبناءً على ما سبق تتبع أهمية الدراسة من خلال كون دور المرأة يعد مؤشراً هاماً لمعرفة درجة التنمية الاقتصادية والحضارية في أي مجتمع، فالمرأة من ناحية إحصائية بحتة تمثل نصف المجتمع، كما أن تطورها يساعد في عملية وتنشئة وتربية النصف الآخر.

وحول هذا الموضوع تدور إشكالية الدراسة وهي قضية مدى تأثير الأبعاد الاجتماعية المختلفة الخاصة بالمرأة العمانية على مشاركتها في تنمية المجتمع العماني، بالإضافة إلى اختبار مدى تأثير المرأة العمانية بالمتغيرات التي طرأت على المجتمع العماني وتحوله السياسي والاقتصادي والثقافي، وذلك من خلال اختبار مدى مساهمتها في تنمية المجتمع، ومشاركتها الرسمية وغير الرسمية في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتأسيساً على ذلك فقد تحددت الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها على النحو التالي:

١- التعرف على دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة في تغيير وضع المرأة العمانية وبخاصة في موضوع المشاركة في عملية التنمية بالسلب والإيجاب.

(١) محمد عبد الله الطوع، التغيير القيمي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات، دراسة ميدانية مقارنة لعينة من العاملات وغير العاملات من المتعلقات، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠٠٢، ص ٣٤٩.

(٢) سلطنة عمان، وزارة التنمية الاجتماعية، اتجاهات المرأة العمانية، تقرير من قمة إلى قمة (قمة المرأة العربية الثانية إلى قمة المرأة العربية الثالثة)، مسقط، ٢٠٠٤، ص ١.

(٣) رابطة أدبيات الإمارات بأندية الفتيات الشارقة، توصيات ملتقى ثقافة المرأة في الخليج، ٦ مايو، ١٩٩٦، الشارقة، ص ٢.

٢- الكشف عن دور الأبعاد والعوامل الاجتماعية(التعليمية، والثقافية، الاقتصادية، والأسرية، والدينية) في عملية مشاركة المرأة سلباً أو إيجاباً في تنمية المجتمع العماني.
٣- التعرف على أدوار النساء(عينة الدراسة) في الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع العماني.
٤- الكشف عن التحديات التي تواجه النساء(عينة الدراسة) في المشاركة الاجتماعية(عينة الدراسة) في تنمية المجتمع العماني والسبل التي تلجأ إليها للقضاء على تلك الصعوبات.
إذا كانت أهداف الدراسة قد تحددت فإن التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عليها يمكن صياغتها وطرحها، وذلك على النحو التالي:-

١- ما دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة في تغيير وضع المرأة العمانية وبخاصة من خلال مشاركتها في عملية التنمية سلباً أو إيجاباً؟

٢- ما الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية (الأبعاد) المختلفة(التعليمية، والثقافية، الاقتصادية، والأسرية، والدينية...) وذلك سلباً أو إيجاباً في عملية مشاركة المرأة في تنمية المجتمع العماني من خلال عملها في الجمعيات الأهلية؟

٣- ما الأدوار التي تسهم بها النساء المشاركات (عينة الدراسة) في الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع العماني؟

٤- ما المشكلات والتحديات التي تواجه النساء المشاركات (عينة الدراسة) في تنمية المجتمع العماني والسبل التي تلجأ إليها للقضاء على تلك المشكلات؟

أما بالنسبة إلى منهج الدراسة فقد استند على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المقابلة المتعمقة، كما اعتمدت الدراسة على مادة ميدانية تم الحصول عليها من خلال أدوات الدراسة المتعددة وهي: دليل المقابلة المتعمقة، ودليل مقابلة القيادات النسائية بالجمعيات، ولقد تم استخدام أسلوب التحليل الكيفي للبيانات.

ولقد انقسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية تناول الفصل الأول بالمبحث الأول مفاهيم الدراسة التي تمثلت في مفهوم التنمية، والمشاركة، والأبعاد الاجتماعية، ثم المبحث الثاني تناول الدراسات السابقة وتم فيه استعراض مجموعة البحوث والدراسات التي اتخذت من مشاركة المرأة في قوة العمل والتحديات والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لها، ومجموعة الدراسات التي تناولت تمكين المرأة ومستوى مشاركتها في مجالات التنمية المختلفة (الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي)، ثم الدراسات التي اتخذت من دور المرأة ومشاركتها في جمعيات العمل التطوعي، ومنظمات المجتمع المدني موضوعاً رئيسياً لها.

وتناول المبحث الثاني دور المرأة التطوعي من خلال أهمية المرأة في العمل التطوعي، و دور المرأة في العمل التطوعي، ثم واقع دور المرأة في تنمية المجتمع، وأهمية تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية، أما العنصر الخامس تناول دور الجمعيات النسائية في تنمية المجتمع، وأخيراً استعرضنا الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

وفي الفصل الرابع تم استعراض دور المرأة العمانية في التنمية متناولين في المبحث الأول الدور الثقافي للمرأة العمانية، أما العنصر الثاني فإنه اهتم بالدور الاقتصادي للمرأة العمانية، وثالثاً تم استعراض دور المرأة العمانية في القوانين والتشريعات، وتناول العنصر الرابع الدور السياسي للمرأة العمانية.

و تطرقنا في المبحث الثاني إلى دور المرأة العمانية في العمل التطوعي من خلال نشأة العمل التطوعي في سلطنة عمان، ثم تطور العمل التطوعي في سلطنة عمان، ثالثاً استعرضنا تنظيم العمل التطوعي في سلطنة عمان، ثم ميادين ومجالات العمل التطوعي في القانون العماني، وتناولنا مجالات العمل التطوعي في المجتمع العماني، سادساً تم استعراض الجمعيات النسائية، ثم مراكز التأهيل النسوية والجمعيات المهنية

وتناولنا في العنصر الأخير نماذج لجمعيات أهلية في سلطنة عمان

أما الفصل الخامس فيعرض الدراسة الميدانية والإجراءات المنهجية، وقد استعانت الباحثة بالمنهج الوصفي التحليلي، ثم الاستعانة بدليل المقابلة المتعمقة، ودليل مقابلة القيادات النسائية بالجمعيات كأساليب لجمع البيانات.

ويعرض الفصل السادس النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية من واقع تحليل دليل المقابلة المتعمقة، كما يعرض أيضاً تحليل المقابلات الشخصية مع القيادات النسائية.

وقد تم اختتام هذه الدراسة بالفصل السابع الذي حاولنا أن نستعرض فيه مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الإجابة على تساؤلات الدراسة، وملائمة الإطار النظري والتصورى لتفسير وتحليل النتائج، كما استعرضنا النتائج العامة لموضوع الدراسة، وفي الختام ذيلت الدراسة بمجموع من التوصيات والمقترحات والتي تأمل الباحثة الأخذ بها كدليل لدراسات أخرى تهتم بموضوع المرأة ودورها في تنمية المجتمع.

الفصل الأول

الباب الأول: مفاهيم الدراسة:

تمهيد:

١- مفهوم التنمية

٢- مفهوم المشاركة

٣- مفهوم الأبعاد الاجتماعية

تعقيب:

تمهيد:

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات أمراً ضرورياً في البحث العلمي وعلى وجه الخصوص البحث الاجتماعي، ويعتبر المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعاني والأفكار المختلفة بهدف توصيلها لغيره من الناس، وهو من أهم الأشياء التي يجدر بالباحث تجديدها ويعتبر واحد من أهم العناصر في تعريف عملية البحث حينما توضح المفاهيم مع بعضها البعض لشرح ظاهرة معينة^(٤).

وفيما يلي سنتناول أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة وهي:-
التنمية، المشاركة، الأبعاد الاجتماعية.

١ - التنمية Development

لقد صاغ العلماء العديد من التعريفات التي حاولت إلقاء الضوء على مفهوم التنمية والتي تعكس العديد من الاتجاهات في فهمها، وتتفق هذه التعريفات في النظر إلى التنمية باعتبارها عملية تغيير حضاري تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً وثقافياً وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل^(٥) والتنمية هي عملية حضارية متكاملة تعني دفع القوي المنتجة في الدولة بما يحقق الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي، كما تعني رفع المستوي الاجتماعي والاقتصادي والعمراني وتوفر بيئة صحية عمرانية مناسبة^(٦).

وبمعنى آخر فهي عملية التغيير التي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم بما يتفق مع احتياجاتها الفكرية والاقتصادية والصناعية، وذلك للاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية البشرية^(٧).

كما عرفت التنمية بأنها عملية النهوض الشامل للمجتمع بأسره بما في ذلك قدرات الإنسان العادية والعقلية وفتح أكبر عدد من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات ويساعده على تقوية اعتماده على الذات والمشاركة في إبداء الرأي والحرية والإسهام في أخذ القرارات التي تهتمه كمواطن، ويعني ذلك أن التنمية هي تنمية على كل أصعدة الحياة المادية والاجتماعية للإنسان في المجتمع، أي تتضمن الحاجات الأساسية المادية وغير المادية للإنسان أي تلك التي نطلق عليها الحقوق الطبيعية للإنسان^(٨).

(٤) محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي - أسس منهجية وتطبيقات عملية، دار المصطفى، طنطا، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٩٨.

(٥) عبد المنعم شكري أحمد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١.

(٦) أحمد حلمي سالم، الاستدامة من منظور الموازنة بين التنمية الصناعية والتوازن البيئي، المؤتمر العربي الإقليمي، ٢٠٠٠، ص ٤.

(٧) أحمد وفاء زيتون، خليل عبد المقصود خليل، قرارات في تنمية المجتمع، دار المروة للطباعة والنشر والتوزيع، الفيوم ١٩٩٨، ص ٢٥١.

(٨) د. عبد الله هدية، المشاركة والتنمية - قضايا في التنمية السياسية، مكتبة الانجلو، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٦.

وعرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها العمليات التي يمكن بواسطتها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، ويدخل في هذا التعريف حالة البيئة وصحة الرجل والمرأة والطفل ووضع المرأة، وهذه كلها أمور تتشابك بكثرة "التنمية تتطلب تحسينات في حياة الأفراد، تكون عادة من صنع أيديهم ووضع المرأة يحدد بقوة حالة التنمية، والمرأة تحتاج إلي رعاية جيدة لصحتها الإنجابية لكي يتحسن وضعها"^(٩).

كما فسر مؤتمر مكسيكو سيتي التنمية على أنها : "التنمية الكاملة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أبعاد الحياة الإنسانية، كذلك تنمية الموارد الاقتصادية وغيرها من الموارد المادية، وأيضاً النمو الجسدي والأخلاقي والفكري والثقافي"^(١٠).

والبعض من علماء الاجتماع يرون أن التنمية تمثل "عملية التحريك العلمي" لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي، فيما يتضمن من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلات في الأدوار والمراكز، وتحريك الإمكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها، إلى جانب العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية، وبناء القوة، تلك التي تعوق التجديدات والاهتمامات الجديدة"^(١١).

كما أن التنمية هي عملية تغيير وتحديث الهياكل أو البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في مجتمع ما للانتقال به من وضعية إلى أخرى على ضوء معطيات أو عناصر محددة تتضمن الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، وظروف وأحوال المجتمع التاريخية والمعاصرة، ونمط العلاقات الدولية السائدة، إضافة إلى الأفكار والأيديولوجيات التي تقود وتوجه العمل التنموي، وإنها بالأساس عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته وإتاحة الفرص المجتمعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية والاجتماعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة وتوفير السلع والخدمات اللازمة لنمو هذه الطاقات المتنوعة وصيانتها واستمرار نموها وتطورها، بهدف تحقيق الارتقاء بنوعية حياة الإنسان وتوسيع نطاق خياراته وقدراته إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أي أن الإنسان هو محور التنمية وهدفها"^(١٢).

(٩) موقع "الأمم المتحدة"، سكان العالم ٢٠٠١م، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(١٠) نعى الفاخرى، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، ٢٠٠٦، ص ١٨٨.

(١١) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ل- م.

(١٢) حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٣.

وهناك تعريف آخر للتنمية بأنها "عملية تغيير جذري مقصود يصيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بأوجهها المختلفة، وهي ليست مجرد خدمات لهذا القطاع أو لفئة معينة، وأن الإضافة أو التصغير في جانب منها يجد أثره وصداه في الجوانب الأخرى، بل ويجب أن تركز أيضاً على تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية والبيئية"^(١٣).

وبهذا نجد أن جوهر التنمية لا يقتصر على زيادة الإنتاج فقط، بل يرتبط ارتباطاً عضوياً وجوهرياً بآلية التوزيع والمشاركة الاجتماعية، تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية.

وفي الأونة الأخيرة أعاد البنك الدولي والهيئات المعنية بشئون التنمية النظر في مفهومها للتنمية، حيث ركزت على تنمية الموارد البشرية باعتبارها الجانب الحيوي لعملية التنمية، ويتجلى ذلك في اهتمام تلك الهيئات والمؤسسات ببرامج التعليم والتدريب والصحة والإسكان والتغذية في العالم النامي^(١٤) كما يهتم بالبيئة وحمايتها، وذلك على أساس أن الموارد الطبيعية ليست ملكاً للجبل الحالي فحسب، ولكنها للأجيال القادمة، ولن تتحقق استمرارية عملية التنمية إلا بالمحافظة عليها.

ولقد أدت التحولات والتغيرات العالمية إلى توسيع مفهوم التنمية لينطوي على أبعاداً جديدة وأدى ذلك التوسع إلى ظهور أشكال متطورة لذلك المفهوم منها:-

أ- التنمية البشرية Human development.

ب- التنمية المستدامة Sustainable development.

أ- التنمية البشرية Human development.

وهي عبارة عن عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان وهذه الخيارات من حيث المبدأ ألا نهائية وتتغير بمرور الوقت، ولكن أهم هذه الخيارات هو اكتساب المعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة أفضل، على أن هناك خيارات أخرى من بينها الحرية السياسية، وضمان حقوق الإنسان، واحترام الإنسان لذاته، والمشاركة في الحياة السياسية^(١٥).

ويعرف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية "بأنها عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوي ما يحققونه من رخاء، وهذه الخيارات ليست نهائية أو ثابتة، وبغض النظر عن التنمية فإن عناصرها الأساسية الثلاثة تشمل القدرة على العيش حياة طويلة وفي صحة جيدة، واكتساب المعرفة،

(١٣) سالم محمد خميس الخضوري، التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤ ص ٣٣.

(١٤) يبرز المفهوم الجديد للتنمية لدى البنك الدولي وغيره من الهيئات المعنية بشئون التنمية مثل، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في التقارير والدراسات الخاصة بالتنمية خلال فترة التسعينات، لمزيد من التفاصيل أنظر:

- تقرير البنك الدولي لسنة ١٩٩٦.

- زينب إبراهيم "مصر قوتها البشر"، في مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٤، القاهرة، أغسطس ١٩٩٦، ص ٤٢.

(١٥) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٠ مطابع الأهرام ١٩٩٠، ص ٢١٠.

والتمتع بفرض الحصول على الموارد اللازمة للعيش في حياة لائقة، ولا تقف التنمية عند هذا الحد، فالناس أيضاً يقدرون جيداً الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإتاحة الفرص أمامهم للإبداع والإنتاج^(١٦).

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، أيضاً، لذلك نجد اهتمام البلدان بتنمية الموارد البشرية حيث أنها تمثل "عملية نمو رأس المال البشري، واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية"، كما يعبر عن ذلك سياسياً بأنها عملية تتضمن إعداد الأفراد للمشاركة الرشيدة في المسائل السياسية، وخاصة كمواطنين في مجتمع ديمقراطي كما يعبر عنها اجتماعياً بأنها عملية تتضمن مساعدة الأفراد على الاستمتاع بحياتهم على أكمل وجه كأعضاء في وجود اجتماعي، وهنا ندرك أهمية التنمية البشرية في كافة جوانب التنمية الشاملة^(١٧).

ومن هنا يتضح من مفهوم التنمية البشرية بأنها تعني "تلك الجهود الوطنية التي يتبناها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وبذلك فإن التنمية البشرية عبارة عن عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته، والاعتماد على تنمية مجتمعه".

ب- التنمية المستدامة Sustainable development

ولقد عرف رئيس وزراء النرويج سابقاً "غروهاليم برونتلاند" التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الحاضر بدون تعريض قدرات الأجيال الصاعدة على تلبية حاجاتهم للخطر^(١٨). كما تعرف بأنها استثمار خبرات الطبيعة بطريقة عملية وينبغي أن تتم ولكن ليس على حساب المستوي المعيشي للأجيال المقبلة، ومن الواجب المحافظة على الموارد البيئية ولكن ضمن حدود تتيح لهذه الأجيال العيش الكريم ولا يعني ذلك بالطبع إيقاف عملية النمو الحالية وإنما يعني أن يكون هذا النمو قابلاً للاستمرار مستقبلاً^(١٩).

وخلاصة القول تعتبر التنمية مستدامة إذا ما أتاحت للأجيال القادمة الفرصة للعيش في توازن مستمر مع البيئة، وإذا ما نجحت في تحقيق توازناً يجعل الأفراد قادرين على أن يعيشوا حياة كريمة على نحو مستمر فالتوازن المستمر يعني أن كل أفراد الجنس البشري لديهم الفرص لكي يعيشوا حياة تعطيهم كل الإمكانيات للوفاء بحاجاتهم وتحسين أساليب حياتهم من خلال مجهوداتهم^(٢٠).

(١٦) زهر محمد عبدالله حسام الدين، تعليم الإنانث في العالم الإسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للثروة والعلوم والثقافة، إيسيكوا، ٢٠٠٣م، ص ١٠٢.

(١٧) كمال التايبي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، ط ١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣، ص ٤٤ - ٤٥.

(١٨) قمة الأرض في جوهانسبرغ، مجلة المدينة العربية، العدد ١١١، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٩.

(١٩) هشام حسين، الوضع السكاني والبيئة والتنمية، مؤسسة فريدريتش نوبل، بدون البلد ورقم الطبعة والتاريخ، ص ٩١.

(٢٠) عبد الفتاح تركي، الوجه الآخر للمفاهيم الوافدة، مجلة التربية المعاصرة القاهرة، العدد الأول، ١٩٨٤م، ص ٥٣ - ٥٤.

ومن خلال استعراض الباحثة للتعريفات السابقة للتنمية فإنها ترى أن تلك التعريفات تشترك في النقاط الآتية:

- إن مفهوم التنمية يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل التطور والتقدم والتغير والنمو... الخ.
- ليس هناك مفهوم موحد لمعني التنمية، ولكن تعريف التنمية يتم في ضوء الأهداف التي ينبغي للمجتمع تحقيقها سواء أكانت هذه الأهداف اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، وسياسية.
- إن التنمية تشتمل على عدد من الأبعاد (اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، سياسية) ولا نستطيع أن نفضل أحدهما عن الآخر لأنها تتشابك وتتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق التنمية المتوازنة، والإهمال في أي بعد من هذه الأبعاد أو التقصير في تنمية أحدهما سيؤدي إلى إخلال التنمية بشكل عام.
- إن مفهوم التنمية مثل كثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية فهو مفهوم نسبي، حيث يعني ذلك أن التنمية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس المجتمع.
- أن مفهوم التنمية يأخذ في الاعتبار العلاقة الوثيقة بين المتغيرات المحلية الوطنية، والإقليمية، والعالمية الدولية في إطار العولمة الراهنة.
- أن التنمية يجب أن تأخذ في الاعتبار ترابط كافة قطاعات المجتمع، وذلك لإحداث تغيير مقصود وموجه لكافة فئات المجتمع بما يعني الأخذ في الحسبان ضرورة تضافر جهود المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بجانب منظمات المجتمع المدني والأهلي لتحقيق التنمية المنشودة وخاصة أن منظمات المجتمع بدأت تلعب دوراً فاعلاً في مواجهة مشكلات المجتمع وتحقيق تنميته على أثر ضعف دور الدولة واتساع نطاق العولمة من ناحية أخرى.
- أن الإنسان يعتبر محرك التنمية ومنتجها وهو هدفها الأساسي وغايتها ووسيلتها، بما يعني أنها تتحقق له ومن أجله، وهو ما يعني الأخذ في الاعتبار المشاركة الفعالة لكافة فئات المجتمع العمرية، والمهنية، والنوعية، والأخيرة تعني ضرورة مشاركة المرأة بجانب الرجل في الارتقاء بالمجتمع وتنميته وبخاصة في إطار العمل الأهلي التنموي.

٢- المشاركة Participation

تتمثل المشاركة خياراً استراتيجياً، ومطلباً ضرورياً في سياق التحولات العالمية الراهنة وتحدياتها، ويرى محمود عودة " أن الفهم المعاصر للمشاركة يتضمن مجموعة الوسائل لتقريب الأفراد من العمليات والخطوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة على حياتهم وتجعلهم يضطلعون

بدورهم ومسئولياتهم تجاه المشاركة في التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والمهم هو تمكين السكان من الوصول إلى صنع القرار^(٢١).

إن ذلك يعني من وجهة النظر السوسولوجية أهمية تفعيل وتنشيط المشاركة في الأنشطة التنموية، حيث أن ذلك مرهون بإجراء تغييرات لازمة وضرورية في النظم الاجتماعية والبنى السياسية والثقافية، وإيجاد بيئة مواتية للمشاركة، وتوسيع الخيارات أمام كافة شرائح وفئات المجتمع في صنع القرارات المجتمعية.

ويشير علي الطراح إلى اتصال مفهوم المشاركة بمفهوم التنمية البشرية اتصالاً وثيقاً، فلا تنمية حقيقية دون مشاركة الأفراد في صنعها وفي جني ثمارها، ويحد من درجة المشاركة ونطاقها توزيع القوى في المجتمع، ويعد كلاً من المشاركة والتمكين Empowerment وجهان لعملة واحدة، فإذا كانت المشاركة تستهدف تنمية المجتمع فهي أيضاً تنمي الذات المشاركة وتطور قدراتها وإمكاناتها ووجودها الفاعل والمؤثر في المجتمع^(٢٢).

عرفت المشاركة بأنها " الوسيلة التي يتمكن بها سكان المجتمع من غير الموظفين المعنيين في الحكومة أو مؤسسات أخرى من التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج المؤثرة في حياتهم"^(٢٣)

كما يمكن تعريف المشاركة بأنها تلك العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود إلى كل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتهم في الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن ويوضح هذا التعريف أهمية الصلات بين الأهالي والمشروعات التنموية لأنها تنمي الشعور والمسئولية الجماعية وتوثق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسرة والجماعات^(٢٤).

أما إبراهيم إبراشي فإنه يعرف المشاركة بأنها الربط بين الفردي والكلي أي أن المشارك (المواطن) له نصيب في الشأن السياسي الاجتماعي، بمعنى أن يشارك المواطن أي أن يلعب دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية، وتفترض المشاركة وجود جماعة تكون سياستها وما يصدر عنها من قرارات عامة حصيداً لإسهامات أفرادها^(٢٥).

(٢١) محمود عودة ، المشاركة في التنمية، مصر، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ القومي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦.

(٢٢) علي الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي، دراسات في التنمية والمجتمع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢.

(٢٣) راشد محمد راشد، المشاركة بالعمل التطوعي في الإمارات العربية المتحدة، دراسة ميدانية منشورة، ط١، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٢، ص٣٣.

(٢٤) شريف محمد العدوي، التنمية الريفية ودور المنظمات غير الحكومية في تنمية خدمات المجتمع بالقرى المصرية، ماجستير، كلية الهندسة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١٥.

(٢٥) إبراهيم أبراشي، علم الاجتماع السياسي، ط١، الأردن، دار الشروق ١٩٩٨، ص ٢٣٧.

وتوسعت بعض التعريفات في طرحها لمفهوم المشاركة كما في التعريف التالي فعرفت المشاركة بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لكي يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز الأهداف^(٢٦).

ويتطابق التعريف الذي قدمه محمود عوده للمشاركة مع التعريف السابق، وقد صنفها إلى مشاركة مباشرة وغير مباشرة، وطرح عدة أمثلة للمشاركة المباشرة مثل تقلد المناصب السياسية، مناقشة الشؤون العامة، أما المشاركة غير المباشرة فإنها تتمثل في المعرفة والإحاطة بما يجري والوقوف على القضايا العامة، العضوية في الهيئات والجمعيات التطوعية، وبعض أشكال العمل في إطار الجماعات الأولية كالعائلة والقرابة والجيرة^(٢٧).

أما ميثاء الشامسي فإنها طرحت مفهوماً واسعاً للمشاركة حيث اعتبرت المشاركة بأنها جملة الأدوار الرسمية وغير الرسمية للتأثيرات في القرارات الخاصة بالمجتمع^(٢٨). كما تعني المشاركة بأنها التعاون القائم على الشعور بالولاء، والانتماء من أفراد المجتمع، ومنظماته، وقياداته من خلال إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم، وتمويل، والإشراف على تنفيذ المشروعات والبرامج التي تقدمها هذه المنظمات، والمشاركة في تقييمها بهدف تطويرها في المستقبل^(٢٩).

كما أن هناك أوجه كثيرة للمشاركة فهناك المشاركة المباشرة وغير المباشرة وكذلك المشاركة المنظمة والمشاركة العشوائية والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

ويمكن إلقاء الضوء على بعض صور المشاركة:

المشاركة الاجتماعية "وهي التي يتحدد مضمونها بالنشاطات المختلفة التي يشارك فيها الفرد مع الأفراد، والجماعات داخل المجتمع سواء أكانت المشاركة على المستوي الرسمي أو غير الرسمي، إلا أنها تحمل في نفس الوقت معني الالتزام^(٣٠)."

المشاركة السياسية "وتعرف بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر وتعني أيضاً اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي ومدى جهودهم في التأثير على صنع القرار."

(٢٦) سبيكة الخاطار، رأي المرأة حول العمل التطوعي في قطر دراسة استطلاعية، شؤون اجتماعية، العدد ٣٧، السنة العاشرة، ربيع ١٩٩٣م، ص ٣٣.

(٢٧) محمود عوده، الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية رؤية تحليلية نقدية للوضع الراهن، المشاركة الشعبية للمرأة وتصور آفاق المستقبل، الأوراق الخلفية للإطار الفكري لكون المرأة في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ٩٧-٩٨ / ٢٠٠١/٢٠٠٢م، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، يونيو ١٩٩٦، ص ١٣.

(٢٨) ميثاء الشامسي، المشاركة الاجتماعية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة آفاق وتطلعات المستقبل، مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة الخليجية الدوحة، مارس، ٢٠٠٠.

(٢٩) مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، التراث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ص ٢٤٧، ٢٠٠٧.

(٣٠) إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، بلون رقم الطبعة، ٢٠٠٦م، ص ٣٢٦.

- وبعد ذلك التناول فإن الباحثة ترى أن التعريفات السابقة للمشاركة تشترك في النقاط التالية:-
- إن المشاركة عملية دينامية تتعلق بالأبعاد والعوامل الاجتماعية والمجتمعية المختلفة.. ومن هنا فالمشاركة بمفهومها الشامل تتضمن الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والأسرية... الخ، بالإضافة إلى أنها تتعلق بوضع النظم والأنساق المجتمعية مثل النظام الأسري والسياسي والتعليمي والديني والقانوني والاقتصادي... الخ.
 - وفي هذا الإطار فإن المشاركة تعني الاستجابة المجتمعية لضرورة التقدم والتنمية حيث إن تحقيق التنمية مرهون بضرورة المشاركة الاجتماعية، كما أن الأخيرة ترتبط بمفهوم التمكين ومن هنا يمكن تمثيل مفاهيم المشاركة والتنمية والتمكين بمثلث (يعني وجود علاقة جدلية بينهما).
 - تشمل المشاركة جملة الأدوار التي يؤديها الفرد في المجتمع، بشرط أن تهدف إلى تطوير المجتمع.
 - إن المشاركة عملية مستمرة لا بد أن يشارك فيها أفراد المجتمع، وبأنها لا تنقيد بوقت معين أو ظرف معين وتعد ضرورية لنمو المجتمع.
 - يستطيع الفرد من خلال هذه العملية المشاركة أو المساهمة بطريقة أو بأخرى في تنمية مجتمعه.
 - كما أن الباحثة ترى أن المشاركة التنموية للمرأة كجزء لا يتجزأ من المجتمع فإنه يعني التمكين والذي يتطلب في المقام الأول إصلاح وضع المرأة وتلبية حاجاتها مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك يعد مطلب أساسي ينبني عليه مدى وعي المرأة بقدراتها وإمكانياتها، بالإضافة إلى مشاركتها الفعلية في تنمية مجتمعها في ظل سياق اجتماعي لعبت العولمة دوراً هاماً في إعادة تشكيله وفق أسس النظام العالمي الراهن.
 - وأخيراً فإنه من الضروري الاهتمام بتأهيل المرأة وإعدادها وذلك للاستفادة بجهودها وإمكانياتها في تنمية مجتمعها، وبخاصة أن مجال العمل التطوعي والأهلي قد أصبح عليه عبء ثقيل في تنمية المجتمع وذلك في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية الحالي والسياق العالمي الذي يفرض ضغوطاً وتوترات متزايدة على الدولة مما يعني أن العمل الأهلي صار ضرورة مجتمعية الآن بحيث تشارك مؤسسات المجتمع المدني المختلفة للدولة في حل مشكلات المجتمع وإصلاحه وتنميته، وهو ما يفرض أيضاً الإعداد الجيد للمرأة وتمكينها من المشاركة التنموية.
- وفي ضوء ما سبق فإن **التعريف الإجرائي للمشاركة التنموية للمرأة العمانية** في هذا البحث يتضمن عدداً من المؤشرات التي يمكن قياسها وهي:-

- الأدوار والأنشطة التي تساهم بها المبحوثات داخل إطار الأسرة مثل (تربية الأبناء ورعايتهم، وحل المشكلات الأسرية المختلفة).
- ما تقوم به المبحوثات من خلال القيام بالمشاركة وذلك بالترشيح أو التصويت في الانتخابات البرلمانية أو الأحزاب... الخ، وهو ما يعد تجسيدا للمشاركة السياسية.
- جهود المبحوثات داخل المجتمع من خلال عملهن التطوعي داخل الجمعيات الأهلية وذلك عن طريق الأنشطة المختلفة التي تقمن بها داخل الجمعية والبرامج التي يشاركن فيها بالإضافة إلى أدوارهن في حل المشكلات المختلفة للمجتمع المحلي، ومدى تمكين المسؤولين بها من القيام بتلك الأدوار والمهام بفعالية، وكل ما سبق يعد انعكاس لوضعهن الأسري والتعليمي والثقافي، ودور ذلك في تكوين خبرات لدى المبحوثات في مجال العمل التطوعي لتنمية المجتمع.

٣- الأبعاد الاجتماعية The Social Dimensions

إن محاولة طرح تعريفاً لمفهوم الأبعاد الاجتماعية يعد أمراً في غاية الصعوبة لكثرة استخدامه وندرة تعريفه لدرجة أنه أصبح كلمة طنانة Buzz-Word وذلك لكثرة استخدامه وتردده في المحافل والمؤتمرات الدولية دون طرح تعريفاً محدداً، الأمر الذي ترتب عليه صعوبة تحديد تعريف له.

ومع هذا فإن هناك بعض المحاولات التي يمكن تصنيفها وفقاً لمجموعة من الاتجاهات... الخ ويمكننا الإشارة سريعاً لبعض هذه التعريفات عن مفهوم الأبعاد الاجتماعية.

ونجد أن المفهوم الاقتصادي المتطور للتنمية يهتم بالجانب المعنوي من حياة الفرد اهتماماً لا يقل عن الاهتمام بالجانب المادي وإن الخطط التنموية وبرامجها لا تكون ذات هدف أو فائدة حقيقيه ما لم تتضمن البعد الاجتماعي^(٣١).

هناك من يرى أن عملية التنمية الإنسانية والاجتماعية في المجتمع لا يمكن أن تتحقق دون تحقيق وتسهيل عمليات التعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية في صنع القرار والاهتمامات والتوجيهات التنموية.

وهناك أيضاً من يري أن الأبعاد الاجتماعية تشتمل على مجالات الأسرة والتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية^(٣٢)، وإن التغيير في هذه الأبعاد يعني التغيير في بناء الأدوار أو البناء الطبقي أو نماذج التفاعلات والعلاقات الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي^(٣٣).

(٣١) التنمية والتحديث في المجتمع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٣٢) I.L.O., Social and progress in Africa. ١٩٩٨, p. ٥.

(٣٣) نبيل السمالوطي: قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٩٠، ص ١٤٣.

كما أن أحد الباحثين قد أشار تحت عنوان "البعد الاجتماعي" فيقول: "أن التنمية تهدف أساساً إلى رفع مستوى المعيشة، إلى جانب توفير الحاجات الأساسية التي يحتاجها الإنسان، والوفاء بما يلزمه من خدمات صحية وتعليمية وثقافية، وما يطلبه من معرفة وأخبار ومعلومات في ميادين الدراسات والعمليات التنموية، وأن يأخذ الهيكل الاجتماعي للدولة المعينة بالتنمية في الاعتبار وعادات المجتمع وتقاليد ونوع العلاقات الاجتماعية والثقافية السائدة فيه"^(٣٤).

كما يمكن إشباع الحاجات الأساسية للجماهير في المجتمع من خلال مدخلين:

١- ضمان تحقيق الحد الأدنى، من الاحتياجات ومتطلبات الأسرة من خصوصيات وأدوات الاستهلاك من طعام مناسب ومسكن وملبس ضماناً صريحاً واضحاً، وهذه الحاجات تمثل لوزم المنزل العادي.

٢- يتضمن تحقيق الخدمات الأساسية والجوهرية وتزويد المجتمع بمياه شرب نقية وصحية، ووسائل نقل الجمهور وتيسير العملية التنموية.

كما تعني الأبعاد الاجتماعية أيضاً " تلك المجالات والخصائص المختلفة للنظم الاجتماعية القائمة في المجتمع، والتي تتمثل في الأسرة والقبيلة والتعليم والتركيب المهني للسكان، وقيمهم وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية، وما يتصل بهم من نظم للرعاية الصحية والاجتماعية وتشريعاتها، وما طرأ من تغيرات انعكست على مسيرة التنمية الشاملة"^(٣٥).

ومما سبق يمكن القول بأن التعريفات السابقة تتفق على ما يلي:-

١- إن الأبعاد الاجتماعية تشتمل على كافة المتغيرات المتصلة بالإنسان سواء الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية... الخ، وأنها بالتالي تقترب من مفهوم الوضع الاجتماعي، حيث أن ذلك يعني الظروف والخصائص الاجتماعية التي تحيط بالإنسان مثل (الدخل، والمهنة، والمسكن، والملبس، والوضع المادي، والتعليم، والوضع الأسري... الخ).

٢- كما أنه - وبالتالي - فإن تلك العوامل الاجتماعية تقف إما كمعوقات أو مقومات للمشاركة في عملية التنمية أياً كانت.

- ومن هنا فإن مشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع المحلي مرهونة بمعرفة العوامل الاجتماعية، والأوضاع التي تحيط بها سواء داخل أو خارج الأسرة.

- وبالتالي فإن التعريف الإجرائي للأبعاد الاجتماعية في هذا البحث يعني:-

(٣٤) أحمد القالد بركات، مأزق التنمية: نظرة خاصة إلى اليمن والتنمية العربية، سوريا، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٨، ص٣٨-٣٩.

(٣٥) التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر، مرجع سابق، ص٥٦.

كافة العوامل والمتغيرات التي تمثل الوضع الاجتماعي للمبحوثات ويشمل عدداً من المتغيرات

مثل:-

- ١- الحالة الزوجية والوضع الأسري
- ٢- المستوى التعليمي للمبحوثات
- ٣- الدخل (متوسط الدخل لدى أسر المبحوثات)
- ٤- ظروف السكن
- ٥- الوضع الثقافي للمبحوثات

إن تناول تلك المتغيرات وقياسها بالنسبة للمبحوثات إنما يعطي رؤية واضحة عما إذا كانت تمثل ظروفاً ميسرة أو معوقة للمشاركة في عملية تنمية المجتمع المحلي، وذلك من خلال العمل التطوعي داخل الجمعيات الأهلية.

تعقيب:

من الاستعراض السابق للمفاهيم والتعريفات يتبين لنا أن هناك ارتباط وتداخل بين المفاهيم، إذ أن التنمية لا تتم بمعزل عن المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالمشاركة الايجابية للمرأة في شئون مجتمعها وتمتعها بمبادئ حقوق الإنسان التي تكفل لها هذه المشاركة وإن هذه المشاركة تأخذ شكل المحرك للجهود الذاتية، فهناك علاقة قوية بين مدى تحقق حقوق الإنسان ودرجة المشاركة وتظهر أولى مبادئ حقوق الإنسان في حق المرأة في تقرير مصيرها وحققها في إبداء رأيها في شئون مجتمعها وحققها في الحصول على الاحتياجات الأساسية ومن ثم إذا تعرفت المرأة على واجباتها ونالت حقوقها أمكنها أن تشارك بفاعلية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما أن المشاركة تقلل من حده التعارض الذي ينشأ بين الحكومة والمواطنين بان تكون عملية التنمية مشتركة بين الطرفين، بما يسمح بمشاركة المرأة في شئون المجتمع وبذلك يتحقق التضافر بين جهود المرأة وجميع أفراد المجتمع والحكومة والذي يعتبر أساساً للتنمية الاجتماعية والسياسية مما ينعكس بدوره على التنمية الاقتصادية.

وقد أبرزت معظم المفاهيم والتعريفات أهمية المشاركة والتعاون والتضافر بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية من أجل تحقيق أهداف المجتمع حيث تعتبر المشاركة ضرورية لا غنى عنها لتحقيق التنمية المنشودة ونجاحها وإشباع احتياجات أفراد ذلك المجتمع واستغلال قدراته في مواجهة المشكلات الخاصة به.

ويتبين الارتباط أيضاً فيما بين التنمية والمشاركة في مختلف المفاهيم السابقة، حيث ارتبطت جميعها بالجوانب الأساسية للمجتمع سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية والسياسية والتي تدور حول الفرد نفسه، باعتبار أن التنمية ما هي إلا جهود متكاملة ومتوازنة في كل المجالات. وجدير بالذكر أن الجوانب الرئيسية للتنمية والمشاركة ليست منعزلة عن بعضها البعض بل هي تتفاعل معاً وتترابط عضوياً ويؤثر كل بعد ويتأثر بالبعد الآخر وتتساند وتتكامل وظيفياً ويعتبر كل منها شرطاً ضرورياً للآخر حيث تمثل كل متكامل الأجزاء، ومن هنا يمكن القول أن عملية الربط بين هذه الجوانب تعتبر مهمة لأن المشاركة ضرورية للتنمية ولن تؤدي التنمية الاقتصادية ثمارها إذا لم تكن المرأة قادرة اجتماعياً وسياسياً وثقافياً على التكيف معها والاستفادة منها في المجتمع.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

المحور الأول: مجموعة البحوث والدراسات التي اتخذت من مشاركة المرأة في قوة العمل والتحديات والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لها.

المحور الثاني: مجموعة الدراسات التي تناولت تمكين المرأة ومستوى مشاركتها في مجالات التنمية المختلفة (الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي).

المحور الثالث: الدراسات التي اتخذت من دور المرأة ومشاركتها في جمعيات العمل التطوعي، ومنظمات المجتمع المدني موضوعاً رئيسياً لها.

تمهيد:

بما أن المرأة تمثل نصف سكان العالم، وتشكل ثلث القوي العاملة، وهذه النسبة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها عند وضع الخطط والبرامج التنموية لكل مجتمع، وبما أن المرأة نصف المجتمع فقد كفل موضوع المرأة بمجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع بصفة عامة وعمل المرأة ومشاركتها في التنمية بصفة خاصة، والمتتبع لأدبيات التنمية ولهذه الدراسات يجد أن المرأة العمالية العاملة المشاركة في التنمية لم يكن لها النصيب المستحق من هذه الدراسات على حد علم الباحثة وذلك من خلال إطلاعها ودراساتها.

وتهدف الباحثة من عرض وتقديم هذه المحاور إلى ما يلي:-

١- عدم تجاهل الكم من الدراسات التي تناولت أحد مؤشرات مشاركة المرأة في التنمية وعدم إنكار دور تلك الدراسات في تناول تلك المؤشرات المتعمقة التحليل.

٢- الاستفادة من تلك الدراسات في صياغة العديد من المؤشرات الفرعية من ناحية وفي تحليل نتائج دراستنا الراهنة من ناحية أخرى.

٣- إبراز صورة المرأة كما تعكسها الدراسات والأدبيات الخاصة بمشاركة المرأة في التنمية وتمكينها على المستوى الثقافي، والاجتماعي، والسياسي، وفي قوة العمل وفي جمعيات العمل التطوعي وتأثير ذلك على الجوانب الحياتية الأخرى.

٤- معرفة جهود المرأة في خدمة عملية التنمية الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، وتنظيمات المجتمع المدني.

وفي ضوء ذلك ينبغي أن نؤكد على مجموعة من الملاحظات التي تتعلق بهذه المحاور وهي:

١- إن هذه المحاور في تناولها لدراسات مقارنة لمشاركة المرأة سوف تركز إلى حد ما على علاقتها بالمرأة في العمل التطوعي.

٢- إن الباحثة لن تغطي جميع مؤشرات مشاركة المرأة في التنمية إلا في حدود المتاح لها من الدراسات.

٣- سوف تشمل الدراسات على دراسات عربية وأجنبية في ضوء المتاح للباحثة من دراسات، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات:-

أولاً: دراسات المحور الأول:

مجموعة البحوث والدراسات التي تناولت مشاركة المرأة وتمكينها في قوة العمل والتحديات والتأثيرات الاقتصادية المصاحبة لها.

١- دراسة: " فرص العمل والتحديات التي تواجه النساء العمانيات وصاحبات الأعمال " (٢٠٠١) (٣٦)

الهدف من الدراسة :

- ١- الكشف عن دور المرأة العمانية في مسقط وأصحاب المشاريع التي تحظر على النساء مزاولة الأعمال الحرة، والفرص المتاحة للنمو والتوسع، والعقبات التي تحول دون تقدمها.
- ٢- التعرف على وجهات النظر وعلى الخصائص والأسباب التي تمنع من أن تصبح المرأة ذات دور فعال في الاقتصاد.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تم استخدام الأسلوب المنهجي الاستقرائي، كما تم الحصول على البيانات من خلال عمل مقابلات مع (٢٥) من منظمي الأعمال، وكذلك عمل اجتماعات مع الخبراء والمسؤولين في الحكومة.

أهم نتائج الدراسة:

- ١- أكدت الدراسة على أن العوائق التي تحول دون التقدم الوظيفي كانت من رجال الأعمال وأصحاب المشاريع التي تحد من دور المرأة في الاقتصاد.
- ٢- إن من أهم العوامل التي تؤثر على الأسرة أو الزواج على المرأة للتقدم هو وجود قهوة والد أو زوج المرأة ليكونوا قهوة تؤثر على خياراتهم المهنية.
- ٣- أكدت الدراسة أن المرأة تساهم في تحديد نجاحات مختلفة لأكثر من مجال، من حيث الحصول على الحكم الذاتي أو الاقتصادي أو المالي.
- ٤- تميل صاحبات الأعمال للاعتماد على مصادر التمويل الداخلية.
- ٥- طالبت النساء عمل تواصل معهن لأنه مهم جداً لتبادل المعلومات، ولأنه أمر حيوي للعمل والمناقشات وطلب المشورة بشأن المواضيع الاقتصادية المشتركة.
- ٦- طالبت النساء أن يكون للحكومة دور المبادرة في تعزيز روح التعاون والمبادرة لما له من أهمية.

٢- دراسة: توظيف النساء وإمكانية تمكينهن تحليل مقارنة بين المغرب والجزائر وتونس (٢٠٠٢) (٣٧)

(٣٦) Rahma Amour Sultan Al-Riyamy, Beneath the surface: business opportunities and challenges of Omani Women entrepreneurs , Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the requirements for the Degree of MBA Executive , University of Lincolnshire & Humberside, U.K., ٢٠٠١, pp٢-٩٣.

تهدف هذه الدراسة إلى:-

تحليل بيانات المسح الذي أجري، في المغرب، والجزائر، وتونس لمعرفة مدى مساهمة العمل الرسمي في تمكين أو تهميش النساء بل إن الدراسة تسعى إلى اختيار مدى ارتباط المكانة المهنية(العمل) بأبعاد التمكين وخصوصاً مشاركة النساء في القرارات العائلية، ومشاركتها في الأنشطة المجتمعية، والاتجاهات نحو المساواة النوعية.

أهم نتائج الدراسة:-

- ١- مكانة العمل ترتبط غالباً ارتباطاً إيجابياً بالتمكين ولكن هذا الارتباط غالباً ما يكون غير ثابت وأقل تأثيراً من المكانة التعليمية.
 - ٢- في الوحدة المعيشية تشارك المرأة العاملة أكثر في صنع القرارات المالية.
 - ٣- إن المكانة العملية ترتبط ارتباطاً واضحاً بالقرارات الخاصة بالإنتاج.
 - ٤- أن هناك فروق بين المرأة العاملة وبين المرأة خارج قوة العمل فيما يتعلق بالمشاركة في المجتمع المدني، على مستوى العينات في الدول الثلاث محل الدراسة.
- ٣- دراسة: " تمكين النساء في الوظائف غير التقليدية، دراسة حالة النساء التوجوليات " (٢٠٠٢)^(٣٨)

هدفت هذه الدراسة إلى:-

الكشف عن العلاقة بين طبيعة وسياق الوظائف غير التقليدية وبين تمكين النساء في مجتمع " التوجو" Togo بل وإنها تسعى أيضاً إلى معرفة ما مدى تمكين النساء في المهن غير التقليدية في هذا المجتمع وقد طرحت الدراسة مجموعة تساؤلات هي:

- ١- ما معني التمكين لدى النساء في التوجو خصوصاً العاملات في المهن غير التقليدية؟
- ٢- ما العلاقة بين نساء التوجو في المهن غير التقليدية، وبين اعتقادهن في أن هناك علاقة بين طبيعة وسياق مهنهن وبين تمهنهن بالتمكين؟
- ٣- ما العوامل المؤثرة أو التي تؤثر في تمكين النساء العاملات في المهن غير التقليدية؟

(٣٧) Nachtwey Jodi Lee, Women, employment and possibilities for empowerment: A Comparative analysis of Morocco, Algeria and Tunisia, Proquest Dissertations And Thesis ٢٠٠١; [Ph.D. dissertation] . United States -- Wisconsin: The University of Wisconsin - Milwaukee; ٢٠٠١. Publication Number: AAT ٣٠٢١٦٧٨.
(٣٨) Adubra, Ayele Lea, Non-traditional occupations empowerment and women, a case of Togolese women". Proquest Dissertations And Thesis ٢٠٠٢. [Ph.D. dissertation].United States -- Pennsylvania: The Pennsylvania State University; ٢٠٠٢. Publication Number: AAT ٣٠٥١٦١٣.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفي باستخدام جماعات النقاش Focus groups حيث تم إجراء مقابلات مع (١٩) سيدة تعمل في المهن غير التقليدية في التوجو "Togo" بهدف التعرف على تصوراتهن نحو التمكين، ومكاسبهن والصعوبات والتحديات اللاتي تواجه النساء في حياتهن.

نتائج الدراسة:

١- أن هناك بعض المكاسب التي تحققت للنساء، إلا أن واقع التمكين ما زال حتماً لم يكتمل تحقيقه لهؤلاء النساء.

٢- أن العوامل التي تؤثر على تمكين النساء في التوجو Togo هي التوقعات المرتبطة بالأدوار، والواجبات المنوطه بها النساء من ناحية، ومن ناحية أخرى يعد الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع التوجو Togo أحد العوامل الأخرى المؤثرة أيضاً على تمكين النساء.

وقد أوصت الدراسة بعمل استراتيجيات لخلق التوظيف المستمر لزيادة إمكانية الوظائف غير التقليدية للنساء تبنياً لتمكينهن.

٤- دراسة: " المرأة العربية والعمل والواقع والآفاق" (٢٠٠٢) (٣٩)

تضمنت الدراسة (٣) دول عربية هي (دولة الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والسودان)، وبلغ الحجم الإجمالي للعينة (١٥٤٧) امرأة عاملة تتراوح أعمارهن بين عشرين وستين عاماً، وأسفرت الدراسة الميدانية التي أجريت في دول الأقطار العربية الثلاثة عن مجموعة من النتائج المهمة كان من أبرزها:

المعاناة القاسية التي تعانيها المرأة نتيجة تحملها وحدها في معظم الأحوال للأعباء العائلية ورعاية الأبناء وشؤون البيت وتلبية جمع احتياجاته.

وقد أشارت (٨٤,٩%) منهن إلى أن المسؤوليات العائلية يجب أن تكون مشتركة بين المرأة والرجل ما دامت المرأة تعمل وتساهم في دخل الأسرة، ولعل ذلك له أثر في استجابات النساء في تلك العينة التي ذكرت (٧٦,٣%) منهن أن على المرأة أن تقلص من عملها إذا شعرت بأن الأعمال ملقاة على عاتقها وحدها، أو أنها لا تستطيع التوفيق بين عملها و واجباتها المنزلية، في حين رأَت (٥٦,٤%) من المبحوثات أن علاج العجز عن الموازنة بين البيت والعمل من الممكن أن يحل عن طريق حصولها على

(٣٩) ناهد رمزي: المرأة العربية والعمل والواقع والآفاق، دراسة في ثلاث مجتمعات عربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٠، العدد ٣٠، الكويت، ٢٠٠٢.

عمل نصف الوقت بنصف الأجر، ويبدو أن ذلك يرجع إلى اقتناع (٦٦%) من المبحوثات بأن تربية الأبناء ورعاية البيت إنما هما مسؤوليتان تقفان على عاتق المرأة في الأساس الأول، كما أشارت مفردات العينة إلى أنه لم يحدث أي تغيير في تقسيم العمل المنزلي بعد خروجهن إلى العمل خارج البيت، وهنا تتباين ظروف التنسيق تبعاً للحالة الزوجية، فغير المتزوجات يقدمن مساعدات للنساء المتزوجات في عمل المنزل، ويرجع ذلك إلى التزامهن الاجتماعية داخل مجتمعهن المحلي والخارجي أقل من النساء المتزوجات.

٥- دراسة: " النجاح في السياق المهني ومكانة المرأة داخل الأسرة" (٢٠٠٢)^(٤٠)

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات وهي:

١- ما أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تقف عقبة أمام نجاح المرأة المهني وما العوامل التي

تساعد على النجاح المهني؟

٢- ما النمط الذي يرسمه المجتمع للمرأة الناجحة مهنياً وإلى أي درجة يتفق هذا النمط مع الواقع؟

٣- ما دور السلطة الأبوية في أسرة التوجيه، وفي العمل وفي الحد من النجاح المهني للمرأة أو

تدعيم نجاحها؟

٤- ما دور الزوج والمسئوليات الأسرية في الحد من النجاح المهني للمرأة أو إعاقته؟

الإجراءات المنهجية للدراسة:

طبقت الدراسة على عينة قوامها ١٧ حالة في إقليم القاهرة الكبرى من النساء شاغلي المناصب

الإدارية العليا.

نتائج الدراسة:

١- وجود أسباب ودوافع نفسية واجتماعية للنجاح المهني أهمها تشجيع النظام القائم للمتفوقات

والمتميزات في العمل، ثم علاقات القوة، ثم قدرة المرأة على أن تحقق هدف النظام العام أو المؤسسة.

٢- أن النجاح المهني للمرأة في أي مجال يحده أو يعوقه بعض التحديات الداخلية والخارجية؛

والتحديات الداخلية كالمعتقدات التي غرسها المجتمع في وجدان المرأة حتى أفنعها أنها من

(٤٠) هناء المرصفي، النجاح في السياق المهني ومكانة المرأة داخل الأسرة، (المرأة وقضايا المجتمع)، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.

- سمات الأنثى وأنها تتعارض مع سمات القيادي الناجح كعدم القدرة على اتخاذ القرارات، أما التحديات الخارجية فتتمثل في الصورة النمطية التي يرسمها المجتمع للمرأة.
- ٣- أرجعت معظم النساء الناجحات نجاحهن المهني الأسري إلى الاستفادة من الثقافة الغربية التي تعرضن لهن أثناء تعليمهن سواء قبل الزواج أو بعده.
- ٤- تختلف نظرة المرأة المصرية الناجحة مهنياً عما عكسته نظريات السلطة الأبوية المتأثرة بفكرة استبداد وسيطرة الأب المعوقة لنجاحها المهني وهو ما أكدته عينة الدراسة.
- ٥- هناك علاقة بين النجاح الأسري والنجاح المهني المتمثل في التدعيم المعنوي من الزوج لزوجته ومن الزوجة لزوجها وإن كان هذا التدعيم لا يعني مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية.
- ٦- تشكل المرأة الناجحة مهنياً مثلاً أعلى للأبناء في الاستقلالية وخاصة بالنسبة للبنات.
- ٦- دراسة: "عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية، دراسة ميدانية" (٢٠٠٥)^(٤١)
- الهدف من الدراسة:

- ١- التعرف على الخصائص النوعية للزوجة العمالية العاملة.
- ٢- التعرف على أهم الأسباب التي تدفع الزوجة للعمل خارج المنزل.
- ٣- التعرف على مدى مساهمة الزوجة العاملة في ميزانية الأسرة.
- ٤- الكشف عن العلاقة بين الزوجة العاملة وزوجها.
- ٥- التعرف على العلاقة بين عمل الزوجة وتربية الأبناء ورعايتهم.
- ٦- الوقوف على مدى مشاركة الزوجة العاملة في صنع القرار الأسري.
- ٧- التعرف على الأوضاع الصحية والنفسية للمرأة العاملة.
- ٨- الكشف عن دور العمل الاجتماعي في معالجة الآثار السلبية لعمل الزوجة على الأسرة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

- تمثل مجتمع الدراسة من (٤٠٠) امرأة عمالية حسب الآتي:-
- القطاع الحكومي: (٣٤٢) عاملة.
 - القطاع الخاص: (٥٦) عاملة.

(٤١) وفاء بنت سعيد بن مرهون المعمرى: "عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية"، دراسة ميدانية على عينة في مدينة مسقط، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، فرسان، ٢٠٠٥م، ص٩-١٧٢.

- الأعمال الحرة: عاملتان.

نتائج الدراسة:

١- أوضحت الدراسة أن الدافع لخروج المرأة للعمل هو الدافع الاقتصادي والذي يتمثل في رفع المستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة، ثم الدافع الاجتماعي والذي يتمثل في اكتساب خبرة حياتية أوسع والحصول على مكانة اجتماعية، وآخرها الدافع النفسي الذي يتمثل في إثبات الذات.

٢- أوضحت الدراسة أن الزوجة العاملة لها إسهام كبير في اتخاذ القرارات الأسرية.

٣- كما أوضحت الدراسة أن للعمل آثار سلبية على علاقات المرأة الاجتماعية، والتي تتمثل في التقصير في أداء الواجبات الاجتماعية، ونحو الأصدقاء والأهل، والأقارب، والجيران).

٤- إن زيادة أعباء العمل لها آثار نفسية سلبية على المرأة العاملة والتي تتمثل في الشعور بالقلق على الأطفال، والضيق والعصبية، والتعب والقلق الوظيفي).

٥- إن زيادة أعباء العمل لها آثار صحية سلبية على المرأة العاملة والتي تتمثل في (الشعور بالإرهاق، وأن الوقت غير كافي للراحة، وإهمال المرأة لصحتها).

٧- دراسة: "صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب" (٢٠٠٥)^(٤٢)

الهدف من الدراسة:

١- إبراز الصورة العامة التي تحتزنها ثقافة الشباب العماني من الجنسين عن المرأة العمانية العاملة بسلطنة عمان.

٢- توفير بيانات ومعلومات للباحثين عن موضوع عمل المرأة في المجتمع العماني.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة من (٢٠) مفردة من الذكور والإناث، كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، ووظف استبانته لجمع البيانات، كما إنه استعان بالمنهج المقارن.

(٤٢) قاسم بن زهران العمري، صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب، دراسة ميدانية، سلطنة عمان، المطبعة الشرقية ومكتباتها، مسقط، ط١، ٢٠٠٥، ص١٩-١٦٠.

نتائج الدراسة:

- ١- هناك رؤية واضحة بالنسبة للذكور والإناث تجاه عمل المرأة العمانية ولكن يتناسب مع طبيعتها وظروفها.
- ٢- أكدت الدراسة على وجود معوقات بنائية وثقافية تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في القطاعات والمجالات المختلفة، وتوجد أيضاً معوقات شخصية.
- ٣- مجتمع الدراسة يري أن المجتمع العماني يشجع عمل المرأة ويقدره.
- ٤- الحاجة الاقتصادية هي التي جعلت المرأة العمانية تخرج لسوق العمل.
- ٥- تتمتع الإناث بقيم إيجابية أكثر من الذكور تجاه عمل المرأة وأهميته في التنمية.
- ٦- المستوي التعليمي يسهم في تحديد اتجاهات الشباب نحو عمل المرأة العمانية، أي كلما زادت المستويات التعليمية للشباب كانت نظرتهم أكثر إيجابية نحو عمل المرأة، كما إن الشباب يؤيد قدرة المرأة على العمل، وفتح مجالات أخرى في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بالنساء.

٨- دراسة : "مشاركة المرأة العمانية في التعليم العالي والعمل" (٢٠٠٥) (٤٣)

الهدف من الدراسة:

- ١- تقييم مشاركة المرأة العمانية في تحقيق طموحها وتطلعاتها وآمالها في مجال التعليم العالي والعمل.
- ٢- تحديد الصعوبات التي تواجه المرأة لكي تستطيع المشاركة بصورة فاعلة في مجال التعليم العالي والعمل.
- ٣- تسعى الدراسة لتفسير مشاركة المرأة للعزل العمودي والأفقي في التعليم العالي ومجالات العمل.
- ٤- كما تسعى الدراسة للحصول على رأي المرأة العمانية وما تحتاجه من مؤسسات التعليم العالي والعمل.

(١) Amal Said Ahmed Al-Shanfari, Participation Of Women in Higher Education and Lab our Market: A Case Study in Muscat, Oman, A thesis submitted as a partial fulfillment for the degree of Doctor of Philosophy, The University of reading School of Health and Social Care, (U.K), ٢٠٠٥, pp٧-٢٥١.

٥- معرفة الأشياء التي تتحكم في المرأة لاختيار مستقبلها وحياتها العملية والأكاديمية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تم استخدام دراسة منظمة (استبيان ومقابلات)، وكانت البيانات متولدة من مقابلات مع (٢٤) امرأة موظفات بالتعليم العالي، واستمارة استبيان ضمت (٢٠٠) طالبة وموظفة بالتعليم العالي.

نتائج الدراسة:

- ١- أن المرأة في مجال التعليم العالي تحتاج إلى تفعيل دورها أكثر، لأنها أقل من الرجل وخاصة في مراكز اتخاذ القرار.
- ٢- خروج المرأة العمانية للعمل جعلها تتحدى الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تربطها بالمنزل، كما أن التحاقها بالتعليم العالي والعمل أعطاها استقلالية ومنزلة رفيعة في مجتمعها، وفي عائلتها، وصار لها كلمتها ووزنها أكثر في العائلة.
- ٣- لقد فتح مجال التعليم والعمل أمام المرأة باب الثقة بالنفس، ومجال للثقافة والإطلاع، والاستقلال المادي، دون الحاجة إلى معيل ذكر من عائلتها، كما أنه أصبح لها القرار في أمور الشخصية، وفي العائلة أيضاً.
- ٤- هناك نسبة من النساء أوضحت أنه مهما تعلمت المرأة أو عملت فإنها لا تصلح لأماكن اتخاذ القرار، وذلك لأن الدين الإسلامي يحرم على المرأة المناصب العليا في اتخاذ القرار.
- ٥- كما أكدت الدراسة أن خروج المرأة للعمل جعلها تأخذ فرص متساوية في العمل مع الرجل.
- ٦- إن الظروف التي حد من إعطاء فرص للمرأة في العمل والتعليم هو الأعباء المنزلية وتربية الأولاد والزواج المبكر أحياناً، كل هذه العوامل تحد من طموح المرأة.
- ٧- كما أن الدراسة توصلت إلى تغيير النظرة إلى المرأة في المجتمع التقليدي والمتوقع منها الدور الرئيسي في المنزل وهو تربية الأطفال بعد خروجها للتعليم والعمل.
- ٨- خروج المرأة للعمل في السابق كان في التربية والتعليم ودور الرعاية لأنها مرتبطة بدور الأم، أما الآن فقد تغيرت هذه الأدوار وهذه النظرة للمرأة وأصبحت تشارك في أماكن مختلفة من العمل.

٩- دراسة: " تمكين المرأة العمانية والتحديات المجتمعية؛ دراسة انثروبولوجية لشاغلانات المناصب القيادية والعليا بمحافظة مسقط " (٢٠٠٩) (٤٤)

الهدف من الدراسة:

- ١- التعرف على دور الحكومة في تنفيذ سياسات تمكين المرأة.
- ٢- التعرف على دور أسرة التوجيه في الحد من النجاح المهني للمرأة أو تدعيم نجاحها.
- ٣- التعرف على دور الترويج والمسؤوليات الأسرية في الحد من نجاح المرأة مهنيًا أو تدعيم نجاحها.
- ٤- التعرف على التحديات والمعوقات التي واجهتها المرأة العمانية وكيفية التغلب عليها.
- ٥- قياس حجم العمالة النسائية إحصائياً.
- ٦- التعرف على كيفية تفاعل المرأة مع الزملاء والمرؤوسين من الرجال لمعرفة الفروق النوعية بينهما.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي، باستخدام الاستبيان الذي تم توزيعه على (١٢٠) سيدة من القيادات العليا وحالات اجتماعية مختلفة بالإضافة إلى، دراسة حالة (٥) سيدات شاغلانات مناصب قيادية.

نتائج الدراسة:

- ١- العمل للمرأة العمانية العاملة عامل مهم لتمكينها اجتماعياً، كما أن للوالدين دور مهم في تكوين شخصيتها، والذكور والإناث في منزلة واحدة في الأسرة العمانية.
- ٢- الأسرة تأخذ رأي المرأة في جميع شئونها مما يساعد على تمكينها من الناحية الاجتماعية.
- ٣- الأب هو القدوة الأولي والعنصر الأساسي في تكوين الفكر لدى المرأة، كما أن للزوج دور كبير في تمكين وتعزيز مكانة المرأة.
- ٤- أكدت نسبة (٩٥%) من العينة أن مكانة المرأة العاملة تحسنت في المجتمع.
- ٥- أكدت المرأة العمانية أنها قادرة على الموازنة بين متطلبات العمل والأسرة.

(٤٤) خديجة عبد الكرم محمد الرذحالي، تمكين المرأة العمانية والتحديات المجتمعية، دراسة انثروبولوجية لشاغلانات المناصب القيادية العليا، بمحافظة مسقط، رسالة ماجستير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٩، ص ٨-٢٤٥.

- ٦- إن خروج المرأة للعمل ساعد على مشاركة الزوج في تحمل مسؤوليات الأسرة، والاستعانة بالخدمة.
- ٧- اكتسبت النساء من خلال دراستهن في الخارج الاستقلالية والإصرار وهذا ساعدهن على النجاح ومن ثم التمكين.
- ٨- انتشار التعليم من أهم العوامل التي أدت إلى إحداث التغيير في أدوار المرأة على مستوى المجتمع.
- ٩- مجال القيادة السياسية ومجال القانون والتشريع هما المجالان اللذان ينقصان المرأة العمالية لتحقيق التمكين في جميع المجالات.
- ١٠- تغيرت نظرة المجتمع إلى الأفضل نحو المرأة العاملة عما كانت عليه في السابق.
- ١١- من أهم سبل التغلب على تلك التحديات هو توعية المجتمع بأهمية دور المرأة ومشاركتها وتمكينها في العمل.

ثانياً: دراسات المحور الثاني:

مجموعة الدراسات التي تناولت مستوى تمكين المرأة ومستوى مشاركتها في مجالات التنمية المختلفة (الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي).

أولاً: الدراسات العربية:

١- دراسة: " دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المرأة الريفية في محافظة بورسعيد" (٢٠٠١) (٤٥)

الهدف من الدراسة:

- ١- التعرف على معوقات تنمية المرأة الريفية، ومسببات تخلفها.
- ٢- التعرف على دور المنظمات المجتمعية (الحكومية وغير الحكومية) للنهوض بالمرأة الريفية، وتمييزها تنمية شاملة.
- ٣- عرض دور المرأة الريفية في مجال التنمية وعرض لتجارب التنمية في هذه المجتمعات.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تم اختيار (٢٠) ضابطة اتصال ليشركن في التأهيل العلمي غير التقليدي لتحديث نماذج محو الأمية مع الأدلة الثقافية لمسيرة المتغيرات المجتمعية، وكذلك تم اختيار ضابطات الاتصال وفق المربعات السكنية اللاتي يقطن بها.

نتائج الدراسة:

- ١- كان هناك إقبال من المرأة الريفية للانضمام في فصول محو الأمية.

(٤٥) سعاد أحمد حسين، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي الثالث للمرأة ١٤-١٦ مارس ٢٠٠١، أوراق عمل الجزء الثاني، المجلس القومي للطفولة والأمم، محافظة المنوفية.

٢- كان هناك التزام كامل ومتابعة لنشاط فصول محو الأمية من عينة الدراسة، كما أن لديهن رغبة شديدة لمحو أميتهن.

٣- أكدت الدراسة على أهمية الاستفادة من الطاقات الخاصة بالمرأة الريفية في العملية التنموية من خلال دراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية وامتدادها للمشاركة في صنع القرار.

٤- التركيز على الجهود الذاتية والمبادرات الشخصية في العملية التنموية داخل التجمعات الريفية في الغرب والجنوب ومن بينها القيادات التطوعية.

٢- دراسة: "الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة السياسية" (٢٠٠٢)^(٤٦)
الهدف من الدراسة:

١- إلقاء الضوء على الأوضاع الحالية للمرأة المصرية القانونية، والتشريعية، والاجتماعية، بما يكفل لها المزيد من المساندة القانونية لتشجيعها على المشاركة في مواقع العمل العام، وفي المواقع المختلفة لاتخاذ القرار باعتبار ذلك هو المعنى الشامل لمفهوم المشاركة السياسية.

الإجراءات المنهجية:

قامت الباحثة بعرض الموقف الدولي من قضايا المرأة، وكذلك عرض القوانين المصرية التي تحدد حقوق المرأة وواجباتها، وتطور تعليم المرأة المصرية، ونسبة مساهمة المرأة في ميادين العمل المختلفة وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالإضافة إلى عرض لنسبة مشاركة المرأة في المجالس النيابية والمحلية والنقابات المهنية والاتحادات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية.

وكان من بين أهم نتائج الدراسة ما يلي:

١- الانخفاض الواضح لنسب تواجد المرأة في مجالات العمل المختلفة وتنظيمات المجتمع المدني، ويعزي ذلك إلى الظروف المجتمعية التي تؤدي إلى تحجيم الفرص أمامها، وإن كان من غير الممكن تجاهل موقف عدد آخر من القوانين التي يسهم استمرارها في تأكيد النظرة الدونية للمرأة وإمكانياتها وصلاحياتها كمواطن ذو أهلية كاملة.

٢- ثقافة المجتمع السائدة وما ترسخه في العقول عن الاختلاف بين الذكور والإناث، مما يبرر ويشجع على التفرقة في التعامل، وتحديد أدوار كل منهما وحقوقه وواجباته.

(٤٦) نادية حليم سليمان، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة السياسية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي للمركز الديموقراطي بالقاهرة خلال الفترة من ٢١-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٢.

٣- هناك خشية وخوف من طرح قضايا المرأة ومعالجتها، ومن شأن ذلك أن يبطئ إيقاع التغيير ويجعل الحقوق موضع المناقشة عرضة للانقاص بينما الحق أصلاً غير جائزة.

٣- دراسة: " المجال الاجتماعي وتمكين النساء، النتائج في خمس دول آسيوية " (٢٠٠٣) (٤٧)
وتهدف هذه الدراسة إلى:

قياس تمكين المرأة المتزوجة في المجال العائلي Domestic وذلك في (٥٦) مجتمعاً محلياً في خمس دول آسيوية وهي (الهند - ماليزيا - باكستان - الفلبين - تايلاند).
وقد تم تحديد مؤشرات التمكين في أربعة مؤشرات هي:

١- قوة صنع القرار الاقتصادي للمرأة والذي يرتبط بمشاركتها في القرارات الاقتصادية الكبرى في الأسهم من ناحية، وتمتعها بحرية القرارات الاقتصادية الصغرى بنفسها من ناحية أخرى.

٢- قوة صنع القرار المتعلق بحجم الأسرة.

٣- حريتهم الطبيعية للحركة.

٤- المؤشر المتعلق بتحكم الزوج في الزوجة وخصوصاً فيما يرتبط بممارسة

الزوج للعنف ضدها وهو ما يتعلق ببعدين هما:

أ- الخوف من عدم موافقة الزوج وغضبه منها.

ب- ممارسة الزوج للعنف البدني ضد الزوجة.

عينة الدراسة:

تم تطبيق الدراسة على نساء متزوجات تتراوح أعمارهن من ١٥-٣٩ عاماً.

نتائج الدراسة:

إن معايير النسق النوعي Gender system norms تلعب دوراً في تحديد طبيعة تمكين النساء في المجتمع أكثر من الخصائص الشخصية والأسرية (كالتعليم، السن، المرأة أو طبيعة عملها...) وذلك عبر المجتمعات.

١- إن السمات المجتمعية تعد أكثر تأثيراً من السمات والخصائص الفردية الشخصية والأسرية في تفسير الاختلافات في تمكين النساء عبر المجتمعات.

(٤٧) Mason and Smith, (٢٠٠٢): (women's empowerment and social context: Results from five Asian countries, http://siteresources.Worldbank.Org/INTEMPowerment/Resources/1٣٢٢٣_women's_empowerment.pdf.

٢- إن عملية التمكين هي عملية متعددة الأبعاد ومتداخلة وإن حصول المرأة وتمكينها في بعض الأبعاد لا يعني بالضرورة تمكينها في أبعاد أخرى.

٤- دراسة: " النوع والتنمية: دور المرأة في القطاع الرسمي الاقتصادي والسياسي في الإمارات العربية المتحدة " (١٠٠٤) (٤٨)

الهدف من الدراسة:

- ١- دراسة الوسائل التي تؤثر فيها العوامل الثقافية كالدين، والعادات، والتقاليد، والقوانين على طبيعة وممارسات الحياة السياسية للمرأة الإماراتية.
- ٢- العمل على توضيح كيف يظهر الجنس وهوية القبائل في المجتمع الإماراتي، وكيف يؤثر على التغيير الاجتماعي، وتطوير المجتمع في الحياة العامة.
- ٣- معرفة كيف يؤثر الاقتصاد والسياسة والثقافة على بعضها البعض وكيف إنه لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض.

عينة الدراسة:

تم إجراء مقابلات شخصية مع (٦٥) شخص، (٣٥) مجموعة متركزة، كما تم ملاحظة المناقشة الغير رسميه مع إماراتيات من مختلف المدن الإماراتية، وكذلك تم الاستعانة بأدلة إحصائية من الحكومة أو (الأرشيف الحكومي).

نتائج الدراسة:

- ١- إن إنجاز المرأة في القوي العاملة لم يدفعها للعمل في السياسة.
- ٢- بسبب ثروة النفط والتطور، تأثرت الثقافة بالمظاهر الخارجية لتبني النظام الأبوي الجديد.
- ٣- وأن هذا النظام الأبوي الجديد صنع حواجز للمرأة في السياسة، وهي غير موجودة في قوة العمل.
- ٤- المرأة الإماراتية تتمني أن تأخذ أدوار في السياسة ولكن في المجموعات الاجتماعية فقط.

(٤٨) Orami, Suaad Zayed , " Gender and development: The role of women in the formal economic and political spheres in the United Arab Emirates Proquest Dissertations And Thesis ٢٠٠٤ Ph.D.dissertation] .United States -- District of Columbia: The American University; ٢٠٠٤. Publication Number: AAT ٣١٢٢٩٢٤.

٥- وأكد الباحث أنه لكي تأخذ المرأة الإماراتية أدواراً سياسية عليها أولاً أن تقوي نفسها وأن تدرك إمكانياتها لحمل أدواراً اجتماعية واقتصادية وسياسية.

٥- دراسة: "الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية للمرأة، دراسة ميدانية في سلطنة عمان" (٢٠٠٥) (٤٩)

الهدف من الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- ١- التعرف على الأوضاع البنائية التاريخية للمجتمع العماني وما طرأ عليها من أنظمة اجتماعية واقتصادية وثقافية وانعكاس ذلك على مشاركة المرأة.
- ٢- رصد وتسجيل الأدوار والممارسات التي قامت بها المرأة العمانية قبل وبعد مرحلة النهضة من عام ١٩٧٠م وحتى الآن.
- ٣- التعرف على ملامح وعي المرأة وإدراكها وتصور حجم مشاركتها الفعلية في العمل الاجتماعي ومكانتها في المجتمع العماني.
- ٤- التعرف على أوضاع المرأة وحجم مشاركتها الفعلية في العمل الاجتماعي العام والعمل السياسي.

الإجراءات المنهجية:

تم اختيار (٢٢) حالة من النساء تتباين من حيث المستويات الاجتماعية والعلمية والمرضية وتم اختيار العينات وفقاً للحالة الزوجية والمستوي التعليمي، الحالة العلمية، والعضوية في الجمعيات الخيرية النسائية والعضوية في العمل السياسي، كعضوية مجلس الشورى ومجلس الدولة، وذلك لإجراء مقابلات مقننة معهن.

نتائج الدراسة:

- ١- كشفت نتائج الدراسة عن تباين الوعي بقوانين العمل في شريحتي العاملات بالقطاع الحكومي والخاص.
- ٢- كما بينت عينة الدراسة وجود تمييز بين الرجل والمرأة في قوانين العمل.

(٤٧) كلثم محمد على الرذحالي، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية للمرأة، دراسة ميدانية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧، ص ٢٦٥-٢٦٥.

٣- أوضحت ٥٤% من المبحوثات على وجود مشكلات تواجه المرأة في العمل مقابل ٣٥% لا يرين هناك مشكلات في العمل.

٤- كما أكدت الدراسة أن هناك تباين في وعي المرأة بقوانين الأحوال الشخصية.

٥- أكدت عينة الدراسة على أن نوعية المشكلات المختلفة التي تعاني منها النساء ارتبطت بالظروف التعليمية والاقتصادية ثم مشكلة النظرة السلبية للمرأة من قبل المجتمع، ثم ارتفاع سن الزواج، ثم المغالاة في المهور.

٦- كما أن وعي النساء بالمشكلات الموجودة في المجتمع العماني قد تباين بتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل نساء العينة.

٦- دراسة : " المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية، دراسة ميدانية في أراضي السلطة (٢٠٠٧) (٥٠)

الهدف من الدراسة:

- ١- محاولة التعرف على طبيعة المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية.
- ٢- التعرف على حجم ومجالات المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية.
- ٣- التعرف على نظرة المجتمع الفلسطيني للمرأة الفلسطينية ومشاركتها الاجتماعية والسياسية.
- ٤- التعرف على دور العادات والتقاليد وتأثيرها على مشاركة المرأة الاجتماعية والسياسية.
- ٥- التعرف على دور التعليم والثقافة وأثرها على مشاركة المرأة اجتماعياً و سياسياً.
- ٦- التعرف على الأدوار الأخرى للمرأة وأثرها على مشاركتها الاجتماعية و السياسية.
- ٧- التعرف على الفئات والشرائح الطبقية الأكثر مشاركة اجتماعياً و سياسياً.
- ٨- التعرف على الاتجاهات العامة للمجتمع الفلسطيني نحو توسيع أو تضيق فرص المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية.
- ٩- التعرف على الطرق والمقترحات التي تؤدي إلى توسيع قاعدة المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية.

(٥٠) مي عارف جدوع أبو حمدة، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية، دراسة ميدانية في أراضي السلطة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ١٢٧-٢١٢.

الإجراءات المنهجية:

اعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي والتحليل الاجتماعي وكذلك المدخل التاريخي، ودراسة الحالة، كما اعتمدت على أحد أساليب العينة غير العشوائية (العينة الفرضية، المقصودة) واختارت (١٧) سيدة فلسطينية مشاركات اجتماعياً وسياسياً بالصفة والقطاع.

نتائج الدراسة:

- ١- أكدت الدراسة على ارتفاع حجم مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات خاصة بعد اعتماد نظام الكوتة.
- ٢- أكدت الدراسة على تهميش دور المرأة في المشاركة في عملية صنع القرار خاصة في ظل التسوية وظهور السلطة الفلسطينية الوطنية.
- ٣- أشارت نتائج الدراسة إلى ضعف مشاركة المرأة في الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- ٤- كما أشارت نتائج الدراسة إلى ضعف مشاركة المرأة في الاتحادات والنقابات.
- ٥- أكدت نتائج الدراسة على ارتفاع حجم مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية.
- ٦- أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع مشاركة المرأة في الانتفاضة الشعبية.
- ٧- دراسة : " التمكين السياسي للمرأة مدخل للتمكين، الاجتماعي، والاقتصادي" (٢٠٠٨)^(٥١)

الهدف من الدراسة:

- ١- التعرف على الدور الذي يلعبه التمكين السياسي في التمكين الاجتماعي، وذلك من خلال التعرف على مدى قدرة المرأة على الاستفادة من وضعيتها ومركزها السياسي في التدرج والارتقاء على السلم الاجتماعي.
- ٢- التعرف على الدور الذي يلعبه التمكين السياسي في التمكين الاقتصادي.
- ٣- التعرف على الأوضاع الحالية للمرأة، بالنسبة للتمكين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، لما له من أهمية في قياس مدى قدرة المرأة على اتخاذ القرارات، وبيان قدرة المرأة على تحديد مصيرها وترتيب أولوياتها.

(٥١) سالي جلال رشيد المهدي، التمكين السياسي مدخل للتمكين الاجتماعي والاقتصادي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اجتماع، ٢٠٠٨، ص ٣١-

- ٤- تحديد المشكلات التي تعترض التمكين السياسي، لبيان مدى إصرار المرأة على إثبات ذاتها وتحقيق طموحاتها من خلال قدرتها على التعامل والتغلب على المشكلات التي تعترض طريقها.
- ٥- التعرف على المشكلات أو المعوقات التي تعترض فاعلية التمكين السياسي في تحقيق التمكين الاجتماعية والاقتصادي.

الإجراءات المنهجية:

تكونت عينة الدراسة من (١٤٠) حالة من المشاركات في العمل العام/ السياسي، وكان الاختبار حسب التنوع الجغرافي لأفراد العينة لتمثيل مختلف المناطق الجغرافية، والثقافات المختلفة بالإضافة إلى دراسة حال (١٠) سيدات من ضمن القائمة للسيدات المشاركات بالعمل العام/ السياسي.

نتائج الدراسة:

أثبتت النتائج قدرة المبحوثات على تحقيق طموحهن وإثبات ذاتهن في مجال العمل العام/ السياسي متسلحات بإصرارهن على النجاح، وتوظيف قدراتهن، ومعارفهن، ومهاراتهن لتخطي العقبات والمصاعب اللاتي يواجهنها.

- ١- أشارت النتائج وبشكل مباشر إلى وعي حوالي ثلاثة أرباع أفراد العينة بأهمية تسليح أنفسهن بالمعلومات والمهارات والقدرات والخبرات.
- ٢- كان لوجود المشاركات بمواقع صنع القرار تأثير على نوعية القضايا النوعية اللاتي اهتمن بها.
- ٣- التغيير في وضع المرأة الاجتماعي بعد انخراطها في العمل السياسي أدى إلى تحسين مستواها الاجتماعي.
- ٤- جميع أفراد العينة حققن التوازن بين متطلبات عملهن العام ومسئولياتهن المنزلية.
- ٥- تمكنت الناخبات من توطيد علاقاتهن مع شخصيات ذات نفوذ وحضور قوي على ساحة العمل السياسي والعام.

ثالثاً: دراسات المحور الثالث:

الدراسات التي اتخذت من مشاركة المرأة في جمعيات العمل التطوعي، ومنظمات المجتمع المدني موضوعاً رئيسياً لها.

أولاً الدراسات العربية:-

- ١- دراسة: " واقع العمل الاجتماعي النسائي التطوعي " (٢٠٠٠) (٥٢)

(٥٢) دائرة الدراسات والبحوث، المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني (سابقاً)، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٠.

الهدف من الدراسة:

- ١- البحث والتعرف على واقع العمل التطوعي النسائي في سلطنة عمان بقصد توفير بيانات عن أهدافه وسماته وأنشطته ومساهماته والصعوبات التي تعترض طريقه.
- ٢- التعرف على عناصر الدفع والعناصر المعيقة في حقل العمل الاجتماعي التطوعي بهدف تأكيد الأولى وتجاوز الثانية.
- ٣- اقتراح معالم وأسس لسياسة مرنة تهدف إلى دفع وتطوير العمل الاجتماعي النسائي التطوعي واقتراح برامج عمل تنفيذ هذه السياسات.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية وقد بلغ عدد العينة (٥٢٠) مفردة من إجمالي عدد عضوات الجمعيات البالغ عددهن (٢٦٠٠) عضوه أي بنسبة ٢٠% من عدد عضوات الجمعيات.

نتائج الدراسة:

- ١- اتسمت أنشطة جمعيات المرأة العمانية بصفة خاصة بضعف الإسهام في الجانب الإنمائي الذي اقتصر في غالب الحالات على برامج محو الأمية وتعليم بعض الحرف النسوية، في حين تم التركيز على الأنشطة والخدمات الرعائية المتمثلة في ندوات ومحاضرات التوعية الاجتماعية والثقافية والصحية وإقامة الاحتفالات في المناسبات المختلفة ومساعدة الأسر المحتاجة ورعاية الطفولة والمعاقين وغيرها.
- ١- عجزت الجمعيات عن استقطاب القطاعات الواسعة من السكان كمشاركين أو منتفعين، وذلك لأسباب عدة في مقدمتها التكرار وعدم التجديد وضعف الوعي وعدم كفاية التغطية الإعلامية لهذه الأنشطة والفعاليات.
- ٢- تواجه جمعيات المرأة العمانية وبدرجات متفاوتة العديد من المشكلات والصعوبات المعوقة لأداء دورها المطلوب وتطوير إسهاماتها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:
 - أ- عدم كفاية الدعم المادي الحكومي من ناحية، وضالة مثل هذا الدعم أو انعدامه من قبل القطاع الخاص من ناحية أخرى، إلا حالات استثنائية نادرة وفي مجالات معينة.
 - ب- عدم توفر مقار لبعض هذه الجمعيات، وعدم ملائمة المقار الموجودة لبعضها الآخر نظراً لضيق المكان وافتقاره للمتطلبات اللازمة لاستيعاب وتلبية الأنشطة والفعاليات التي تم تنفيذها.

- ج- التناقص المستمر في عدد أعضاء الجمعيات، بسبب عدم انضمام أعضاء جدد والارتفاع في ظاهرة التسرب من العضوية، نتيجة لأسباب عديدة في مقدمتها انعدام القناعة والوعي لدى المواطنين بأهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات.
- د- ضالة مشاركة أعضاء الجمعيات في الأنشطة والفعاليات، نظراً لقلّة الخبرة وضعف الإمكانيات الفنية، واقتصار هذه المشاركة في الغالب على أعضاء مجلس إدارة الجمعية.
- هـ- عدم توفر بعض المستلزمات الفنية والمتطلبات الإجرائية التي من شأنها تنفيذ أنشطة هذه الجمعيات ما أدى إلى تقلص حجم هذه الأنشطة أو عدم تنفيذها.
- و- اتسم واقع بعض هذه الجمعيات في كثير من الأحيان بالشكلية، وبروز الاعتبارات الشخصية، الأمر الذي أثر وأضعف من أنشطة وعمل هذه الجمعيات وأشاع صوراً غير إيجابية عنها.

٢- دراسة : " المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة " (٢٠٠٢) (٥٣)

الهدف من الدراسة:

- ١- التعرف على دور المرأة في إدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٢- تحديد مجالات العمل الأهلي وكذلك العوائق والقيود التي تعيق وتحد من فعالية دور المرأة في إدارة العمل الأهلي.
- ٣- محاولة تقديم بعض الحلول والمقترحات للتغلب على العوائق والقيود.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

بلغ حجم عينة الدراسة (١٥٧) مفردة مقسمة على الطبقة الأولى نسائية وبلغ عددها (١٤٢) مفردة من عضوات الجمعيتين وبعض المتطوعات، والطبقة الثانية ذكور وبلغ عددها (١٥) مفردة من بعض أعضاء جمعية وتوعية ورعاية الأحداث وبعض المتطوعين.

نتائج الدراسة:

- ١- إن أهم سمات المرأة المشاركة في العمل التطوعي أنهم من ذوات المستوى التعليمي العالي، ومن العاملات بالقطاع الحكومي، وينتمين إلى الفئة العمرية الشابة والمتوسطة.
- ٢- من أهم دوافع انضمامهن إلى الجمعيات الأهلية هو خدمة المجتمع، واستثمار وقت الفراغ، والإفادة من نشاط الجمعية، وتشجيع الصديقات والزوج، وقناعتهم بقدرتهن على الإفادة من العمل التطوعي.

(٥٣) عائشة أحمد العبد الله، المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة بين جمعية النهضة النسائية وجمعية توعية ورعاية الأحداث بسبدي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٥-١٣٩، ٢٠٠٢.

٣- إن من أهم أسباب عدم انضمام المرأة للجمعيات الأهلية هو عدم معرفة نشاط الجمعية، وعدم توفر وقت الفراغ، وتفضيل المرأة للعمل الذي يوفر دخل، ومنع الزوج والأسرة، وكذلك سيطرة الرجال على الجمعية، وإمكانية الاحتكاك بالرجال.

٤- تشارك المرأة في إدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٠٠% في الجمعيات النسائية المتخصصة والمهتمة بالأسرة والطفل، بينما تقل نسبة تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية الأخرى، كما تقل نسبة النساء في مجلس إدارة الجمعيات الأهلية.

٣-دراسة: " مشاركة المرأة القطرية في تنظييمات المجتمع المدني، دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية " (٢٠٠٣) (٥٤)

الهدف من الدراسة:

- ١- التعرف على دور المرأة القطرية المنخرطة في العمل التطوعي بالجمعيات الأهلية.
- ٢- التعرف على خصائص المرأة القطرية المتطوعة في المجتمع القطري الحديث.
- ٣- معرفة العوامل التي تزيد أو تحد من انخراط المرأة القطرية بالعمل التطوعي في الجمعيات الأهلية.
- ٤- معرفة مدى فاعلية المشاركة التطوعية للمرأة في الجمعيات الأهلية.
- ٥- التعرف على مدى انعكاس الطبيعة الخاصة للمجتمع القطري على نمط مشاركة المرأة المتطوعة في الجمعيات الأهلية.
- ٦- التعرف على مستقبل المرأة القطرية في العمل التطوعي بالجمعيات الأهلية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تم تطبيق استبيان على (١٢٠) امرأة متطوعة في الجمعيات الأهلية القطرية، كما تم عمل مقابلات مع مسئولين من الرجال في الجمعيات الأهلية.

(٥٤) فاطمة علي حسين الكبيسي، مشاركة المرأة القطرية في تنظييمات المجتمع المدني، دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه، قسم علم اجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٩-٢١١.

نتائج الدراسة:

١- أكدت الدراسة على أن غالبية المتطوعات ينتمين إلى الفئة العمرية (٣٠-٣٩ سنة)، وأن أكثر المتطوعات ذوات المستوى الجامعي، ثم ما فوق الجامعي، والمتزوجات هن أكثر مساهمة في العمل التطوعي.

٢- إن غالبية المتطوعات لهن خلفية عن الأنشطة التطوعية من خلال المراحل الدراسية.

٣- إن الدافع الديني، هو أهم الدوافع للعمل التطوعي، ثم يليه دافع الرغبة الشخصية ثم الدوافع الإنسانية المرتبطة بمساعدة الآخرين.

٤- أهم المعوقات لمشاركة المرأة كانت قصور فهم المرأة بأهمية العمل التطوعي، ثم المعوقات الأسرية الملقاة على عاتق وكاهل المرأة.

٥- كما أوضحت النتائج أن المرأة القطرية قامت بتكوين علاقات في مجال عملها التطوعي من خلال تعزيز روح المشاركة في العمل الجماعي.

٦- أصبح للمرأة القطرية دور وفاعلية في مجال العمل التطوعي، كما أن إقبال المرأة على العمل التطوعي أصبح يزداد.

٧- اتفق المسئولين في الجمعيات على أن قيادة العمل الاجتماعي في المجتمع القطري ستكون للنساء، وذلك لتفوقهن ونجاحهن في هذا المجال على الرجال.

٤- دراسة: "دور المرأة في الجمعيات الأهلية"، دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية النسائية (٢٠٠٣) (٥٥).

الهدف من الدراسة:

١- التوصل إلى طبيعة نشاط المرأة المصرية في العمل العام.

٢- التعرف على المعوقات التي تعوق العمل الأهلي النسائي.

٣- معرفة العوامل المشجعة للعمل الأهلي و تفعيل دور المرأة فيه.

الإجراءات المنهجية:

اختارت الباحثة عينة الدراسة من الجمعيات الأهلية الموجودة بمدينة القاهرة، وكان ذلك بنسبة

٢٨,٥% من إجمالي الجمعيات.

(٥٥) منال عبد السلام بدوي، دور المرأة في الجمعيات الأهلية- دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية النسائية، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس،

نتائج الدراسة:

- ١- أكدت الدراسة إلى أن الدافع الديني يعد من أهم دوافع العمل التطوعي، ويليه الرغبة في خدمة المجتمع.
- ٢- أهم الأسباب التي تعوق التطوع هي العادات والتقاليد، ويليهما تفضيل العمل بأجر، وانخفاض قيمة وأهمية العمل التطوعي بشكل عام.
- ٣- كما أن هناك معوقات خاصة بالجمعيات أهمها أزمة تدبير التمويل لأنشطة الجمعيات، قلّة حضور وفعالية النساء المتطوعات.
- ٤- إن عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية يتحدد بنمط نشاط الجمعية فهي تتمركز في الأنماط التقليدية التي تنشط في مجال الطفولة والأمومة وتنظيم الأسرة.
- ٥- دراسة: " الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية والجمعيات التطوعية " (٢٠٠٤)^(٥٦).

الهدف من الدراسة:

- ١- الكشف عن الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية، والصعوبات التي تحد من هذه المشاركة.
- ٢- الكشف عن الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في الجمعيات التطوعية (جمعيات النفع العام)، والصعوبات التي تحد من هذه المشاركة.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

بلغ المجموع الكلي لعينتي الدراسة (٤٠٧) امرأة عاملة ومشاركة، حيث بلغ حجم عينة الدراسة من الإناث بقوة العمل الوطنية بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية (٣٠٨) امرأة عاملة، وبلغ حجم عينة الدراسة من الإناث المشاركات بالجمعيات التطوعية ما يقارب (٩٩) امرأة مشاركة من جملة المشاركات الإناث في جمعيات النفع العام (الجمعيات التطوعية).

نتائج الدراسة:

- ١- إن غالبية عينتي الدراسة يؤكدن على قدرة المرأة على بذل المزيد من الجهد والعطاء في العمل مثلها مثل الرجل.

(٥٦) حامد خرعزل العزي، الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية والجمعيات التطوعية، قسم علم اجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤، ص ١٢١-٢٦٠.

٢- إن غالبية عينتي الدراسة تؤكد على نوعية المهن التي تفضلها الأسرة لإنائها والتي جاءت كالتالي (التدريس، المهن الإدارية، المهن الطبية، المهن القانونية).

٣- إن معظم عينتي الدراسة لا يعتقدن في إيمان الرجل الكويتي بعمل المرأة.

٤- إن أهم أسباب انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل الوطنية من وجهة نظر عينتي الدراسة ترجع إلى فرض المجتمع الكثير من القيود على المرأة.

٥- إن معظم عينتي الدراسة غير مشاركات في برامج وأنشطة الجمعيات التطوعية (جمعيات النفع العام).

٦- إن أكثر الفترات الزمنية لمشاركة عينتي الدراسة في الجمعيات التطوعية (جمعيات النفع العام) كانت (٦ - ٩) سنة وأقلها مشاركة (أقل من سنة).

٧- إن أهم دوافع المشاركة في الجمعيات التطوعية (جمعيات النفع العام) من وجه نظر عينتي الدراسة الإيمان بالعمل التطوعي، والاقتناع بخدمة المجتمع، واثبات قدرة المرأة على العطاء، وشغل أوقات الفراغ).

٨- تؤكد معظم عينتي الدراسة على أن الأشخاص الذين قاموا بتشجيعهن على المشاركة في الجمعيات التطوعية (جمعيات النفع العام) كان في المرتبة أولها الزوج، ثم جماعة الرفاق، وآخرها الوالدين.

٩- فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه عينتي الدراسة للمشاركة في الجمعيات التطوعية (جمعيات النفع العام) تأتي في مقدمتها التمييز الذي يمارسه المجتمع ضد المرأة، ثم الزوج والأسرة، وأخيراً انشغال المرأة في العمل وتربية الأبناء ورعاية الزوج.

١٠- أكدت اتجاهات عينتي الدراسة إزاء مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية وبرامج وأنشطة الجمعيات التطوعية (جمعيات النفع العام) على أن مشاركة المرأة تؤدي إلى التنمية، وإن تقدم المجتمع مرهون بمشاركة المرأة، والمرأة ذاتها لديها القدرة على العطاء والمشاركة، وأخيراً فإن مشاركة المرأة مرهونة بتمتع المجتمع بالديمقراطية.

٦- " النظريات وممارسات الحركات النسائية؛ الماركسية ومساواة الجنسين والديمقراطية والمجتمع مدني في موزمبيق ونيكاراجوا " (٢٠٠٥) (٥٧)

(٥٧) Disney, Jennifer Leigh, The Theories and Practices of Women's Organizing, Marxism, Feminism , Democratization and Civil Society in Mozambique and Nicaragua, . Proquest Dissertations And Thesis ٢٠٠٢.

وتعد دراسة مقارنة لوضع المرأة في موزمبيق ونيكاراجوا في فترتي الثورة وما بعدها، وأوضحت هذه الدراسة طبيعة التحليل الذي تم إجراؤه من خلال الأحزاب الثورية في السلطة Frelimoand Fsin ، كما اهتمت بتوضيح الفروق والاختلافات في الأصول وتكتيك التعبئة الذي تتبناه المنظمات الأهلية للمرأة OMM, Aminlc, و دورها في تكوين برنامج عمل نسائي في كلا البلدين.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المرأة في هذه المجتمعات قد مرت بعدة مراحل من كونها مجرد يتم تحريكه من خلال الأحزاب الثورية ذات السلطة بالدولة؛ وذلك بغرض تحقيق الأهداف والأغراض الاجتماعية والقومية لمنظمات FSLN Frimdo إلى أن وصلت إلى مرحلة تنظيم نفسها وذلك بغرض إحداث تغيير نسائي سياسي بدرجات متفاوتة في كلا المجتمعين، وأرجعت الدراسة ذلك الاختلاف إلى:

١- الاتجاهات الفكرية ومدى استقلالية التنظيمات النسائية.

٢- طبيعة الحزب نفسه.

كما تعرضت الدراسة إلى الحركات النسائية الحديثة في المجتمعين محل الدراسة، واهتمت بتقسيم مدى فعالية المنظمات النسائية واستقلالها في المجتمع المدني، وتزعم هذه الدراسة أن التنظيمات النسائية قد ظهرت في البلدين محل الدراسة كنتيجة لعملية تكثف النساء حول احتياجات النوع والاهتمامات الفكرية للنوع.

٧- دراسة: " العمل التطوعي في المجتمع العماني: الواقع وآليات التفعيل" (٢٠٠٦) (٥٨)
الهدف من الدراسة:

١- دراسة واقع العمل التطوعي في المجتمع العماني.

٢- تحديد مجالات العمل التطوعي في المجتمع .

٣- التعرف على معوقات ومقومات العمل التطوعي في المجتمع.

٤- الوقوف على دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تفعيل ثقافة العمل التطوعي.

٥- تقديم مجموعة من المقترحات من أجل النهوض بالعمل التطوعي في المجتمع.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على مجموعة من المواطنين المشاركين وغير المشاركين في العمل التطوعي في منطقتي مسقط و الباطنة وتكونت العينة من (٢٠٠) مبحوثاً من المشاركين في العمل

التطوعي ومن غير المشاركين فيه، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وتم سحب عينة المشاركين من القائمين بالعمل التطوعي في بعض الجمعيات التطوعية في منطقتي الدراسة بطريقة عشوائية، وبلغ مجموعهم (١٠٠) مبحوثاً من الجنسين، ومن مستويات اجتماعية واقتصادية متباينة، أما العينة الغير مشاركة في العمل التطوعي فبلغ عددها (١٠٠).

نتائج الدراسة:

- ١- تواجد الجمعيات التطوعية في مناطق إقامة المبحوثين وخاصة جمعيات المرأة العمانية والجمعيات الخاصة برعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة حيث تتواجد هذه الجمعيات في معظم ولايات منطقتي الباطنة ومسقط (مجتمع الدراسة).
- ٢- كشفت الدراسة إن معظم أفراد العينة شاركوا في أعمال تطوعية في الماضي وتراوحت هذه المشاركة منذ سنة إلى أربع سنوات فأكثر.
- ٣- تشير نتائج الدراسة الميدانية إن نصف أفراد العينة يشاركون في أعمال تطوعية في الوقت الراهن، وتتوزع هذه المشاركات فهناك الأعمال التطوعية في الأندية الرياضية وجمعيات النفع العام وجمعيات المرأة العمانية والجمعيات المهنية.
- ٤- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية إن أفراد العينة الذين لا يشاركون في العمل التطوعي في الوقت الراهن لديهم توجه نحو المشاركة في الأعمال التطوعية في المستقبل.
- ٥- إن معظم أفراد العينة يرون أن الدولة تبذل مجهوداً من أجل تفعيل ثقافة العمل التطوعي في المجتمع العماني، وأن مصدر المعرفة بهذا الاهتمام يرجع إلى دور وسائل الإعلام من تلفاز وصحف ومذيعات في هذا المجال.
- ٦- أوضحت الدراسة أن الغالبية المطلقة من عينة الدراسة تؤكد أهمية ودور العمل التطوعي في عملية التنمية الوطنية، وتفعيل ثقافة التعاون بين أفراد المجتمع.
- ٧- كشفت نتائج الدراسة تأكيد الغالبية المطلقة أهمية المجالات المختلفة للعمل التطوعي خاصة المشاركة في تنمية المجتمع المحلي، والمشاركة في المجالات الثقافية والتوعوية، والمشاركة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وجمع الأموال لمساعدة المحتاجين.
- ٨- أظهرت نتائج الدراسة أن المنافع التي تترتب على القيام بالعمل التطوعي من وجهة نظر العينة تتمثل في الآتي: اكتساب الأجر والثواب من عند الله، واكتساب الخبرات والمهارات، وتفعيل ثقافة التعاون في المجتمع، وتحقيق المشاركة الأهلية في اتخاذ القرارات الاجتماعية

والاقتصادية، وزيادة الولاء والانتماء للمجتمع المحلي، وشغل وقت الفراغ وتحقيق الهيبة والمكانة الاجتماعية.

٩- أن أهم أسباب عدم إقبال المواطنين للمشاركة في العمل التطوعي، من وجهة نظر العينة فترجع إلى عدم التوعية بأهمية العمل التطوعي، وكثرة المسؤوليات العائلية وعدم وجود الوقت، وابتعاد الناس عن قيم التكافل الاجتماعي، وتعرض مواعيد العمل مع فترة ممارسة الأنشطة التطوعية.

١٠- كشفت نتائج الدراسة أن أهم معوقات العمل التطوعي في المجتمع العماني هي: ضعف الدعم المالي لبعض الجمعيات، وضعف التوعية الإعلامية والتربوية بأهمية العمل التطوعي، وعدم وضوح ودقة التنظيم المؤسسي للجمعيات، وغياب الرؤية المستقبلية للجمعيات التطوعية، وضعف التنسيق بين الجمعيات التطوعية.

١١- أكدت عينة الدراسة أن هناك مجموعة من الأساليب والآليات التي من شأنها تفعيل ثقافة العمل التطوعي في المجتمع العماني أهمها: غرس قيمة التعاون والعمل التطوعي من خلال التوعية التربوية والإعلامية، وأهمية الدعم الأهلي للجمعيات التطوعية، وضرورة إنشاء مركز للتأهيل التطوعي، وأهمية الحافز المعنوي للمشاركين بالعمل التطوعي، وأهمية وجود مكتب للعمل التطوعي، وأهمية إصدار مجلة تعني بقضايا العمل التطوعي.

٨- دراسة: "دور المرأة في تنظييمات المجتمع المدني، دراسة بناءية تتبعية" (٢٠٠٦)^(٥٩)

الهدف من الدراسة:

١- معرفة الدور الذي تقوم به المرأة في مؤسسات العمل الأهلي وفي النقابات والأحزاب والأندية في الدولة.

٢- التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المرأة في مؤسسات المجتمع المدني (المنظمات الأهلية).

٣- التعرف على الأبعاد والعوامل الطبقية والتي تعد من محددات اندماج المرأة في العمل التطوعي.

٤- استشراف نظرة مستقبلية لدور المرأة في المجتمع المدني المصري في المستقبل، فما هو الحال المتوقع لهذا الدور، والتعرف على كيفية تنمية هذا الدور وفقاً للخطة التي وضعتها المؤسسات المهتمة بالمرأة حتى عام ٢٠١٠.

٥- التعرف على متطلبات تعزيز دور المرأة ومؤسسات العمل الأهلي، والمشاركة السياسية، والآليات المطروحة والتي يمكن أن تتبناها المؤسسات المجتمعية من أجل تعزيز دور المرأة.

(٥٩) إيمان نصري داوود شنودة، دور المرأة في تنظييمات المجتمع دراسة بناءية تتبعية، رسالة دكتوراه، قسم اجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ٢٢٢ - ٣٣٦.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على عينة من السيدات والفتيات بالجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية والاتحادات بلغت (٢٦٩) حالة، كما طبق دليل دراسة الحالة على عينة بلغت (٢١) حالة.

نتائج الدراسة:

- ١- تمارس نصف العينة أدوار اجتماعية ومنها التطوعية، وقد حقق منها إنجازات إيجابية في عملهن سواء أكانت بأجر أو بدون أجر.
- ٢- واجهت النساء بعض العقبات، والسبب في ذلك ضعف وعيهن بأهمية مشاركة المرأة بقطاعات المجتمع المدني.
- ٣- إن الانتقادات التي توجه إلى المرأة المشاركة بالأدوار الاجتماعية لم تؤثر على نشاطهن أو جهودهن.
- ٤- حققت النساء إنجازات في عملهن، وذلك بنشوء علاقات عامة بالعاملين في حقل العمل الأهلي والترقي في العمل والوصول إلى مناصب خبيرات ومستشارات.
- ٥- هناك معوقات نتيجة الصعوبات التي تواجهها الحالات في عملها (معوقات روتينية، مشكلات إدارية، تعدد المسؤوليات، الانشغال، الإرهاق، ازدواجية الأدوار بين المنزل والعمل، العادات والتقاليد وأخرها فقدان الثقة بين الفاعلين بالمؤسسة الأهلية والجمهور المستهدف والمتطوعين، نقص كفاءة المتطوعين، النظرة الضيقة للمرأة).
- ٦- تأثير العمل على بعض الحالات في علاقتها بالآخرين وذلك (مثل قلّة قيامهن بزيارات اجتماعية).

٩- دراسة : " دور قيادات العمل التطوعي في تنمية المشاركة الأهلية " دراسة ميدانية مطبقة على

محافظة ظفار " (٢٠٠٧) (٦٠)

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن قيادات العمل النسائي التطوعي في تنمية المشاركة الأهلية، ويتحقق هذا الهدف من خلال:

(٦٠) سعيد بن سليم غواص، دور قيادات العمل التطوعي في تنمية المشاركة الأهلية " دراسة ميدانية مطبقة على محافظة ظفار " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ٢٠٠٧، ص ٩-١٨٦.

- ١- التعرف على خصائص قيادات العمل التطوعي.
- ٢- التعرف على دور قيادات العمل التطوعي في تحفيز الأهالي للمشاركة في المجتمع المحلي.
- ٣- الوقوف على المعوقات التي تواجه قيادات العمل التطوعي في تشجيع المشاركة الأهلية.
- ٤- وضع تصور مقترح لتدعيم دور قيادات العمل التطوعي الأهلي في المجتمع المحلي.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تم حصر القيادات التطوعية، حيث توصل الباحث من خلالها على مفردات قيادات العمل التطوعي في محافظة ظفار والتي بلغ عددهم (٥٣٣) فرد منهم (٤٨٧) غير أعضاء في جمعيات أهلية وتم اختيار ١٠% بواقع (٤٩) قائد عمل تطوعي كعينة عشوائية و (٤٦) منهم أعضاء في جمعيات أهلية وذلك باستخدام المسح الشامل، بالإضافة إلى مسح شامل لعدد (١٠) أفراد من القيادات الرسمية المرتبطة بالعمل التطوعي في كلا من: وزارة التنمية الاجتماعية (مسقط) ومكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار (صلالة).

نتائج الدراسة:

ومن النتائج التي خرجت بها الدراسة أن هناك مجموعة من المعوقات التي تواجه قيادات العمل التطوعي في تدعيم المشاركة الأهلية، منها ما يتعلق ب:

- ١- القادة، وتمثل في:
 - أ- ضعف قنوات الاتصال بين القيادات والأهالي بنسبة ٣,٧%.
 - ب- ضعف القادة في التعبير عن احتياجات المجتمع بنسبة ٤٣,٢%.
 - هـ- كل قائد يسعى لخدمة نفسه، وأسرته، وقبيلته بنسبة ٣٤,٧%.
- ٢- المواطنين، وتمثل في:
 - أ- انخفاض الدخل، وقلة التبرعات بنسبة ٧٥,٨%.
 - ب- نقص الوعي بأهمية المشاركة بنسبة ٧١,٦%.
 - ج- الاعتقاد بأن تنفيذ المشروعات يقع على عاتق الدولة بنسبة ٦٩,٥%.
- ٣- الجمعيات الأهلية، وتمثل في:
 - أ- ضعف التنسيق بين الجمعيات بنسبة ٥٨,٩%.

ب- الشعور بان المشروعات أكبر من أن تنفذ بالجهود الذاتية بنسبة ٥٢,٦%.

ج- عدم ابتكار الجمعيات برامج تشجع على المشاركة فيها بنسبة ٥٢,٦%.

د- استخدام الجمعيات كوسيلة للظهور بنسبة ٣٧,٩%.

٤- الأجهزة الحكومية، وتتمثل في :

أ- قلة الدعم المادي، وضعف الإمكانيات بنسبة ٦٩,٥%.

ب- تعدد جهات الإشراف بنسبة ٥٥,٨%.

ج- عدم اهتمام المسؤولين الحكوميين بمشروعات الجهود الذاتية بنسبة ٤٩,٥%.

د- ضعف الاتصالات بين المسؤولين والقيادات بنسبة ٤٥,٣%.

هـ- عدم تعاون المسؤولين مع القيادات بنسبة ٤٠,٠%.

كما أكدت الدراسة على وجود بعض المعوقات العامة التي تعيق تفعيل المشاركة الأهلية في العمل الاجتماعي التطوعي، تلك المعوقات التي أبرزها التحليل الكيفي لاستجابات قيادات العمل الرسمي (الحكومي) المرتبطة بالعمل الاجتماعي التطوعي، وتتمثل في :

أ- العادات والتقاليد قد تقف عائقاً أثناء التعامل مع القيادات التطوعية، بالإضافة على تقييد وفقدان القدرة على التجديد.

ب- الخلط بين دور الدولة ودور المؤسسات الأهلية فيما يجب أن ينفذ من مشروعات وأعمال.

د- بعد المسافة بين التجمعات السكنية وقيادات العمل التطوعي بها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الاتصال، بالإضافة على كثرة التكاليف المترتبة على ذلك.

هـ- تفضيل بعض القادة تحقيق المكاسب الشخصية على المصلحة العامة.

١٠- دراسة : " دوافع السلوك التطوعي النسوي المنظم في الأردن" (٦١)

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة لمعرفة طبيعة دوافع السلوك التطوعي النسوي المنظم في الأردن، وعلاقته ببعض المتغيرات.

(٦١) <http://www.arabvolunteering.org/corner/avt3900.html>

الإجراءات المنهجية للدراسة:

اختار الباحث عينة عشوائية من الجمعيات الخيرية النسوية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، وقد بلغ عددها ٢٨ جمعية أي ما نسبته ٢٦% من مجتمع الدراسة البالغ ١٠٩ جمعية، وكان السبب الرئيسي وراء اختيار عينة الدراسة من الجمعيات الخيرية النسوية هو اختيار عينة الدراسة من النساء المتطوعات من عضوات الهيئات الإدارية للجمعيات التي وقع عليها الاختيار العشوائي، والبالغ عددهن ١٦٨ عضو.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- ١- أظهرت الدراسة أن النساء صغيرات العمر أكثر إقبالاً على التطوع من النساء الكبيرات.
- ٢- وجد أن النساء المتزوجات أكثر إقبالاً من النساء العازبات والمطلقات والأرامل.
- ٣- النساء اللواتي يعشن في الأسرة النواة أكثر تطوعاً من النساء اللواتي يعشن في الأسرة الممتدة.
- ٤- النساء القاطنات في محافظة العاصمة أكثر تطوعاً من النساء القاطنات في المحافظات الأخرى.
- ٥- النساء غير المتقاعدات أكثر تطوعاً من النساء المتقاعدات.
- ٦- النساء الفقيرات أقل تطوعاً من النساء غير الفقيرات.
- ٧- النساء المتعلّقات تعليمياً ثانوياً أكثر تطوعاً من النساء المتعلّقات تعليمياً إعدادياً وابتدائياً وعالياً.
- ٨- جاءت دوافع النساء المتطوعات لغايات إشباع حاجاتهن الدينية والنفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى رغبتهن بكسب مرضاة الله، وقضاء أوقات فراغهن بالأعمال المفيدة لهن ولمجتمعهن.

تعقيب:

بناء على هذا العرض التحليلي للأدبيات المختلفة الخاصة بقضايا المرأة عامة، وأبعاد مشاركتها في تنمية المجتمع خاصة.

يمكن القول أن أدبيات الدراسات السابقة التي تم تصنيفها إلى ثلاثة محاور، تمثل الأولى في البحوث والدراسات التي اتخذت من مشاركة المرأة في قوة العمل والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لها، وتحدد الثاني في الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة في مجالات التنمية المختلفة (الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، والسياسي)، والثالث في دور المرأة في جمعيات العمل التطوعي ومنظمات

المجتمع المدني موضوعاً رئيسياً لها بالعديد من الخصائص المميزة لكل من البحوث والدراسات التي تم تصنيفها وفقاً لمحاور هذا الفصل.

وفي إطار هذا السياق يمكن استخلاص النقاط الآتية:

- ١- إن الدراسة الراهنة تتميز بالنظر إلى مشاركة المرأة في التنمية بشكل عام وفي إطار الخصوصية الثقافية التي لا تميز المجتمع العماني فقط، بل هي خصائص مشتركة بمجتمعات مجلس التعاون الخليجي.
- ٢- إن الدراسة الراهنة تعتبر الدراسة الأولى في سلطنة عمان عن أبعاد مشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع (في العمل التطوعي).
- ٣- إن مشاركة المرأة العمانية في التنمية بشكل عام جاء إفرزاً أو انعكاساً للسياسات الاجتماعية التي تتبعها الدولة والمتمثلة في خلق الرفاء الذي تأسست سياسته في التنمية بالنفط بدلاً من التنمية بالبشر، وهذا يعني أن مشاركة المرأة العمانية سواء في قوة العمل أو الجمعيات الأهلية أو أي من أشكال التنمية بشكل عام قد جاء قشرياً، بينما همشت البحوث والدراسات السابقة دور السياسات الاجتماعية التي تتبعها الدول وانعكاسها على مشاركة المرأة في قوة العمل أو التنمية بشكل عام.
- ٤- إن الدراسة الراهنة تهدف إلى تحديد المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحول دون أداء المرأة في عملية التنمية، والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة المتطوعة (المشاركة في التنمية) من وجه نظر المرأة العمانية نفسها.
- ٥- إن الدراسة الراهنة تتبع من قيمة الموضوع الذي نتناوله، وذلك من خلال أهمية جوانب الدراسة وهي التعليم، والعمل التطوعي، والمشاركة الاجتماعية للمرأة في كافة جوانبها كأحد أشكال المشاركة التنموية من ناحية، والمرأة من ناحية أخرى حيث يعدان من أكثر الموضوعات المطروحة على الساحة البحثية في وقتنا الراهن.
- ٦- هذه معظم الدراسات السابقة كانت تتناول موضوعاً محدداً، فلم تكن هناك دراسة تتناول في موضوعها " الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة في التنمية معاً "، وهناك العديد منها يتناول كل من هذين البعدين دون أن يأخذ الآخر في الاعتبار، من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة.
- ٧- كما أن الدراسة اعتمدت بالأساس على التحليل الكيفي وهو ما ساهم بالفعل في تقديم صورة تفصيلية عن حجم ومشاركة المرأة في المجال العمل التطوعي بالجمعيات الأهلية.

- ٨- ومن ثم يمكن القول أن هذه الدراسة تمثل محاولة لسد الفجوة في الدراسات المعنية بالمرأة العمانية ومدى فاعليتها في مجال لم يحظ بالدراسة الكافية في المجتمع العماني وهو مجال العمل التطوعي والمساهمة في دفع المجتمع للأمام.
- ٩- وأخيراً يمكن القول أن الباحثة قد استفادت من الدراسات السابقة في صياغة موضوع البحث وأهم قضاياها، لذلك سوف تقوم الباحثة بدراسة الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والأسرية، والدينية للمرأة المشاركة في التنمية، في ضوء ذلك للتعرف على أهم خصائص المرأة الاجتماعية والثقافية، وأوضاع العمل أو طبيعة علاقات عمل المرأة بمشاركتها في التنمية، ودور المجتمع في مساعدة المرأة لتحسين ظروف مشاركتها في التنمية.

الفصل الثاني

الاتجاهات النظرية في مناقشة دور المرأة في التنمية

تمهيد:

- أولاً: الاتجاه الوظيفي في مناقشة دور المرأة في التنمية .
- ثانياً: الاتجاه الماركسي في مناقشة دور المرأة في التنمية .
- ثالثاً: اتجاه مدرسة التبعية في مناقشة دور المرأة في التنمية.
- رابعاً: الاتجاه الفينومينولوجي في مناقشة دور المرأة في التنمية.
- خامساً: الاتجاه النسوي في مناقشة دور المرأة في التنمية.

تعقيب:

تمهيد:

في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بدراسة المرأة، بل وأصبحت من الميادين الهامة التي اجتمعت حولها العديد من الدراسات النفسية، والاجتماعية، والسياسية، والانثروبولوجية.

وعلى الرغم من كل ذلك فإننا نستطيع القول أن قصورا واضحا يمكن أن يؤخذ على معظم هذه الدراسات حيث إنها في الأغلب كانت ذات طابع نظري مع قصور واضح فيما يتعلق بالشواهد والاهتمام الواقعي.

كما أن موقف هذه الدراسات تجاه المرأة وواقعها ومشاركتها في التنمية، جاءت انعكاسا للاتجاهات النظرية التي اهتمت بتفسير أدوار المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمع، وفي هذا الإطار فإن علم الاجتماع يزخر بالعديد من النظريات العلمية التي اهتمت بدراسة المرأة ومشكلاتها وقضاياها المختلفة، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها فقد تبنت الباحثة إطارا نظريا تكامليا ينهض على أهم الاتجاهات التي تناولت قضايا المرأة في المرحلة الراهنة.

وتحقيقاً لذلك سوف نتناول في هذا الفصل أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت دور المرأة ومشاركتها في التنمية وهي:-

- الاتجاه الوظيفي ودور المرأة في التنمية
- الاتجاه الماركسي ودور المرأة في التنمية
- اتجاه مدرسة التبعية ودور المرأة في التنمية
- الاتجاه الفينومينولوجي ودور المرأة في التنمية
- الاتجاه النسوي ودور المرأة في التنمية

والتي يمكن أن نعرضها في الآتي:

أولاً: الاتجاه الوظيفي ودور المرأة في التنمية :-

- صراع الأدوار وتهديد التوازن:

تتنظر الوظيفية إلى قضايا الصراع والتغيير في ضوء أثارها المهددة لكل من التوازن والتكامل الاجتماعي، وعليه فإن الصراع بين أوضاع المرأة على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع يجب حسمه ومحاصرته لأنه يفضى إلى الوظائف المعوقة لوظائف الأسرة أولاً ولوظائف النسق الاجتماعي ثانياً^(٦٢).

هذه هي أهم القضايا الوظيفية ذات الصلة المباشرة بتفسير وتحليل المشاركة الاجتماعية للمرأة والتي ترتبط بالنسق الاجتماعي داخل المجتمع، وفي هذا الإطار ترى الدراسة أن هذا الاتجاه يعتمد بصفة رئيسية على كتابات بارسونز وتركيزه على الثقافة العامة للمجتمع والثقافات الفرعية بما فيها الثقافات الفرعية

(٦٢) سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٧١.

الاجتماعية والسياسية، ويذهب بارسونز إلى أن القرن العشرين شهد صوراً من التغييرات التاريخية المتميزة والتي أدت إلى كثير من الضغوط وهو ينظر إلى هذه الضغوط على أنها تعبر عن حالة الضياع والتفكك الأعماري أو الأنومي ANOMY التي تصبح فيها القيم والمعايير مضطربة أو غير ذات معنى لذلك فإن قدرة النظام على الاستجابة الفعالة والتكيف الدائم لتلك التوترات باحتواء هذه التغييرات المجتمعية الحديثة تجعل منه وظيفياً قادراً على التوازن والاستقرار في المجتمع^(٦٣).

كما تنظر الوظيفة للمجتمع كنسق متكامل تنشأ فيه وبداخله علاقات وعمليات تؤدي في النهاية إلى وظائف متنوعة وتعمل هذه الوظائف على الحفاظ على دور المجتمع بوصفه نسقاً عاماً. وإذا نظرنا إلى المرأة بوصفها جزء من هذا النسق ومكمل له ولدوره فنجد أن مختلف الأدوار التي تقوم بها أهمية في الحفاظ على هذا النسق، وضمان توازنه واستقراره والعمل على تحقيق الأهداف التي يرمى إليها وهي في الأصل تعد وظيفة هامة لهؤلاء الأفراد المكونين للنسق بشكل عام. وتعتبر مشاركة المرأة العمانية في عمليات تنمية المجتمع من الأدوار الهامة التي تقوم بها بل ولا يمكن الاستغناء عنها وتتخذ تلك المشاركة صوراً عديدة مثل:

عمليات الترابط والاعتماد المتبادل فيما بين الأدوار التي تقوم بها المرأة العمانية في مختلف مناحي السلطة وهذا التباين يجعل من تنوع الأدوار والأهداف غاية مهمة في سبيل قيام المرأة بدورها المرجو. وتمارس المرأة من خلال أدوارها في المنزل أو العمل العام والتطوعي وحتى في وظيفتها فهي تمارس عمليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي لتحديد السبيل الذي يجب أن يسلكه الفرد في المجتمع من أجل نهضته وتقدمه.

كما يوجد إطار قيمي عام يحكم الأدوار التي تقوم بها المرأة وهذا الإطار يعتبر محدد وصارم ولا يمكن مناقشته ويتبلور من خلال منظومة القيم المجتمعية والتكيف الاجتماعي والسلوك السائد في المجتمع باعتبار أنها نصف المجتمع ويجب أن تكون مرجعيتها العامة هي العمل على تقدم المجتمع ونهضته. وتنشأ خلال تلك العلاقات والتفاعلات عدة عمليات قد تهدد هذا التكامل بين أجزاء النسق ومنها الصراع والتغيير فهما دائماً يهددان توازن وتكامل النسق، إلا أن المرأة العمانية نجحت خلال تحفيزها إلى إحداث تغيير للأفضل وتحسين المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وممارسة أدوارها في المجتمع بصورة إيجابية.

(٦٣) أسامة إسماعيل عبد الباري، دور المرأة في المشاركة السياسية، دراسة على عينة من المشتغلات بالعمل السياسي، محافظة الشرقية في ندوة العولمة وقضايا المرأة والعمل، تحرير/ عبد الباسط عبد المعطي، كلية البنات، جامعة عين شمس، من مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣-٢، ص ٥٣. وأنظر أيضاً:

خليل عمر، ثنائيات علم الاجتماع، عمان دار الشروق، ط ١، ٢٠٠١، ص ٩.

كذلك فإن وجود التنافس من خلال رغبة كل دور في أن يدعم نجاحه ويوجه الآراء إلى تبني أفكاره مما يؤدي في النهاية إلى أن تتكامل مع مختلف الأدوار الأخرى لتنمية المجتمع العماني.

يمكن القول أن كافة الكتابات السوسولوجية عامة والوظيفية خاصة جاءت بأفكار تسهم مساهمة فعالة في فهم ادوار الإنسان مهما كان مركزه، أو مكانته، أو وظيفته، باعتباره نسقاً يشتمل على مجموعة من الأجزاء المتكاملة بنائياً والمتساندة وظيفياً لبلوغ النسق لهدفه، وكذلك لتحقيق التوازن الديناميكي بين الأنساق والبيئة الخارجية، والتي تعززها آليات التلاؤم والضبط الاجتماعي، وحتى القصور الذي قد يحدث في النسق يمكن أن يصلح نفسه بنفسه وصولاً للتكامل والتوازن إلى آخر الأدوار^(٦٤).

لذا فإن هذه المبادئ والأدوار قد ساهمت أيضاً في فهم مركز ووظيفة المرأة العمانية ومساهمتها في عملية التنمية باعتبارها جزءاً من كل المجتمع تتكامل وتتوازن مع كافة مكونات النسق المجتمع العام أينما وجدت داخله وتتساند مع بنات جيلها وكذلك تعاونها مع الرجال بصورة متوازنة لبلوغ النسق العام لأهدافه في الوصول إلى معدلات ومخرجات ملائمة في العملية التنموية.

ثانياً: الاتجاه الماركسي ودور المرأة في التنمية:

من الملائم قبل أن نتحدث عن الماركسية واتجاهاتها لمشاركة المرأة في التنمية، أن نتعرض للفلسفة الماركسية التي تتكون من شقين متكاملين: المادية الجدلية، والمادية التاريخية. والفلسفة الماركسية فلسفة مادية، فلقد حدد ماركس وانجلز "Marx - Angles" جوهر التفسير المادي بقولهما "إن الحقيقة التاريخية هي إنتاج وسائل إشباع الحاجات الأساسية"، كما أوضحا الأولوية التي تمنح للبناء الاقتصادي باعتباره يشبع الحاجات الأساسية للإنسان ويخلق حاجات جديدة يشبعها للبناء الفوقي الذي ينهض على الأساس الاقتصادي.

كما ركزا على فكرة الاستغلال والسيطرة من خلال علاقة المرأة بالرجل، فالرجل وفقاً للماركسية يستمد قوته عن طريق امتلاكه للدخل اللازم لحياة الأسرة، ومن ثم فإن تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة مطلب رئيسي من أجل تحريرها من العبودية للرجل.

١ - التكوين الاجتماعي الاقتصادي

يعد مفهوم التكوين الاجتماعي الاقتصادي مفهوماً محورياً في المادية التاريخية وهو يكاد يوازي مفهوم البنية الاجتماعية في النظريات الأخرى، والتكوين الاجتماعي هو مرحلة في تطور المجتمع الإنساني حيث يتحدد تطوره بحالة أسلوب الإنتاج السائد، حيث تخضع هذه التكوينات لقوانين عامة تتعلق بحركاتها وتكوينها وتغييرها، وعلاقات مكوناتها ببعضها، وعلاقاتها ببنية الطبيعة وبالتكوينات الأخرى التي تعيش

(٦٤) السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، مكتبة الإشعاع، ١٩٩٧، القاهرة، ص ٢٩٦.

معه المرحلة التاريخية المعينة، وهذا يعني أن المجتمع الإنساني كل متغير وأن له مراحل، وأنه ليس ثابتاً وإن فهم أي تكوين لأي مجتمع في أي مرحلة يتطلب دراسة أنماط إنتاجية، وتحديد النمط السائد^(٦٥).

ولقد عبر ماركس عن أفكاره هذه بقوله: "واقعا الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يحدد وعينا، وليس وعينا يحدد واقعا"^(٦٦).

ومن ثم فإن الأوضاع الأسرية هي تعبير عن اللحظة الاقتصادية المعاشة يتحدد على أساسها موقع كل من الرجل والمرأة في المجتمع طبقاً لإسهام كل منهما في التكوين الاجتماعي - والاقتصادي.

- نمط الإنتاج :

إن جوهر النمط الإنتاجي هو علاقات الإنتاج (الملكية وموضوعاتها المختلفة) وقوى الإنتاج (البشر وخبراتهم التاريخية المستخدمة في عملية الإنتاج) وإن أهم ما تقدمه هذه المقولة كإطار لدراسة مشاركة المرأة في التنمية وأوضاعها تؤكد على التالي :

أ- إن نمط الملكية هو الذي يحدد التمايز بين البشر داخل المجتمع سواء من خلال الفرص الاجتماعية المتاحة، وإن هذا مؤشر للأخذ في الاعتبار محددات التمايزات الاجتماعية عند دراسة أوضاع المرأة ومشاركتها، وتمايز هذه الأوضاع بين النساء في الطبقات، وبين النساء والرجال داخل الطبقة وبينها.

ب- إن العمل عملية جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع، فالعمل هو أساس إشباع الحاجات الأساسية، وتطوير قدرات الإنسان، ومعنى هذا أن موقع المرأة في العمل والتعليم وفرصها المتاحة شرط أساسي من شروط تطوير مشاركتها، وأن هذه المقولات توجه دراسة المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة إلى ضرورة وضع متغيرات رئيسية يمكن صياغتها من خلال القضايا التالية:

١- إن عمل المرأة يعد مهم وضروري لفهم أوضاعها ومشاركتها.
٢- إن العمل الاجتماعي الذي تقوم به المرأة لا يقتصر على المعنى المباشر والضيق، ولكنه يعني المشاركة المباشرة وغير المباشرة.

٣- إن أوضاع المرأة تتباين داخل وبين الطبقات بتباين موقعها من التعليم والعمل والملكية

٣- البناء الفوقي ومشاركة المرأة:

إذا كان الأساس الاجتماعي للمجتمع وجوهر نمط الإنتاج أو أسلوبه هو الذي يحدد مشاركة المرأة وأوضاعها عند بداية التحليل والتفسير، فإن البناء الفوقي له استقلالته النسبية في التأثير على نمط الإنتاج.

(٦٥) النظرية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٦٦) إحسان محمد الحسن و عدنان سليمان أحمد، المدخل إلى علم الاجتماع، دار وائل للنشر، بدون رقم الطبعة، ٢٠٠٥، ص ١٤١.

وهذا يتطلب الاهتمام بالثقافة والمؤسسات وبالنظم التي تحدد موقفها من مشاركة المرأة، وتشكيل أوضاعها وتطويرها، ويهتم هذا التركيز على دور القيم والتعليم والإعلام والعمل والوعي والتشريعات، ونظرة العلم إلى أوضاع المرأة^(٦٧).

وفي هذا الإطار فإن الوجود الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي، وأن الأخير يعد انعكاساً له، فهذا يعني إنهما جانبان مترابطان لا ينفصلان، فالوعي الاجتماعي يتكون من أبعاد أيديولوجية ونفسية وعلمية، وهي جميعها متفاعلة متبادلة التأثير والترابط الجدليين، فهو حصاد تفاعلها جدلياً وهو إدراك وتصوير للوقائع ونتائج حركة جدلية يندمج فيه الفردي في الجماعي، والذاتي في الموضوعي، والإدراك في التصور^(٦٨)؛ وتعد الأبعاد النفسية والإدراك النفسي - الاجتماعي مستوى أولياً للوعي وتعد الأيديولوجية مستوى أكثر تنظيمًا وإرادية، ويعد العلم نشاطاً إنسانياً أكثر تجريباً وتنظيراً وعميقاً وراقياً في المعرفة، ويعد كل منهما مجالاً نوعياً متميزاً من مجالات الوعي يتميز عن غيره من المجالات بوظائفه والدرجة التي يعكس بها الواقع الاجتماعي^(٦٩).

وفي ضوء فهم الباحثة للاتجاه الماركسي تعتبر الطبقة الاجتماعية أهم المحاور التي ركز عليها ماركس Marx في دراسته للطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي، وكما ذكر ماركس "إن تاريخ البشرية هو تاريخ الكفاح (الصراع) الطبقي الاجتماعي"^(٧٠).

لذلك فإن الوجود الاجتماعي للمرأة مرهون بتحرر المجتمع أي بالقضاء على الصراع الطبقي في المجتمع كما يتحدد بموقعها الطبقي، وبموقعها من ملكية وسائل الإنتاج ومن العمل وتنظيمه وانعكاسات كل ذلك على وعيها العام والنوعي بقضايا المشاركة الاجتماعية والسياسية، فلا بد من متغيرات أخرى تساعد على إنضاج وعيها، منها التنظيمات الخاصة بالمشاركة في التنشئة الاجتماعية والممارسة والتعليم والعمل والإعلام.

وعليه يتطلب تنمية وعي المرأة كما يذهب "رايت ميلز" ويوضح التالي:

- ١- إدراك الهوية الطبقيّة التي ينتمي إليها الفرد وربطها بمصالحه.
- ٢- إدراك رافض للمصالح الطبقيّة غير المشروعة للطبقات الأخرى .
- ٣- إدراك لاستخدام الوسائل الاجتماعية الجماعية لتحقيق الهدف الجماعي المتمركز حول مصالح المرأة في الطبقة.

(٦٧) Bottomore & Ruben, "kanl Manx selected writings" in sociology and social philosophy London, ١٩٦٦, p, ٨١.

(٦٨) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١، ص ٩٢.

(٦٩) عبدا لباسط عبدا المعطي، الوعي التنموي العربي، ممارسة بحية، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٢.

(٧٠) سمر عبد الفتاح، ميادئ علم الاجتماع، ٢٠٠٦، ص ٧٤.

وأنظر أيضاً:

ميشيل مان، "موسوعة العلوم الاجتماعية"، ترجمة عادل مختار هواري وسعيد عبد العزيز صلوح، مكتبة الفلاح، ط ١، ١٩٩٤، ص ٣٨٢.

٤- التغيير الاجتماعي وتغيير مشاركة المرأة:

يكاد يكون التغيير خاصية من الخصائص الجوهرية لأي مجتمع، حيث يرتبط بالتغيرات الجوهرية القائمة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، فكل تغيير في النمط الإنتاجي توأبه تغيرات في قوى الإنتاج خاصة البشر ومنها المرأة، ومعنى ذلك أن تغيير أوضاع المرأة مسألة ضرورية بل حتمية وعلمية، ولا بد أن يهيب المجتمع نفسه لتقبل هذا التغيير، وأن يعد المرأة كذلك للقيام بها.

نستخلص من هذا الاتجاه أنه لا يسعى إلى الحفاظ على توازن المجتمع بقدر ما يسعى إلى تجاوزه من خلال التركيز على الأبعاد الاقتصادية في النظرية والتي تؤكد فيه على مشاركة المرأة في التنمية لا يمكن أن تتحقق في مجتمع طبقي تكون ملكية وسائل الإنتاج فيه مقصورة على طبقة بعينها فالملكية الجماعية شرط أساسي من شروط المشاركة الاجتماعية والسياسية الحقبة لأفراد المجتمع وجماعته. فإذا كانت علاقات الإنتاج هي المسئول الأول في تقرير المشاركة، فالقيم والأفكار والأيدولوجيا هي عوامل فاعلة في تدعيم النظام السياسي القائم، وهي انعكاس لطبيعة الأساس الاقتصادي الذي يميز التكوين الاجتماعي - الاقتصادي^(٧١).

وبالتالي فلا مشاركة حقيقية ديمقراطية في ظل نظام الملكية الفردية، رغم أصالة توجهه الاتجاه الماركسي في الإشارة إلى البعد الطبقي للفرد على المستوى المشاركة الاجتماعية.

ومن الواضح في ضوء التحليلات النظرية السوسيولوجية الماركسية أن مشاركة المرأة العمالية في العملية التنموية تعني أن المرأة وحدة إنتاجية اقتصادية تؤدي إسهامات في بناء المجتمع وتطوره في إطار الحياة المادية الذي يحدد دورها في العمليات الإنتاجية الاقتصادية^(٧٢)، كما تساهم في عملية التغيير الديالكتيكي حيث كانت المرأة في عصور ما قبل الاستقلال ذات أدوار مهمشة وقد أدى هذا الدور السلبي إلى نقيضه بعد الاستقلال أي عكسه وما زالت تكافح وتتطور يوماً بعد يوم بصورة متلازمة حتى أنه أصبحت العلاقة بين المرأة والرجل علاقة متكافئة وأخذت منها بعض المسؤوليات الأسرية كإعانة الأطفال وما شابه ذلك من خدمات وتبوات مراكز هامة في عملية التنمية وسوق العمل في سلطنة عمان.

ثالثاً: اتجاه مدرسة التبعية ودور المرأة في التنمية:

ظهرت النظرية في أعقاب وبداية تغلغل الاستعمار بكافة أشكاله الاجتماعية والسياسية والثقافية في العقد السادس من القرن العشرين لإيجاد تفسير جديد لظاهرة التخلف في العالم التابع، لقيام الدول المستعمرة والمتقدمة بالإجهاض على ممتلكات الدول التابعة أو النامية وعلى مواردها الأولية من المواد

(٧١) أسامة إجماعيل عبد الباري، دور المرأة في المشاركة السياسية، دراسة على عينة من المشغلات بالعمل السياسي، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٧٢) عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط ١، بدون ذكر السنة، ص ١٠٥.

الخام، كما كرس أسواق الدول التابعة لتكون أسواقاً رائجة لمنتجات الدول المتقدمة والصناعية وزاد ذلك من تقدم الدول الرأسمالية الغربية^(٧٣).

وقد حاولت النظرية رؤية العملية التاريخية الكلية ولتطور المجتمعات الإنسانية بما في ذلك العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، والعلاقة الديالكتيكية المؤثرة بينهما.

وهناك جدل حاد بين علماء الاجتماع فمنهم من ألقى العيب الأكبر على الدول الاستعمارية التي أدت إلى التخلف، ومنهم من أنكر ذلك مرجعاً إلى وجود عوامل داخلية في تلك الدول أو المجتمعات التابعة، وهذا الذي أكده كل من لينين والماركسيون الكلاسيكيون حيث أشاروا إلى أن النمو المتقدم الذي حققته الدول الرأسمالية لم يحدث بشكل مماثل في البلاد النامية والتابعة^(٧٤).

وقد تعددت الكتابات والدراسات التي تناولت ظاهرة أو نظرية التبعية، وامتدت لتشمل المجالات السياسية والثقافية إلى جانب المجال الاقتصادي بكافة موارده المادية والبشرية من فئات عمرية أطفال وشباب رجالاً ونساءً وأصبح هناك اعتقاداً متزايداً بأن الكثير من جوانب البناء الاجتماعي في المجتمعات المسيطر عليها أو التابعة وتشكلت انعكاساً للتغلغل الاستعماري للدول المركزية الرأسمالية وعلى الرغم من ذلك فهناك اختلاف في الموجهات الثقافية والواقع الاجتماعي في كل من الدول المسيطرة والمسيطر عليها أو (الدول التابعة)، والذي عكس نوعاً من الازدواجية في العناصر المكونة لهذا الواقع^(٧٥).

ومهما حاولت الدول المسيطرة أن تجمل من دورها في العملية التنموية أجلاً أو حتى عاجلاً، إلا أن النظرة العابرة تشير إلى أن التبعية في ازدياد دائم والاستقلال في انهيار متصل، وعليه وجدت بعض الدول ضالتها من الفكك والتخلص من التبعية من خلال اللجوء للثورة كوسيلة للخلاص من أسوار التبعية والخضوع والتخلف، كما حدث في الثورة الكوبية (فيدل كاسترو)، وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض حصارها الخانق، ورغم إلا أن كوبا حاولت بجهودها الدؤوبة والباهرة أن تعوض مساوئ الحصار بزيادة معدلات إنتاج السلع المادية، وتشير الإحصاءات المنشورة إن كوبا تستثمر الآن أكثر من ٣٠% من مجموع دخلها القومي في مشروعات إنتاجية^(٧٦).

وما ينطبق على كوبا ينطبق على الصين والمكسيك وبوليفيا رغم تعرض الأخيرتين إلى متاعب وضغوطات متناهية الشدة وأصبحت تعاني من الطبقية، واتسع نطاق الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

(٧٣) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥، ص ١٧٩ - ١٨٨.

(٧٤) اندرو وبستر، ترجمة عبد الهادي والي، والسيد عبدا لحليم الزيات، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٢٢-٢٣.

(٧٥) اندرو وبستر، المرجع السابق، ص ٢٥.

(٧٦) التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢١٢.

ويستطرد (اندرو وبستر) في موضع آخر معلقاً ومستنتجاً مرة أخرى أن نمو الرأسمالية الغربية قد تم اعتماداً على استغلال ونهب البلدان الخارجية، ويقصد به نهب دول العالم الثالث من خلال ما أشار إليه في دراسته الحالية عن الرأسمالية التجارية والاستعمار الجديد، حيث أن الرأسمالية التجارية أدت إلى تراكم رأس المال من خلال التجارة والنهب خلال القرن السادس عشر وحتى والثامن عشر.

وفي هذا الإطار ناقش كلاً من كاي وسمير أمين الدور الذي لعبته طبقة التجار في هذه الفترة، الأرباح التي حققوها من خلال مبادلاتهم وخاصة من تجارة العبيد، تلك التجارة الثلاثية الأبعاد، حيث كان التجار الأوروبيون ومعظمهم من البريطانيين يتبادلون البضائع (أصناف رديئة والملابس القليلة القيمة) في مقابل العبيد الذين يخليهم الرؤساء المحليون^(٧٧).

في ضوء ما سبق ترى الباحثة أنه إشارة إلى استخلاص الانعكاسات التي أثرت فيها الدول المسيطرة والمستعمرة من وجهة نظر نظرية التبعية على الدول التابعة (الدول النامية) من خلال التقسيم الذي آلت إليه تقسيم الدول النامية في ظل المؤشرات الاقتصادية الدولية وانعكاسه على دور المرأة في التنمية محلياً وخارجياً يتضح الآتي:

- إن هناك دول نامية مرتفعة الدخل وما يطلق عليها دول الخليج (مجلس التعاون الخليجي) وبعض الدول البترولية في شمال أفريقيا (كليبيا والجزائر) حيث صممت خطط التنمية في هذه الدول بالاستفادة من كافة الموارد البشرية وخاصة القطاع النسائي وذلك بزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية في كافة أبعادها، وكيفية تمكين المرأة أو تعزيز قدراتها للسير قدماً نحو خطط التنمية وأعطت جميع الدول المرأة الحق بعمل الاتحادات النسائية وتبوء مناصب إدارية تربوية وصحية وتجارية وبنكية وصناعية وحققت بذلك معدلات ملائمة في عملية النهضة التنموية في هذه الدول وخاصة مملكة البحرين، وسلطنة عمان ودولة الكويت ودولة الإمارات وقطر وبعض الدول وصلت إلى أبعد من ذلك حيث تقلدت المرأة مناصب وزارية.
- الدول النامية المتوسطة الدخل كالأردن وجمهورية مصر العربية والعراق قد حاولت الإفادة من مواردها البشرية، وحاولت القضاء على الأمية والوصول إلى معدلات متقدمة في برامجها التعليمية لعمل منتج تعليمي يستفاد منه في خطط التنمية داخليا وخارجيا ومحاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة تعليمياً وذلك من خلال الاعتماد على نصف المجتمع وهو المرأة، وهذه الدول وصلت إلى أبعد من ذلك حيث تقلدت المرأة مناصب وزارية منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

(٧٧) سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة حسن قيس، دار ابن خلدون للطباعة، ط٣، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٤٦.

- وأخيراً الدول النامية المنخفضة الدخل تلك التي لم تتمكن من اتخاذ خطوات حثيثة في الإفادة من المورد البشري النسائي وخاصة اليمن وسوريا والمغرب والسودان وموريتانيا، وبقيت في طور النمو وغالبية هذه الدول تعتمد على أدوات تكنولوجية وتعليمية شكلية ومظهرية أو بدائية.

رابعاً: الاتجاه الفينومينولوجي ودور المرأة في التنمية:

تعتبر نظرية الظاهرية الاجتماعية قديمة قدم التاريخ منذ جاء أرسطو بظاهرة علم المنطق القائم على الحدسية والترابط والمنطق والتجربة الفلسفية والميتافيزيقا، وكذلك عبر القرون الوسطى وحتى القرون الحديثة في أوائل القرن العشرين كما تمثل في أفكار (وسرل، هايدغر، سارتر، مرلو بونتي) وغيرها من الأفكار المتعلقة بعلم الظواهر المحسوس، والقائم على العقل.

والظاهرة ليست مقتصرة على العلوم الاجتماعية والتاريخية ولكن تمتد لتشمل المجالات الفيزيائية، والكيميائية، والبيولوجية، والعقلية، والنفسية، والعصبية.

ومصطلح "الفينومينولوجيا" (phenomenon اليونانية) غالباً ما يقتصر على توصيف الصفات الحسية من الرؤية، والسمع، وما إلى ذلك: مثل رغبتها في الحصول على أنواع مختلفة من الأحاسيس، والأفكار، والصور، التصور والخيال... الخ.

- أما الأساليب المميزة للظاهرية فهي:

١- أساليب تصف الخبرة لمن عايش الخبرة^(٧٨).

٢- تقدم تفسيراً لنوع الخبرة من خلال ربطها بالسمات ذات الصلة ولا سيما الاجتماعية وذات السياق اللغوي المتماثل ويتم تحليل الخبرة في النهاية^(٧٩).

- الفينومينولوجيا وفلسفة العقل

إنه ينبغي أن يكون واضحاً أن الفينومينولوجيا لديها الكثير، ومع ذلك فإن تقاليدنا والفلسفة التحليلية للعقل لم تتضح بشكل وثيق، على الرغم من تداخل المجالات ذات الاهتمام بها^(٨٠).

كما أن فلسفة أو نظرية العقل الكلي يمكن أن تأخذ في الاعتبار التخصصات التالية ذات الصلة بالذهن. ^(٨١).

- صفات الظاهرية الاجتماعية كنظرية سوسولوجية وعلاقته بالمرأة:

(٧٨) هيجل: موسوعة العلوم الفلسفية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون ذكر رقم الطبعة والسنة، ص ١٠٣.

(٧٩) هيجل، فينومينولوجيا الروح، ترجمة ناجي العونلي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٩-٧٠.

(٨٠) علي الحوات، الاتجاهات الاجتماعية، اتجاهات أساسية، منشورات شركة أجا، بدون ذكر رقم الطبعة والسنة، ص ٩٢-٩٥.

(٨١) السيد علي شتا، سلسلة الظاهرية والعلوم الاجتماعية، الظاهرية والتجربة والعلوم الاجتماعية، المكتبة المصرية، ٢٠٠١، بدون رقم الطبعة، ص ٥٠٦.

- ١- الظاهرة الاجتماعية ظاهرة شبيئية أي أنها تتحدث عن أشياء بعينها، سواء كموجودات يمكن أن تكون ملموسة ومحسوسة في نفس الوقت، وإذا ما طبقت على المرأة فهي موجودة ولها كيانها ومكانتها أولاً في الأسرة باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع وفي مجالات العمل المتنوعة.
- ٢- الظاهرية الاجتماعية إنسانية أي إنها تتعلق بالإنسان ككيان له خصائصه الاجتماعية من الحركة والحقوق والواجبات وضعته كافة الدساتير وخاصة الفئات الإنسانية كالمرأة التي تحاول للحاق بركب شقيقها الرجل باعتبارها إنسانة مكرمة لدى كافة الأديان ولها من الحقوق والواجبات مما يجعلها إنسانة اجتماعية تشغل مكانة مرموقة في كثير من المجالات التنموية.
- ٣- الظاهرية الاجتماعية تتميز بالإيجابية والسلبية: فهناك بعض الظواهر تكون إيجابية في مجتمعات وسلبية في مجتمعات أخرى مثال تحديد النسل أو تنظيم النسل فقد تكون ظاهرة إيجابية في جمهورية مصر العربية لكن ذلك لا يكون إيجابياً كتتظيم نسل النساء في فلسطين وبعض دول الخليج لحاجتهم إلى النسل والتكاثر والخصوبة، والمرأة في هذا الإطار قد تكون ظاهرة إيجابية وفعالة في عملية التنمية وتشارك في مسيرتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية المرتفعة الدخل، ويشوبه بعض القصور في بعض الدول النامية المنخفضة الدخل^(٨٢).
- ويرى دور كايم في خصائص الظاهرية الاجتماعية: أن الإنسان يؤدي عمله ودوره وينجز ما عليه من واجبات وفقاً للعرف والقانون ويستطرد في أن الظواهر الاجتماعية هي وحدها التي تستحق إن توصف بأنها اجتماعية، لأنها تنحصر في أنواع معينة من السلوك والتفكير والشعور^(٨٣).
- موجز القول إن الاتجاه الفينومينولوجي يصور الواقع الاجتماعي على أنه مجرد المعاني والخبرات الفردية المشتركة ويهمل تماماً الأساس الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع ويجعل وحدة تحليله أفكار الأفراد ويسلم بثبات البناء الاجتماعي ضمناً عن طريق استبعاده من مجال الدراسة، ويجعل الإنسان عاجزاً حيال هذا الواقع الاجتماعي ويدعوه إلى التأمل في ذاته واستكشافها وتغييرها بدلاً من دعوته لتغيير واقعه الاجتماعي.
- والاتجاه الفينومينولوجي لا يعتمد على أية متغيرات تاريخية في تفسيره للظواهر الاجتماعية ولا يميز بين المجتمعات في إطار الزمان أو المكان والأدلة الواقعية تنفي صحة المسلمات الأساسية، وأخيراً فإن علماء الاجتماع النقديين يعتبرون الاتجاه الفينومينولوجي اتجاهاً محافظاً من الناحية الأيديولوجية^(٨٤).

(٨٢) <http://Plato.stanford.edu/entries/phenomenology> .

(٨٣) صلاح الفوال، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٠.

(٨٤) حمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، يونيو ٢٠٠٦، ص ٢٤٥.

ومن هنا فإن الاتجاه الفينومينولوجي من الوجهة العلمية لا يعطي رؤية صادقة في فهم قضية مشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع، حيث إنه يختزل تلك القضية إلى مجموعة من المعاني والرموز ويفصلها من سياقها الواقعي، ذلك لأن مشاركة المرأة عملية مجتمعية تساهم فيها كافة مؤسسات المجتمع وتنظيماته بالإضافة إلى العديد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي قد تقف كمعوقات أو مقومات لمشاركة المرأة ولا يصح أن تختزل القضية في مجرد رموز وأفكار ومعاني ذاتية أو شخصية تتعلق بالمرأة نفسها وبخصائصها وقدراتها ومكانتها.

ولذا فإن رأي النظرية في دور المرأة العمانية في ضوء ما سبق من آراء وبخاصة دوركايم باعتباره من رواد هذه النظرية : فإن مشاركة المرأة تعد ظاهرة اجتماعية إيجابية وفي ضوء العرف والقانون وليس التزاما ذاتيا.

خامساً: الاتجاه النسوي ودور المرأة في التنمية:

ومن منطلق أن دراستنا الراهنة تهتم بمشاركة المرأة على وجه الخصوص في تنمية المجتمع، فإننا نعرض هنا للاتجاه النسوي الذي يحاول أن يفسر أنماط أدوار المرأة في المجتمع.

إن كلمة نسوي (Feminine) استعارتها اللغة الإنجليزية من اللغة الفرنسية والتي تعني (Femine) أنثوي، وتشير هذه الكلمة إلى كافة أشكال الاختلاف الجنسي المقصود به المرأة؛ وعلى خلاف ذلك رأى علماء الاجتماع المنادين بالمساواة بين الجنسين في السبعينات في ثقافة اللغة الإنجليزية إلى أن هناك طريقة لتحسين وضع المرأة وذلك من خلال التمييز الدقيق بين المرأة كأنثوية بيولوجية (Female) لا يمكن تغييرها، والنسوية (Feminism) وهو ما يعني التفرقة بين المرأة من ناحية الجنس (Sex) والمرأة كنوع اجتماعي (Gender) والأخيرة ترتبط بمعطيات وأوضاع يمكن تغييرها^(٨٥).

لذا فقد أصبح هناك اهتمام لدراسة أدوار المرأة في المجتمع من خلال منظور النوع (Gender) كدور بنائي اجتماعي يبعد النساء من خلاله عن الحياة العامة ويقصرهن على الأدوار في الحياة الخاصة^(٨٦).

وقد تم تصنيف دراسة الفكر النوعي نحو اتجاهين مختلفين تماماً وأطلق عليهما إيجابي ونقدي، والفكر النوعي الإيجابي يفترض ويستعمل ما يوحي بأنه تميز وتفرقة كلية شاملة للشخصية الإنسانية عن طريق الجنس (sex)، وربما ينجز ذلك من صورة عامة وصریحة (الفتية سوف يصبحون فنية) أو أسلوب متقن أو استثنائي بارز، والنسائية أو الأنثوية الدائمة تؤدي بنا إلى ما يكون شكلاً أو صيغة قصوى متطرفة من الفكر الإيجابي عن النوع، بينما تجسد كما هائلاً من التفكير والتجرد وتنتمي إلى إحياءات

(٨٥) Christine Battersby, The Phenomenal Women, U.K, Polity Press, ١٩٩٨, p, ١٩.

(٨٦) Sheila Tobias, Faces of Feminisms, United States, Wes trine Press, ١٩٩٧, p, ١٩.

أكبر من عدم الإشباع المعنوي من أعمال النسق الفعلي النوعي وبخلاف ذلك فهي تخضع نفسها للخصائص الأنثوية، ويظل الفكر النقدي يعني الانسحاب من هذا النوع من الخضوع والاستسلام لأنه يتحرك في مدى مفاهيمي والذي تعد فيه العلاقات بين البشر والشخص من ناحية وخصائص النوع من ناحية أخرى قابلة للتغيير^(٨٧).

وبالرغم من أن الخصائص النوعية يمكن تغييرها إلا أن ثقافة المجتمعات تعزز من هذه القسمة للأدوار، وأن البطريركية (لأبوية) تلعب دوراً يعكس روح وخصائص النوع الذكري في المجتمع^(٨٨). وتلعب الثقافة في المجتمع دوراً هاماً في تحديد الأدوار النوعية (رجل- امرأة) من حيث إتاحة المساحة التي تتحرك فيها المرأة في المجتمع، وتفرض عليها ممارسة أدوار في مجالات بعينها^(٨٩). ويمكن التعرف على طبيعة الأدوار النوعية من زاوية المصالح والحاجات، حيث يشير مناصرو المرأة إلى أن الرجل يمنح في الحياة العامة كعامل ناشط بينما ينظر إلى المرأة في الحياة العامة كمستقبل ومتلقٍ لثمار دولة الرفاهية، والحديث عن المصالح هو حديث عن الرجل بينما الحديث عن الحاجات هو حديث عن المرأة، ويفترض الحديث عن الحاجات وجود نقص أو عوز يشتمل على تضمينات سلبية كي يتضمن درجة من الاعتماد على الآخر، ذلك الآخر الذي يقدم العون أو الامتداد إن الحديث عن الحاجات يعيق المرأة من دخول الحياة العامة، ويواجه منظرو النسوية تحويل مجرى الحديث من حديث عن الحاجات إلى حديث عن المصالح والاهتمامات^(٩٠).

ويذهب منظرو النسوية إلى أن الدولة تلعب دوراً في تعزيز هذا التقسيم النوعي للأدوار في المجتمع، حيث تذهب روزماري إلى أن دولة الرفاهية تنتج اعتماداً للمرأة على الرجل داخل نطاق الأسرة، وتنتظر الدولة إلى سيادة النوع كوظيفة رأسمالية، وأن تأكيد اعتماد المرأة على الرجل هو السبيل الذي تستطيع دولة الرفاهية أن تعيد إنتاج النمط الرأسمالي للإنتاج^(٩١).

ومن مظلة النسوية تظهر الحركات النسائية أو الأفعال الجماعية للنساء والتي تسعى إلى أن تركز على مصالح المرأة في المجتمع، وتسعى إلى أن توسع من دائرة الأدوار المتاحة لها في المجتمع بعيداً

(٨٧) Steven G Smith, Gender Thinking, Philadelphia, Temple University Press, ١٩٩٢, p.٥.

(٨٨) Sheila Tablas, Op. Cit, p.٥.

(٨٩) في الفاخرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، رؤية إسلامية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٦، ص٨٠-٨١.

(٩٠) فائق عبد الرحمن، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، صورة المرأة بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي، منشور في المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٦. وأنظر أيضاً :

Rose Mary Pring, Feminist Theory and the World of Social, Current Sociology, Vol. ٤٥, No.٢, April ١٩٩٧, p.٨٤

(٩١) فائق عبد الرحمن، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، صورة المرأة في الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي، مرجع سابق، ص٤٠.

عن التوزيع النوعي الذي يحصرها في المجال الخاص بالأسرة، ويبعدها عن المجال العام ويحصره على أن يكون فقط للرجال فقط^(٩٢).

ويذهب منظرو الاتجاه النسوي إلى أنه يجب على الأفعال الجماعية للنساء الصادر من خلال أو ضمن منظمة مستقلة أن تكون مع مصالح النساء الفعلية، بالرغم من تأكيدهم إلى أنه يوجد تاريخ واسع للمشاركة النسائية في الأفعال الجماعية والسياسية المستقلة في السعي نحو أهداف كلية شاملة، كذلك الأفعال التي ترتبط مباشرة بمصالح المرأة، ونجد مثلاً أنشطة الكفاح الوطني حيث ينظم النساء أنفسهن ليساعدن في تحقيق الأهداف الكبرى للقوى الثورية كقوادي النساء التي ظهرت في كوبا في نهاية القرن التاسع عشر^(٩٣).

ولقد لاقت الدعوات المتكررة لمناصري المرأة ومنظري النسوية والحركات الاجتماعية إلى اتساع المجال للمرأة للمشاركة في تنمية المجتمع بعدم حبسها في أدوار بعينها، فقد لاقت هذه الدعوات صدى حيث يلاحظ أن التحرك النسائي في القرن العشرين تميز بتزايد اندماج النساء في المجال الاجتماعي ليس فقط في مجالات التعليم والتوظيف^(٩٤)، ولكن أيضاً في مجال السياسة وبصفة أكثر عمومية في الحركات الاجتماعية، وبينما يندرج أعداد كبيرة من النساء في العملية السياسية الليبرالية كناخبين مرشحين للانتخاب فإن أعضاء الأحزاب والحكومات من النساء في تزايد أيضاً، كما أن العقود الرسمية والبنائية التي تحد من محاولة النساء من الوصول إلى الحياة الاجتماعية قد تعرضت للإضعاف كما أن البنائات الرسمية الواضحة والتشريعات وضعت لتأكيد مشاركة المرأة^(٩٥).

ومن هنا فإن مشاركة المرأة في تنمية المجتمع إنما يتطلب وفق ذلك الاتجاه تدعيماً لمكانتها وقدراتها والنظر إليها ليس بمنظور الجنس (sex)، وإنما على أنها نوعاً (gender) أي أنها كيان اجتماعي له حقوق وعلية واجبات، وذلك يتضمن أيضاً التخلي عن النظرة الذكورية للمجتمع والتي تستبعد في إطارها المرأة من ساحة المشاركة الفعلية لتقصرها فقط على المهام والأدوار المنزلية، وهو ما يعني اختزال المرأة إلى مجموعة من الوظائف الجسمية، ولكن في إطار التغيرات الاجتماعية المتلاحقة فإن المرأة أثبتت أن قدراتها العقلية والفكرية تؤهلها للمشاركة خارج إطار المنزل أيضاً، وذلك إذا ما أتيح لها الفرصة للتعليم والعمل بكافة المجالات.. بحيث يؤدي ذلك في النهاية إلى تنمية المجتمع بطريقة متكاملة مرتكزة على المساواة بين الجنسين، وبالرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية

(٩٢) صورة المرأة بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٣٦.

Maxine Molyany, Analysing Women's Movement, Development and Change, Vol. ٢٩, No. ٢, April ١٩٩٨, pp. ٢٢٦-

٢٢٧ . (٩٣)

(٩٤) Baehr, A. R., (ed). Varieties of Feminist Liberalism, Lanham, MD: Row man and Littlefield, ٢٠٠٤.

(٩٥) Ibid, p. ٢٢٣.

والسياسية والثقافية التي تمر بها الشعوب العربية عموماً وسلطنة عمان بصفة خاصة إلا أن وضع المرأة العمانية ومشاركتها في تنمية المجتمع لا يزال غير كافياً بالقياس إلى حجم التطورات والتحويلات الحادثة على صعيد المجمع العماني.

تعقيب:

بعد عرض التراث النظري في مجال الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني والتي تمثلت في الاتجاهات التالية : الاتجاه الوظيفي ، والاتجاه الماركسي، واتجاه مدرسة التبعية، والاتجاه الفينومينولوجي، والاتجاه النسوي، لوحظ أن هناك العديد من الاتجاهات التي ينتمي منها إلى التيار المحافظ وبعضها الآخر إلى التيار الراديكالي، ولكل منهما نظرة مختلفة إلى الواقع وتفسيره، لها أن الاتجاه الوظيفي هو الإطار الأكثر اقتراباً من واقع المرأة وأوضاعها الحالية.

وفي ضوء التصور الوظيفي أنه من حق المرأة اتخاذ القرارات من خلال الثقافة السائدة، وتصوره لكل من المرأة والرجل وأدوارهما في الحياة التي تتحدد على قدر حاجة المجتمع.

كما يهتم الاتجاه الوظيفي بدراسة المكانات والأدوار التي تقوم بها المرأة داخل وخارج الأسرة، فضلاً عن الكشف عن نوعية العلاقة التي تربط الزوجين في الأسرة وعلاقتهم بأبنائهم، وطبيعة السلطة السائدة.

والاتجاه الوظيفي من أكثر الاتجاهات انتشاراً في دراسة المرأة، وخاصة علاقة المرأة بالنظم والأنساق الفرعية الأخرى الموجودة في المجتمع وبصفة خاصة النسق القيمي والنسق الاقتصادي.

أما الاتجاه الماركسي (الاتجاه المادي التاريخي) ينظر إلى الواقع من خلال منظور خاص، فالمشكلة الراهنة ليست نتاج اللحظة الأنية بقدر ما هي نتاج لتراكمات تاريخية، وأنها لا توجد من فراغ، وإنما في ظل مجتمع له ظروف اقتصادية خاصة تعمل على صياغة المشكلة على نحو ما، وقد تظهر بأبعاد مختلفة أيضاً في ضوء التقسيم الطبقي، إذ أنه يمكن النظر إلى المشكلة ليس فقط في التصور الراديكالي المحدث على أنها نتاج عوامل داخلية بل لعوامل خارجية أيضاً، أي النظر إليها في سياقها العالمي.

واتجاه مدرسة التبعية يعد من أكثر الأطر النظرية ملائمة لدراسة قضية التغير الاجتماعي في مجتمع سلطنة عمان وتأثيره على قضية اتخاذ القرار للمرأة العمانية، فمجتمع سلطنة عمان يعد من المجتمعات التابعة لسوق الرأسمالية العالمية ويمكن النظر إلى تبعية المرأة في ظل هذا المجتمع على أنها امتداد طبيعي لتبعية مجتمعها.

فهناك اتجاه قوي يدعم وضعية المرأة الحالية ويسهم في تخلفها، حيث يظل المجتمع العماني مفتقداً لنصف طاقاته الإنتاجية، ويستمر في الدوران حول المركز الرأسمالي وبالتالي فإن مشكلات المرأة

العمانية تعد نتاجاً لعوامل محلية أفرزتها التجربة التاريخية بفعل عوامل التحول الاقتصادي، كما إنها من جهة أخرى نتاج لعوامل خارجية عايشها المجتمع العماني في تاريخه الحديث.

ويعتبر الاتجاه الفينومينولوجي من أكثر الاتجاهات الحديثة انتشاراً في دراسة المرأة، وخاصة وعي المرأة وقدرتها على فهم وإدراك العالم، وعليه فإنه يعد من أكثر الأطر النظرية ملائمة لدراسة قضية تحليل الممارسات الثقافية والاجتماعية للمرأة في مجتمع سلطنة عمان وتأثيره على قضية اتخاذ القرار للمرأة العمانية.

كما يعتبر الاتجاه النسوي من الاتجاهات الأساسية التي اهتمت بقضايا المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والحقيقة أن الاهتمام بقضايا النساء ليس بجديد فعلى مدار التاريخ لم تخل حقبة من تناول مواضيع متعلقة بالنساء، والملاحظ أن الاتجاهات النسوية الغربية لا تتناسب مع الاتجاهات النسوية العربية، وذلك لوجود فروق اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية بين المجتمعات العربية والغربية، كما أن الحركات النسوية الغربية تطورت من خلال السعي وراء الحقوق السياسية مروراً بالتأكيد على الحقوق الاجتماعية وحتى حقوق الأقليات والتوجه نحو النساء الغربيات في دول العالم الثالث.

الفصل الثالث

المبحث الأول دور المرأة العربية في التنمية بالعالم العربي

تمهيد: -

- أولاً: دور المرأة المصرية في التنمية.
- ثانياً: دور المرأة السودانية في التنمية.
- ثالثاً: دور المرأة المغربية في التنمية.
- رابعاً : دور المرأة اللبنانية في التنمية.
- خامساً: دور المرأة الإماراتية في التنمية.
- سادساً: دور المرأة القطرية في التنمية.

تعقيب

تمهيد:

إن دراسة وضعية المرأة في الوطن العربي، لا تعني التعرض لمسألة نسائية بحتة وإنما تعني التعرض لدور المرأة في عملية التغيرات وفي تجارب الحرية والديمقراطية التي يفترض فيها مشاركة المرأة للرجل، وفي تغيير الأوضاع المختلفة، وبخاصة فيما يتعلق بدورها ومكانتها الدولية انطلاقاً من معالجة وضعيتها في المجتمعات ومن دراسة واقعها التاريخي ومشاركتها التي أفرزها التغيير السريع الذي تمر به اليوم.

وبالرغم من أن مجال دراسة المرأة من المجالات الحديثة في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلا أن الاهتمام المتزايد بدراسة قضايا المرأة قد أدى إلى تراكم الدراسات المختلفة ثم انفصالها عن العلوم الأم. وبالرغم من أن الدراسات السياسية تناولت قضية مشاركة المرأة السياسية، باعتبارها قضية تخضع لمنهج التحليل السياسي فإن الدراسات الاجتماعية للمرأة في عمليات التنمية باعتبارها قضية جوهرية في برامج التنمية لذلك لا بد أن تحدد المنطلقات والموجهات النظرية التي تستند عليهم أدبيات الحديث عن المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث^(٩٦).

إن للمرأة العربية دوراً مهماً في عملية التنمية وإذا ما أريد لهذا الدور أن يكون فعالاً فلا بد من أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي وخير مؤشر لمدي مساهمة المرأة في عملية الإنتاج الاقتصادي هو مدي مساهمتها في قوة العمل، وأن جذب المرأة للعمل خارج المنزل لقاء أجر له مدلول سياسي واجتماعي بالإضافة إلى مدلوله الاقتصادي^(٩٧).

وإن ما يدعو إلى التفاؤل هو أن نظرة المجتمعات إلى المرأة بدأت تتغير شيئاً فشيئاً وسط ضغوط احتياجات العصر للمزيد من الموارد البشرية المدربة، والمؤهلة للتصدي لجملة التحديات التي يحملها العصر بين ثناياه، ويظل وطننا العربي بوضعه الحالي أكثر حاجة لاشتراك نساؤه في خطط التنمية وعملياتها وإدماجهم في مشاريعها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة، وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري، بحيث يمتلك التعليم والتدريب والتأهيل الملائم لمجابهة تحديات العصر الثقافي والاجتماعي والاقتصادية والسياسية وغيرها^(٩٨).

(٩٧) محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، ٢٠٠٤، ص ٦٧.

(٩٨) هنري عزام، المرأة العربية والعمل، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية، (مركز ح د ه / ٦)، ١٩٨١، ص ٢٦٥.

(٩٩) محمود فوزي حلوه، تنمية المرأة العربية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٤، ص ٧.

وبقدر ما نكون المشاركة التنموية للمرأة مرتكزة أساسا على مهارتها، وقدراتها الفعلية من ناحية، وعلى ما يقدمه المجتمع من وعي لترشيد هذه المشاركة من ناحية أخرى، بقدر هذا كله تتحدد درجة التقدم التي تحرزها المرأة في التنمية لمجتمعها، فالمشاركة هي الوسيلة الأساسية للتنمية^(٩٩).

لذا لابد من التأكيد على أهمية الإفادة من جميع الموارد البشرية في جميع لقطاعات، لهذا ينبغي العمل على تخليص المرأة من قيود العادات والتقاليد المختلفة المنسوجة حولها والمقيمة لمشاركتها في تنمية مهاراتها وقدراتها ومن ثم تنمية المجتمع ككل.

وفي هذا الإطار فإن التعليم هو الأداة الهامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولعل جهود تنمية المرأة ينبغي أن تبدأ بالتعليم ثم تمتد لتشمل التدريب الفني والتأهيل والتقييف الذي يتواكب ومستجدات العصر من علوم وتكنولوجيا ومعلومات.

ويعد هذا الفصل محاولة لإلقاء الضوء على مشاركة المرأة العربية في التنمية كمدخل لتحديد نوعية هذه المساهمة والمشاركة التي تقوم فيها المرأة في تنمية مجتمعها.

أولاً: دور المرأة المصرية في التنمية:-

أما عن مشاركة المرأة المصرية في العمل حديثاً فقد أشارت الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إلى أن مساهمة المرأة من مجموع قوة العمل (١٥- ٦٤) وصلت عام ١٩٩٨ إلى ٢١%، ولقد غلبت في تلك الفترة الأنشطة التقليدية والتي تتمثل في النشاط الزراعي والخدمي، وابتعدت المرأة في تلك الفترة عن الأنشطة الاقتصادية (النقل والتشييد) ١% كما أن مشاركتها في الخدمات الاجتماعية والشخصية وصلت إلى ٤١% عام ١٩٩٨م، وكانت مشاركتها في القطاع الخاص ٨% على الرغم من النمو المتواضع الذي حققه هذا القطاع في الفترة ما بين ١٩٨٨- ١٩٩٨م أما باقي الأنشطة الاقتصادية فكانت مساهمة المرأة فيها تكاد تكون معدومة أو ضعيفة، حيث تصل إلى ٢% وتعتبر مشاركة المرأة حسب نوع القطاع من أهم المعالم التي تحدد أبعاد وضعها في سوق العمل الرسمية، ولقد وصلت مشاركة المرأة في القطاع الحكومي إلى ٣٣% في القطاع العام ١٢% والخاص ١٧% (١٠٠).

كما أن المرأة المصرية كان لها السبق في المشاركة في الحياة السياسية، ويرجع ذلك إلى معرفة مصر المبكرة منذ فجر التاريخ بنظام الحكم وشكل الدولة، وكذلك إلى القيمة المرتفعة للمرأة في المجتمع المصري ومكانتها الكبيرة لدى أفراد المجتمع، وكذلك إلى وجود نظم التعليم المختلفة بمصر سواء التعليم الأزهرى أو التعليم بصورته الحديثة، وأيضاً ظهور العناصر الوطنية التي أدت إلى إيقاظ الشعور

(٩٩) سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة، رؤية معاصرة لأهم قضاياها، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٦ - ٧٧.

(١٠١) خالد حسن حسين، المرأة وقضايا معاصرة، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٤٠.

الوطني لدي المصريين رجال ونساء وظهور بعض رجال الفكر والثقافة المستبشرين وتشجيعهم لدور المرأة في المجتمع وثناء الحياة السياسية في مصر بعناصر مختلفة من صحف وكتب وندوات وصالونات أدبية وفكرية ونخبة من المثقفين كان له دور واضح من خلال الدفع بالمرأة المصرية في الحياة السياسية.

وهناك كثير من الأشكال التي مارست من خلالها المرأة المصرية المشاركة السياسية، فقد شهد تاريخ مصر الحديث والمعاصر العديد من الثورات بدأ بثورة عرابي ١٨٨٢م، وحتى ثورة ١٩٥٢م والتي كان فيها للمرأة المصرية مواقف وأدوار سجلها التاريخ بكل فخر واعتزاز.

ومع مرور الأيام اقتحمت المرأة المصرية مجالات سياسية أخرى ولم تقتصر المشاركة على حوض الانتخابات أو الإدلاء بصوتها بل تبوأ العديد من المناصب السياسية والتنفيذية العليا، فقد أصبحت المرأة المصرية الآن وزيرة وسفيرة ورئيس مجلس إدارة ورئيسة لهيئات ومؤسسات هامة وعضو في النقابات العامة ومجالس الإدارات وفي النيابة والرقابة والقضاء ومأذون شرعي، وهناك بيانات توضح أن مؤشرات التمثيل السياسي للمرأة المصرية ضعيف للغاية حيث تشغل السيدات عام ٢٠٠٥م (١٣) مقعداً من (٤٥٤) مقعد بمجلس الشعب و(٩) بالانتخاب و(٤) بالتعيين لذلك تنخفض نسبة تمثيل المرأة إلى (٢,٨٦%) وهذه نسبة قليلة جداً^(١٠١).

ولقد ضمنت التشريعات المعدلة لقانون البرلمان المصري عام ٢٠٠٩م الذي تضمن ألا تقل نسبة المقاعد المخصصة للمرأة عن ١١% من إجمالي المقاعد المنتخبة، وبذلك يكون للنساء ٥٦ مقعداً مخصصاً للمرأة وسوف تشملها دوائر محددة يقتصر الترشيح فيها على المرأة وبهذا يكون بموجب التعديل المقترح إضافة المقاعد المخصصة للمرأة إلى إجمالي عدد المقاعد الحالية للبرلمان وهي ٤٤٤ مقعداً ليصبح عددها ٥٠٠ مقعد^(١٠٢).

ونجد المرأة والرجل متساوون في الحقوق والواجبات العامة بلا تمييز بين الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين والعقيدة وبذلك حققت المرأة عام ١٩٧١م حقوقها وواجباتها على قدر معقول من الحركة في الحياة وإن كانت المرأة في بعض الأحيان لم تحقق كامل طموحاتها إلى أن جاء العقد قبل الأخير من القرن العشرين وبدأ دعم المشاركة الحقيقية للمرأة بشكل فعال وغير مسبوق وحتى وقتنا الراهن^(١٠٣).

(١٠٢) محي الدين رجب، ورقة عمل مقدمة للجنة المشاركة السياسية بمؤتمر المجلس القومي للمرأة منشورة بجريدة الأهرام، ٢١ مارس، ٢٠٠٥. وأنظر أيضاً:

الجمهورية العربية المصرية، معهد التخطيط القومي، المرأة والرجل في مصر، صورة إحصائية - القاهرة ٢٠٠٠، الإسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ١١٨.

(١٠٢) جريدة الرياض، العدد ١٤٩٥٤٥، ٣ يونيو، ٢٠٠٣.

وأنظر أيضاً :

المصري اليوم، الأحد ١٣ سبتمبر، ٢٠٠٣.

(١٠٤) المرأة وقضايا معاصرة، مرجع سابق ص ١٠ - ٢١.

أما الآن فقد أصبح للمرأة في مصر الحق في أن تختار شريك حياتها كما أن لها الحق في الخلع وأصبح لها الحق في الملكية والميراث والتعليم والعمل واشتغالها بالشؤون التجارية والاقتصادية والحق في الحضانة وأخذ إجازات من العمل (لأمومة والرضاعة) (١٠٤).

ولو نظرنا إلى دور المرأة في التنمية سوف نخرج باستنتاجات عن دورها في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والثقافية حيث أن الفترات التي تمتعت فيها المرأة بمكانة مرتفعة في المجتمع المصري في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية انعكست على مشاركة المرأة بدور أكبر في حياة المجتمع على كل المستويات ويشير التاريخ المصري إلى أن المرأة المصرية شاركت في العمل جنباً إلى جنب مع الرجل في بناء المجتمع، والحقيقة لقد حصلت المرأة على حق التعليم والعمل وشغلت الوظائف العليا التنموية وشاركت الرجل في الكثير من القطاعات وحصلت على حقوقها السياسية بحيث أصبحت ممثلة في جميع المؤسسات السياسية إلا أن التقاليد الصارمة وتعدد أدوار المرأة داخل الأسرة ومجالات العمل الأخرى وعدم افتتاح المرأة بأهمية دورها في مؤسسات العمل الاجتماعي وقفت حائلاً أمام حركتها الإيجابية، كما أن الاهتمام بالمرأة الحضرية دون الوقوف على المرأة الريفية أدى إلى عقبات في طريق التنمية، مع أن المرأة الريفية أكثر إسهاماً في التنمية من أختها الحضرية لأنها تمتعت بقدر كبير من الحرية بسبب عملها في الزراعة ولم تعرف الحجاب عكس المرأة الحضرية (١٠٥).

ثانياً: دور المرأة السودانية في التنمية:

يرجع تاريخ دراسات المرأة بالمعنى الواسع في السودان إلى بداية القرن الخامس عشر بعد الميلاد عقب ظهور الدولة السودانية في وسط السودان وقد عالج المؤرخون في هذه الفترة تاريخ المجتمع السوداني، إلا أن معالجة تاريخ دراسات المرأة في السودان بالمعنى العلمي الحديث لم يأتي إلا في مستهل النصف الثاني من القرن العشرين، حيث إنه تم تأسيس منظمة نسائية لأول مرة عام ١٩٤٦م، وكانت هذه الرابطة لدراسة أوضاع المرأة في السودان، تلتها كثير من الرابطات والمنظمات والحركات النسائية في السودان (١٠٦).

وبما أن موضوع المرأة في السودان يعتبر أهم المسائل الاجتماعية لأن المرأة في السودان تشكل ما يزيد عن نصف عدد السكان وإذا كانت نسبة الأميين من السكان مرتفعة بنسبة ٨٠% فإنها تبلغ بين النساء ٩٠%، توضح مؤشرات التعليم إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بمدارس التعليم الأساسي والثانوي

وأنظر أيضاً:

رشاد محمد الصفي، المرأة والتنمية، دراسة في أوضاع المرأة المصرية، الإسكوا، بدون اسم البلد ورقم الطبعة والتاريخ، ص ٥٠.

(١٠٥) العولة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٩ - ٤٠.

(١٠٦) الاختيار للزواج والتغيير الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٥٢ - ١٥٧.

(١٠٧) الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، اليونيسكو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤، ص ١٩٠.

للذكور والإناث إلا أن الفجوة النوعية في معدل التعليم العام تبلغ ٢٥% وبالنظر إلى هذه النسبة في مختلف ولايات السودان نجد أنها مرتفعة مقارنة بالإناث، ونلاحظ أن هناك تفاوت في نسب تعليم الإناث بحسب الولايات والتسرب من المدارس، كما أن عدد الملتحقين من الذكور في المدارس الثانوية يفوق عدد الإناث كما تبين الإحصائيات عن التعليم العالي أن هناك زيادة في عدد الملتحقات بالتعليم العالي الحكومي للعام ٢٠٠١/٢٠٠٠م بينما تناقص عدد الملتحقات بالتعليم الخاص مقارنة بالأعوام ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

أما التلميذات المقيّدات في مرحلة ما قبل التعليم الأولى ٣٣% مقابل ٢٤% للأولاد، وفي مرحلة التعليم الأساسي بلغت نسبة الأولاد ٥٩% مقارنة بالبنات ٤٨%، ونسبة الأولاد في المرحلة الثانوية ١٤% مقابل ١٢% للبنات^(١٠٧).

والحقيقة إنه قد حدث تحسن فعلي في أوضاع المرأة السودانية إلا أن هذا التحسن كان حثيثاً، فمع زيادة الاهتمام بتعليم الفتاة تم إنشاء عدد من المدارس الابتدائية، وكليات التدريب، وبدأت المتعلّقات من النساء يتوجهن إلى أخواتهن غير المتعلّقات لكي تساعدهن على محو أميتهن وفي الآونة الأخيرة بدأ يتأكد لدي المهتمين بقضية المرأة لأن تحسين أوضاعها ومستوي معيشتها لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن قضية الإنماء في المجتمع^(١٠٨)؛ ويعود ذلك إلى الأهمية الكبرى لدور المرأة.

ولقد أخذت المرأة السودانية تشق طريقها بعد الاستقلال إذ بدأت النهضة التعليمية ترتفع بالنسبة للذكور والإناث، وبدأت مع هذه النهضة تتداعي كل العادات والتقاليد القديمة الواحدة بعد الأخرى، وبدأت المرأة السودانية تشق طريقها لتنهل مناهل العلم وتحصل العديد من حقوقها المهضومة، وخاصة الحقوق التعليمية والاجتماعية والهيئات النسائية التي تألفت بعد الاستقلال أخذت تحاول بقدر طاقتها القضاء على الأمية بين النساء وعندما تكون الاتحاد النسائي السوداني العام أخذت العضوات في العمل على رفع مستوى الفتاة السوداني وتأهيلها لتصبح عضو نافع وفاعل في المجتمع وذلك عن طريق تزويدها بالتربية الصحيحة من الناحية الثقافية والصحية.

ولقد بلغت المرأة السودانية مكانة مرموقة في مجتمعها حيث أنها أخذت تشارك في كافة المرافق العامة والخاصة وتعمل جنباً إلى جنب مع الرجل^(١٠٩).

أما عن ملامح الممارسة السياسية للمرأة فقد بدأت عند تكوين مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠م في عهد الاستعمار الذي تأسس مجلسه في عام ١٩٥٣م.

(١٠٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩.

(١٠٩) هند عبد العزيز القاسمي، المرأة في الإمارات، تحديات التعليم والعمل اتخاذ القرار، دراسة ميدانية، ط١، ١٩٩٣، ص١٩.

(١١٠) ياسم كيال، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص٢٢٧-٢٢٨.

ومنذ أن نال السودان استقلاله شهد قيام مجالس برلمانية متعددة وكذلك تعديلات دستورية كثيرة، وفي عام ١٩٩١م اعتمدت تسمية المجلس التشريعي بالمجلس الوطني وروعي في تكوين المجلس التمثيلي الجغرافي والفتوى، والاجتماعي وفي المجلس الثاني المنتخب عام ١٩٩٦م، على أن ترتفع نسبة العنصر النسائي فيه إلى ٩% (١١٠).

كما تقلدت المرأة السودانية العديد من المواقع، فقد شغلت العديد من المناصب في السلطة التنفيذية (منصب وزيرة، ووزيرة الدولة، ومنصب والي في معظم الحكومات السابقة والحالية)، ومنذ عام ١٩٩٠م، وحتى ٢٠٠٢م تولت المرأة مستشار لرئيس الجمهورية للمرأة والطفل وللشئون القانونية، بالإضافة إلى ثلاث وزيرات دولة وثلاث وزيرات اتحاديّات، ووزيرة بمجلس الوزراء ووزيرة لوزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية (١١١).

كما أن المرأة السودانية قد شاركت في السلطة القضائية وتقلدت منصب قاضي وتدرجت حتى أصبحت قاضي محكمة عليا والآن توجد خمس نساء أعضاء محكمة عليا، ووليت المرأة السودانية منصب رئيسة جهاز قضائي بالإضافة لوجودها كوكيل نيابة ومستشارة بديوان النائب العام (١١٢).

أما في الوقت الراهن فقد أصبحت المرأة السودانية تشارك في العديد من المرافق العامة والخاصة وتعمل جنباً إلى جنب مع الرجل، فهي الآن محامية وطبيبة وممرضة ومدرسة ومديرة مدرسة ومهندسة وباحثة وعالمة لا فرق بينها وبين الرجل (١١٣).

وأهم الأمور التي وقفت وراء نجاح المرأة السودانية الدور الذي لعبه الاتحاد النسائي السوداني، والذي أخذ بيد المرأة في المجتمع.

ثالثاً: دور المرأة المغربية في التنمية:

يصل عدد الفتيات في السلك الأول من التعليم الأساسي عام ١٩٩٣/١٩٩٤م إلى ٧٦٤,٤٥٧ ألفاً بالوسط الحضري بنسبة ٤٦,٦٢% من العدد الإجمالي، وحوالي ٦٧,٠٠١ ألفاً بالوسط القروي بنسبة ٣٦,٤٩%، ونسبة تطور سنوي تناهز ٣,٤% من عام ١٩٨٥/١٩٩٢م، أما بالنسبة للسلك الثاني من التعليم الأساسي، فإن نسبة التطور تبقى ضئيلة، إذا انتقلت من ٤٠,٢٥% من مجموع التلاميذ في هذا المستوى عام ١٩٨٥م إلى ٤١,٤% فقط عام ١٩٩٣م. أما على المستوى التعليم الثانوي كانت النسبة ١٥%

(١١١) إبراهيم محمد إبراهيم، الأمين العام للمجلس الوطني السوداني، ملامح تطور التجربة الدستورية والنيابية في السودان، مجلة العربي، النشرة الفصلية، العدد ٨٢، كانون الأول، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ١٤١.

(١١٢) وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، الإدارة العامة للمرأة والأسرة، المرأة واتخاذ القرار، تجربة السودان، أكتوبر ٢٠٠٢. وأنظر أيضاً:

الاتحاد البرلماني العربي http://www.arab_ipu.org

(١١٣) المرأة واتخاذ القرار، مرجع سابق.

(١١٤) تطور المرأة عبر التاريخ، مرجع سابق، ص ٢٢.

عام ١٩٩٢/١٩٩٣م، ٢٥% منها بالوسط الحضري وأقل من ٣% بالوسط القروي، أما الآن فالوضع يختلف من قبل عما لمناه للمستويين السابقين بالنسبة للتعليم الجامعي فإذا كانت حصة الفتيات ما بين عام ١٩٩٤-١٩٩٨م قد تحسنت بنسبة ١١% بالنسبة للتعليم الابتدائي و ٢٥% بالنسبة للتعليم الجامعي فقد تضاعفت ٦مرات^(١١٤).

أما فيما يخص النساء في مهنة التعليم فيعد هذا القطاع من أكثر المجالات الاجتماعية استقطاباً للعنصر البشري.

وتعطي الحكومة المغربية اهتماماً متزايداً برعاية الأمومة والطفولة، وقد انعكس ذلك على المؤشرات التي تعكس تطور الخدمة الصحية للمرأة فقد سجل معدل الخصوبة انخفاضاً واضحاً خاصة في المدن، حيث بلغ ٤,٢ طفلاً لكل امرأة خلال عام ١٩٩٢م مقابل ٥,٩ طفلاً عام ١٩٨٠م، ويعود ذلك إلى تأخر سن الزواج وعمل المرأة خارج البيت والتطور النسبي لاستعمال وسائل منع الحمل، وبفضل جهود برامج تنظيم الأسرة من نتائج أدت إلى رفع هذا المعدل من ٢٥,٥% عام ١٩٨٣م ليصل إلى ٤١,٥% عام ١٩٩٢م. ورغم الجهود المبذولة بصحة الأم والطفل، إلا أن معدل وفيات الأطفال والأمهات لا تزال مرتفعة، وتعتبر مؤشراً أساسياً للعناية بصحة الأم ودرجة وعيها، ويعد معدل الوفيات بسبب الحمل والولادة مرتفعاً وذلك رغم الجهود المبذولة، وقد بلغ ٣٣٢ وفاة لكل ١٠٠ ألف حالة ولادة^(١١٥).

وتوضح البيانات الخاصة بالنساء النشاطات في المملكة المغربية أن المرأة العاملة تمثل حوالي ٣٦,٢٠% من إجمالي موظفي الدولة، وأنهن يتواجدن في أسفل السلم الإداري، حيث أن نسبة النساء لا تتعدى ٤,٩١%، ولعل أعلى منصب عينت فيه امرأة هي مندوبة ساميه للمعاقين الذي أسند خلال العام ١٩٩٤م وهي بمثابة منصب كاتب دولة، وعلى الرغم من تنصيب الدستور المغربي على المساواة بين المرأة والرجل في مجال العمل فإن النساء لا تزال بعيدات كلية عن الجهاز الحكومي وخصوصاً في مواقع صنع القرار^(١١٦).

وتشير الدراسات إلى وجود حوالي ٢٥٤ قاضية بالمحاكم المغربية وهن يمثلن ١١,٦% من جملة النساء العاملات، ويبلغ عدد العاملات بالمراكز الدبلوماسية والقنصلية ٧٤ امرأة في حين يبلغ هذا العدد بالنسبة للرجال ٥٣٣ أي بنسبة ١٢,٢%، وتعد مهنة التعليم من أكثر المجالات الاجتماعية استقطاباً لعمل المرأة المغربية^(١١٧).

(١١٤) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي <http://www.unifem.org.jo>

(١١٥) المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٢٦١-٢٦٢.

(١١٦) الحوار المتعدد، العدد ٢١١٧، ٢/١٢/٢٠٠٧م.

(١١٧) المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

ورغم أن المساواة بين المرأة والرجل في التمتع بالحقوق السياسية قد نص عليها الدستور المغربي، فإن النساء مازلن مبتعدات عن مواقع القرار السياسي والمؤسسات التمثيلية، ففي الانتخابات التشريعية لمجلس النواب لعام ١٩٩٤م لم تتجاوز نسبة الترشيحات النسائية ١,٠٧% أي ٣٦١ مرشحة من مجموع ٢٠٧٢ ولم تتمكن إلا مرشحتان اثنتان من الفوز فيها من مجموع ٣٣٣ مقعداً أي بنسبة ٠,٦% لتكونا بذلك أول سيدتين مغربيّتين تدخلن لجان البرلمان، كما تمكنت سيدتان أيضاً للوصول إلى مجلس المستشارين بنسبة ٠,٧% من مجموع ٢٧٠^(١١٨)، أما في عام ٢٠٠٢م فقد تمكنت ٣٥ امرأة بالفوز من مجموع ٣٢٥ مقعداً أي بنسبة ١٠,٨% من مجموع ٢٧٠^(١١٩)؛ ويعتبر هذا مكسب تاريخي، وفضرة سياسية كبيرة، وإذا كانت التشريعات لا تميز في هذا الباب بين الرجل والمرأة من حيث النصوص إلا في بعض الاستثناءات، فإن النساء لا تزال مبتعدة كلية من الجهاز حيث لم يحدث أن عرف المغرب تقلد امرأة لمنصب وزيرة أو كاتبة دولة كما لم يسبق أن تم تعيين امرأة كعاملة على عمالة أو إقليم، أما بخصوص مواقع صنع القرار الإداري فإن النساء ما زلن مهمشات، فنسبة النساء مثلاً في منصب مدير في المصلحة المركزية لا تتجاوز ٤% ورئيسة قسم ٢,٢% ورئيسة مصلحة ٤,٦%، والجدير بالملاحظة أنه لم يتم تعيين المديرات رسمياً إلا خلال عام ١٩٩٤م.

كما تجدر الإشارة إلى أن النساء لا يمثلن سوى ٣٦,٢٠ من موظفي الدولة وأنهن يتواجدن أساساً في أسفل السلم الإداري، حيث أن نسبة النساء لا تتعدى ٤,٩١% ولعل أعلى منصب عينت فيه امرأة هي مندوبة سامية للمعاقين الذي أسند إلى سيده خلال العام ١٩٩٤م وهو بمثابة منصب كاتب دولة.

كما يرجع انخراط أول امرأة في حقل القضاء إلى أواخر الخمسينات ونسبة النساء في هذا المجال لا تتعدى عام ٢٠٠٢م ١١,٦% وهو ما يمثل ٢٥٤ قاضية وتتواجد النساء في المحاكم الابتدائية والاستئنائية والمجلس الأعلى للنقض كما نجد ٢٠٠ قاضية، أو بالنيابة العامة حيث توجد هذه المحاكم، وفي مطلع الستينات كان عدد الأطر الدبلوماسية لا يتجاوز (٥) سيدات، ويبلغ ١٧٣ سيده عام ١٩٩٤م، ورغم هذا التزايد الملحوظ فإن نسبة السيدات تظل منخفضة بالمقارنة مع نسبة الرجال، وبصفة عامة فإن نسبة المرأة الدبلوماسية في مختلف السلالم الإدارية هي أقل من المعدل العام للوظيفة العمومية، وفيما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي بالخارج، يبلغ عدد النساء العاملات بالمراكز الدبلوماسية والقنصلية ٧٤ في حين يبلغ هذا العدد بالنسبة للرجال ٥٣٣ أي بنسبة ٢,٢%^(١٢٠).

(١١٨) النائبة المغربية فاطمة بلمودن، نتائج الردود على الاستبيان حول المرأة العربية في البرلمان، بيروت ٢٠٠٢/٣/٨.

(١١٩) Women in National Parliaments... ٣٠/٤/٢٠٠٠.

(١٢٠) تقارير التنمية البشرية للدول العربية ٢٠٠٠-٢٠٠٤، أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، تقارير البنك الدولي، مبادرة المرأة المواطنة الدول العربية المغرب، مرجع سابق.

وحصلت المرأة المغربية في الانتخابات الجماعية لعام ٢٠٠٣ على ١٢٧ مقعداً وهو ما يمثل ٤٥,٠% من النتيجة الإجمالية، في حين أظهرت النتائج الانتخابية لسنة ٢٠٠٩ فوز النساء بـ ٣٤٠٦ مقعداً، وهذا ما يمثل ١٢,٣% من إجمالي المقاعد المتنافس عليها على الصعيد الوطني، وقد سجلت المرشحات للانتخابات الجماعية نسبة كبيرة أي ما يناهز ٢٠٤٥٨ امرأة بنسبة ١٥,٧% كما أن ١٥ منتخبة استطعن الحصول على رئاسة مكاتب المجالس الجماعية ومجالس المقاطعات، منهن منتخبة واحدة بجماعة حضرية وعشر منتخبات بالجماعات القروية و ٣ منتخبات بمقاطعات جماعية، كما أن ١٦٩ منتخبة استطعن الفوز بمنصب نائبة للرئيس منهن ١٠١ في الوسط القروي و ٦٨ في الوسط الحضري^(١٢١).

رابعاً: دور المرأة اللبنانية في التنمية:

لقد حقق تعليم البنات في لبنان قفزة نوعية لافتة للنظر والسبب في ذلك يعود إلى تحسين شروط المساواة وتكافؤ الفرص في لبنان، وذلك في البعد القانوني والاجتماعي وكذلك بالحالة الاقتصادية والاجتماعية، كما لا ننسى أن التعليم الرسمي له تأثير إيجابي ومباشر على النساء وإقبالهن على التعليم، كل هذا جعل المرأة بعد حصولها على التعليم والثقافة تساهم وتشارك بكل جهودها المختلفة من أجل تحرير بلدها أو المطالبة بأوضاعها في البلد التي فقدتها وجعلها تهتم بالعلوم التطبيقية والطبيعية.

كما تم تحقيق المساواة في حق المرأة بالتعليم أسوة بالرجل وبلغت نسبة الإناث الخريجات من الجامعة وحصولهن على إجازات ٥٥% من نسبة خريجي الجامعة وذلك في مختلف التخصصات الأدبية والعلمية والطبيعية ٢%، وبلغت نسبة الإناث من الطلاب الجامعيين في تخصصات الأدبية والعلمية والطبيعية، كما بلغت نسبة الإناث من الطلاب الجامعيين في اختصاصات الآداب والتربية والعلوم الإنسانية والفنون الجميلة ٧٠,٥%، والتمريض وعلوم الطب والصحة ٨٧%، والصيدلة ٣,٤٢%^(١٢٢).

كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة النساء من إجمالي من يدرسون في الجامعات قد بلغت ٥١% عام ٢٠٠٦م، حيث كانت النسبة لا تزيد عن ٢٦% عام ١٩٧٠م، كما أن هناك ٨% من النساء في لبنان يكملن تحصيلهن الجامعي العالي وتعتبر هذه النسبة هي الأعلى في العالم العربي، والتعليم مكن المرأة في لبنان من تحسين أوضاعها وجعلها تتحكم بمصيرها وتشارك في تنمية مجتمعها من خلال عملها^(١٢٣).

والملاحظ أن عدد النساء العاملات في لبنان يبلغ (٢٨٠) ألف امرأة أي ٣٢,٦%، ولكن ١,٥% منهن ربات أعمال وهذا الأمر يشير لضعف تمثيل المرأة في مواطن صنع القرار حيث يظهر تقرير

(١٢١) تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل التدريبية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، من ٦-٨/ يوليو/ ٢٠٠٩.

(١٢٢) الشرق الأوسط، العدد ٨٨٥، الجمعة، ٢١ فبراير، ٢٠٠٣.

(١٢٣) جريدة الشبيبة، العدد ٥٠١٢، ٥ إبريل ٢٠٠٩، ص ١٢.

لعدة باحثون وباحثات من مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي أن المرأة اللبنانية الدور النشط للمرأة في التعليم والاقتصاد، ولكنها مازالت مستبعدة إلى حد كبير عن المؤسسات السياسية، وكدليل على ذلك فإن ٩٠% من موظفي البنوك في لبنان هن من النساء ولكن لا توجد نساء يشغلن وظيفة مديرة بنك^(١٢٤).

كما أن كثير من النساء اللبنانيات انخرطن في القطاعات الحديثة كالإعلام والاتصالات والمصارف والخدمات، والمرأة اللبنانية تقدمت في الوظائف الإدارية والمبيعات، وقطاع الخدمات التجاري كثيراً، كما يشير تقرير اللجنة الوطنية للتحصير والمشاركة في مؤتمر بكين^(١٢٥).

وتشير التقارير أيضاً أن مشاركة النساء في قطاع المهن الحرة هو أسرع وأكبر من مشاركتها في الإدارة وهو يسجل حضوراً للمرأة، أما مشاركتها في المجال الاقتصادي فهي ضعيفة جداً من ناحية ملكية الأراضي وملكية الأصول التجارية والقرار البنائي، وأن كان وجودها في النقابات إجبارياً لانتسابها إلى العمل^(١٢٦).

والجدير بالذكر أنه قد ظهرت ملامح الحياة النيابية الأولى في لبنان عام ١٨٤٥م، وتم منح المرأة حق الانتخابات والتشريع لأول مرة في لبنان عام ١٩٥٠م بعد اتصالات ومطالبات متعددة من قبل ناشطات في حقل المطالبة بحقوق المرأة^(١٢٧).

كما تم تعيين أول نائبة في البرلمان اللبناني عام ١٩٩١م^(١٢٨) كما تم دخول المرأة اللبنانية في السلك القضائي في نفس الفترة^(١٢٩)، أما في العام ٢٠٠٦م أصبح هناك (٦) نساء فقط في مجلس النواب وهي النسبة الأدنى في المنطقة العربية، كما أنه تم تقليد المرأة اللبنانية منصب وزيرة للمرة الأولى في تاريخ لبنان نوفمبر عام ٢٠٠٤م، حيث ضمت الحكومة امرأتين وزيرة للصناعة ووزيرة للدولة وقائم مقام وثمة (٣) نساء رئيسات بلديات و(٢) مختار و(٢) في منصب سفيرة ومما لا شك فيه أن التعليم طور من مستوي الوعي عند المرأة اللبنانية، كما طور من أنماط حياتها^(١٣٠).

والجدير بالذكر أن تفعيل دور المرأة سياسياً قد جاء عبر نضالها ونجاحها في عملها وحيازتها على ثقة المجتمع، إلا أن وضع المرأة اللبنانية محدد بظروف مجتمعها الذي يعاني من عدم التوحيد سواء

(١٢٤) تقارير التنمية البشرية للدول العربية ٢٠٠٠-٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة للمرأة المواطنة الدول العربية، لبنان، مرجع سابق.

(١٢٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٥، ص ٢٤.

وأُنظر أيضاً: سلسلة كتب المستقبل العربي، ١٥، مركز دراسات الوحدة العربية، المرأة العربية بين نقل الواقع وتطلعات التحرر، ١٥، ١٩٩٩، ص ٢٤١.

(١٢٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص ٢٤.

(١٢٨) الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٧، عمان الأردن، ٢٠٠٢، ص ٩٨-٩٩.

(١٢٩) حمدان تمام، تاريخ المجلس النيابي أعضاء على انتخابات ٢٠٠٠، دار صادر، بيروت ٢٠٠١، ص ٢٢٧.

(١٢٩) غادة حمدان حديد، المرأة والقانون في الجمهورية اللبنانية، موقع "المرأة والقانون".

(١٣١) سعاد يوسف نور الدين، المرأة العربية في البرلمان التمكين الجنساني، دار النهضة العربية، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٧٩-٨٠.

على المستوي السياسي أو الديني وفي ظل كل هذه الظروف غير المستقرة تغيب الحقوق والأوضاع ليست للمرأة فقط، بل لكل أفراد المجتمع، وأصبحت قضية المرأة اللبنانية الآن ليست الحصول على أوضاعها وحقوقها المدنية، وإنما قضيتها عامة وهي قضية العودة إلى المجتمع الهادي المستقر^(١٣١). ومن العرض السابق للمرأة اللبنانية ومساهمتها في التنمية، يتأكد بأن المرأة على الرغم من كل الانجازات التي حققتها على مدي العقدين الماضيين لا تزال غائبة عن المشاركة الفعالة في الحياة الوطنية.

خامساً: دور المرأة الإماراتية في التنمية:

مما لا شك فيه أن أوضاع المرأة الخليجية بعامه والمرأة في مجتمع الإمارات بخاصة تمر بتحولات وتطورات جمة منذ ستينات القرن العشرين بطريقة موازية للتحولات التي حدثت في جوانب المجتمع الأخرى، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن الأهمية بمكان تتبع تلك التحولات ورصد انعكاساتها على أوضاع المرأة لما في ذلك من ضرورة في الكشف عن حقوق المرأة التي تجاهلها المجتمع لفترات طويلة مضت، فالتطور الاقتصادي الناتج عن اكتشاف النفط وتجارته قد زاد من الدخل العام للدولة مما أدى إلى أن تكون الإمارات من الدول الغنية منذ سبعينات القرن العشرين، فهذا الوضع ألقى بآثاره الواضحة على وضع المرأة حيث تغيرت النظرة إليها إلى حد ما وخصوصاً مع التغيرات الثقافية التي تحققت بشكل جزئي فيما يتعلق بوضع المرأة نتيجة الانفتاح على المجتمعات الأخرى. وتشير مؤشرات التعليم في الثانوية العامة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى أن نسبة الإناث بلغت (٥٧,٧%) والذكور (٤٢,٣%)، أما في المرحلة الجامعية فقد بلغت نسبة الإناث (٦٣,٨%) والذكور (٣٦,٢%) في نفس الفترة.

كما تتوفر فرص التعليم الجامعي أمام الإناث ولقد كانت أعداد الإناث المسجلات بالكلية الجامعية أكبر من أعداد الذكور، وقد بلغت النسبة (٣٦,٨%) عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، بعد أن كانت النسبة (٧٣,٦%) عام ١٩٩٠-١٩٩١م^(١٣٢).

ولا ننكر أنه كان للتعليم دور كبير في تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع بشكل عام وكان بمثابة وقود عجلة التطور التي دفعت المرأة بشكل خاص إلى العمل خارج إطار الأسرة والمنزل والمساهمة في إنتاجية المجتمع والدخول في ميدان الحياة العامة.

(١٣١) المرأة في الإمارات، تحديات التحكيم والعمل واتخاذ القرار، مرجع سابق، ص ٢٢.

<http://www.moe.gov.ae>

(١٣٢) موقع: وزارة التربية والتعليم، الإمارات

وأنظر أيضاً:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات - إدارة الإحصاء، العدد ١٨، ٢٠١٠، ص ٥٩.

فلقد واكب التطور الاقتصادي تطور اجتماعي زادت معه الحاجة إلى كوادرات متعلمة فقد فرض ذلك أهمية خلق المؤسسات التعليمية وفتح مجال التعليم أمام أبناء المنطقة^(١٣٣).

كما يعتبر العمل أحد العوامل التي أسهمت في تحسين مكانة المرأة إلى حد ما، حيث ارتفع معدل مشاركة المرأة في العمل بالقطاعين العام والخاص من (٢٢,٣%) عام ٢٠٠٦ إلى (٢٣,٩%) عام ٢٠٠٨^(١٣٤)، ومع كل هذا نجد أن المرأة أكثر إقبالا على العمل في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية كما نجد أن النساء اللاتي ينتمين إلى طبقة عليا، واللاتي يتمتعن بفرص أكبر للالتحاق بالتعليم العالي والتعليم خارج البلاد لا يشاركن في العمل إلا بنسبة محدودة للغاية، وكل هذا يعود إلى اعتبارات العادات والتقاليد الاجتماعية والنظرة الاجتماعية للمرأة ولذلك نجد أن مسار المرأة في مسيرة التطوير والتنمية ضعيفة وهذا هو الحال تقريبا في معظم الدول العربية^(١٣٥).

لذلك يمكن القول أنه رغم التفرقة الكبيرة بين المرأة والرجل في مجال العمل، إلا أن التغيير الذي حدث في عمل المرأة جعلها تحتل بعض الوظائف التي كانت حكرا على الرجال، فقد فرضت المرأة الإماراتية تواجدها على خارطة الاقتصاد الإماراتي الذي كان ذات يوم كما أسلفناه حكرا على الرجال وخدمهم، وتجاوزت سيدات الأعمال تلك القاعدة بتأسيس لجان وجمعيات خاصة بهن وتوج ذلك بتأسيس مجلس سيدات الأعمال والذي تديره عضوات إماراتيات، مما يعني قدرة المرأة على العمل الاقتصادي والمشاركة في التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني^(١٣٦).

وعلى الرغم من قدم الجمعيات النسائية في دولة الإمارات إلا أنها بدأت في البروز خلال السنوات الأخيرة مع تصاعد الحركة النسائية الخليجية، وتطور نشاط هذه الجمعيات من مجالات الثقافة والترفيه والأعمال الخيرية إلى المطالبة بدور سياسي وبحث موقع المرأة في المجتمع بشكل عام، وقد ساعدها في ذلك التطور الذي لحق بالحركة النسائية العالمية والعربية وكذلك التطور الذي لحق بوضع المرأة الخليجية^(١٣٧).

ولقد حظيت المرأة في الإمارات بعناية صحية خاصة لها وللطفل وللأسرة كما أن المرأة أيضا تشغل وظائف هامة بقطاع الخدمات الصحية لذلك أخذت المرأة خلال تواجدها في هذا المجال الذي

(١٣٤) مي غصوب، المرأة العربية، بحوث اجتماعية (الشارقة: دار السامي، ١٩٩٣، ص ١٥١).

(١٣٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٦.

أنظر أيضا

الإسكوا، أين موقع المرأة العربية في عملية التنمية، المرأة والنشاط الاقتصادي. www.escwa.org.lb/gsp

(١٣٦) سليمان موسى الجاسم، المرأة والتعليم وقوة العمل بالإمارات العربية المتحدة، شؤون اجتماعية، السنة ٨، العدد ٣١، حريف ١٩٩١، ص ١٨١.

(١٣٧) جريدة الاتحاد، ٢٠٠٤/٣/١٥ م.

وأنظر أيضا:

التقرير الإحصائي السنوي (٢٠٠٤) (دي: دائرة التنمية الاقتصادية) ٢٠٠٥، ص ٢٧.

(١٣٧) Mouza Ghabash, Non Governmental organizations, in the United Arab Emirates (n.p.); UNDP, ١٩٩٤

جعلها تشارك بفعالية في رسم السياسات وتحديد الاتجاهات العامة لمسيرة الخدمات الصحية بما يفيد صحة الأم والطفل والمجتمع.

كما تعتبر الحركة النسائية في تلك الفترة داخل مجتمع الإمارات أحد أنواع المشاركة السياسية للمرأة وهو ما ترتب عليه وجود جبهة واعية تدافع عن حقوق المرأة الإماراتية وهذه تعتبر تجربة رائدة تختلف عن سائر تجارب الحركات النسائية الأخرى^(١٣٨).

والجدير بالذكر أن النهضة النسائية للمرأة الإماراتية ما كان لها أن تحقق نجاح لولا تبني الدولة لفكرة تنمية المرأة وتقديم الدعم الملائم لازدهارها، ولقد ضمنت وزارات ومؤسسات الإمارات المختلفة العديد من النساء والسيدات الناجحات من مواقع عملهن كوكيلات أو مساعدات أو مديرات ولقد بلغ عدد الدبلوماسية عام ٢٠٠٤م، اللاتي يعملن في وزارة الخارجية (٢٣) دبلوماسية بينهن وزيرات مفوضات ولقد حققت المرأة الإماراتية نقلة في وضعها داخل المجتمع عام ٢٠٠١م، وذلك بتمثيلها في المجلس الاستشاري الوطني لإمارة الشارقة ب(٥) سيدات في أول مشاركة نسائية في العمل البرلماني في الدولة وحضورها جلسات المجلس الوطني الاتحادي، وطرح مناقشة مختلف القضايا الوطنية ليرز دور المرأة الإماراتية السياسي^(١٣٩).

وفي عام ٢٠٠٤م تم تعيين أول وزيرة للاقتصاد والتخطيط، وفي عام ٢٠٠٦م تم تعيين وزيرة للشؤون الاجتماعية.

ومن هنا فالمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة لها حقوق في مجال العمل والتعليم والتملك والميراث والشورى فهي تمتلك ما تشاء وتتمتع بزمة مالية مستقلة عن زوجها وأسرته أو غيرها^(١٤٠)، مثلها مثل الرجل.

والملاحظ أن المرأة لم تحقق في القطاعات الإنتاجية النجاح نفسه الذي حققته في القطاعات الخدمية كالتعليم وغيره فهي مازالت تحصر نفسها في الأعمال الخدمية وتبتعد عن القطاعات الإنتاجية^(١٤١).
سادساً: دور المرأة القطرية في التنمية:

(١٣٩) المرأة العربية في المواجهة التضاللية والمشاركة العامة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(١٤٠) مركز المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا

<http://www.escwa.org.lb/arabi/divisions/cfw/main.htm/>>

وأنظر أيضا:

الإمارات العربية المتحدة: تقرير حول الملامح العامة للوضع السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بيروت

٢٢-٢٥ سبتمبر، ١٩٩٨، ص ٣.

(١٤١) المرأة في الإمارات تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار، ص ١٣٦، مرجع سابق.

(١٤٢) محمد عبد الله المطوخ، المرأة والعمل الاجتماعي، شؤون اجتماعية، العدد ١٩، ١٩٨٨م، ص ٨٤.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية واجهت منطقة الخليج تطورات اجتماعية واقتصادية جوهرية نتيجة لاكتشاف البترول الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مركز المرأة. وقد تمثل المتغيران الرئيسيان اللذان يعتقد بتأثيرهما على وضع المرأة بالمنطقة في التعليم والعمالة، ويسوق العديد من الباحثين الأدلة على أن المشاركة المتزايدة للمرأة بالخليج في مجال التعليم والعمالة إنما تشير بوضوح إلى مركزها الجديد المتسم بالتححرر^(١٤٢).

وبالنسبة للتعليم فإنه يمثل متغيرا هاما سوف يسهم في نهاية الأمر في تغيير أوضاع المرأة في الخليج، كما يضمن لها مستقبلا أفضل.

وعند التحدث عن الأوضاع التعليمية للمرأة القطرية لابد أن نأخذ في الحسبان كل ما يتعلق بالتعليم في دولة قطر منذ أن تقرر التخطيط له، في العام (١٩٥٦/١٩٥٧م) حيث أخذ النظام التعليمي في التوسع أفقيا ورأسيا وكان للمرأة نصيب كبير في هذا التطور وبخاصة في فترة (١٩٦٠-١٩٧٠م) وكان لهذا الدور انعكاسه على المجتمع بصفة عامة.

وبما أن قطاع التعليم يحظى باهتمام كبير في دولة قطر، فقد أخذت الحكومة تشجيع الإناث على التعليم وهذا أدى إلى زيادة قيدهن في جميع مراحل التعليم.

ولقد شهدت المرأة القطرية تطورا إيجابيا في قوة العمل منذ عام ٢٠٠٦ ومروراً ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨ حيث ارتفع معدل مشاركة المرأة في العمل بالقطاعين العام والخاص من ٣٣,٤% إلى ٣٤,٥% ثم إلى ٣٦,٧% وزادت أعداد الإناث الناشطات اقتصاديا من ١٩,٥١٠% إلى ٢١,٢٨٩% ثم إلى ٢٤,٨٤٥% أي بمعدل ١٢% زيادة سنويا (١٤٣)، كما أن أعمال الإناث كانت تتركز في المهن الفنية والعلمية ومهن الخدمات والمهن الكتابية، وخلال إحصائية مارس ١٩٩٩م مثلت المرأة القطرية ٤٣,٥١% من إجمالي قوة العمل في القطاع الحكومي، أما الآن فإن المرأة القطرية دخلت كثير من المجالات العلمية وذلك بسبب التطور الذي شهدته قطر وبسبب تعليم المرأة وانفتاحها على العالم الخارجي الذي جعل واقع عمل المرأة يتغير إلى وضع تقدر أن تساهم به في الحياة الاجتماعية وتلعب دور المشارك الفاعل والمؤثر في حركة المجتمع وتطوره والسعي إلى تحقيق مشاركة أوسع لها في هياكل السلطة ومواقع اتخاذ القرار والعمل على تعديل اتجاهات القيم المجتمعية التي تحد من قبول مساهمة المرأة في المشاركة بفعالية في مشاريع التنمية الشاملة وتأكيد القيم والمبادئ العربية والإسلامية التي تعمل على تكامل أدوار المرأة والرجل من أجل بناء مجتمع يتسم بالحدثة والأصالة^(١٤٤).

(١٤٣) الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، اليونسكو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤، ص ٤١.

(١٤٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٦.

(١٤٥) دولة قطر الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨١، ص ٣٥.

كما أن الدولة اهتمت بتوفير الخدمات الصحية والعلاجية والوقائية لجميع المواطنين والمقيمين مجاناً، وقد انعكس ذلك على تطور الخدمات الصحية المقدمة للمرأة مما أدى إلى انخفاض نسبة وفيات المواليد والأمومة وإلى تنظيم النسل وانخفاض نسبة وفيات الرضع بمستوي ملحوظ^(١٤٥).

ولقد أدمجت الدولة مفهوم الرعاية الصحية للمناهج التعليمية وربطها باحتياجات المجتمع وصحة المرأة وأخذت على تطوير ودعم برامج الرعاية الصحية الأولية بالتعاون مع المؤسسات الصحية المعنية^(١٤٦)، وبالرغم من حداثة المرأة في مهنة الطب فإن الإناث يشكلن ٦٦,٧% من مجموع الأطباء القطريين في العام ٢٠٠٨م^(١٤٧).

كما أن للمرأة القطرية دور كبير في الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال خدمة الأسرة بصفة عامة وتشارك المرأة فيها بصفة فاعلة، وهذه الجمعيات تقوم بدور النهوض بالمرأة في المجتمع من خلال الدورات التدريبية والمحاضرات، كما أن المرأة تشارك في المجال التطوعي بصورة بارزة وللجمعيات دور مهم في نشر الوعي بأهمية مشاركة المرأة بصورة فاعلة في المجتمع وكان أبرزها هو قيام دار تنمية الأسرة وهذا يعد أنجاز للمرأة القطرية لأنها أول جمعية أهلية تؤسسها سيدات قطريات تقوم بالنهوض بالمرأة والارتقاء بمستواها من خلال برامجها المختلفة (الإنتاجية والتوعية)^(١٤٨).

ولقد شهدت الساحة القطرية نشاطاً كبيراً يهدف إلى خلق وعي اجتماعي بأهمية مشاركة المرأة مشاركة إيجابية في عملية التنمية الوطنية ورفع وعي المرأة نفسها بأهمية دورها، ولقد استفادت المرأة القطرية من جوهر الديمقراطية ورفع الرقابة على الإعلام القطري في نشر قضاياها المهمة، والتعريف بالدور الحيوي الذي تقوم به داخل وخارج الأسرة وطرحها للحلول أو المشاكل التي تعترضها بوجه خاص، ومسيرة التنمية بمختلف مجالاتها، ولعل خوض المرأة لمجالات العمل المختلفة هو أفضل وسيلة لمواجهة الاتجاهات السلبية تجاه هذه المشاركة واثبات إمكانية مساهمة المرأة بقوة في خدمة المجتمع القطري وتطوره.

وللمرأة القطرية مشاركة فاعلة في الاقتصاد وفي قوة العمل وهي أحد المؤشرات الهامة والدالة على تحسين أوضاع المرأة الاجتماعية ومكانتها وتغيير أدوارها التقليدية إلى الأدوار الحديثة كما أن التشريع القطري لا يحول دون ملكية المرأة القطرية للأراضي وغيرها من أشكال الملكية أما الدولة فتقوم بتقديم خدماتها على قدم المساواة دون تفرقة بسبب الجنس سواء في مجال الائتمان أو الاقتراض.

(١٤٦) المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٢٢٨-٢٢٩.

(١٤٧) أحمد عبد العزيز الكواري، رئيس لجنة المرأة، ورقة عمل مقدمة لنوبات استراتيجيه الأسرة العربية، بعنوان المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري.

(١٤٨) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، مرجع سابق، ص ٦٧.

(١٤٩) تنمية المرأة العربية، مرجع سابق، ص ١٦٦.

وهذا ما جعل المرأة القطرية تتدمج بسوق العمل في مختلف القطاعات اندماج فعلي تساهم بفاعلية في التنمية وقد زادت قدرتها في سوق العمل من خلال التأهيل والتدريب لتصبح نسبة النساء العاملات في الصناعة (٩٨%)^(١٤٩)، كل هذا أدى إلى رفع الوعي تجاه عمل المرأة وأهميته لتنمية المجتمع واستقراره^(١٥٠).

أما من حيث المشاركة السياسية للمرأة القطرية وصنع القرار ونقلها للوظائف القيادية فقد عني النظام السياسي للحكم في دولة قطر بالحقوق السياسية للإنسان القطري ونص على أن الناس متساوون في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو الجنس أو الدين، ولقد شاركت المرأة القطرية في أول انتخابات شعبية في تاريخ قطر وهي انتخابات المجلس البلدي كناخبة ومرشحة عام ١٩٩٨م، ولقد شاركت المرأة بصورة فاعلة في تلك الانتخابات حيث أنها مثلت السجلات في القوائم الانتخابية بنسبة (٤٣,٨%) (٤٢,٧%) بالفعل في عملية الاقتراع وترشيحه سيدات بالرغم من عدم فوز المرأة بأية مقاعد في المجلس المنتخب.

ولكن بعد ذلك احتلت المرأة القطرية العديد من المناصب العليا في الدولة وكان منها رئاسة حرم صاحب السمو الأمير للمجلس الأعلى لشئون الأسرة عام ١٩٩٨م^(١٥١)، وتم تعيين نائبة لرئيس المجلس بدرجة وكيل وزارة وتعيين وكيلة لوزارة التربية والتعليم العالي، كما تم تعيين عضوتين في مجلس إدارة المجلس الوطني للثقافات والدراسات والفنون، كما أنها نقلت مهام وكالة كليات ورئاسة أقسام بجامعة قطر، وأدارت إدارات هامة كما أصبحت نسبة مشاركة المرأة في المناصب العليا تقدر بحوالي (٣٣%) من مجموع المناصب العليا في وزارة التربية والتعليم العالي^(١٥٢).

ولقد دخلت دولة قطر مؤخراً مرحلة أول دستور دائم والذي جري الاستفتاء عليه في أواخر مارس من العام ٢٠٠٣م، حيث شاركت المرأة القطرية بجانب الرجل في هذه العملية الديمقراطية والتي شكلت خطوة تمهيداً لخوض الانتخابات البرلمانية والتي تتطلع نحو حتمية حصول المرأة على مقعد في مجلس الشورى^(١٥٣)، وفازت أول امرأة في انتخابات المجلس الاتحادي التي جرت في قطر عام ٢٠٠٣م، واستطاعت المرشحة الوحيدة فيها الفوز ودخلت المجلس^(١٥٤).

تعقيب:

حاولنا في هذا الفصل استعراض دور المرأة العربية في بعض الدول العربية للتعرف على مساهمتها في تنمية المجتمع وما وصلت إليه وما حققته من انجازات من خلال مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... الخ.

والملاحظ هنا أنه بالرغم من الاختلاف بين المجتمعات العربية وبعضها من حيث التاريخ ودرجة التطور الحضاري لكل مجتمع وموقع دولة على الخريطة، إلا أن هناك أمور مشتركة بين كافة النساء في دول العالم العربي عموماً أو في الدول التي تم اختيارها في هذا الفصل بصفة خاصة.

حيث ترى الباحثة إن الوضع الاجتماعي للمرأة العربية في تلك الأقطار لا يزال متخلفاً ولم يواكب بعد ذلك الوضع في العديد من الدول الأخرى وبخاصة الدول المتقدمة، من حيث مكانتها داخل الأسرة أو قدر حصولها على التعليم، ومشاركتها في سوق العمل والإنتاج، أو من خلال مشاركتها السياسية في مؤسسات الدولة^{١٠٥} البرلمان والهيئات السياسية ومجلس الدولة... الخ" وذلك سواء بالترشح أو الانتخاب، بالإضافة إلى العديد من المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، وذلك قياساً إلى وضع ومكانة الرجل في تلك الأقطار وهو ما يعكس تدني وضع المرأة ويضعف من دورها في التواجد الفعلي لتنمية المجتمع، وهو ما يدعمه انتشار الثقافة الذكورية داخل تلك الأقطار.

وبالرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلدان العربية عموماً والبلدان التي تناولتها الباحثة وذلك بفعل وسائل الاتصال وتكنولوجيا الإعلام مما يجسد أن أدوار المرأة التقليدية في الأقطار العربية لا يزال هو، السمة السائدة بالرغم من تفاوت خصائص المرأة وأدوارها ودرجة مساهمتها في تنمية المجتمع من قطر عربي إلى آخر، ومن إقليم إلى آخر.

لذلك لا يختلف وضع المرأة في الخليج عنه في بقية الدول العربية ولا تشذ المرأة الخليجية عن العربية لأنها تشاركها معظم الهموم باستثناء أقرب إلى الكم عن الكيف^(١٠٥)، وبالتالي فإن ذلك ينطبق بالضرورة على المرأة العمانية والتي لا تزال تعاني من التبعية والتخلف والذي يعد جزءاً من تخلف المرأة العربية عموماً والخليجية بصفة خاصة، وبالرغم من الإصلاح والازدهار الذي

(١٠٥) عبد الباسط عبد المعطي، الوعي الزائف للمرأة الخليجية، ورقة قدمت إلى المؤتمر الإقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، نظمتها الجمعية الثقافية النسائية، الكويت، ١٩٨١، ص ٣٢٢.

تمر دول الخليج إلا أن ذلك التحديث لا يعتمد على تنمية مخططة ولا تدعمه ثقافة تواكب التغيرات العالمية، حيث لعب المال النفطي الدور الأساسي في ذلك التحديث فالتنمية الفعلية تتطلب وضع سياسة شاملة ومشروعات قومية تعتمد على الإنتاج الصناعي والزراعي، بالإضافة إلى مشاركة كافة فئات المجتمع وشرائحه في تلك العملية والنظر إلى المرأة مثل الرجل وأنها نصف المجتمع فلا تنمية تحدث دون وجود أحدهما.

لذلك فإن قضية مساهمة المرأة في الوطن العربي تتطلب أول ما تتطلبه استمناعها بحقوقها التي تقابلها واجبات أيضاً، لأن الإنسان حين يتمتع بالحقوق والواجبات التي يؤديها لا بد أن يكون على قدر من الوعي والمسؤولية والنضوج الفكري والثقافي، كما إنه لا يمكن للمرأة في هذه المجتمعات أن تتحرر وتشق طريقها نحو الأمام دون أن تتغير نظرة المجتمع إليها وتتغير العادات والتقاليد، بالإضافة إلى أنه لا يمكن للمرأة أن تحس مشاركتها الفعلية في تنمية مجتمعها إلا أن شاركت في صنع القرارات الخاصة والعامة المرتكزة على إدارة مجتمعية واعية من أجل أن يصبح للمرأة العربية عامة والخليجية خاصة دور فعال في تنمية المجتمع وأن تساهم بإيجابية في ذلك بالمشاركة مع الرجال.

المبحث الثاني المرأة والعمل التطوعي

تمهيد:

أولاً: أهمية المرأة في العمل التطوعي.

ثانياً: دور المرأة في العمل التطوعي.

ثالثاً: واقع دور المرأة في تنمية المجتمع.

رابعاً: أهمية تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية.

خامساً: دور الجمعيات النسائية في تنمية المجتمع.

سادساً: الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية مشاركة المرأة في العمل التطوعي

تعقيب:

تمهيد:

لقد كان العمل التطوعي ولا يزال ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر التكافل الاجتماعي بين المواطنين، فهو ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجتمعات البشرية منذ الأزل، فبالعمل التطوعي يستطيع الأفراد أن يساهموا في نهضة بلادهم بصورة أوسع وأكبر.

وعندما نتحدث عن تنمية المجتمع، فسنشير بصورة أوسع على المرأة، والتي كانت منذ بدايات التاريخ عنصر مهم في كافة المجتمعات وعلى مر العصور، ومع بزوغ فجر الإسلام تجسد دور المرأة بشكل أكبر في المجتمع، وكم من نماذج لأمهات الصحابة والمسلمين كانت لنا عبرة وعظة ودرس في هذه الحياة، وتمارس أغلب المجتمعات اليوم العمل التطوعي بصور رسمية مختلفة عما كان عليه في السابق.

أولاً: أهمية المرأة في العمل التطوعي:-

إن للمرأة دوراً عظيماً ووظيفة جليلة في ممارسة العمل الخيري بمختلف صورته وأشكاله، وذلك بما تمتاز به من قدرات وإمكانات، وسمات شخصية ونفسية وعاطفية، وأهم ما تتميز به المرأة، ويمكن استثماره في العمل الخيري هو قدرتها العاطفية وسرعة استجابتها؛ فقد أثبتت البحوث العلمية والملاحظات الفردية أن القدرة العاطفية هي السمة الأساسية التي تتسم بها المرأة. ويمكن توظيف واستثمار هذه السمة في مجال العمل الخيري بين بنات جنسها؛ لأنها أقدر على التعامل مع الأرمال والأيتام، لقدرتها على التأثير والإقناع واستثارة عواطفهن وميلهن لحب الخير والعطاء للعمل في هذا المجال الحيوي.

يقول سليمان بن علي العلي في كتابه: " تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية" لقد استطاعت المرأة المسلمة في عصر النبوة أن تستثمر وقت فراغها في المشاركة الفعالة في أعمال البر والخير؛ فكانت زينب بنت جحش - رضي الله عنها - امرأة صناع اليد، وكانت أطول أمهات المؤمنين بدءاً؛ إذ كانت تدبغ وتخرز، وتتصدق في سبيل الله، كما أسهمت الصحابيات في سقي الماء ومداواة الجرحى، وهذه أعمال الخير، وفي وقتنا الحاضر، وحيث توالى الأحداث والنكبات والحروب على مجتمعاتنا الإسلامية، وما خلفته من أرمال وأيتام، وعجزة ومعوقين، كان لا بد من بذل الجهود والأموال؛ لإعالة ورعاية أولئك الأيتام والأرمال، والعجزة والمعوقين، فكان أن بادرت بعض المنظمات الخيرية بإنشاء لجان نسائية تقوم بالعمل الخيري في وسط النساء.

وقد تميزت مجالات عمل المرأة في العمل الخيري من حيث: رعاية الأسر المحتاجة والفقيرة، ورعاية الأرمال، ورعاية الأيتام، وجمع التبرعات، وإقامة الأسواق الخيرية، والمشاركة في الأطلاق

الخيرية، والمهرجانات السرية، ومهرجانات الطفولة والأمومة، ومع ذلك فما زال دور المرأة المسلمة المعاصرة محدوداً، في حين إن المرأة في الدول الغربية تقوم بالعمل الإغاثي في الدول المنكوبة من خلال منظماتها الخيرية بشكل فعال.

أن أكثر من ثلثي القوى العاملة في المنظمات الخيرية الأمريكية من النساء، بل إن ٥٠% من المتطوعين من النساء كذلك؛ ولذا فقد أشارت بعض الإحصاءات في أمريكا أن ٧٠% من العاملين في العمل الخيري من النساء، وتشير إحصاءات المنظمات والجمعيات الخيرية إلى أن قيمة التبرعات النسائية وصلت إلى حدود ٢٨ بليون دولار سنوياً، وأن نسبة العاملات في جمع التبرعات في المنظمات الخيرية ٥٢%.

ومما يلفت المتأمل والمتابع لهذه الإحصاءات أهمية دور المرأة في العمل الخيري، خاصة إذا علمنا أن معظم العاملات في المنظمات الخيرية من ذوات الشهادات العليا والمناصب القيادية. إن المنظمات الخيرية الغربية تستثمر الطاقات والقدرات النسائية بشكل فعال في العمل الخيري والتطوعي، وتقدم للعاملات من الرواتب العالية والإمكانات البشرية والمعنوية، ما يعينهن على الانطلاق قدماً في العمل الخيري.

ونحن في منظماتنا الخيرية الإسلامية أولى بتشجيع المرأة المسلمة على العمل الخيري، وتوفير ما تحتاجه من دعم مادي ومعنوي، وإطلاق قدراتها وطاقاتها الفكرية والاجتماعية والإبداعية؛ لتشارك في بناء الصرح الخيري، ودفع مسيرة العمل الخيري للامام خطوات جادة مع توفير المناخ العفيف للمرأة المسلمة الملزمة بدينها وتعاليمه^(١٥٦).

وبالتالي يمكن تحديد عناصر مفهوم التطوع في العمل الاجتماعي للمرأة بأنها:

- ١- تطوع المرأة في العمل الاجتماعي، هي جهود إنسانية إرادية بوازع منها وضميرها، تتم بصورة لا تتعارض مع وجود عمليات تعبئة، وتوعية على تطوعها.
- ٢- توفر عنصر إحساس المرأة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها دون انتظار مقابل أو عائد مادي، وإذا فرض وجود عائد مادي كحافز لها من قبل المنظمات الاجتماعية لتشجيع بعض الفئات الراغبة في التطوع، وغير قادرة على الوفاء بهذه الرغبة وتنفيذها لأسباب مادية، ويكون حافز بسيط لا يقابل الجهد المبذول، أو التضحية المقدمة ولكنة يمثل نفقات الانتقالات.
- ٣- قد يأخذ المتطوع مستوى رسمي أو منظم، حيث تتخرط المتطوعة في أطر تنظيمية بأحد الجمعيات، والمنظمات التطوعية، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، وقد يكون التطوع لها

(^{١٥٦}) www. Alukah.net

على مستوى غير رسمي أو غير منظم، حيث تتطوع لمساعدة الآخرين في نطاق الجيرة والجماعة، والأصدقاء والأهل، دون أن تكون عضوه في إطار تنظيمي له سمة مؤسسية، وهو يكون بشكل أوسع بكثير من الأول خاصة في مصر، وبعض الدول النامية التي تسود فيها ثقافة دينية تحض على التكافل والتضامن الاجتماعي.

٤- أن التطوع غالباً لا يحتاج إلى إعداد مسبق لبعض الفئات من المتطوعات، حيث يقوم على مهارات، وخبرات سابقة، ولكن هذا لا يمنع من التدريب على بعض الأعمال التي تتطلب مشاركتها فيها.

٥- يمكن للمتطوعة أن تسهم بجهودها، وتضحياتها لأي جمعية، أو منظمة، أو أي مجتمع محلي، وليس بالضرورة أن يكون بنفس مجتمعها الذي تعيش فيه كالمجمعات الريفية، أو المناطق العشوائية.

ثانياً: دور المرأة في العمل التطوعي:-

أما عن دور المرأة في العمل التطوعي فلا بد أن نلقي الضوء على هذا الدور الكبير؛ فللمرأة دور كبير في العمل التطوعي، وهو أن تبذل شيئاً من جهودها، ووقتها بإرادتها في منفعة الآخرين وتقديم خدمات لهم، ومن أهم الأعمال التي تستطيع المرأة في وقتنا الحاضر القيام بها، المشاركة في الجمعيات الخيرية التطوعية، ومن أهم النشاطات التي تقوم بها هذه الجمعيات، هي النشاطات الاجتماعية المتنوعة الكثيرة والعظيمة، وأهمها تقصي أحوال الأسر والأفراد ذوي الحاجة، وتقديم المساعدات لهم، والمشاركة في الأسواق والأطباق الخيرية التي يستفاد من ريعها في تمويل المشاريع الخيرية. أما إذا كانت المرأة من ذوات المؤهلات العلمية المتخصصة فيمكنها المشاركة في إقامة محاضرات ودروس توعية للمرأة في كل المجالات، ولا بد لكل متطوعة للعمل الخيري من الاتصاف بصفات عدة منها:

- إخلاص العمل لله وحده.

- الإيثار.

- حسن التعامل مع الآخرين؛ لأن العمل التطوعي يتطلب منها التواصل مع الآخرين^(١٥٧).

ثالثاً: واقع دور المرأة في تنمية المجتمع:-

على الرغم من وجود تباين في البنى الأساسية والاقتصادية والثقافية والسياسية لبلدان العالم الإسلامي، إلا أن الدين الإسلامي هو دين الغالبية العظمى لسكان هذه البلدان. ولما كان الدين الإسلامي

(١٥٧) <http://www.al-jazirah.com.sa/٢٠٠٧jaz/mar/١٩/rj/١١/htm>

أكثر تقدماً من أي دين آخر بالنسبة لمشاركة المرأة في المجتمع؛ لأنه أعطى صورة متكاملة عن دور المرأة ومكانتها في المجتمع، فالقرآن والحديث والتفسير والاجتهادات المختلفة تعطي المرأة مكانة خاصة تترجم عملياً إلى أعراف تشريعية تملئ عليها حقوقها وواجباتها سواء كانت ابنة أم زوجة أم أمماً، فإننا نفترض وجود تطابق إلى حد ما في الأوضاع في هذه البلدان، ولذلك تم اختيار بعض دول العالم الإسلامي كعينة مختارة ممثلة لباقي الدول لتتعرف على أدوار المرأة في تنمية هذه المجتمعات. وحين ننظر إلى الدور الذي تقوم به المرأة في التنمية، لا بد أن ننظر إليه في إطار التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، في إطار التنمية المستهدفة القائمة على الأصالة والتجديد الحضاري.

١- الدور الاقتصادي:

معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي:

إن المعلومات والبيانات المتاحة عن عمل المرأة لا يمكن اعتبارها كاملة، وليس كل المتاح ملائماً لكل أنواع التحليل والدراسة، ومن المعروف أن دولاً كثيرة لا تتوفر لديها البيانات الضرورية عن إسهام المرأة في قوة العمل حسب التصنيفات التي تعكس هذه الإسهامات. وتشير إحصاءات إلى أن المرأة المسلمة تسهم في تطور بلدها رغم أن نشاطها الاقتصادي أقل من نشاط النساء في البلدان المتقدمة؛ وذلك لأن الإحصاءات الرسمية في البلدان الإسلامية لا تعكس إسهام المرأة الفعلي نظراً لاستناد هذه الإحصاءات إلى تقديرات، ولا تأخذ في اعتبارها إسهام المرأة الفعلي في النشاط الاقتصادي، وخاصة في المجال الزراعي والرعي والحرفي وتهميش هذا النشاط لأنه خارج القطاع المنظم.

وتأخذ أشكال إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجاً صوراً عديدة، منها إسهامات مباشرة وهي تبدو في شكل مادي كأجور أو مرتبات تحصل عليها أو أثمان سلع ومنتجات تبيعها، أو ربح تحصل عليه من صناعة بعض المصنوعات اليدوية، أما الإسهامات غير المباشرة فتتمثل قيمة المواد التي تنتجها المرأة وتستهلك داخل المنزل، وهذا يعد قيمة نقدية تساهم بها المرأة في ميزانية الأسرة وتشارك في تحسين مستوى الأسرة المعيشي.

وينبغي الإشارة إلى أن معدلات إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي داخل قوة العمل تتباين بشكل كبير بين بلدان العالم الإسلامي، وتتباين أيضاً في الأقطار العربية في نطاق قطاعات النشاط الاقتصادي المنظم وغير المنظم، بالإضافة إلى أنها تختلف في الدول نفسها بين الحضر والريف، وبين فئات العمر، وترجع هذه الاختلافات إلى العوامل الاجتماعية والثقافية الخاصة بهذه المجتمعات.

وقد أسفرت دراسات منظمة العمل الدولية عن أن ثلث العاملين في العالم من النساء، وأن أعلى نسبة لإسهام المرأة هي سن ١٥ عاماً فأكثر، أما فيما يتعلق بإسهام المرأة في النشاط الاقتصادي، فقد دلت الدراسات على أنها تبلغ أقصاها في روسيا الاتحادية ٦٠%، وتبلغ أدناها في بعض الدول الأفريقية أقل من ١٠% (١٥٨).

وتشير الإحصاءات إلى أن المعدل السنوي لنمو القوى العاملة يتراوح ما بين ٣% و ٤% في معظم البلدان العربية بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥، ولم يزد نصيب العملات في القوى العاملة سوى زيادة طفيفة، فزادت بنسبة إجمالية بين ١% و ٢% في معظم البلدان باستثناء الأردن التي يقفز فيها نصيبهن إلى ٦% منها خلال نفس الفترة البالغة خمسة عشر سنة (١٥٩).

ونجد أن هذه النسبة في بعض دول الخليج (قطر والإمارات) منخفضة حيث يصل نصيبهن إلى ١%، وتبلغ أعلاها في لبنان ١٤,٥% (١٦٠)، بينما نصيب النساء في القوى العاملة بمصر تحسن بعض الشيء فبلغت ١٢% بقطاع الأعمال والقطاع العام، و ٢٦% في القطاع الحكومي وفقاً لإحصاء عام ٢٠٠٠م.

٢- الدور الاجتماعي والثقافي:

مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية:

يرجع اهتمامنا بالدور الاجتماعي والثقافي للمرأة إلى إيماننا بالبيئة التي يعيش فيها الطفل في السنوات الأولى من عمره، وعلى نموه مستقبلاً، فالمرأة تلعب دوراً رئيسياً في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، فالأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى لتربية الطفل وتنشئته، فيها يوضع حجر الأساس

(١٥٨) منظمة العمل الدولية (المكتب الإقليمي للدول العربية): الموارد البشرية وتحديات التنمية في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، ١٩٩٤، ص ٦٤.

(١٥٩) البنك الدولي : التعليم في منطقة الشرق الأوسط، إستراتيجية نحو التعليم من أجل التنمية، شبكة التنمية البشرية، ١٩٩٨، ص ٦.

(١٦٠) منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ص ٧٢.

التربوي حيث يكون الطفل عجينة طيبة يتقبل التوجيه ويلتقط ما يدور حوله من صور وعادات وتقاليد وثقافة البيئة التي يعيش فيها، وفيها أيضاً يتعلم مبادئ الحياة الاجتماعية والمعارف والعادات الصحيحة والسليمة.

ورعاية المرأة لأبنائها تبدأ قبل ميلادهم، وذلك من خلال اختيارها التغذية السليمة المتكاملة التي تفيد صحتها أثناء الحمل والرضاعة؛ وذلك وقاية وحماية للأطفال حتى لا يتعرضون في هذه المرحلة إلى تأخر النمو أو قلة الحيوية ونقص المناعة، وزيادة القابلية للأمراض المعدية، ليعيشوا رجالاً أصحاء أقوياء.

وتتمى المرأة طاقات أبنائها عن طريق اشتراكهم في ممارسة الرياضة، وكذلك تنمية الوعي الفكري والثقافي لديهم، وتوعيتهم دينياً وسياسياً حتى لا يقعوا فريسة لموجات التطرف، وترسخ فيهم القيم والسلوك والعادات الإسلامية المطلوبة، وهذه التنمية والتربية تقوم على أساس المساواة بين الذكور والإناث، فكل ما يتلقاه الطفل من عناية ورعاية وتنمية في السنوات الأولى من عمره يشكل أقصى حد ما سيكون عليه عند بلوغه. ودور المرأة لا ينحصر في ذلك فقط بل يتعداه إلى ما تقوم به من أعمال الاقتصاد المنزلي الخاصة بترتيب المنزل وتنظيفه، وتصنع الغذاء، وتوزيع دخل الأسرة على بنود الإنفاق المنزلي، كما أنها في بعض الأحيان تتحمل المسؤولية كاملة في حالة غياب الزوج أو وفاته، هذا بالإضافة إلى عملها خارج المنزل.

وتعتمد درجة إسهامات المرأة الاجتماعية والثقافية على مدى الخدمات المقدمة من المجتمع التي تساعدها على القيام بهذه الأدوار، وتتمثل في منشآت للخدمات الاجتماعية كالوحدات الاجتماعية، ودور الحضانه، ومراكز التدريب والتكوين المهني، ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، ومراكز الخدمات الصحية المتمثلة في المستشفيات العامة ومستشفيات الولادة، ومراكز رعاية الطفولة والأمومة، والمستوصفات، ومراكز تنظيم الأسرة، ومنشآت الخدمات الثقافية التي تمثلت في وسائل الإعلام، والمكتبات، والأندية الرياضية والاجتماعية.

وليست المرأة في حاجة إلى الخدمات فقط، ولكنها في حاجة أيضاً إلى إعدادها الإعداد الجيد وتمكينها من القيام بكل هذه الإسهامات، فإذا كان المجتمع يريد الاستفادة من مساهمة النساء كاملة في التنمية، فعليه أن يساعدهن على أداء دورهن بالإعداد والإجراءات التي تساعدهن على تحمل

مسؤوليتهن، ويتضمن هذا الإعداد إلمامهن بالمعلومات الكافية في النواحي الصحية والثقافية والبيئية، كما يتضمن هذا الإعداد تنمية مهارتهن على استخدام هذه المعلومات في كل نواحي الحياة، وتدعيم اتجاهاتهن، وإيمانهن بأهمية دورهن في تنمية مجتمعهن وتنمية الوعي الثقافي لديهن لتتعرفن على ما يدور حولهن في العالم المحلي والخارجي، ولتعرفن حقوقهن وواجباتهن، وهذا لا يأتي إلا عن طريق المزيد من الخدمات التعليمية والبرامج الثقافية المقدمة للمرأة.

٣- الدور السياسي:

الإسلام وحقوق المرأة السياسية:

أنصف الإسلام المرأة، ورفع عنها الظلم والحيث وما عانتها من تمييز في العصور السابقة على نزول القرآن. وكان من أثر ذلك الاعتراف بحقها في المشاركة في تدبير شؤون المجتمع كافة، أكانت إدارية أم حربية، بل وتشارك إلى جنب أخيها الرجل سواء بسواء في تسيير شؤون المجتمع وتدبيرها. واستمرت المرأة بعد ذلك تواصل إثبات والمجتمع، وشاركت بقوة في الحياة العامة، وساهمت في نشر الدعوة أيضاً. ويؤكد هذا الأمر الدكتور مصطفى الشكعة بقوله: "لقد حرر الإسلام المرأة أولاً ثم أقر مكانتها فأدت دورها بأكمل وجه. وأسهمت بجهدا قولاً وفكراً وعملاً وتطبيقاً، وواجهت الخلفاء والملوك بالقول الساطع البيان".

كذلك فإن الشيخ محمد الغزالي أكد في كتابه " السنة النبوية بين أهل الفكر وأهل الحديث"، على حق المرأة في تولي القيادة، ودخولها العمل السياسي حيث يقول: يجوز أن تتولى المرأة المسلمة رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، فمسألة ولاية المرأة للحكم ليست من اختراعي وإنما قال بها من قبل عدد من الأمة من بينهم ابن حزم وابن جرير الطبري، والدين الإسلامي لم يمانع في أن تكون المرأة زعيمة سياسية وقد أباح لها الحق تولي أمور القضاء.

رابعاً : أهمية تطوع المرأة في الجمعيات الأهلية:

يزداد الاهتمام بالموضوع بصفة عامة، وللمرأة بصفة خاصة في ظل المتغيرات المحلية، والقومية، والدولية والتي تتمثل في بروز فكر العولمة خاصة في المجالات الثقافية، والإعلامية، والاقتصادية، وما يتصل بذلك من آثار سلبية على منظومة القيم، وعلى الثقافات الوطنية، وتكريس منظومة جديدة من

المعايير، التي ترفع من قيمة النفعية والأناية والنزعة المادية الغرائزية المجردة من أي محتوى إنساني، وارتفاع نسبة الفجاء في المجتمع، الأمر الذي يبرز أهمية تطوع المرأة في:

١- أن تطوع المرأة في العمل الاجتماعي بالمنظمات الاجتماعية إنما تسعى به تخطي حواجز السلبية والانعزالية، التي قد تفرضها عليها مظاهر وتداعيات العولمة، والتي تتأثر فيها بالعادات والتقاليد.

٢- يحقق التطوع تعبئة الطاقات البشرية والمادية للعنصر النسائي - باعتباره نصف طاقة وموارد المجتمع البشرية - وتوجيهها، وتحويلها إلى عمل اجتماعي نافع.

٣- المساهمة في إزالة أسباب تخلف المجتمعات، بتوفير سبل التقدم والرفاهية لأفرادها، بالوسيلة الأيسر وصولاً، وبأسلوب أفضل أداء، والأكثر نفعاً.

٤- سد الفراغات في الخدمات بمنظمات العمل الاجتماعي، وخاصة في العصر النسائي، وتوسيع قاعدة مساهمتها، تحقيقاً لمبدأ الكفاية، والوصول بها إلى المناطق المحرومة، تحقيقاً لمبدأ العدالة.

٥- تحويل الطاقة الخاملة أو العاجزة بين العنصر النسائي إلى طاقات عاملة منتجة.

٦- القيام بخدمات يحتاجها المجتمع بالجهود الذاتية للمرأة، ودون تدخل من جانب الحكومة، وبما يحقق تنمية روح الانتماء والولاء لديها إلى المجتمع، والحرص على مصالحه^(١٦١).

خامساً: دور الجمعيات النسائية في تنمية المجتمع:

ويعد تحديد مفهوم التنمية شيء أساسي عند التصدي لمناقشة قضية المرأة والتنمية وهو كفيلاً بتقديم فهم وتقويم لمدى مساهمة التنمية في تحسن أوضاع النساء وفي توفير الفرصة المتكافئة لهم مع الرجل في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتنمية المجتمع، وعليه فإذا كانت التنمية تعني "إعادة بناء هياكل الإنتاج بشكل علمي مخطط يسمح باستيعاب مختلف القوى البشرية القادرة على العمل داخل عملية الإنتاج بشكل منظم، مما يدفع بالمجتمع إلى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة أفضل وأكثر تقدماً، فإن هذا يستلزم تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي للمجتمع بكل ما يتضمنه من نظم ومؤسسات وعلاقات يتم في سياقها تغيير بناء القوة وأنماط السلوك القائمين، وما يرتبط بهما من أفكار ومفاهيم وقيم.

(١٦١) محمد عبد الفتاح محمد، الجمعيات الأهلية النسائية قضايا ومشكلات، دار الفتح للنجلد الغني، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٥٦٠.

ويعرف "محمد دويدار" التنمية بأنها "مسألة نفي تاريخي للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وتعبئة اجتماعية تحقق السيطرة الاجتماعية على شرط حدوث تجدد ذاتي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يتبلور في رفع مستمر ومستقر لمعيشة الغالبية من أفراد المجتمع (ورجالاً نساءً) مما يسهم في تحرير الإنسان من كافة صور الاستغلال والقهر والبؤس وتحرير المجتمع من كافة صور التخلف وعلاقات الارتباط والتبعية الخارجية.

ويشير "J. Minnery" إلى أنها "تنظيم لمجموعة الجهود التي يمكن من خلالها التحكم في أنشطة المجتمع المختلفة حتى يمكن بواسطتها حصر الموارد والإمكانيات وتحديد الاحتياجات والمشكلات ثم تحديد البرامج التي تعمل على مقابلتها تحقيقاً للأهداف".

ومن المؤكد أن دور المرأة في التنمية مرهون بوضعها الاجتماعي وهذا التطلع مرهون بطبيعة السلوك الذي تسلكه المرأة في الحصول على المكانة بما تؤديه من أدوار على مسرح الحياة الاجتماعية وفي مختلف مواقف العمل الاجتماعي وتقديم الخدمات، والمرأة إذن بدورها الفعال تقوم بدور تنموي اجتماعي له أهدافه المرسومة، ويتأثر هذا الدور بدرجة تكيفها مع من تعمل، و بهذا تحقق أولى مقاصد خط التنمية وهي اشتراكها في عملية تنفيذ الخطة.

ولا شك أن دور المرأة التنموي يتأثر بحركة التغيير الاجتماعي سواء على المستوى المحلي أو العالمي ويمكن أن يكون لدورها فعالية في هذه الحركة الشاملة بمقدار وضوح شخصيتها في إطار البناء الاجتماعي الذي تتعامل معه ومن خلال المنظمات التي تتعامل معها، كما أنه يتأثر بالوضع القيمي السائد في المجتمع وما يبدو من صراع قيمي في المجتمع بين " المتوارث" و " الوافد" أو بين " القديم" و " المعاصر" وما ينعكس ذلك على وضع المرأة ومكانتها.

سادساً: الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية مشاركة المرأة في العمل التطوعي:

تعتبر الجمعيات الأهلية مكون أساسي من مكونات المجتمع المدني، حيث تلعب دور بارز في التنمية الشاملة والمتواصلة، ولكن هل تملك هذه الجمعيات طاقة مؤسسة تمكنها من لعب ذلك الدور وإنجاح العمل الذي تقوم به ليصل إلى الكفاءة المطلوبة؟

ذكر الباحث علاء عبد المنعم بأن المقصود بالطاقة المؤسسية institutional capacity هو توافر تنظيم قادر على وضع رؤية إستراتيجية واضحة لدوره المرتقب، وتقدير احتياجاته من الكوادر الإدارية

والفنية والتطوعية، وضع خطط لبرامج الأنشطة المقترحة، وتنسيق وتوجيه إدارة موارده المادية والبشرية، ومتابعة التنفيذ واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتعديل المسار طبقاً لأي متغيرات قد تملحها البيئة^(١٦٢).

وتتمثل الأنشطة التي تقدمها المشروعات التي تهدف إلى تنمية المرأة في: مشروعات توليد الدخل، التدريب على المهارات البسيطة، خلق الوعي وتقديم نوع من التعليم غير الرسمي، خدمات وتوعية صحية، الخدمات التقليدية مثل تنظيم الأسرة والأمومة والطفولة، ومحو الأمية.

ويتولى تنفيذ تلك المشروعات منظمات حكومية أو غير حكومية، وتشير الدراسات المختلفة وتقارير تقييم مردود هذه المشروعات على وضع المرأة إلى ضعف العائد الناتج منها؛ فالقروض الصغيرة مثلاً لا توتي بثمارها الاقتصادية بسبب" انخفاض جودة المنتج، والمشكلات الخاصة بالتسويق، ولأن معظم هذه الأنشطة الإنتاجية تقوم بها المرأة داخل المنزل وفي مجموعات إنتاجية صغيرة... مما يؤدي إلى ضعف مستوى الإنتاجية ويضعف من إمكانية التسويق"^(١٦٣).

إن ظهور أوجه قصور في الأدوار التي تؤديها تلك المؤسسات، وانفصال المؤسسة عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أدى إلى وجود ضعف في الإنتاجية وضعف في دافعية المرأة في الرغبة للمشاركة في تلك الجمعيات، وبالتالي ظهرت أوجه القصور في أداء وأدوار تلك المؤسسات في جانبين كما وضحتها عدد من الدراسات كما يلي^(١٦٤):

١- قصور في الرؤية الإستراتيجية لدور هذه الجمعيات.

٢- قصور في الأداء التنفيذي لأنشطة الجمعية.

وتتشط الجمعيات الأهلية في مجال المرأة، في اتجاهين: الأول هو مناصرة حماية حقوق المرأة (تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان)، والثاني: وهو المهم تشجيع إشراك المرأة في العملية الإنمائية، وتباين عدد المنظمات المعنية بقضايا المرأة في الغرب ١٢% من مجموع المنظمات، وفي

(١٦٢) علا عبد المنعم، استخدام فرق العمل ذاتية التوجيه لتوظيف العمل التطوعي للمرأة كأداة تطوير لدعم جهود المنظمات غير الحكومية في تنمية المرأة، دراسة من ضمن بحوث المؤتمر الثاني لكلية التجارة بجامعة الأزهر لعام ١٩٩٨، إعداد عنايات إبراهيم حافظ، بدعم دور المرأة في التنمية المتواصلة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، ص٣٤٧.

(١٦٣) استخدام فرق العمل ذاتية التوجيه لتوظيف العمل التطوعي للمرأة كأداة تطوير لدعم جهود المنظمات غير الحكومية في تنمية المرأة، مرجع سابق، ص٣٤٨-٣٤٩.

(١٦٤) استخدام فرق العمل ذاتية التوجيه لتوظيف العمل التطوعي للمرأة كأداة تطوير لدعم جهود المنظمات غير الحكومية في تنمية المرأة، مرجع سابق، ص٣٥١-٣٥٠.

تونس ٩٠%، و٠٢٢% في مصر^(١٦٥)، وتصل نسبة الإناث من إجمالي المتطوعين ٤١% مقابل ٥٩% من الذكور.

وفي دول الخليج، توجد نسبة مئوية مرتفعة نسبياً من المنظمات المعنية بالمرأة والساعية إلى تعزيز دورها في التنمية، فمن بين ست عشرة منظمة في سلطنة عمان ثمة ١٣ منظمة معنية بالمرأة، وتوجد سبع منظمات معنية بالمرأة في البحرين ١٠,٦% وفي المملكة العربية السعودية، حيث تنهض المرأة بدور نشط في العمل الاجتماعي، وتمثل الجمعيات النسائية ٢١,٨% من مجموع الجمعيات.

وفي لبنان، خلفت الحرب الأهلية "مؤسسة عامل" وقد نشأت هذه المؤسسة في عام ١٩٨٠م، تحت شعار "من أجل الوطن والمواطن"، من الأطباء، والأساتذة الجامعيين، والصحفيين، والعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية^(١٦٦).

وفي السودان أيضاً تضم التعاونيات عدداً هائلاً من الأعضاء (مليونان في عام ١٩٩٠م) بينما يقل عدد أعضاء الجمعيات عن ذلك بدرجة ملحوظة، وقد أوضح مسح للاتحادات في السودان أن ٤٢% من الجمعيات تضم عضويتها ثلاثمائة عضو لكل منها، بينما يتراوح عدد الأعضاء نسبة ٥٨% بين مائة وخمسين عضواً، ويقدر إجمالي الأعضاء بنحو خمسين ألف عضو موزعين على ٢٦٢ جمعية، كما بينت عملية المسح أن ٧٧% ذكور، وأن غالبية الأعضاء إناث حاصلات على تعليم متوسط.

تعقيب:

رغم المحاولات التي تبذلها الدول العربية في العقود الأربعة الأخيرة من أجل تحقيق التنمية، فهي ما زالت تواجه ما تواجهه دول العالم الثالث جميعها من تحديات، فرغم تزايد الثروة النفطية في بعض الأقطار العربية نتيجة اكتشاف النفط، ورغم تحول جزء من هذه الثروات في بعض الأقطار العربية غير النفطية عن طريق العمالة المهاجرة، إلا أن الأقطار العربية بشكل عام، ما زالت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وما زال هناك الملايين من المواطنين، يفتقرون الحاجات الأساسية من المأوى، والغذاء، والرعاية الصحية، كما تراجع معدلات الأداء الاقتصادي، وزاد معدل التضخم، ومعدلات البطالة، وهاجرت الكفاءات إلى الخارج بحثاً عن الرزق.

يمكن القول بصفة عامة أن القطاع الأهلي قد حقق درجة عالية من التفاعل مع التغيرات التي لحقت بالمجتمعات العربية، سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو السياسية. ويتضح ذلك من مراجعة

(١٦٥) ميجيل دارسي دي أوليفيرا وراجيش تاندون، مواطنون- دعم المجتمع المدني في العالم، منشورات التجمع العالمي، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، ١٩٩٤، الولايات المتحدة الأمريكية، طبعت الترجمة العربية في دار المستقبل العربي، ١٩٩٥، ص١٦٩.

(١٦٦) مواطنون- دعم المجتمع المدني في العالم، مرجع سابق، ص١٧١.

التطور في حجمه وفي أنماط نشاطاته، فهي تعكس إدراكاً من جانبه للإطار المجتمعي الذي تعيش فيه وتتفاعل معه، وفي هذا القطاع على وجه العموم - في تجاربه مع التغيرات المجتمعية- قد اتسم بالمرونة في استجاباته، وأحياناً ما كانت مرونته إزاء بعض القضايا والمتغيرات أسرع من استجابة الحكومات وأكثر فاعلية في الوصول إلى الفئات المحرومة.

ولأن المرأة عضو فعال في المجتمع وأصبحت تشارك تقريباً في كافة ميادين العمل الحكومي والخاص والعام، فهي أيضاً أصبحت عضواً فعالاً في المنظمات الأهلية إذ تشكلت الجمعيات والأندية النسائية والتي تمارس أنشطة عدة تسهم في العمل الاجتماعي والتنمية.

لذا تناولنا أدوار المرأة في المجتمع الحديث، وذلك من خلال التعرف على طبيعة دورها في مجال العمل الرسمي من خلال مساهمتها في مجال العمل خارج المنزل ودورها التنموي، بالإضافة إلى دورها الثقافي الذي استوضحنا فيه وضع المرأة على الساحة الثقافية بإنتاجها الفكري والإبداعي، وأخيراً تطرقنا إلى دورها الاجتماعي وطبيعة التغير الذي انتاب دورها على مستوى الأسرة والفرد.

الفصل الرابع

المبحث الأول دور المرأة العمانية في التنمية

تمهيد:

- أولاً: الدور الثقافي للمرأة العمانية في التنمية.
 - ثانياً: الدور الاقتصادي للمرأة العمانية في التنمية.
 - ثالثاً: دور المرأة العمانية في القوانين والتشريعات.
 - رابعاً: الدور السياسي للمرأة العمانية في التنمية.
 - خامساً: الدور الاجتماعي للمرأة العمانية في التنمية.
- تعقيب:

تمهيد:

تحتل قضية المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإسهامها في مختلف نشاطات المجتمع مكانة مهمة في الحياة المعاصرة، وقد اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة في الوطن العربي، مع تطور أوضاع المرأة العربية ودورها في المجالات المختلفة.

فقضية مشاركة المرأة في الأساس مرتبطة بقضية التقدم الاجتماعي، فكلما تقدم المجتمع ونما حضارياً كانت فرصة المرأة أوسع في المشاركة في الحياة العامة من حيث التمتع بحقوقها والقيام بالتزاماتها فتخلف المجتمع يؤدي بالضرورة إلى تخلف المرأة، ومن أكبر أسباب تخلف المجتمع هو تخلف المرأة، لأن نصف القوى العاملة تكون محجوبة عن المشاركة في التنمية، وهذه السلبية هي التي تفرض على القوى الإبداعية للمرأة أن تصبح مستهلكة لما ينتجه الرجل، في حين أن التنمية عملية موحدة تهدف إلى إحداث تغيير وتطوير كمي ونوعي في المجتمع، فالمرأة والرجل يشاركان في الصالح العام بالخدمة والفكر والإرشاد، ويشغلان مركز العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الدولة^(١٦٧).

ولقد حظيت المرأة العمانية منذ انطلاقة النهضة المباركة بعناية ورعاية فائقة، وتكريم متميز من جانب صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد حفظه الله، إذ فتحت أمامها فرص كاملة للتعليم بكل مراحل ومستوياته، والعمل في مختلف المجالات والمشاركة في مسيرة البناء الوطني، وقد تجسد ذلك على نحو واضح منذ تولي السلطان قابوس الحكم عام ١٩٧٠م خلال الرؤية الحضارية التي تبناها جلالته والتي تركز على الثقة الكاملة في قدرات المواطن العماني من ناحية والعمل على الاستفادة القصوى من الموارد البشرية العمانية من ناحية أخرى.

ولقد أكد السلطان قابوس اهتمامه بدور المرأة حين قال: "ولم يغيب عن بالنا تعليم الفتاة وهي نصف المجتمع"^(١٦٨).

ولذلك فإن أسباب نهضة المرأة العمانية وحصولها على حقوقها يرجع أولاً: إلى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الذي شجعها بمجرد توليه الحكم في ٢٣ من شهر (يوليو) ١٩٧٠م على الخروج من عزلتها والمشاركة في بناء البلاد حتى لا يظل نصف المجتمع مشلولاً.

وثانياً إلى القوانين والتشريعات التي صدرت في البلاد وشجعت المرأة على الخروج للحياة العامة والعمل في مختلف الوظائف والمهن، وثالثاً إلى المرأة نفسها التي استطاعت المشاركة في بناء وتنمية مجتمعها وممارسة الحقوق التي منحت لها وترجمتها من مجرد نصوص قانونية إلى واقع ملموس، وبينما يواصل السلطان قابوس - حفظه الله ورعاها - تشجيعه للمرأة حتى ترسخ وجودها اجتماعياً

(١٦٧) أحمد بدوي، الأحكام المنظمة لتشغيل المرأة في تشريعات العمل العربية والدولية، القاهرة، مكتب العمل العربي، ١٩٨٣.

(١٦٨) وزارة الإعلام، سلطنة عمان، من خطاب السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بمناسبة العيد الوطني الثاني، ١٨/١١/١٩٧٢م، ص ٢٤.

وتقافيا وسياسيا واقتصاديا، اجتهدت المرأة العمانية في الاستفادة من هذه الفرصة فبدأت تخرج للحياة العامة وفتحت أمامها أبواب التعليم والعمل مستفيدة من ثقة القيادة السامية فيها والمجتمع بأكمله.

لذلك فقد اختلفت صورة المرأة اليوم عنها بالأمس لأنه منذ بداية العهد الجديد لسلطنة عمان، تم الإعلان بشكل رسمي أن المرأة العمانية لن تكون مهمشة في المجتمع العماني وستمتع بكامل حقوقها التي تكفلها لها القوانين والشريعة الإسلامية، ولقد تجلى ذلك في قول سلطان عمان "إننا ننادى المرأة العمانية من فوق هذا المنبر لتقوم بدورها الحيوي في المجتمع ونحن على يقين تام من أنها سوف تلبى النداء"^(١٦٩).

وقوله أيضاً: "إننا ندعو المرأة العمانية في كل مكان في القرية والمدينة، في الحضر والبادية، في السهل والجبل، أن تشمر عن ساعد الجد وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... كل حسب قدراتها وخبرتها ومهاراتها وموقعها في المجتمع"^(١٧٠).

وتتضح ملامح ازدهار المرأة العمانية من خلال المجالات الآتية :-

أولاً: الدور الثقافي للمرأة العمانية في التنمية :-

فرضت ظروف التخلف الذي عاشت في إطاره سلطنة عمان قبل النهضة انتشار الأمية بين السكان بصفة عامة، خصوصاً بين الإناث، وعانت المرأة العمانية من انعكاسات الأمية على أدوارها ومكانتها سواء داخل المنزل أو خارجه.

وبما أن القضاء على الأمية هو أحد المتطلبات الأساسية للتنمية البشرية، ينبغي لجميع البلدان أن تسعى إلي ضمان أن يستكمل جميع البنات والبنين مرحلة التعليم الابتدائي أو المستويات التعليمية المعادلة في أقرب وقت ممكن، وقبل عام ٢٠١٥ ، وذلك للنهوض الكامل بالمجتمع"^(١٧١).

وبما أن التعليم يشكل عاملاً أساسياً من عوامل تنمية المرأة، فكلما زادت نسبة تعليمها زادت مساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا كان للتعليم الأولوية القصوى في الخطط التنموية بالبلاد، حيث قال : صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد في العام ١٩٧٣ "المهم هو التعليم حتى تحت ظل الشجرة ولم يغيب عن بالنا تعليم الفتاة وهى نصف المجتمع"^(١٧٢).

وفى ضوء التوجهات والسياسات، انتشر التعليم في جميع مناطق السلطنة ولقد حققت عمان على مدى العقدين الماضيين قفزة كبيرة في هذا المجال، وأتيحت للفتيات العمانيات فرصة الالتحاق بمختلف

(١٦٩) وزارة الإعلام، خطاب السلطان قابوس بمناسبة افتتاح مجلس الشورى للفترة الثانية ١٢/٢٦/١٩٩٤م.

(١٧٠) وزارة الإعلام، سلطنة عمان، خطب وكلمات السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، ١٩٧٠-٢٠٠٥م ، ص ٢٧٠ .

(١٧١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة ١٩٩٤، ص ٨٤.

(١٧٢) وزارة الإعلام، من خطاب السلطان قابوس بمناسبة العيد الوطني الثاني ١١/١٨/١٩٧٢، مرجع سابق، ص ٢٤.

المراحل التعليمية من الابتدائية حتى الجامعية وتم التوسع في برامج محو الأمية، وتعليم الكبار لمن فاتتھن فرصة الالتحاق بالتعليم النظامي.

وتشير البيانات المتاحة إلى الارتفاع الكبير في أعداد الإناث في كافة مستويات التعليم (تعليم الكبار، والأساسي والإعدادي والثانوي، والجامعي، وما بعد الجامعي، والدراسات العليا من الجامعات الحكومية والخاصة من داخل وخارج السلطنة)، حيث إنه ارتفع عدد الإناث الملتحقات بمختلف مراحل التعليم من (١١٣٦) طالبة في العام الدراسي (١٩٧٠/١٩٧١م) ليصل إلى (١,٦١٥,٣٠٥) عام (٢٠١٠/٢٠٠٩)^(١٧٣) إذ أنه من الملاحظ اتساع الفجوة بين تعليم الإناث والذكور وارتفاع نسبة تعليم الإناث.

وسوف يوضح الجدول التالي "الارتفاع الكبير في عدد الإناث في جميع أنواع ومراحل التعليم في السلطنة.

جدول رقم ١

الدارسون النظاميون والمنتسبون بمراكز تعليم الكبار ومراكز محو الأمية ٢٠١٠/٢٠٠٨

النوع	الدارسون المنتظمون في مراكز تعليم الكبار		الدارسون في مراكز محو الأمية	
	١٠/٠٩	٠٩/٠٨	١٠/٠٩	٠٩/٠٨
ذكور	٥٠٠	١٦,٣١٣	١٥,٢٦٩	٣٩٠
إناث	٢,٠٤١	٦,٥٠٥	٦,٩٣١	١٠,٦٠٠
المجموع	٢,٥٤١	٢٢,٨١٨	٢٢,٢٠٠	١٠,٩٩٠
نسبة الإناث (%)	٨٠	٢٩	٣١	٩٦

المصدر: سلطنة عمان، وزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية ٢٠٠٩/٠٨، الإصدار ٣٩، دائرة الإحصاء والمؤشرات، ص ١٢٤-١٢٩.

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩، الإصدار ٣٧ نوفمبر، ص ٤٣٧-٤٣٨.

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الإصدار ٣٨ نوفمبر، ص ٤٧٩-٤٨١.

والملاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة الإناث في مراكز تعليم الكبار "المنتظمون والمنتسبون" وكذلك ارتفاع نسبة الإناث في مراكز محو الأمية والمتأمل لهذا الجدول يلاحظ أن الأمية أخذت تنقل بين الإناث مقارنة بالذكور.

وبالرغم من هذه المؤشرات الإيجابية للمرأة العمانية إلا أن الانخفاض يعد نسبياً ولم يصل إلى مستوى الانخفاض (المأمول) والمرتجو تحقيقه في سلطنة عمان قياساً إلى حجم التطور الحادث للمجتمع

(١٧٣) وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠م، الإصدار ٣٨، نوفمبر، ٢٠١٠.

العماني كمجتمع خليجي، ويتأكد ذلك حيث إن الفجوة في نسبة الأمية تبقى قائمة بين الذكور والإناث في مختلف محافظات ومناطق السلطنة على الرغم من التفاوت فيما بينهما، على الرغم من ذلك فإن هناك رغبة واعية من قبل المرأة العمانية في التعليم وفي مؤازرة السياسات التربوية بالبلاد وإيماناً منها بأهمية تعليم المرأة لأنها تشكل نصف المجتمع.

جدول رقم ٢

الدارسون في المراحل التعليمية المختلفة من (الأساسي- الثانوي) ٢٠٠٧/٢٠١٠ م

١٠/٠٩	٠٩/٠٨	٠٨/٠٧	(المرحلة التعليمية)
١٦٧,٦٣٠	١٥٦,٨٤٢	١٤٣,٨٦٩	التعليم العام (الأساسي): ذكور
١٦٣,٦٣٢	١٥٢,٦٨٥	١٣٩,٢٦٨	إناث
٤٩	٤٩	٤٩	نسبة الإناث (%)
١٤,٣٢٧	١٨,٧١٩	٢٦,٦٥٧	الفصول من (٦-١): ذكور
١٤,٢٥٦	١٨,٧٧٩	٢٦,٣٢١	إناث
٥٠	٥٠	٥٠	نسبة الإناث (%)
٢٤,٦٧٥	٣٣,٣٢٥	٤٢,٤٤٨	الفصول من (٧ - ٩): ذكور
٢٣,٧٠٧	٣١,٢١٥	٣٩,٦٤٠	إناث
٤٩	٤٨	٤٨	نسبة الإناث (%)
٦٣,٤٦٧	٦٦,٣٤٣	٧٠,٦٨٠	الفصول من (١٠-١٢): ذكور
٥٩,٦٥٤	٦٢,٤٢٤	٦٤,٣٥٣	إناث
٤٨	٤٨	٤٨	نسبة الإناث (%)
٢٧٠,١٤٤	٢٧٥,٢٢٩	٢٨٣,٦٥٤	اجمالي التعليم العام: ذكور
٢٦١,٢٤٩	٢٦٥,١٠٣	٢٦٩,٥٨٢	إناث
٤٩	٤٩	٤٩	نسبة الإناث (%)

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الإصدار ٣٨ نوفمبر، ص ٤٠٠.

المصدر: سلطنة عمان، وزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية ٢٠٠٨/٠٩، مايو ٢٠٠٩، الإصدار ٣٩، دائرة الإحصاء والمؤشرات، ص ٥١-٦١.

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن المؤشرات المتعلقة بالتعليم تبين أن نسبة الإناث تقترب كثيراً من نسبة الذكور ضمن كافة مراحل التعليم العام، إلا أنه من الملاحظ انخفاض عدد الإناث في المرحلة الابتدائية وذلك نتيجة لتطبيق السلطنة لنظام التعليم الأساسي في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩م، وكذلك فقد ارتفع عدد الإناث في مرحلة التعليم الأساسي من (١٣٩,٢٦٨) طالبة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م إلى (١٦٣,٦٣٢) طالبة خلال العام لدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م. أما في المرحلة الإعدادية فيلاحظ انخفاض أعداد الطالبات، ففي العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م كان العدد (٣٩,٦٤٠) طالبة إلى أن أصبح في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م (٢٣,٧٠٧) طالبة.

وبالنسبة للمرحلة الثانوية فقد ظهر انخفاض أيضاً في أعداد الطالبات ففي العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م كان عدد الطالبات (٦٤,٣٥٣) طالبة وانخفض إلى (٥٩,٦٥٤) طالبة في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م^(١٧٤).

والحقيقة أن هذا التفاوت في المراحل الدراسية بين الذكور والإناث هو نتيجة لعادات وتقاليد تحول دون التحاق الفتيات في المراحل الدراسية المختلفة، أضف إلى ذلك تفضيل تعليم الذكور على الإناث خاصة في المراحل التعليمية المتقدمة ولاسيما في المناطق الريفية، وأيضاً بسبب ترك الفتيات للمدرسة في سن مبكر.

والتعليم في سلطنة عمان مجاناً لجميع المواطنين العمانيين والوافدين، وغير ملزم في المراحل التعليمية المختلفة، بدءاً بالتعليم الأساسي^(١٧٥) الذي يعتبر نظاماً حديثاً في عمان منذ ١٩٩٦م، حيث يلتحق به الطالب وعمره ٦ سنوات يقضى فيه عشر سنوات ثم ينتقل بعده إلى المرحلة الثانوية لمدة سنتين.

جدول رقم ٣

الدارسون في المراحل التعليمية بعد الثانوية العامة ٢٠٠٨/٢٠١٠ م

١٠/٠٩		٠٩/٠٨		٠٨/٠٧		المرحلة التعليمية
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٤,٣١٣	٤,٢٧٦	٤,٠٣٣	٣,٦٠٣	٤,٣٣٢	٣,٥٢٤	كليات العلوم التطبيقية
٤٤٩	٣٢٨	٥١٨	٣٣٥	٧١٦	٢٨٩	معهد العلوم الشرعية
٨,٧٦٣	١٤,٧٦٤	٨,٦١٨	١٢,٦٧٧	٧,٦٥٥	١١,١٣٥	الكليات التقنية
١,٠٠١	٥٧٣	-	-	-	-	كلية الدراسات المصرفية والمالية
١,٦١٦	٦٢٤	١,٦٥٥	٦٣٧	١,٦٩٠	٦٠١	المعاهد الصحية
٧,٣٤٩	٧,٨٦٩	٧,٢٩٨	٧,٨٦٢	٧,١٢٤	٧,٤٨٤	جامعة السلطان قابوس
١٨,٤٤٨	٣١,٧٦٧	١٨,٧٨٨	١٣,٢٧٥	١٤,٣٩٠	١٠,٥٥٣	الجامعات والكليات الخاصة
٦,١٩١	٨,١٧٠	٦,٠٢٣	٧,٨٤٨	٥,٦٤٦	٥,٩١٥	الجامعات والكليات بالخارج
٤٨,١٣٠	٤٩,٩٢٣	٤٦,٩٣٣	٤٦,٢٣٧	٤١,٥٥٣	٣٩,٥٠١	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الإصدار ٣٨ نوفمبر، ص ٤٣٠

(١٧٤) وزارة الخدمة المدنية، المديرية العامة للمعلومات والإحصاء، دائرة الإحصاء، الخصائص السكانية لسلطنة عمان، دراسة عن المرأة، ٢٠٠٨. وأنظر أيضاً:

الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الإصدار ٣٨ نوفمبر، ص ٤٠٠.

(١٧٥) وزارة التربية والتعليم، ورقة عمل حول عمل تطوير التعليم في السلطنة، ص ٨.

وتشير الإحصائيات والبيانات من خلال الجدول السابق إلى اتجاه الفتيات نحو الالتحاق بكليات التربية، ومعهد العلوم الصحية حيث بلغت في عام ٢٠٠٩م حوالي ٧٢,١% من إجمالي الدارسون^(١٧٦)، ويرجع السبب في ذلك إلى سياسة الدولة في العمل على تحفيز المرأة للمشاركة في مجالات التعليم والتدريب الصحي^(١٧٧)، وكلية السياحة والكليات المصرفية بنسب متزايدة وتحظى كليات التربية بقبول كبير لدى الإناث التي تؤهلهن في مجال التدريس وذلك بسبب تناسب المجال مع طبيعة المرأة وبعض العوامل الاجتماعية والعادات والتقاليد.

ويتضح أن نسبة تسجيل الإناث في المعاهد المصرفية والمالية قد بلغ ٦٣,٦% من الإجمالي العام في العام ٢٠١٠/٢٠٠٩م وذلك نظراً لتوفر سوق العمل في القطاع الخاص، مما يسجل خطوة إيجابية للمرأة العمانية.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فإن الالتحاق بجامعة السلطان قابوس يعد من أهم المؤشرات التعليمية، حيث بلغ عدد الطلبة العمانيين في العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م (٧,٨٦٢) ذكور، أما الإناث فقد بلغ عددهن نحو (٧,٢٩٨) طالبة أي بنسبة ٤٨,١%، وتدل هذه النسبة على اهتمام الدولة المتزايد بإتاحة الفرصة للإناث لمواصلة تعليمهن الجامعي، بينما بلغ عدد الإناث في العام ٢٠١٠/٢٠٠٩م نحو (٧,٣٤٩) طالبة والذكور (٧,٨٦٩) طالب أي بنسبة ٤٨,٣% ونلاحظ أن هناك فرق بسيط جدا بين الذكور والإناث.

كما يتوزع عدد الطالبات الدارسات (البكالوريوس) على مختلف كليات الجامعة، إلا أن النسبة الأكبر كانت لكلية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بنسبة (٦٤%)، تليها كلية التربية حوالي (٥٣%) وذلك نتيجة لاتجاه الإناث نحو شغل الوظائف التعليمية، ومن ثم كلية الطب والعلوم الصحية وكليات العلوم. ولم تقتصر دور الفتاة العمانية على التخرج من الجامعة، بل التحقت بالدراسات العليا، حيث بلغت نسبة تسجيل الإناث في (الماجستير) بالجامعة ٥١% في جميع الكليات، وبلغت في الدكتوراه ٥٩%، وبلغت نسبة الإناث في الدبلوم العالي ٦٣% أما الذكور فبلغ نسبتهم ٣٧% في العام ٢٠١٠/٢٠٠٩م. وكانت أعلى نسبة للإناث بالدراسات العليا في تخصص الطب والعلوم الصحية والتربية والآداب والعلوم الاجتماعية والتجارة^(١٧٨).

ولم يقتصر تعليم الفتاة العمانية على النطاق المحلي، بل تجاوزته إلى النطاق الخارجي، حيث بلغ عدد الطالبات العمانيات في الجامعات والكليات خارج السلطنة في العام ٢٠١٠/٢٠٠٩م حوالي (٣١١,٢٧) طالبة حيث شكل عدد الدراسات في جامعات وكليات مجلس التعاون (١٥,٠٥٣)، في

(١٧٦) الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٤٦١.

(١٧٧) المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(١٧٨) الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٤٣٢-٤٣٧.

حين بلغ عددهن في الجامعات العربية حوالي (٧١٠) طالبة، أما في الدول الأجنبية (٨٠٢) طالبة، في حين بلغ عدد الطالبات الملتحقات بالدراسات العليا خارج السلطنة (١,٦١٤) طالبة منهن (٦١٥) طالبة في دول مجلس التعاون وعدد (٤٩٦) طالبة في الدول العربية الأخرى وعدد (٥٠٣) طالبة في الدول الأجنبية، وكان العدد الأكبر منهن في تخصصات الطب والعلوم الطبية والتربية والزراعة والطب البيطري، والآداب، الشريعة والدراسات الإسلامية والتجارة والعلوم الإدارية.

وهذه النسبة تبدو مشجعة للفتاة خاصة أمام العادات والتقاليد التي لا تزال تميز بين الجنسين في التعليم خارج البلاد، إذ يستأثر الذكور بكل الفرص، وبالرغم مما تظهره الإحصائيات من معدلات تكاد تكون متقاربة بين الجنسين، أو تتفوق الإناث فيها أحياناً، فإن الواقع التعليمي للمرأة مازال يعاني من بعض المعوقات التي قد ترجع إلى العادات والتقاليد التي تجعل بعض الأسر تحجم عن إرسال بناتها إلى المدارس المختلطة، ولا سيما في المناطق الريفية والحضرية، مثل استمرارية وجود ما يعرقل ثبات نسب التسجيل في المراحل الدراسية المختلفة.

واستمرارية وجود وانتشار الاتجاهات الخاصة لدى الفتاة بتفضيل الزواج المبكر على مواصلة التعليم.

لقد أدى تعليم المرأة إلى أن تتغير رؤيتها للحياة ويصبح لها دور أكبر في المجتمع، كما أنه أطلعها على عالم جديد ومختلف من خلال وسائل الاتصال المختلفة، واحتكاكها بالعمالة الوافدة ذات الثقافات المتعددة، من خلال مواقف مختلفة؛ بالإضافة إلى تعرفها على مجتمعات جديدة سواء من خلال السفر للسياحة أو للدراسة في الخارج؛ حيث أخذت الفتاة العمانية في التوجه للخارج لدراسة مستفيدة من سياسة الابتعاث التي تقدمها الدولة لأبنائها من المتفوقين.

ثانياً: الدور الاقتصادي للمرأة العمانية في التنمية:

لقد كانت المرأة في المجتمع العماني في الفترة التي سبقت تولي السلطان قابوس الحكم واكتشاف النفط تلعب دوراً اقتصادياً لا يستهان به على مستوى الأسرة، وخاصة خلال الفترة التي كان يتغيب فيها الرجل عن المنزل التي كانت تمتد لأشهر أو سنوات طلباً للرزق خارج البلد.

وقد أدى تغير البناء الاقتصادي وما تبعه من تغيرات على مستوى الأنظمة المختلفة في المجتمع، بالإضافة إلى إتاحة فرص التعليم للمرأة العمانية إلى فتح مجالات العمل أمام المرأة، الذي أتاح إليها إمكانية التفاعل مع الوسط الاجتماعي خارج محيط الأسرة، التي كانت تحصر أدوار المرأة من خلالها، فلم يكن للمرأة دور يذكر خارج إطار الأسرة ومتطلباتها.

وفي الفترة الأخيرة من القرن العشرين شهدت سلطنة عمان نمواً اقتصادياً بارزاً باعتبارها دولة نفطية، وتحقق ذلك بجهود مواردها البشرية التي تتميز بانخفاض نسبة السكان النشطاء اقتصادياً^(١٧٩) من إجمالي القوة البشرية، حيث بلغ في العام ١٩٩٣م تقريباً ٣٨% من السكان في سن العمل، فضلاً عن صغر حجم السكان الذي يبلغ أقل من مليوني نسمة.

ومن مميزاته أيضاً خروج الرجل المبكر من قوة العمل، وانخفاض معدله في العام ١٩٩٣م حتى العام ٢٠٠٣م من ٩١,٤% إلى ٧٧,٨% في حين ارتفع معدل النساء من ٨,٦% إلى ٢٢,٢% من السنوات نفسها على التوالي^(١٨٠).

والاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من ممارسة خياراتها عملاً ليس هاماً في حد ذاته فحسب بل هو أيضاً ضمن سبيل للإسهام في النمو الاقتصادي وفي التنمية العامة^(١٨١). وبما أن النظام الأساسي للدولة في المادة (١٢) أكد على أن العمل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة، وعليه فقد عملت المرأة العمانية بجد على إثبات وجودها بين مثيلاتها في المجتمع عامة، فكانت أول امرأة عربية تتخرط بجدية ونجاح في سلك الشرطة منذ عام ١٩٧٢م^(١٨٢)، ويرجع الفضل في ذلك إلى دور الحكومة التي تشجع المرأة من خلال السياسات الداعمة لدورها مثل زيادة معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة العمانية باستمرار.

وبالرغم من دعم الحكومة لانخراط المرأة في سوق العمل، وارتفاع معدلات تعليم المرأة التي تعد مخرجات لسوق العمل، كان من المتوقع زيادة عدد النساء في قوة العمل ولكن المؤشرات أثبتت عكس ذلك حيث تعمل ٢٢% من إجمالي النساء العمانيات في القطاع العام والخاص^(١٨٣) في العام ٢٠٠٠م وكذلك توجد نسبة ١٥,٣% من الباحثات عن عمل في نفس العام، ولذا تعتبر مساهمة المرأة في سوق العمل متدنية لأسباب يمكن متابعتها من خلال معرفة محتوى قوة عمل المرأة العمانية، وتوزيعها وفقاً للنشاط المهني في القطاعين الحكومي والخاص، فلقد كانت مساهمة المرأة بارزة ومتزايدة في القطاع الحكومي وينسب ملحوظة وواضحة، وهو ما سوف نلاحظه في الجدول الآتي:

(١٧٩) وزارة الاقتصاد الوطني، اللجنة الوطنية للسكان، سكان سلطنة عمان، ص ٢٠.

(١٨٠) سلطنة عمان، وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة الدراسات والبحوث، التحليل الإحصائي الأول للمؤشرات الاجتماعية، ٢٠٠٧، ص ٦٩.

(١٨١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥م، ص ٨٦.

(١٨٢) اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، مجلة تواصل، العدد السادس، مارس ٢٠٠٧م، ص ٤٧.

(١٨٣) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني، وضع المرأة في سلطنة عمان، تقرير حول تنفيذ منهاج عمل، يكين، ٢٠٠٠، ص ٤٩.

جدول رقم ٤

حجم مشاركة المرأة في القطاع الحكومي للعام ٢٠٠٩/٢٠٠٥م

النوع والبيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الخدمة المدنية:	٥٥,٣٢٥	٥٧,٧٠٣	٥٩,٩٣٩	٦١,٧٢٣	٦٤,٤٥٥
	رجال	٣٥,٨٠٤	٣٩,٩٥٧	٤٣,٢٠٤	٤٧,٣٩٠
نساء	٣٢,٥٦٦				
ديوان البلاط السلطاني	٤,٥٥٧	٤,٧٧٦	٤,٩٧٥	٥,١٥١	٥,٤٤٩
	رجال	٤٨٥	٥١٩	٥٥١	٦٠٠
نساء	٤٥٣				
شئون البلاط السلطاني	٩,٦٠١	١٠,١٠٨	١٠,٣١٩	١٣,٣٨٥	١١,٠٠٩
	رجال	٣٥٨	٣٩٦	٤٤٥	٥٨٩٢
نساء	٣٥٨				
الهيئات العامة الأخرى	٥,١٠٠	٥,٢١٦	٦,٥٢٨	٥,١٩٨	٥,٣٨٤
	رجال	١,٥٦٦	١,٧٢٣	١,٥١٨	١,٦٦٣
نساء	١,٤٦٤				

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الإصدار ٣٨ نوفمبر، ص ١٠٣.

المصدر: سلطنة عمان، وزارة الخدمة المدنية، إحصاء موظفي الخدمة المدنية ٢٠٠٩/٦/٣٠م، أغسطس ٢٠٠٩، ص ٢٤-٢٨.

وتشير البيانات الصادرة من كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٠م أن المرأة العمانية تسهم بشكل كبير في القطاع الحكومي دون غيره من القطاعات الأخرى، حيث بلغ إجمالي عدد العمانيات الموظفات في القطاع العام في ٢٠٠٩م حوالي (٥٠,٢٣٥) من مجموع العمانيين العاملين في هذا القطاع وبلغت نسبتهن (٣٦,٨%) ويوزع هذا العدد بين العمانيات العاملات في قطاع الخدمة المدنية حيث بلغ عددهن (٤٧,٣٩٠) عاملة عمانية من إجمالي العمانيين العاملين أما الهيئات العامة الحكومية فقد بلغ عدد الموظفات العمانيات فيها حوالي (١,٦٦٣) من إجمالي الموظفين العمانيين، وبلغ عدد الموظفات العمانيات العاملات في ديوان البلاط السلطاني والهيئات التابعة له (١,١٨٢) موظفة من إجمالي الموظفين، كما نلاحظ من الجدول السابق الزيادة في قوة العمل النسائية العمانية في قطاع الحكومة منذ عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩م، وأن دور المرأة العمانية يزداد تدريجياً بمعدلات أسرع نتيجة للزيادة المطردة في تعليم الفتيات، مما يؤكد نجاح سياسات إدماج المرأة في القطاع الحكومي وفتح مجالات التدريب، وإقبال المرأة على العمل في المجالات الحكومية المختلفة، فقطاع التعليم والتدريس احتل المركز الأول، كما تشير الإحصاءات في العام ٢٠١٠/٢٠٠٩م إلى أن المرأة العمانية شغلت ما نسبته (٧٠,٥%) من إجمالي المعلمين في مقابل نسبته (٢٩,٥%) من الذكور، أما قطاع الصحة فقد احتل المركز الثاني كما تشير الإحصاءات في العام ٢٠٠٩م حيث أن المرأة شغلت ما نسبته (٥٩%) من إجمالي القوى العاملة بوزارة الصحة في مقابل (٤١%) من الذكور^(١٨٤).

(١٨٤) وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، المرجع السابق، ص ٣٧٥

ويمكن القول أن النساء يفضلن العمل في وزارتي التربية والتعليم والصحة وذلك بسبب اتجاه السلطنة نحو تعميم الوظائف الطبية والتعليمية، ولأن مجال التدريس هو المجال الذي يفضلن النساء العمل به وذلك لما تتميز به من امتيازات كالإجازات الصيفية وقصر فترة الدوام الرسمي، ومحدودية الاختلاط بين الجنسين، قياساً على المجالات الأخرى التي تأتي في المرتبة الثانية، وهي المجالات الصحية وتفضل المرأة هذه المجالات نتيجة لرواسب موروثه أفرزتها النظرة التقليدية لأدوار المرأة في المجتمع، مما يعتبر تكديسا للصور النمطية.

كما أظهرت الإحصاءات تدني نسبة الإناث في الوظائف القيادية والإشرافية في نظام الخدمة المدنية والتي بلغت ٦,٨% مقابل ٩٣,٢% للذكور، وتدني نسبة النساء في وظيفة وكيل وزارة حيث بلغت ٥,٥%، وبلغت نسبتها في مركز سفيرة ٢,٩%، كما أن نسبتها في القطاع الحكومي كعامله لم يكن بأفضل حال، حيث بلغت ٣,٣% من إجمالي القوى العاملة، وفي القطاع الخاص لم يكن الحل أفضل من سابقه فبلغت ١٨,٧% من إجمالي القوى العاملة في هذا القطاع^(١٨٥).

جدول رقم ٥

الذكور والإناث شاغلو الوظائف القيادية (الإدارة العليا) والإشرافية في العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م

٢٠٠٩				٢٠٠٨				المسمى الوظيفي
النساء%	الجملة	نساء	رجال	النساء%	الجملة	نساء	رجال	
١٠,٣	٢٥٣	٢٦	٢٢٧	٩,٩	٢٢٢	٢٢	٢٠٠	خبير
-	١٣	-	١٣	-	١٦	-	١٦	مشرف عام
٧,٤	١٣٦	١٠	١٢٦	١٠,٠	١٢٠	١٢	١٠٨	نائب مدير عام
١٥,٤	١٣	٢	١١	١٣,٣	١٥	٢	١٣	نائب رئيس مكتب الوزير
١٠,٨	٤٧٤	٥١	٤٢٣	١٢,٦	٣٩٧	٥٠	٣٤٧	نائب مدير دائرة ومن في
٩,٥	٣,٩٧٢	٣٧٩	٣,٥٩٣	٨,٣	٣,٦٣٥	٣٠٢	٣,٣٣٣	مستواها
٤,٠	٢٥	١	٣	٣,٦	٢٨	١	٢٧	رئيس قسم
٨,٣	٣٦	٣	٢٤	٣,١	٣٢	١	٣١	رئيس دائرة
			٣٣					نائب رئيس دائرة

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الإصدار ٣٨ نوفمبر، ص ١١٧ - ٤١٨.

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة الدراسات والبحوث، ٢٠١٠.

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن نسبة الإناث في عام ٢٠٠٨ م قد بلغت (٤٦,٨%) من إجمالي الوظائف القيادية والإشرافية في نظام الخدمة المدنية في مقابل (٥٣,٢%) للذكور وقياساً لتكافؤ الفرص بين الجنسين في شغل هذه المراكز نجد أن هناك تفاوت بين نسبة الإناث والذكور فقد بلغت نسبة الإناث

(١٨٥) دائرة الدراسات والبحوث بوزارة التنمية الاجتماعية، التحليل الإحصائي الأول للمؤشرات الاجتماعية، مسقط، ٢٠٠٧م، ص ٧٤.

في عام ٢٠٠٩م (٤٩,٤%) في مقابل (٥٠,٦%) للذكور أما في منصب نائب مدير عام بلغت نسبة الإناث (٧,٤%) في مقابل (٩٢,٦%) للذكور، أما في وظيفة نائب مدير دائرة ومن في مستواها فقد بلغت نسبة الإناث (١٠,٨%) في مقابل (٨٩,٢%) للذكور، أما بالنسبة لمنصبي رئيس قسم فبلغت نسبة الإناث (٩,٥%) مقابل (٩٠,٥%) للذكور، وبالنظر في محتوى هذه المؤشرات يتضح لنا التفاوت الكبير بين الجنسين في شغل المراكز القيادية والإشرافية لصالح الذكور، بل تكاد تنعدم في وظيفة مشرف عام ووظيفة نائب رئيس مكتب الوزير ورئيس دائرة ونائب رئيس دائرة.

جدول رقم ٦

حجم مشاركة المرأة في القطاع الخاص للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٩م

النوع والبيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
إجمالي العمانيون المسجلون في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (القطاع الخاص)	١٢٠,٥٦٢	١٢٩,٠٤٢	١٤٣,١٩١
رجال	٢٦,٦٣٢	٢٩,٢٧٣	٣٤,١٤٠
نساء			
المجموع	١٤٧,١٩٤	١٥٨,٣١٥	١٧٧,٣٣١

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الإصدار ٣٨ نوفمبر، ص ١٣٦.

المصدر: وزارة القوى العاملة، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وعلى صعيد مساهمة المرأة في القطاع الخاص (المؤسسي الأهلي)، فقد لوحظ أن المرأة العمانية تفضل العمل في القطاع الحكومي فالقطاع الخاص لا يشكل عامل جذب لها مقارنة بالعمل في القطاع الحكومي حيث الراتب الأعلى، وفترة عمل واحدة خلال اليوم، وعطلة رسمية لمدة يومين خلال الأسبوع.

لذلك ينبغي أن يواصل أرباب العمل في القطاع الخاص ابتكار وتنفيذ برامج خاصة للمساعدة على تلبية احتياجات مستخدميهم^(١٨٦).

وتأتى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي محدودة نتيجة لتزايد مخرجات التعليم، وعدم توفر الفرص المناسبة للجنسين في الالتحاق بالجامعات، مع ضالة فرص العمل في القطاع الحكومي، فقد أدى ذلك إلى تزايد نسبة التحاق النساء بالعمل في القطاع الخاص وذلك في ظل مناخ تشريعي وتدريبى ملائم ومشجع اعتمد على إعداد وتأهيل وتدريب المرأة العمانية بما يتوافق مع احتياجات القطاع الخاص ويلبى متطلبات سوق العمل فيه^(١٨٧).

(١٨٦) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ١٩٩٤، ص ١١٥.

(١٨٧) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ١١٥.

وبالنسبة لإتاحة فرص العمل المتكافئة للمرأة في منشآت القطاع الخاص لم تظهر سوى بعض الإحصاءات العامة التي وفرتها مؤخرا الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العمانيات المشتغلات في المنشآت الخاضعة لنظام الهيئة كما هو مبين في الجدول رقم (٥) والذي يشير إلى تزايد نسبة التحاق المرأة بالعمل في القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٧م وحتى عام ٢٠١٠م من ١٧,٩%، وحتى ١٩,٢% من إجمالي عدد المسجلين من الموظفين العمانيين رجالاً ونساء^(١٨٨).

يتضح عموماً مما سبق مساهمة المرأة العمانية في قوة العمل العماني مازالت متدنية كنتاج طبيعي للموروث الثقافي الذي يساهم في تكوين المفهوم السلبي للذات عند المرأة، لعدم قدرتها على القيام ببعض الوظائف، ويولد ظاهرة المفاضلة في التوظيف بين الذكر والأنثى، الأمر الذي يجعل التمييز من العلامات البارزة في المجتمع العماني.

كما أن تمرکز المؤسسات الصناعية والتجارية في المدن الرئيسية يقلل من فرص التحاق الإناث المقيمت في المناطق النائية بالعمل، وأن الموروث الشعبي عادة لا يسمح بإقامة الفتيات في المدن الرئيسية بمفردهن، كما تعد نظرة البعض إلى عدم الاختلاط بين الجنسين في مجال العمل، معوقاً من معوقات خروج المرأة للعمل.

وبالرغم من ذلك فقد ازداد النشاط الاقتصادي للمرأة العمانية، حيث برز دور المرأة كسيدة أعمال وشاركت في مجلس رجال الأعمال ب(عضوه واحدة)، إضافة إلى عضويتها في غرفة تجارة وصناعة عمان وبالمجلس البلدي لمحافظة مسقط^(١٨٩)، وتشير إحصائيات نهاية أكتوبر ٢٠٠٩م أن مجموع سيدات الأعمال العمانيات في العمل الحر (النشاط الاقتصادي والأعمال) يبلغ (٨٤٨٨)^(١٩٠) سيدة، ويعتبر هذا إنجاز كبير في مجال مشاركة المرأة العمانية في النشاط الاقتصادي والأعمال إذا ما تم النظر إليه في ضوء حداثة التخطيط التنموي وحداثة تعليم المرأة في البلاد وظروف العمل في القطاع الخاص وفي ظل أوضاع المرأة الاجتماعية والثقافية في سلطنة عمان والمنطقة الخليجية.

ثالثاً: دور المرأة العمانية في القوانين والتشريعات:-

كان للسلطنة اهتمامها الواسع في المساواة بين المرأة والرجل، وتمتع المرأة بكافة حقوقها ومنحها ما يناسب طبيعتها الأنثوية لتعيش وتنهأ بعيش كريم.

وانطلاقاً من المبدأ العام فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة والذي ظل متبعاً توجيهات السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان التي كانت تصدر تبعاً في مختلف المناسبات، فقد تم تقنينه

(١٨٨) اللجنة الوطنية للسكان، المرأة العمانية، إصدار بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، ٨ مارس ٢٠٠٩م، ص ٨.

(١٨٩) تقرير منظمة العمل العربية، (٢٠٠٤)، واقع المرأة العربية ومدى تطور نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي في ظل المستجدات الحديثة، القاهرة.

(١٩٠) دليل الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، غرفة تجارة وصناعة عمان، دائرة اللجان والمجالس.

بنصوص قطعية ملزمة ضمن النظام العام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١، حيث ظل ينظر للمرأة على أنها تابع للرجل، ولهذا لم تصدر تشريعات خاصة بالمرأة، بيد أنه كلما استدعت طبيعة أمر تنظيمي التفريق بين المرأة والرجل - ليس من باب التمييز، وإنما بسبب تلك الطبيعة الخاصة - فقد كانت النصوص الخاصة تصدر ضمن القانون الذي يرعى الأمر العام المشتمل عليه ذلك الشأن حماية للمرأة، وحفاظاً على حقها الذي تستحقه كشريك حقيقي في التنمية، ولهذا نجد أن العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بالمرأة، وحقوقها ضمنمت في مختلف القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون لها قوة القانون بعد التصديق عليها، وفقاً لأحكام المادة (٧٦) من النظام الأساسي للدولة، ومن ذلك:

أولاً: الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٩١):-

صدر المرسوم السلطاني (٤٢/٢٠٠٥) بالتصديق على الاتفاقية في مايو ٢٠٠٥م، وأيضاً وثيقة انضمام السلطنة إلى الاتفاقية بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٦م، لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وبالاستناد إلى حكم المادة (٢٧) من الاتفاقية (١٩٢).

ثانياً: اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية^(١٩٣):-

تم التصديق على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٢/٩٤) وانضمت إليها السلطنة بتاريخ ١٦/٧/٢٠٠٢م (١٩٤).

ثالثاً: مكانة المرأة في القانون العماني:

بالإطلاع على مجمل القوانين التي صدرت في سلطنة عمان سواء التي صدرت بمرسوم سلطاني، أو تلك التي تصدر بموجب تفويض لجهة معينة، نجد بشكل واضح أن القاعدة العامة التي تجمع بين تلك القوانين هي المساواة بين الرجل والمرأة.

فقد أكد قانون التفسيرات والنصوص العامة لعام ١٩٧٣م الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣/١٩٧٣ صراحة على أن الكلمات التي تدل أو تشير إلى الذكر تشمل المؤنث أيضاً وأن ضمير المذكر الظاهر أو المستتر يشمل المؤنث وهي قاعدة عامة تؤكد أن كل ما يرد في صيغة المذكر في جميع القوانين فإنه بالضرورة يشمل المؤنث.

(١٩١) - تسبعت الاتفاقية أي تفرقة أو تقييد يتم على أساس الجنس.

- ممارسة المرأة لكافة حقوقها الإنسانية والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وغيرها.

(١٩٢) جريدة الشبيبة، ملحق خاص بمناسبة ندوة المرأة، العدد الخامس، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٤.

(١٩٣) - جاءت لتؤكد في (٢٢) مادة على النهوض بأوضاع المرأة العربية والتوعية بأهمية مشاركتها في تنمية مجتمعتها.

- تحقيق التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمجهود التمكين(القدرة على اتخاذ قرار يحقق مصالح إستراتيجيه تؤدي إلى تحسين الحالة المعيشية للمرأة وأسرتها ومجتمعها).

- التوعية في مجالات التعليم والصحة والبيئة والإعلام والشريع والاقتصاد والاجتماع والسياسة.

(١٩٤) جريدة مزون، ندوة المرأة العماني، ٢٧-٢٩ شوال ١٤٣٠ الموافق ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٨.

أ- النظام الأساسي للدولة رقم ٩٦/١٠١ (١٩٥).

النظام الأساسي للدولة الذي صدر في ٦ نوفمبر ١٩٩٦م أشار صراحة إلى المساواة بين الجنسين، فال مواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب النوع أو الأصل أو... الخ^(١٩٦).

وتضيف الباحثة بأن للمرأة الحق في أن تمتلك قطعة أرض، فقد كان في السابق تعطى المرأة المطلقة أو الأرملة أو المرأة المعيلة لأطفال صغار فقط، أما الآن وتعزيزاً لمساواة المرأة بالرجل في كل الأحوال، فقد أعطى للمرأة الحق في عام ٢٠٠٨م في أن تمتلك قطعة أرض مثلها مثل الرجل كما أن لها الحق في التمتع بذمة مالية مستقلة عن أسرتها وزوجها وهو حق محمي بنصوص الشريعة الإسلامية السمحاء والقوانين السارية^(١٩٧).

ب- الحماية الاجتماعية للمرأة :-

لم تغفل القوانين في سلطنة عمان خصوصية الوضع الاجتماعي للمرأة سواء من الناحية البيولوجية الطبيعية أو من ناحية مكانتها الاجتماعية، حسب المرحلة الحالية لتطور المجتمع، وقد غطت العديد من القوانين هذه الحماية.

ج- قانون الأحوال الشخصية رقم ٩٧/٣٢ وتعديلاته^(١٩٨).

(١٩٥) تنص المادة (١٧) من النظام الأساسي للدولة على أن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب النوع

- حق المرأة في التعليم: تنص المادة (١٣) أن حق التعليم مكفول للذويين، فلا توجد نصوص تحكم التعليم على الرجل، فالجميع سواسية في تلقى التعليم،
- حق التملك: تنص المادة (١١) على حماية الملكية الخاصة، وأن أهلية التملك مقررة للمرأة متروحة كانت أو غير متروحة بحكم القانون كما الرجل انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء

- حق المرأة في التمتع بوثائق إثبات الهوية (جواز سفر، بطاقة شخصية).

(١٩٦) وزارة الاقتصاد الوطني، اللجنة الوطنية للسكان، المكتب الفني، المرأة والرجل في سلطنة عمان، صورة إحصائية، ص ١٦.

(١٩٧) مرسوم سلطاني رقم ١٩٩٦/٢٣ .

(١٩٨) تبين المادة ١٠/ب للقاضي الإذن بزواج البنت التي يتجاوز سنها (١٨ سنة) في حالة عدم كفاية ميراث رفض ولي أمرها.

المادة ٢٣ تنص على أن "المهر حق للمرأة تنصرف فيه كيف شاءت، ولا يعتد بأي شرط يخالف".

البند ٣ من المادة ٣٧ والمادة ٤٩ تنص على واجب كفالة الزوج لزوجته حتى وإن كانت ثرية.

البند ٤ من المادة ٣٧ يؤكد على حق الزوجة في الاحتفاظ باسمها بعد الزواج^(١٩٨).

البند ٤ من المادة ٣٧ يؤكد على حق الزوجة في إدارة ممتلكاتها الخاصة.

تمنح المادة ٨٢ حق الطلاق إذا رغبت دون إبداء أسباب في حالة تضمن هذا الحق في نصوص العقد.

وفي الحالات الأخرى فإنه يجوز لها الطلب من القاضي تطلقها من زوجها في الأحوال الآتية:

بسبب المرض الذي لا يرجى منه الشفاء خلال أكثر من سنة (المادة ٩٨).

بسبب عدم دفع المهر المستحق وعدم الدخول في حالة الضرر واستحالة المعاشرة بين الزوجين (المادة ١٠١).

إذا أصبح الزوج مفقوداً وتم حبسه لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ومضى عام من تاريخ طلب الطلاق (المادة ١١١).

تناول المواد من ١٢٥ - ١٣٧ حضانة الأطفال حيث يكون للأب حق مقدم على طلب حضانة الأطفال في حال الطلاق.

حيث جاء قانون الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٣٢^(١٩٩) مقنناً للأحكام التي أوردها الشرع الإسلامي الحنيف في هذا الشأن، وقد كفل المرأة الحقوق التي كرمها بها الله عز وجل، وأبعد عنها ما قد يسيء لها من ممارسات وحفظ لها علاقة متوازنة مع الرجل تقوم على العدل والإنصاف^(٢٠٠).

وتتفق التقارير العمانية مع التقارير العالمية، فبالرغم من جهود الحكومة في تطوير القوانين والتشريعات الداعمة لدور المرأة في المجتمع، إلا أن المرأة لا تزال بعيدة عن مضمون هذه التشريعات، حيث يؤكد تقرير التنمية البشرية العماني أن القوانين والتشريعات وجدت لكي تعمل على أرض الواقع وتترجم إلى أقوال وأفعال، وتشير التقارير العمانية أن أحد معوقات تنمية المرأة العمانية هو ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث بشقيها الأبدي والقانوني، ولا تزال تلك القوانين تركز التمييز لصالح الذكور^(٢٠١).

د- قانون الضمان الاجتماعي رقم ٨٤/٨٧ وتعديلاته

صدر هذا القانون عام ١٩٧٣م، ثم الغي بقانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٨٤/٨٧) عام ١٩٨٤م.

ونص القانون على حصول المرأة على معاش في الحالات التالية:-

الأرملة التي توفي عنها زوجها وكذلك المطلقة والمهجورة وكذلك الحال فيما يتعلق بالبنات غير المتزوجات، ذلك أن القانون الضمان الاجتماعي قد فرض لهن معاشاً دون أن يفرضه للأبناء غير المتزوجين، وفرض لها حقوقاً اجتماعية أفضل من تلك الحقوق التي جددتها للرجل^(٢٠٢).

هـ- قانون السجون^(٢٠٣):

نصت المادة (٣٢) من قانون السجون الصادر بالمرسوم السلطاني (٤٨/٩٨) على المعاملة الخاصة التي يجب أن تلقاها الحامل أثناء قضائها لأي عقوبة في السجن من حيث الغذاء والأعمال التي تقوم بها بدءاً من ظهور أعراض الحمل، كما نصت المادة (٣٣) من القانون ذاته على وجوب أن يبقى طفلها معها حتى يكمل عامين.

(١٩٩) عبدالله بن خميس الشريقي، سلطنة عمان، موسوعة القوانين العمانية، ط١، ص ٢٠٢-٢٣٦، ٢٠٠٤م.
(٢٠٠) اللجنة الوطنية للسكان المكتب الفني، حقوق المرأة، إصدارات سلسلة حقوقي في الحياة، الجزء الأول، ٢٠٠٩، ص ٥-٣٤.
(٢٠١) وزارة الاقتصاد الوطني، تقرير التنمية البشرية العماني، ص ١٦٨.
(٢٠٢) أوضاع المرأة في التشريعات، المرجع السابق.
(٢٠٣) جريدة الشيبية، مرجع سابق. وأنظر أيضاً: جريدة مزون، مرجع سابق.

و- قانون الإجراءات الجزائية^(٢٠٤):-

نصت المادة(٧٨) من قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم السلطاني(٩٩/٩٧) على أنه إذا كان المتهم أنثى فيجب أن يكون من يقوم بتفتيشها من النساء، وذلك بمعرفة الإدعاء العام. كما نصت المادة(٨٦) على أنه إذا كان في المسكن نساء ولم يكن الغرض من دخول المنزل ضبطهن، أو تفتيشهن وجب على مأمور الضبط القضائي أن يراعي التقاليد المتبعة وأن يمكنهن من مغادرة المسكن، أو يمنحهن التسهيلات اللازمة لذلك بشرط عدم الإضرار بمصلحة التفتيش.

ز- المرأة في القوانين والتشريعات الخاصة بالمؤسسات الاجتماعية^(٢٠٥):-

أقرت الحكومة إنشاء الجمعيات العمومية الأهلية^(٢٠٦) من خلال القوانين والتشريعات اللازمة، وهي قد تكون أهلية أو حكومية أو حكومية أهلية (مشتركة)، وقد صدر نظام تأسيس الجمعيات الأهلية بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٠^(٢٠٧)، بحيث حدد هذا النظام أهداف الجمعيات وشروط الانتساب إليها، وذلك بأن باب العضوية مفتوح لكل شخص لا يقل عمره عن ١٨ سنة، وكانت من أهداف الجمعيات رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي للمرأة والطفل، ورفع مساهمة المرأة في التخطيط لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية والإسهام في النهضة التعليمية من خلال إنشاء إدارة رياض الأطفال، وتوعية المرأة في جميع النواحي وتقديم خدمات اجتماعية للتخفيف على الأسرة المحتاجة، والتعاون مع المنظمات النسائية خارج السلطنة للاستفادة من تجاربها، وإقامة أسواق خيرية يوجه ريعها للمحتاجين والمشاركة في المناسبات الوطنية والدينية والعالمية كما تقوم الجمعية بالاهتمام بالأطفال المعاقين^(٢٠٨).

ح- قانون الخدمة المدنية رقم ٨/٨٠ وتعديلاته

صدر هذا القانون بموجب المرسوم السلطاني رقم(٨/٠٨)، ثم استبدل بقانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم(٢٠٠٤/١٢٠)^(٢٠٩).

وقد عرف قانون الخدمة المدنية الموظفين، ولم يفرق هذا التعريف بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالتعيين أو الترقية أو الأجور إذ أنه طالما يسمى الموظف بالجهاز الإداري في وظيفة محددة، وبدرجة معينة فلا فرق في الراتب والبدلات التي تمنح أجر لتلك الوظيفة سواء أكان يشغلها رجل أم امرأة،

(٢٠٤) حقوق المرأة، إصدارات سلسلة حقوقي في الحياة، الجزء الأول، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص٣٣.

(٢٠٥) عبدالله بن حميس الشريقي، موسوعة القوانين العمومية، الجزء الثاني، ط١، ص٢٦٩-٢٧٩، ٢٠٠٦م.

(٢٠٦) مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٠/١٤

(٢٠٧) قرار وزاري، رقم ٢٠٠٠/١٥٠.

(٢٠٨) وزارة الاقتصاد الوطني، أوضاع المرأة في التشريعات السارية في سلطنة عمان، دراسة تحليلية، سلطنة عمان، ٢٠٠٦ (أعدتها مكتب فوكس وجيوتز فرع مسقط بتكليف من منظمة اليونيسيف)، ص٣٤.

(٢٠٩) مجلس الدولة، الأمانة العامة للمساعدة لشؤون المعلومات والبحوث، دائرة المعلومات والبحوث، المشاركة السياسية للمرأة العمومية، مايو ٢٠٠٨

وبالتالي لا يفرق القانون بين المرأة والرجل في التعيين، والترقية بالوظائف المختلفة، وإنما نص على أن الجدارة هي الأساس في ذلك، كما في مادة(١٥)، مادة(٢٧)^(٢١١)، ولقد أفرد القانون نصوصاً خاصة بالمرأة تحفظ لها حقوقها المتعلقة بطبيعتها الفسيولوجية ووظيفتها في المجتمع في مرحلة تطوره الحالية

ط- قانون العمل العماني رقم ٢٠٠٣/٣٥

صدر هذا القانون عام ١٩٧٣م، ثم الغي بقانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم(٢٠٠٣/٣٥) وحل محله^(٢١١).

وقد ساوى القانون بين المرأة العاملة والرجل العامل، إلا أن هناك مزايا أفضل للمرأة قد أوردتها نصوص خاصة في قانون العمل، كالآتي:

حق المرأة في عدم المساس بوظيفتها الاجتماعية، ومراعاة لطبيعتها، حيث لا يجوز تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً، إلا في الأحوال والأعمال والمناسبات التي يصدر بتحديدها قرار من وزير القوى العاملة، ولا يجوز تشغيل النساء في الأعمال الضارة صحياً وكذلك في الأعمال الشاقة أو غيرها من الأعمال التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة، وحققها في إجازة الولادة والأمومة، وإجازة العدة بأجر شامل^(٢١٢).

ي- قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩١/٧٢ وتعديلاته

لم يفرق هذا القانون بين المرأة والرجل المؤمن عليه، إلا انه خص المرأة بمزايا عديدة، وفق ما يلي:

١- حق المرأة في الحصول المبكر على معاش الشيخوخة، وذلك عند بلوغها سن ٥٥، أي الحصول عليه قبل ٥ سنوات من الرجل.

٢- حق المرأة غير المتزوجة في معاش صاحب المعاش المتوفى بغض النظر عن سنها، بشرط أن تكون غير متزوجة، ويعود للبنات الحق في المعاش إذا طلقت أو توفى زوجها.

(٢١٠) - الحق في إجازة الولادة والأمومة مدتها (٤٥) يوماً براتب كامل، ومنحها أجازة بدون راتب لمدة لا تزيد عن عام لرعاية طفلها بعد أحازه الولادة .

- حق المرأة في إجازة العدة وراتب كامل مدتها أربعة أشهر و ١٠ أيام من تاريخ الوفاة.

- تمنح الموظفة العمانية أجازة لمراقبة الزوج إذا أوفد في بعثة أو منحه دراسية أو دورة تدريبية أو أجازة دراسية أو انتداب أو أغير أو نقل خارج السلطنة، وألا نقل مدتها عن ستة أشهر، وغير ذلك من النصوص التي حفظت حق المرأة في تمكينها من التوفيق بين رسالتها الاجتماعية وواجبها الوطني.

(٢١١) مجلس الدولة، الأمانة العامة المساعدة لشؤون المعلومات والبحوث، مرجع سابق.

(٢١٢) أوضاع المرأة في التشريعات السارية في سلطنة عمان، ديسمبر، ٢٠٠٦م، مرجع سابق.

وانظر أيضاً:

وزارة الاقتصاد الوطني، اللجنة الوطنية للسكان، المكتب الفني، المرأة والرجل في سلطنة عمان، صورة إحصائية، ص١٨.

رابعاً: الدور الاجتماعي للمرأة العمانية في التنمية :-

لقد كان للمرأة العمانية في مجتمع ما قبل النفط دور كبير نحو أسرتها، فبالرغم مما كان من تحديد الأدوار التقليدية يفرض أدواراً ومكانة لكل عضو في الأسرة وفقاً للعمر والنوع، حيث كان للأعضاء الأكبر سناً أدواراً خاصة اتجهت أساساً إلى الإشراف بينما ينهمك الأعضاء الأصغر سناً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما كان من المتوقع أن يطبع الصغير الكبير والأعضاء الإناث يطعن الأعضاء الذكور، إلا أنه مع ذلك ففي أثناء غياب الذكور لمدة طويلة خارج المنزل، كان من المحتم على النساء أن يقمن بادوار الرجال الاقتصادية والاجتماعية سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع المحيط. إلا أن هذا الدور التقليدي للمرأة العمانية قد انتابه عدد من التغيرات نتيجة لتعرض الأسرة لموجة التغيرات التي انتابت المجتمع؛ فقد ظهرت الأسرة النووية بصورة ملحوظة في المجتمع، كما تراجع سلطة الأبوين نتيجة للاستقلال الاقتصادي، التعليمي، والانفصال في المسكن، وارتباط ذلك بضعف سلطة كبار السن بصفة عامة. كما انتشر الزواج من خارج العائلة، وظهرت القيم الفردية والتي تؤكد على إنجازات الفرد الشخصية بعيداً عن انتماءاته العشائرية والقبلية بالإضافة إلى ارتفاع سن الزواج بالنسبة للمرأة.

إن فإن التغيير الذي انتاب الأسرة العمانية امتد تأثيره على المرأة أيضاً، فبعد إقبال الفتاة العمانية على التعليم، ارتفع سن الزواج، كما أصبح للفتاة رأي في اختيار الزوج بعد أن كان يفرض عليها من قبل الأسرة في المجتمع التقليدي، وإن كان ما زال للأسرة والانتماء القبلي تأثير في موضوع زواج الفتاة، إلا أن درجة تدخل الأسرة قد قلت نوعاً ما، كما حدث تغيير لأدوار الأفراد داخل الإطار الأسري. فقد تغير دور المرأة في الأسرة العمانية تغيراً ملحوظاً، حيث تقوم بتربية الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية، وكذلك هي التي تتولى ميزانية المنزل وتوزيعها في بنود حسب احتياجات الأسرة، فقد أصبحت تساهم مساهمة فعالة في بناء الأسرة، وظهر أيضاً التعاون الاقتصادي بين الزوجين الأمر الذي أدى إلى تغير منزلتها ودورها، وأصبحت العلاقة بين الزوجين تتميز بقدر كبير من الاحترام والثقة، يعود ذلك لشعور كل طرف منهما بقوة الطرف الآخر؛ بعد أن كانت المرأة هي الطرف الأضعف والمهمش في الأسرة في المجتمع التقليدي، خاصة عند وجود الرجل بالمنزل.

ويرجع تغير دور المرأة في الأسرة نتيجة لحصولها على التعليم وخروجها للعمل حيث يجعل التعليم الفتاة أقدر على تحمل المسؤولية وأكثر ثقة في نفسها، وتستطيع أن تفرض احترامها على المحيط، كما أن خروجها للعمل جعلها أكثر استقلالية، وقد أدى ذلك على تغير نظرتها إلى الحياة الأسرية حيث تشعر بقيمة المسؤولية الملقاة على عاتقها الأمر الذي يجعلها تقوم بدورها الأسري على أكمل وجه، منذ

اختيارها للزوج مروراً بالواجبات نحو الزوج ودورها في تنشئة الأبناء، بالإضافة إلى وعيها بحقوقها، ويرجع وعي المرأة بهذه الواجبات والحقوق نتيجة لحصولها على التعليم واحتكاكها بالعالم الخارجي، أدى إلى تغير دورها في محيط الأسرة، ويتضح ذلك بصورة جلية عند المقارنة بين وضع المرأة العمانية في المجتمع قبل تولي السلطان قابوس الحكم وضع المغلوب على أمرها الضعيفة أما سلطة الرجل وسلطة الأسرة، وبين المرأة العمانية المعاصرة وإن كانت ما زالت تعاني من بعض القيود، إلا أنها أصبحت لديها امتيازات معينة كاختيار الزوج والسكن المستقل، وطريقة تنشئة الأبناء، وقدرتها على المشاركة في اتخاذ بعض القرارات على مستوى الأسرة، وهذا ما لم تتمتع به المرأة العمانية في المجتمع التقليدي قبل تولي السلطان قابوس الحكم.

تناولنا فيما سبق دور المرأة المتغير على مستوى الأسرة، أما بالنسبة لدور المرأة العمانية على مستوى المجتمع والحياة العامة، سوف نعرضه في العنصر التالي

خامساً: الدور السياسي للمرأة العمانية في التنمية :-

إن حرية المرأة السياسية هي جزء من حريتها العامة وهي حق من حقوقها الطبيعية والحق يعد مكسباً إنسانياً، ولكنه يظل مجرداً ما لم يتم تطبيقه على صعيد الواقع الحيوي، وما لم يرتقى الوعي العام إلى مرحلة تصبح فيها حرية المرأة مطلباً جماهيرياً، تستلزمه حركة التغيير الاجتماعي والتاريخي فتغيير السلوك السياسي للمرأة إنما يتعلق بتغيير السلوك العام، فهو محكوم بالتغيرات الاجتماعية والثقافية الشاملة، وما يترتب عليها من تغيير في العلاقات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار فإن دور المرأة في التنمية السياسية بالسلطنة يرتبط بدورها في كل من المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وهذه المجالات لا تنفصل عن المجال السياسي وتؤثر فيه وتتأثر به وتشير تجربة سلطنة عمان إلى اتساع حجم المشاركة السياسية للمرأة العمانية، إذ أنة بالإضافة إلى تولي المرأة العمانية لمواقع متقدمة في الإدارة العامة الحكومية (مراكز صنع القرار)، فقد أصبح للمرأة العمانية الحق في المشاركة فعلية تطوير المجتمع وبناءه سياسياً ليصبح مجتمع ديمقراطي مبنى حقاً على احترام الفرد وقيمة الإنسان وارتكازاً على ضرورة نبوأ المرأة مواقع فاعلة في صنع القرار، وفي مؤسسات المجتمع المدني^(٢١٣).

(٢١٣) هالة مقصود، حول المرأة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، العدد ١٩١، ١٩٩٥م، ص ١٣٢-١٣٣.

جدول رقم ٧

الذكور والإناث في مراكز صنع القرار* في العام (٢٠٠٨/٢٠٠٩)

٢٠٠٩				٢٠٠٨				المسمى الوظيفي
نساء%	الجملة	نساء	رجال	نساء%	الجملة	نساء	رجال	
٢,٦	٣٨	١	٣٧	٢,٩	٣٤	١	٣٣	وكيل وزارة
٤,٣	٤٦	٢	٤٤	٤,٩	٤١	٢	٣٩	سفير
٧,٠	٢٠٠	١٤	١٨٦	٧,٧	١٩٦	١٥	١٨١	مستشار
٦,١	٢١٢	١٣	١٩٩	٦,٥	٢٠١	١٣	١٨٨	مدير عام
٧,٧	١,٣٦٨	١٠٥	١,٢٦٣	٦,٩	١,٢٩٢	٨٩	١,٢٠٣	مدير دائرة ومن في مستواه

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الإصدار ٣٨ نوفمبر، ص ١١٧
المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية، قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية ٢٠١٠م، دائرة الدراسات والبحوث.
* (مراكز صنع القرار) مواقع المسؤولية واتخاذ القرار أو التوجيه والمناصب الإدارية والقيادية العليا.

ويلاحظ من الجدول رقم (٧) أن نسبة الإناث في وظائف صنع القرار وفي نظام الخدمة المدنية أقل من نسبة الذكور وجميع هذه المؤشرات تدل على تدني نسبة الإناث في مراكز صنع القرار، بل تكاد تنعدم في المكاتب الرئاسية مثل الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية ومكاتب مستشاري السلطان قابوس بن سعيد، وجميعها ترجع لأسباب عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين في هذه المواقع.

وعلى الرغم من حصول المرأة العمانية على حق الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس الشورى في العام ١٩٩٤، وعضوية مجلس الدولة في عام ١٩٩٧م إلا أن تزايد مشاركة المرأة في هذا المجال يمكنها أن تكون قوة فعالة في المجتمع العماني، وهذا ما سوف نوضحه عن زيادة مشاركة المرأة في مجلس الشورى والدولة، وذلك وفقاً لما يلي:

١ - المرأة العمانية في مجلس الشورى:-

لقد أفسحت السلطنة المجال للمرأة العمانية لتكون ناخبة ومنتخبة في عضوية مجلس الشورى اعتباراً من عام ١٩٩٤ وكان ذلك على سبيل التجربة في نطاق محافظة مسقط، حيث أن العنصر النسائي قد مثل (١٠%) من إجمالي قاعدة الناخبين في الفترة الثانية (١٩٩٥ - ١٩٩٧م)، وانضمت لعضوية المجلس امرأتان من إجمالي الأعضاء البالغ عددهم (٨٢) عضواً^(٢١٤)، ثم ارتفعت نسبة النساء الناخبات

(٢١٤) سلطنة عمان، مجلس الشورى، مسقط، تجارب الدول الخليجية في مجال تعزيز وتعميق دور المرأة في ممارسة حقوقها الاجتماعية (تجربة سلطنة عمان)، مقدمة إلى: ندوة دور المرأة في الإدارة في منطقة الخليج العربي ١٣-١٤ أكتوبر ٢٠٠٢م، الدوحة - دولة قطر.

إلى (٣٠%) من إجمالي الناخبين في ولايات السلطنة في ترشيحات المجلس خلال الفترة الثالثة، أما في الفترة الرابعة (٢٠٠٣/٢٠٠١م) فقد تم فتح المجال كاملاً أمام المرأة للمشاركة بالانتخاب دون التقيد بنسبة معينة تقديراً لدورها السياسي والبارز في النهوض بالمجتمع في جوانبه المختلفة وفي الفترة الخامسة (٢٠٠٣/٢٠٠٧م) تشكل المجلس خلال هذه الفترة من ثلاث وثمانين عضواً بينهم امرأتان تمثلان ما نسبته (٢,٥%) من إجمالي عدد أعضاء المجلس^(٢١٥)، وقد كان عدد إجمالي المترشحات (١٥) امرأة وكان إجمالي عدد المترشحين (٦٠٥) مرشح، وفي الفترة السادسة (٢٠٠٧/٢٠١١م) بلغ عدد المرشحات من النساء ٢١ امرأة ما نسبته (٢,٩%) من إجمالي المرشحين البالغ عددهم (٧١٧) من مختلف ولايات السلطنة الـ ٦١ ولاية، ليتنافسوا على (٨٤) مقعداً، ولم تتمكن أي واحدة منهن بالفوز بأي مقعد رغم الحضور الذي سجلته المرأة العمانية كناخبة بمعظم ولايات السلطنة، لكنها اقتربت من الفوز ودخول المجلس^(٢١٦).

٢ - المرأة العمانية في مجلس الدولة :-

يتكون مجلس الدولة من نخبة من أبناء الوطن تم اختيارهم بالتعيين بمرسوم سلطاني، بما يعادل نصف أعضاء مجلس الشورى حيث يقوم المجلس بمساعدة الحكومة على تنفيذ الإستراتيجية التنموية الشاملة، وبما يسهم في ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العماني والمحافظة على منجزاته وتأكيد المبادئ التي نص عليها النظام الأساسي للدولة، ولقد كان للمرأة نصيب في عضوية المجلس منذ تأسيسه عام ١٩٩٧م والمشاركة الفاعلة طيلة مراحل المجلس المختلفة.

حيث كانت المرأة حاضرة منذ بدايات المجلس، تعزز وتكمل دور أختها في مجلس الشورى حيث ضمت الفترة الأولى للمجلس (٤) نساء من إجمالي الأعضاء البالغ عددهم (٤١) عضواً، وتطور هذا العدد مع المراحل الثانية والثالثة والرابعة ليبلغ (٧، ١٤، ٩) على التوالي وقد بلغت أعلى نسبة تمثيل لها خلال الفترة الرابعة لتصل إلى (٢٠%)^(٢١٧)، ليكون ذلك دليلاً على نيل المرأة شرف المشاركة والتفاعل مع الحياة الاجتماعية والسياسية.

وأُنظر أيضاً: وزارة الإعلام بسلطنة عمان، بناء الدولة العصرية، مطبعة مزون، سلطنة عمان، ٢٠٠٠.

(٢١٥) اللجنة الوطنية للسكان، المرأة العمانية، مرجع سابق.

(٢١٦) مجلس الشورى، مساهمات المرأة العمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة، حقائق وأرقام، سلطنة عمان، ٢٠٠٨م.

(٢١٧) اللجنة الوطنية للسكان، المرأة العمانية، مرجع سابق.

أنظر أيضاً: مجلس الدولة، الأمانة العامة المساعدة لشؤون المعلومات والبحوث، المرجع السابق.

٣- المرأة العمانية في المراكز القيادية :-

وعلى الرغم من هذه الصورة الفاتمة، فقد شهدت الساحة العمانية مؤخراً انفراجاً ملحوظاً في مجال تيوأ المرأة العمانية مراكز صنع القرار، فخلال عامي(٢٠٠٣/٢٠٠٤م) تقلدت المرأة العمانية مناصب قيادية عليا على المستويات التالية:

أ) وزيرة بعدد(٤): وزيرة التعليم العالي، وزيرة السياحة، وزيرة التنمية الاجتماعية، رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية برتبة وزير.

ب) وكيل وزارة بعدد(١) ووزارة التربية والتعليم لشؤون المناهج التربوية.

ج) سفيرة بعدد(٢) سفيرة السلطنة لدى مملكة هولندا، وسفيرة السلطنة لدى الولايات المتحدة الأمريكية(واشنطن ٢٠٠٥م).

د) عضو في مجلس رجال الأعمال(١).

هـ) عضو في المجلس البلدي(٣) اثنتين تمثلان القطاع الأهلي، والثالثة ممثلة عن وزارة التجارة والصناعة(٢١٨).

و) عضو في مجلس إدارة غرفة وصناعة عمان(٢)(٢١٩).

ز) تولت المرأة مناصب أخرى في الجهاز القضائي، فعينت عام٢٠٠٨م أول مديرة إدارة ادعاء عام لتخطو خطوة نحو تطوير العمل القضائي.

ح) عدد (٥) في وظيفة وكيل ادعاء عام ثان.

كما صدرت توجيهات من قبل السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بتأنيث الوظائف الحكومية أينما ذكرت، وهذا الأمر يوضح لنا أن هناك توجيهات إيجابية من قبل راسمي، السياسات في سلطنة عمان، تتضافر وتتعاون مع العديد من المؤسسات الاجتماعية (حكومية وأهلية) وتجوز زيادة مساهمة المرأة العمانية في التنمية لأنها تشكل نصف المجتمع.

ولأن الدولة بسياستها وتوجهاتها الرشيدة بقيادة صانع نهضتها السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان تمثل العامل الأكثر تأثيراً في تفعيل دور المرأة ودمجها في التنمية السياسية، ومن خلال مؤسسات الدولة وسياسات الحكومة والأجهزة التنفيذية لذلك يمكن للدولة أن تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لإلغاء التمايز بين الرجل والمرأة والعمل على تعزيز دور المرأة و تفعيل مشاركتها في الحياة السياسية بالسلطنة.

(٢١٨) مجلس الشورى، مساهمات المرأة العمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة في سلطنة عمان، حقائق وأرقام، ط٣، مايو٢٠٠٦م.

(٢١٩) مجلس الشورى، المرجع السابق.

وعلى الرغم من حصول المرأة العمانية على حق الترشيح والانتخاب لعضوية مجلس الشورى، وعضوية مجلس الدولة، بحيث يؤدي ذلك إلى أن تكون قوة فعالة في المجتمع العماني، إلا أن المؤشرات سابقة الذكر تدل على تندي نسبة مساهمة المرأة في المناصب القيادية ومراكز صنع القرار، لأسباب ترجع إلى النظرة المتوارثة من قبل المرأة لذاتها والرجل والنابعة من الموروث الثقافي الذي يرى أن مثل هذه المراكز وُجدت للرجل فقط، والمرأة التي تعمل فيها ينظر إليها نظرة المرأة المسترجله، هذا إلى جانب التمييز الواضح في وصول المرأة إلى مثل هذه المراكز القيادية التي يحتكرها الرجل.

تعقيب:-

يتبين من خلال استعراض ما سبق عن دور المرأة العمانية الثقافي والاقتصادي والسياسي بالإضافة إلى مكانتها ووضعها في القوانين والتشريعات العمانية، نلاحظ أن هناك تقدماً ملحوظاً في وضع المرأة العمانية ومكانتها ومشاركتها التنموية في كافة المجالات السياسية والتعليمية والمهنية (وبخاصة في السنوات الأخيرة) أو ما يسمى بالعقد الأول من الألفية الثالثة وذلك في إطار التحولات العالمية والتي انعكست بالطبع على الأقطار العربية، وبالإضافة إلى التحديث والإصلاح الذي شهدته دول الخليج العربي.

إلا أننا نرى أن الإصلاح والتنمية كانت عملية كمية أكثر مما هي كيفية وذلك في المجتمع العماني، حيث اعتمدت تلك التنمية على الدور الذي لعبه المال النفطي في تحديث المجتمع العماني شأنه شأن دول الخليج البترولية الأخرى وذلك بالأساس، ولم تركز تلك التنمية على سياسة قومية شاملة تعتمد على بذل الجهود وتعبئة كافة الطاقات والقوى الوطنية حيث أن البشر " رجالاً و نساءً " هم محور التنمية وذلك بإقامة المشروعات الصناعية والزراعية المختلفة والتي تستوعب في إطارها كافة عناصر المجتمع وفئاته، وبالتالي فهي ليست تنمية بالمعنى المقصود والمطلوب، كما أنها تعتبر بالتالي كمية لا كيفية أو نوعية كما سبق الإشارة إلى ذلك ولا توأكب حجم التغيرات العالمية المعاصرة، ولا متطلبات المرحلة الحالية، وبالمثل فإن المرأة العمانية بما أنها تعد جزء لا يتجزأ من هذا السياق الاقتصادي والاجتماعي العماني المشار إليه آنفاً، فقد كان من الطبيعي أن يكون التقدم الذي أحرزته في الحقوق والواجبات وذلك في المجالات المختلفة" التعليم - العمل - السياسة - والصحة " وغيرها كمياً لا كيفياً وذلك ما أوضحتها المؤشرات والإحصاءات المختلفة في هذا الفصل.

ويتضح ذلك أيضاً عند القول بأن كم التقدم النسبي للمرأة العمانية لا يعبر عن متطلبات المرحلة الراهنة لتنمية المجتمع العماني، ولا يواكب التحولات العالمية أو وضع المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمعات الأخرى وبخاصة في الدول المتقدمة، كما أنه لا يتواءم مع ما أقرته القوانين والتشريعات حول حقوق المرأة العمانية وواجباتها، مما يوضح أن الفجوة لا تزال كبيرة بين ما هو موجود في

القوانين والتشريعات حول وضع المرأة وما يجب أن يكون بالنسبة لها، والواقع الفعلي يظهر أن المرأة لا تزال تعاني من التبعية والتخلف كما أنها لا تزال أسيرة ثقافة ذكورية لم تتخلص منها المرأة في المجتمعات العربية وهو ما يتنافى مع إحدى متطلبات التنمية في تلك المجتمعات.

إن ذلك يعني أن العوامل والأبعاد الاجتماعية تشير إلى أنها تقف كمعوقات أكثر منها مقومات في سبيل تقدم المرأة العمانية والذي بات ضرورة ملحة وذلك لتحقيق التنمية المطلوبة والمرجوة للمجتمع العماني وأنه ليس من المعقول أن تنتظر تنمية تستبعد فرداً أو نوعاً اجتماعياً، ولا يمكن للمرأة أن تشارك بفاعلية في عملية التنمية دون إتاحة الفرصة لها بالكامل للمشاركة وقبل ذلك تنال كافة حقوقها كما أقرت القوانين بذلك.

المبحث الثاني المرأة العمانية والعمل التطوعي

تمهيد:

أولاً: نشأة العمل التطوعي في سلطنة عمان

ثانياً: تطور العمل التطوعي في سلطنة عمان

ثالثاً: تنظيم العمل التطوعي في سلطنة عمان

رابعاً: ميادين ومجالات العمل التطوعي في القانون العماني

خامساً: مجالات العمل التطوعي في المجتمع العماني

سادساً: الجمعيات النسائية

سابعاً: مراكز التأهيل النسوية

ثامناً: الجمعيات المهنية

تاسعاً: نماذج لجمعيات أهلية في سلطنة عمان

تعقيب

تمهيد:

لقد كانت السلطنة من ضمن المجتمعات التي اعتبرت العمل التطوعي من ضمن الدعائم الأساسية للتنمية، وبادرت إلى تشجيع المواطنين المشاركة فيه وتنميته.

إن العمل التطوعي في سلطنة عمان موجود منذ القدم في مختلف المجالات والأنشطة إلا إنه قد ظهر بصورته الرسمية على أيدي ثلة من النساء العمانيات في وقت مبكر في بداية السبعينات، ليأخذ في النمو والتطور إلى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم، إن المرأة العمانية اليوم في عصر مولانا السلطان قابوس حفظه الله ورعاه، قد تعلمت واجتهدت وأصبحت تنافس أخيها الرجل في تنمية المجتمع، وقد خصص سلطان عمان - حفظة الله - يوم السابع عشر من أكتوبر من كل عام يوماً للمرأة العمانية؛ تكريماً وحافزاً لها للمضي قدماً نحو تنمية المجتمع، لذا فإن للمرأة العمانية الحق بأن تفخر بالمكانة التي وصلت لها.

" إلا أن ما نلاحظه في وقتنا الحالي أن هناك نوعاً من القصور والعزوف تجاه العمل التطوعي وخصوصاً بين النساء؛ حيث تشير الإحصاءات على تراجع نسبة النساء المتطوعات مقارنة بالذكور، وأن أكثر الفئات العمرية تطوعاً هي الفئات الواقعة بين سن ٤٥ و ٦٥ سنة، كما أوردته قاعدة بيانات المنظمة العربية للجمعيات الأهلية"^(٢٢٠).

أولاً: نشأة العمل التطوعي في سلطنة عمان:

١- العمل التطوعي قبل عام ١٩٧٠ م :

يعتبر العمل التطوعي في المجتمع العماني من أهم المكونات الأساسية للحياة الاجتماعية منذ القدم؛ فقد تم الاعتماد عليه في تسيير شؤون الحياة في مختلف المجالات، وقد تمثلت صور هذا التطوع في نذكر على سبيل المثال وليس الحصر: التعاون بين أفراد المجتمع المحلي في حالات الوفاة، والمرض، والغرق، وفي مناسبات الزواج، والولادة، وبناء المنازل، والاحتفال بالضيوف وإكرامهم، وغيرها من المناسبات والمواقف التي تزخر بها الحياة الاجتماعية في المجتمع العماني، من خلال الدور الذي لعبته المساجد، والمجالس العامة (السبلة).

وتميز العمل التطوعي قبل النهضة بالعديد من الخصائص منها: الدور المحوري للدين الإسلامي، وأثره الملموس في تفعيل ثقافة العمل التطوعي، وبروز دور الشيخ، والراشدين، وذوي الهيبة، النفوذ، الأعراف القبلية، والتقاليد الاجتماعية، وعدم وجود متخصصين مهنيين في هذا المجال، ولم تكن هناك قوانين أو تشريعات تنظم ممارسة العمل التطوعي أو الفئات التي تستحق هذه الرعاية^(٢٢١).

(٢٢٠) <http://sanabdw.Maktoobblog.com>

(٢٢١) راشد البوسعيدي، العمل التطوعي في المجتمع العماني: الواقع وآليات تفعيل، بحث منشور في: مجلة شؤون اجتماعية، دولة الإمارات العربية، العدد ٨٩، ٢٠٠٦، ص ٢٨.

٢- العمل التطوعي بعد عام ١٩٧٠م :

لقد نشئ العمل التطوعي في سلطنة عمان بمنظومة المرأة العمانية، وحركتها النشطة في بداية السبعينات الباكرة، حيث تحركت الفكرة في مكان متواضع في مسقط من خلال مجموعة من النساء، حيث عملت هذه النساء في ضوء إمكانيات بسيطة، ومتواضعة، وقد بلغ عددهن ٣٥ امرأة، وفتاة. اجتمعن اجتماعهن الأول في ١٩٧٠/٩/٢٣م في أحد المنازل، وجرت عملية الترشيح لاختيار مجلس الإدارة، تبعها اجتماع آخر في نادي عمان بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٦م، ومنه قررت الجمعية البدء في مشروع محو الأمية للمرأة العمانية، وتم عقد الاجتماع الثالث في مدرسة الزهراء بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٧م حيث تم إعلان دستور الجمعية، وفي ١٩٧١/١/١٩م تم إشهار الجمعية العمانية بمسقط لتكون بداية مشرقة في مجال العمل التطوعي.

ومن أجل تنسيق الأنشطة، وتفعيل العمل النسائي التطوعي، ووضع البرامج والخطط التي تعمل على النهوض بالمرأة ومشاركتها الفاعلة في عملية التنمية في البلاد، تم إنشاء لجنة تنسق العمل النسائي التطوعي بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني رقم (٩٨/٣٦٥) الصادر في تاريخ ١٩٨٨/١١/٤م، وهكذا تم تشكيل اللجنة بموجب القرار الوزاري ٩٩/٣٤ في ١٩٩٩/٣/١م^(٢٢٢).

لجنة تنسيق العمل التطوعي النسائي عام ١٩٩٩م:

تم إنشاء لجنة تنسيق العمل التطوعي النسائي عام ١٩٩٩م، وقد حددت أهم خصائصها في الآتي:

- ١- اقتراح الأطر العامة لخطط وبرامج تنمية المرأة.
 - ٢- توحيد الجهود المشتركة بين الجمعيات والتخلص من الازدواجية.
 - ٣- تشجيع التعاون والتنسيق فيما بين جمعيات المرأة العمانية.
- تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتعيين إدارة هذه اللجنة ويأتي تمويل هذه اللجنة من الحكومة والتبرعات^(٢٢٣).

ولا يقتصر العمل التطوعي في السلطنة على جمعيات المرأة العمانية بل هناك مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي الموزعة على مختلف مناطق السلطنة، وجمعيات المعوقين، ومراكز التأهيل النسوية ومجموعات الدعم^(٢٢٤).

(٢٢٢) العمل التطوعي في المجتمع العماني: الواقع وآليات تفعيل، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢٢٣) عمان وتقرير التنمية البشرية الأول، ٢٠٠٣، وزارة الاقتصاد الوطني، ص ١٦٤.

(٢٢٤) ملخصات أوراق عمل ندوة العمل التطوعي بين التعريف والتطبيق، التي نظمتها جماعة أصدقاء المجتمع بالتعاون مع الجمعية العمانية للمعوقين بجامعة السلطان قابوس،

٢٠٠٠، ص ١١.

ثانياً: تطور العمل التطوعي في سلطنة عمان:

بدأت الانطلاقة الفعلية مع بواكير عصر النهضة، فرضت التغيرات التي شهدتها السلطنة في مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وما تتطلبه الحياة المعاصرة من تخطيط وتنظيم وأساليب عمل مبتكرة؛ تحول العمل التطوعي من صيغته، وأنماطه التقليدية السابقة، إلى جمعيات، وهيئات، ومؤسسات حديثة.

وقد شهدت السلطنة في السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً في ميادين العمل الاجتماعي على الصعيدين الرسمي والأهلي، ويرجع هذا الاهتمام إلى التطور الجديد الذي برز فيه:

١- القلة النوعية في تقديم الخدمات الاجتماعية بحيث تطور مفهوم العمل الاجتماعي،

فأصبح العمل الاجتماعي عملاً مؤسسياً.

٢- معالجة المشكلة الاجتماعية.

بالإضافة إلى تطورات أخرى لا تقل أهمية شملت حجم العمل، وأسلوبه، ونوعيته، وعدد العاملين فيه.

وسوف نعرض فيما يلي موجز لمسيرة العمل التطوعي:

١- الجمعيات الأهلية:

كانت المرأة العمانية السبق في تأسيس أول جمعية أهلية بالسلطنة، حيث بادرت بإنشاء جمعية

المرأة العمانية بمسقط عام ١٩٧١م إلى أن تم تدعيم ذلك بصدور المرسوم السلطاني بتاريخ

١/١/١٩٧٢م.

وبعدها أخذت الجمعيات الأهلية في الزيادة، وتنوعت أهدافها، وأنشطتها، حيث بلغ العدد الإجمالي حتى

عام ٢٠١٠م (١٢٥) منها (٥٢) جمعية نسائية، و (٢٣) جمعية مهنية تخصصية، و (٢٠) جمعية خيرية

منتشرة في مختلف مناطق السلطنة.

٢- الأندية الاجتماعية الخاصة بالجاليات الأجنبية، والبالغ عددها (٩) أندية و (٣) فروع.

٣- مراكز الوفاء الاجتماعي والبالغ عددها (٢١) مركز.

٤- لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي^(٢٢٥).

(٢٢٥) المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة الجمعيات وأندية الجاليات.

ثالثاً: تنظيم العمل التطوعي في سلطنة عمان:

يعتبر القانون وسيلة، وأداة لتنظيم المجتمع، ومعبراً عن مختلف احتياجاته، سعياً لتحقيق المصلحة العامة؛ ونتيجة لتطور المجتمع العماني، ورغبة المواطنين في التوسع بالعمل، فقد برزت الحاجة إلى تعديل قانون الأندية والجمعيات بالسلطنة الصادر عام ١٩٧٢م بصور المرسوم السلطاني ٢٠٠٠/١٤ بتنظيم الجمعيات الأهلية بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٣م، حيث أشتمل هذا القانون على (٦٠) مادة قسمت إلى تسعة أبواب على النحو التالي:-

الباب الأول: تعاريف، وأحكام عامة.

الباب الثاني: تأسيس الجمعية.

الباب الثالث: الجمعية العمومية.

الباب الرابع: مجلس الإدارة.

الباب الخامس: مالية الجمعية.

الباب السادس: إدماج الجمعية وحلها.

الباب السابع: الجمعيات ذات النفع العام.

الباب الثامن: العقوبات.

الباب التاسع: أحكام وقتية.

كما أن معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني أصدر بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٠م القرار الوزاري رقم ١٥٠ / ٢٠٠٠ الخاص بنظام تأسيس الجمعيات الأهلية، لتساعد المؤسسين في وضع نظمها، أشتمل على (٤٦) مادة وزعت على خمسة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول: اسم الجمعية، وأهدافها، ومجال نشاطها، ونطاق عملها الجغرافي، ومركز إدارتها.

الباب الثاني: شروط العضوية، وحقوق الأعضاء، وواجباتهم.

الباب الثالث: إدارة الجمعية.

الباب الرابع: موارد الجمعية، وكيفية استغلالها.

الباب الخامس: حل الجمعية.

ومن هنا يتضح بأن الجمعية الأهلية قد نظمت بموجب قانون الجمعيات ٢٠٠٠/١٤ ونظام تأسيس الجمعيات الأهلية رقم ٢٠٠٠/١٥٠.

كما قامت الجهة المختصة بالوزارة بوضع خطوات استرشادية حول كيفية تسجيل جمعية أهلية يتم تقديمها للمواطنين عند المراجعة لتأسيس جمعية لمساعدتهم، ويتم توزيعها مع نسخة من قانون الجمعيات الأهلية ونظام تأسيس الجمعيات^(٢٢٦).

رابعاً: ميادين ومجالات العمل التطوعي في القانون العماني:

حدد قانون الجمعيات ٢٠٠٠/١٤ مجالات عمل الجمعيات الأهلية بما يأتي:

- ١- رعاية الأيتام.
 - ٢- رعاية الطفولة.
 - ٣- الخدمات النسائية.
 - ٤- رعاية المسنين.
 - ٥- رعاية المعوقين.
 - ٦- رعاية المصالح المهنية للأطباء، والمحاسبين، والمهندسين.
 - ٧- أية مجالات أخرى أو أنشطة يرى الوزير إضافتها^(٢٢٧).
- ويمكن للمتطوعين المعاونة في المجالات الآتية سواء كانت تقدمها مؤسسات حكومية أو أهلية.

١- الخدمات الصحية:

- أ- أعمال التمريض، والإسعافات الولية.
- ب- إعداد البرامج الترويجية، وتقديمها للمرضى.
- ج- التوعية الصحية بالجمعيات.
- د- المعاونة في تكوين وإنشاء مكاتب يستفيد منها المرضى.
- هـ- زيارة المرضى، والتعرف على مشكلاتهم والعمل على حلها.

(٢٢٦) ملخصات أوراق عمل ندوة العمل التطوعي بين التعريف والتطبيق، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢٢٧) ملخصات أوراق عمل ندوة العمل التطوعي بين التعريف والتطبيق، مرجع سابق، ص٣٨.

٢- مؤسسات رعاية الطفولة:

- أ- معاونة الأخصائيين الاجتماعيين في عملهم.
- ب- تنظيم الرحلات الترفيهية للأطفال، وتعليمهم بعض الهوايات التي تتفق مع ميولهم، وقدراتهم.
- ج- الإشراف، وتدريب الأطفال المعاقين.
- د - الاشتراك في تنفيذ البرامج التعليمية للأطفال، وأداء بعض الأعمال الإدارية.

٣- مؤسسات خدمة المجتمع:

- أ- إعداد، وتنفيذ البرامج الترويجية لخدمة البيئة التي تخدمها المؤسسة.
- ب- المساهمة في البرامج التي تؤثر على تنمية المجتمع مثل: برامج محو الأمية، وتنظيم الأسرة.
- ج- دعم الموارد المالية للجمعيات عن طريق التبرعات، والمساهمة في حملات جمع المال بوسائل مشروعة.

خامساً: مجالات العمل التطوعي في المجتمع العماني:

الجمعيات التي تقدم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة:

١- جمعية رعاية الأطفال المعوقين:

جمعية أهلية تأسست عام ١٩٩١م، ومقرها الرئيسي في محافظة مسقط، ويشمل نشاطها جميع أنحاء السلطنة، تقدم الجمعية خدماتها من خلال عدد من المراكز التطوعية، حيث يبلغ عددها (٦) مراكز تقدم خدمات التأهيل لعدد (٣٤١) طفلاً.

كما تعمل الجمعية على توفير التدريب اللازم للمتطوعات العاملات بالمراكز واللاتي بلغ عددهن (٨٢) متطوعة. ومن أهداف الجمعية تدريب وتأهيل الطفل المعوق ورعايته وتمكينه من التكيف

والاندماج في المجتمع مهنيًا ونفسيًا واجتماعيًا، وتنمية الوعي الاجتماعي والصحي لدى أفراد المجتمع فيما يتعلق بحقوق الطفل المعوق وكيفية رعايته وأساليب الوقاية من الإعاقة^(٢٢٨).

٢- الجمعية العمانية للمعوقين:

تأسست عام ١٩٩٥م، ومقرها في محافظة مسقط، وتقوم الجمعية بالأخذ بيد المعوقين ومساعدتهم في كافة مجالات الحياة؛ لتمكينهم من التكيف والاندماج في مجتمعهم مهنيًا، ونفسيًا، وثقافيًا، كما قامت الجمعية من أجل تخفيف المعاناة لعدد من فئات المعوقين ووفقاً لإمكانياتها المتاحة بتقديم الأجهزة والمعينات التي تساعد المعوقين على التغلب على إعاقاتهم.

ومن أهم انجازات الجمعية إلى جانب العمل على تحقيق الوعي لدى المجتمع حول قضايا الإعاقة والتعريف بالجمعية إصدار مجلة للجمعية بعنوان "التحدي" وهي مجلة متخصصة تعني بالدرجة الأولى بشؤون المعوقين، تصدرها لجنة الإعلام والعلاقات العامة بالجمعية^(٢٢٩).

٣- جمعية النور للمكفوفين:

تأسست عام ١٩٩٧م، ومقرها الرئيس في السوق بمنطقة (الباطنة) تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مثل: معالجة مشاكل المكفوفين واحتياجاتهم ودمجهم في المجتمع، وتوطيد الصداقة مع أقرانهم من المبصرين، ونشر الوعي الثقافي والاجتماعي والصحي، ومشاركة أعضاء الجمعية في الأعمال التطوعية مع أفراد المجتمع.

ومن أهم انجازات الجمعية المشاركة في الندوات والمؤتمرات وتوفير أدوات تعويضية للمكفوفين وتنظيم دورات النور التدريبية في مجال القراءة والكتابة بطريقة "برايل" للمتطوعات بمراكز الوقاء الاجتماعي التطوعية، وللجمعية فرع بمحافظة ظفار مستقل يقوم بنفس الدور التطوعي للمكفوفين في المحافظة^(٢٣٠).

(٢٢٨) تقرير أنشطة جمعية رعاية الأطفال المعوقين، مسقط، إبريل ٢٠٠٥م.

(٢٢٩) وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لنشاط دائرة الصناديق والجمعيات الخيرية، مسقط، ٢٠٠٤.

(٢٣٠) وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير دائرة الجمعيات المهنية وأندية الخاليات الأجنبية، مسقط، ٢٠٠٦.

٤- جمعية التدخل المبكر:

ترعى الجمعية الأطفال المعوقين، ومن أهدافها تقديم الخدمات التشخيصية والتدريبية والتعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من الولادة وحتى سن السادسة، لتساعد على النمو الطبيعي بتسريع النمو الحركي واللغوي والتطوري للعمل على دمجهم مع الأطفال العاديين، أو توجيههم إلى القنوات المختصة للإفادة من الخدمات المتوفرة، بالإضافة إلى تقديم برامج توعوية لشرائح المجتمع، للحد من حدوث الإعاقة، وتوضيح أسبابها والتعاون مع المؤسسات المحلية، والإقليمية، والدولية؛ للإفادة من خدماتها في مجال نشاط الجمعية، تم إشرافها في عام ٢٠٠٠م^(٢٣١).

أنواع الإعاقة التي تتعامل معها الجمعية:

الإعاقة السمعية، الحركية، العقلية، المنغولية، تأخر النمو^(٢٣٢).

٥- مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعية:

بدأت فكرة إنشاء مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي عام ١٩٩٠م من خلال برامج التأهيل المجتمعي، حيث يتلقى المتطوعون برامج تدريبية تؤهلهم للعمل مع الأطفال المعاقين وأسراهم، وتهدف هذه المراكز إلى تدريب الأطفال على بعض المهارات اليومية التي تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم قدر الإمكان، وتوعية المجتمع بقضايا الإعاقة من خلال الندوات، واللقاءات العملية، والعلمية والأنشطة الخيرية، وتهيئة الطفل للالتحاق بالمؤسسات التعليمية والتدريبية وبرامج التدريب المهني المختلفة، والتغلب على العقبات التي تحول دون ذلك^(٢٣٣).

ويعتبر المجتمع العماني احد المجتمعات المؤهلة لوجود وظهور أشكال متعددة من علاقات الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية من جهة، ومن جهة أخرى بين المؤسسات الأهلية وسكان المجتمعات المحلية، إذ يمكن القول أن العمل الاجتماعي التطوعي بات ركيزة أساسية من الركائز التي تعتمد عليها الدولة في انجاز خططها وبرامجها ومشروعاتها التنموية.

(٢٣١) العمل التطوعي في المجتمع العماني: الواقع وآليات تفعيل، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢٣٢) http://www.mosd.gov.om/s_care_١.٤.asp

(٢٣٣) العمل التطوعي في المجتمع العماني: الواقع وآليات تفعيل، مرجع سابق، ص ٤٠.

وتمثل مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعية فرصة جيدة لاستثمار الجهود الأهلية الراغبة في القيام بالأعمال التطوعية بغرض توفير الخدمات الاجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع المحلي، حيث تهتم هذه المراكز بشريحة مهمة من شرائح المجتمع العماني، ألا وهي شريحة الأطفال المعوقين، حيث يمثل الأشخاص المعوقين في أي مجتمع شريحة مهمة من الشرائح السكانية المكونة للمجتمع، الأمر الذي يوجب توجيه الاهتمام والرعاية المناسبة لها.

وتقوم فكرة إنشاء هذه المراكز وأساسها الاجتماعية على تبني إستراتيجية التأهل المرتكز على المجتمع، ذلك الذي يمثل أحد أهم استراتيجيات التنمية المحلية، والتي تستهدف تحقيق التأهيل وتكافؤ الفرص والتكيف والاندماج في المجتمع.

وتتضافر مجموعة من العناصر البنائية الاجتماعية والمؤسسية للاضطلاع بهذه المهام، حيث يتم التنفيذ من خلال الجهود التطوعية المؤازرة للأطفال المعوقين أنفسهم وأسرهم وأفراد وقيادات المجتمع المحلي، إلى جانب المؤسسات الصحية والتعليمية والمهنية في المجتمع، إذ تستقبل هذه المراكز الأطفال الذين لديهم إعاقات كالتخلف العقلي والصم وضعف البصر والشلل الدماغي وشلل الأطفال وتعتبر هذه المراكز نموذجاً حياً للتعاون والشراكة بين قطاعات المجتمع الحكومية والأهلية الخاصة.

وتتطلق مراكز الوفاء الاجتماعي في عملها من خلال التركيز على العمال والجهود التطوعية للمرأة العمانية، فباب التطوع فتح على مصراعيه أمامها، حيث يتوقع أن تؤدي المرأة دوراً محورياً في الأعمال التطوعية بشكل عام وفي الأعمال التطوعية المرتبطة بتوفير الخدمات للمعاقين على وجه الخصوص.

وتوفر هذه المراكز للمتطوعات من نساء المجتمع المحلي الفرصة لرعاية فئة محددة من الأطفال المعاقين، كما أنها تتيح للمتطوعات اللاتي لديهن أقارب أو أبناء معاقين، معرفة الطريق السليمة لتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية لهم، وكذلك مساعدته على التكيف مع الإعاقة ومع المجتمع الذي يعيشون فيه.

ويبلغ عدد مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعي بسلطنة عمان إحدى وعشرين مركزاً تطوعياً، تتوزع على مختلف محافظات ومناطق وولايات السلطنة، تضم ٢٩٠٦ ملتحقاً، يعمل فيها ٣٩٤ متطوعة، يتم

تدريبهم وتأهيلهم على كيفية العمل مع الأطفال المعوقين وأسره؛ وهي تجربة رائدة تميزت بها السلطنة بشهادة وإشادة عدد من الخبراء والمنظمات الدولية.

تعتبر مراكز الوفاء الاجتماعي نموذجاً للمراكز الاجتماعية التي تعتمد في عملها على إستراتيجية التأهيل المتمركز على المجتمع، وهي إستراتيجية تدرج في إطار تنمية المجتمع المحلي وتهدف إلى تحقيق التأهيل والتكافؤ في الفرص والاندماج في المجتمع للأطفال المعوقين الذين هم دون سن الرابعة عشر، وتعتمد هذه المراكز على الجهود التطوعية المتضامنة للمعوقين أنفسهم وأسره وأفراد وقيادات المجتمع المحلي بالإضافة إلى جميع المؤسسات الاجتماعية المتواجدة بالمجتمع المحلي.

وتقوم هذه المراكز بتقديم الخدمات التالية للأطفال المعوقين الذين يقعون في الفئة العمرية (3-14) سنة:

- 1- تقديم خدمات التأهيل الاجتماعي، والنفسي، والجسدي للطفل المعاق؛ لتهيئته للاندماج في المجتمع وفق إمكانياته وقدراته والاستفادة من الإمكانيات المجتمعية المتاحة.
- 2- توجيه وإرشاد أسرة الطفل المعاق إلى كل ما يتعلق بواقع ومتطلبات الإعاقة وكيفية التكيف معها وتعزيز دور الأسرة في القيام بواجباتها اتجاه الطفل المعاق.
- 3- إنكاء روح العمل الاجتماعي التطوعي لدى أفراد المجتمع وتفعيل دور المجتمع في تقديم خدمات أفضل للمعاقين.
- 4- تهيئة الطفل المعاق للالتحاق بالمؤسسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية.
- 5- تعميق العلاقة بين المركز وأسرة الطفل المعوق من خلال الزيارات التي تقوم بها المتطوعات للطفل المعاق في منزله.
- 6- زيادة وعي المجتمعات المحلية بالإعاقة ورعاية المعاقين.

سادساً: الجمعيات النسائية:

1- جمعية المرأة العمانية:

متوزعة في مختلف مناطق وولايات السلطنة، تهدف إلى رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمرأة والاهتمام بالطفولة، وغرس قيم العمل النسائي التطوعي والمحافظة على التراث المحلي، وتأهيل المرأة وتدريبها لتمكينها من المساهمة في تنمية المجتمع.

ميادين نشاط جمعيات المرأة العمانية وأهدافها:

- أ- رفع المستوى الاجتماعي والصحي والثقافي للمرأة والطفل.
- ب- رفع مساهمة المرأة في التخطيط لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية.
- ج- الإسهام في النهضة التعليمية بالسلطنة من خلال إنشاء وإدارة رياض الأطفال.
- د- الإسهام في النهضة الثقافية من خلال برامج ونشاطات ثقافية متعددة، من ضمنها إصدار مجلة ترعى شؤون المرأة والأسرة العمانية.
- هـ- العمل على تنمية التقاليد القائمة على الفضيلة والنابعة من تاريخ المجتمع وقيمه ومبادئه والمستمدة من الدين الإسلامي الحنيف.
- و- تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية إلى سبل الحياة الصحيحة والتخفيف عن الأسر المحتاجة.
- ز- تعليم المرأة بعض الصناعات التقليدية وتدريبها في بعض المجالات المهنية لمساعدتها على رفع مستوى الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.
- ح- المشاركة الإيجابية في احتفالات المناسبات الوطنية و الدينية والعالمية.
- ط- إقامة المعارض والأسواق الخيرية التي يوجه ربحها للمحتاجين.
- و- التعاون مع المنظمات النسوية خارج السلطنة للاستفادة من تجاربها^(٢٣٤).

أهم أنشطة جمعيات المرأة العمانية:

تنفيذ أنشطة هذه الجمعيات من خلال لجان فرعية-اجتماعية- ثقافية- صحية.

١- على الصعيد الاجتماعي:-

يشتمل برنامج عمل الجمعيات على تعزيز العلاقات بين الأسرة الكبيرة للمجتمع العماني ككل وبين الأسرة الصغيرة وأعضائها في المجتمع المحلي من خلال النشاطات المختلفة مثل اللقاءات والندوات والاحتفالات الاجتماعية والدينية والقومية.

(٢٣٤) عبد الفتاح محمد، الجمعيات الأهلية النسائية قضايا ومشكلات، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٥٦.

حيث تتكاتف جهود وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ممثلاً في المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل وجمعيات المرأة العمانية في شتى أنحاء السلطنة من أجل توعية المرأة بدورها في المجتمع وإدماجها في عمليات التنمية.

أهم هذه الخدمات:

١- محور أمية النساء اللاتي فاتتهن فرص التعليم وتوعيتهن ليتحولن إلى طاقات مجتمعية تنفيذاً للسياسة التعليمية التي نادى بها السلطان قابوس - سلطان عمان (سنعلم أبناءنا حتى تحت ظل الشجرة).

٢- تدريب النساء على أعمال الخياطة والنصيل.

٣- تدريب النساء على الحرف التي تشتهر بها البيئة.

٤- إنشاء دور حضانة ورياض أطفال.

٥- إقامة نواد صيفية لشغل أوقات فراغهن.

٦- إقامة نواد للأطفال ذات أنشطة متعددة لإبراز مواهبهم.

٧- إفراح المجال أمام المرأة للمشاركة في فعاليات المناسبات الوطنية والدينية والاجتماعية إبرازاً لطاقاتها وتأكيداً لدورها.

٨- خدمات مقدمة لفئة الأطفال المعاقين ومنها:

- مشروع رعاية الأطفال المعاقين الذي تقدمه جمعية المرأة العمانية بمسقط.

- مشروع رعاية الأطفال المعاقين بالمنطقة الجنوبية بالتعاون مع (الأجفند).

٢- على الصعيد المحلي:-

تشارك عضوات جمعيات المرأة العمانية بمختلف الولايات في الخطة الوطنية لرعاية الأم والطفل

بما يلي:

١- زيارات منزلية للأسر للتوعية .

٢- ندوات للتوعية بصحة الأم والطفل.

٣- التوعية بالتحصينات المختلفة للطفل، وتتبع الحالات المختلفة.

٤- المشاركة في شهر البلديات بالتوعية بالنظافة العامة والخاصة ونظافة البيئة.

٣- على الصعيد الاقتصادي:-

ويتم تدريب العضوات على مهارات متعددة وذلك لزيادة دخلهن مثل:

- ١- خياطة وتفصل الملابس.
- ٢- التدريب على النسيج.
- ٣- حفظ وتصنيع الخضار والفواكه.
- ٤- التدريب على الخزفيات في المنطقة الجنوبية التي تشتهر بإنتاج المجامر والبخور واللبان.

٤- على الصعيد الثقافي:

- ١- إقامة معارض لكتب الأطفال ومكتبات.
- ٢- إقامة مهرجانات ومعسكرات للأطفال ومسابقات ثقافية.
- ٣- إقامة دورات في الإدارة واللغة الإنجليزية والكمبيوتر وتنسيق الزهور وتصنيفها.
- ٤- كما تصدر الوزارة باسم الجمعيات (مجلة عمانية) وهي تعبر عن آراء وأخبار الجمعيات وكل ما يهم المرأة^(٢٣٥).

سابعاً: مراكز التأهيل النسوية:

تهدف هذه المراكز إلى تفعيل دور المرأة في تنمية المجتمع، وإكسابها مجموعة من المهارات في مجالات الحياة المختلفة، وتنمية السلوك الادخاري، ونبذ النزعة الاستهلاكية. وتواجه الجمعيات النسائية التطوعية مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

ضعف الإسهام في الجانب الإنمائي، الذي اقتصر في أغلب الحالات على برامج محو الأمية وتعليم بعض الحرف النسوية، وعجز هذه الجمعيات عن استقطاب القطاعات الواسعة من السكان، كمشاركين أو منتفعين، وعدم كفاية الدعم المادي الحكومي والأهلي، وضعف التوعية الإعلامية بأهمية هذه الجمعيات^(٢٣٦).

(٢٣٥) الجمعيات الأهلية النسائية قضايا ومشكلات، مرجع سابق، ص٥٦٣-٥٦٥.

(٢٣٦) العمل التطوعي في المجتمع العماني: الواقع وآليات التفعيل، مرجع سابق، ص٤٣.

ثامناً: الجمعيات المهنية:

هي الجمعيات التي تتكون من الأفراد الذين ينتمون إلى المهنة الواحدة، وتهدف إلى تطوير المستوى المهني للعاملين من الناحية العلمية والاجتماعية، وتشجع العاملين على القيام بالبحوث العلمية، وتعميق المعرفة لدى كل عضو في مجال تخصصه المهني، والدفاع عن الحقوق المشروعة لهؤلاء الأعضاء، وتوثيق الصلة بين هذه الجمعيات والجمعيات المماثلة. وتتوزع الجمعيات المهنية في سلطنة عمان من جمعيات الأطباء والمهندسين، والجيولوجيين، وغيره.

تاسعاً: نماذج لجمعيات أهلية في سلطنة عمان:

لقد استطاعت الجمعيات الأهلية التطوعية التواصل مع الناس وتلمس همومهم واحتياجاتهم منذ البدايات الأولى لإشهار هذه الجمعيات إن احتياجات الأفراد والجماعات في تطور مستمر، كما أن ضغوط الحياة أظهرت تزايداً في المتطلبات، وبذلك أصبحت هناك ضرورة وأهمية للتعاون بين الحكومية، ووجود الجمعيات الأهلية التطوعية، ولقد نتج عن ذلك حركة أهلية في عمان، ساهمت بشكل فعال في توفير الخدمات من خلال وجود الجمعيات الخيرية التخصصية.

١- جمعية البيئة العمانية:

تم إشهار جمعية البيئة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٩م، وتهدف الجمعية إلى حماية البيئة العمانية بكافة أشكالها، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية والهيئات الدولية والإقليمية، كذلك تسعى الجمعية من أجل إعادة الأحياء البرية وحماية الغابات والمراعي والاستفادة من المحميات الطبيعية والمناطق المحمية، وتفعيل دور المواطن في حماية البيئة والآثار.

٢- الجمعية الأهلية لمكافحة السرطان:

تم تأسيس هذه الجمعية بهدف نشر الوعي لكل أنواع السرطان في عمان لصالح الكشف الدوري الذي يساعد على التشخيص المبكر ونجاح العلاج للمريض، كما تقوم الجمعية الأهلية للسرطان بتقديم الدعم المعنوي والنفسي للمرضى وعائلاتهم، ومن أهم أهداف الجمعية دعم التواصل ما بين المريض وعائلته ومقدمي الخدمات الصحية ومع المرضى الآخرين الذين نجوا من السرطان، تم إشهار هذه الجمعية بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٩م.

٣- مؤسسة سعود بهوان للأعمال الخيرية:

هي مؤسسة خيرية تم إشهارها بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٤م، وتعمل في مجال تقديم الأنشطة والأعمال الخيرية المختلفة في أوجه عديدة من الرعاية الخيرية داخل السلطنة وخارجها، وذلك من خلال جمعية تتمتع بصفة قانونية مما يضمن استمرارية أنشطتها، وذلك على أساس منظم، لكي تشمل بمنفعتها وفائدتها المزيد من المحتاجين والمستفيدين لأجيال قادمة.

٤- جمعية دار العطاء:

جمعية ينصب نشاطها في التكافل الاجتماعي وتقديم المساعدات والأعمال الخيرية، تم إشهارها بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٦م، حيث أنها لا زالت حديثة العهد ويتوقع لها دور يرفد العمل الأهلي التطوعي في عمان، ويبلغ عدد المتطوعات النساء بالجمعية (١١٧) منطوعة^(٢٣٧)، أما عن إرادات الجمعية فأنها تتلقى التبرعات من الأفراد والمؤسسات والشركات واستثمارها، وتقديم مساعدتها داخل السلطنة.

٥- مؤسسة سهيل بهوان للأعمال الخيرية:

تهدف إلى تقديم العون والمساعدة لكافة أبناء المجتمع داخل السلطنة، وفي جميع المجالات الخيرية التي تخدم الحالات المختلفة كالمساعدات المادية والتعليمية والصحية، وهي أيضاً قد تم إشهارها بتاريخ ٩/١٠/٢٠٠٦م^(٢٣٨).

٦- مؤسسة الجسر للأعمال الخيرية:

تهدف إلى تقديم العون والمساعدة والأعمال الخيرية لكافة أبناء المجتمع داخل السلطنة، وفي جميع المجالات الخيرية التي تخدم الحالات المختلفة كالمساعدات المادية والتعليمية والصحية وكفالة الأيتام، تم إشهارها بتاريخ ١٤/١١/٢٠١٠م وهي لا زالت حديثة العهد والجمعية تضم ثلاث أخوات نساء فقط وهن مؤسسات الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة.

(٢٣٧) المصدر: سجلات جمعية دار العطاء.

(٢٣٨) جريدة عمان: العدد ٩٢٦، مسقط، الصادر في ١٠/١٠/٢٠٠٦م، ص٣.

٧- الهيئة العمانية للأعمال الخيرية:

أنشئت الهيئة العماني للأعمال الخيرية عام ١٩٩٦م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/٦، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ومقرها مسقط، وهي نموذج آخر من نماذج العمل الاجتماعي بسلطنة عمان التي توازن العمل الاجتماعي التطوعي، وهنا يظهر دور الهيئة إلى جانب الجمعيات الخيرية الأخرى من خلال تأديتها لعملها الخيري الذي أوضحت المادة الأولى من نظامها الأساسي ومن مهام الهيئة: مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها، والتخفيف عنهم في حالة تعرضهم لظروف خاصة تستدعي المساعدة، أو الكوارث أو الحوادث الفردية أو الجماعية، بالإضافة إلى دعم وتمويل مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي ترعى الطفولة أو الأيتام أو المعوقين أو العجزة.

أما عن إيرادات الهيئة فإنها تتلقى التبرعات من الأفراد والمؤسسات والشركات واستثمارها، وتقديم مساعدتها داخل وخارج السلطنة وفقاً لسياسات الهيئة ونظامها الأساسي وقرارات مجلس إدارتها^(٢٣٩).

تعقيب:-

استعرضنا نمط العمل التطوعي في المجتمع قبل النهضة عام ١٩٧٠م الذي يظهر فيه تأثير طبيعة البيئة الصعبة، والبنية الاجتماعية الذي أفرز نمطاً من العلاقات قائم على التكافل والتعاون لمواجهة مصاعب الحياة من ناحية، وكتعبير عن التعاضد بين أفراد الوحدة القروية والسكنية الواحدة من ناحية ثانية، وقد ظهر هذا التعاون القائم على العمل التطوعي في مناشط الحياة المختلفة في مجتمع ما قبل النهضة.

أما العمل التطوعي في المجتمع العماني بعد النهضة عام ١٩٧٠م نشأ بمنظومة المرأة العمانية وحركتها النشطة لمحو أمية المرأة العمانية من خلال أول جمعية نسوية عام ١٩٧١م.

وفي فترة التسعينات فإننا نلاحظ زيادة في عدد الجمعيات الأهلية بالإضافة إلى ظهور أنماط جديدة من الجمعيات لم يتعارف عليها في المجتمع العماني مثل ذلك، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة التغيرات التي اجتاحت القطاع الأهلي بصفة عامة مؤخراً، فقد نمت حجم منظماته، وتتنوع أنماطه^(٢٤٠). ولعل هذا النمو والتنوع في حجم القطاع الأهلي يعود إلى تأثير العولمة على المجتمعات المحلية.

(٢٣٩) أحمد على بيلي، واقع مؤسسات العمل الاجتماعي في الدول العربية وآفاق تطورها، نموذج سلطنة عمان، بحث غير منشور، وزارة التنمية الاجتماعية، مسقط ٢٠٠٣، ص ٢٠٥.

(٢٤٠) أماني قنديل، الضمخ المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية، ط ١، منظمة التحالف الغربي لمشاركة المواطن، ١٩٩٤، ص ١٠.

ويتضح لنا أن دور المرأة العمانية في المجتمع قد حدث له تغير كبير، فقد توسعت مجالات مشاركة المرأة في تنمية مجتمعتها، وفتحت أمامها مجالات جديدة لم تفتح لها من قبل، ويعود ذلك إلى امتلاكها الإمكانات والقدرات التي تؤهلها إلى أن تساهم بصورة فعالة في المجتمع العماني الحديث، بالإضافة إلى قناعة الحكومة القائمة بدور المرأة العمانية وقدرتها على المساهمة في تطوير المجتمع، حيث إن التدعيم الرسمي لمشاركة المرأة فتح لها أفقاً كبيراً للمشاركة في عملية التنمية، كانت تحظر عليها قبل ذلك.

كما اتضح لنا غياب المرأة الكبير عن المساهمة في تطور المجتمع سواء من خلال المشاركة في الجمعيات التطوعية أو الحكومية وهذا نتيجة لثقافة المجتمع حيث إن بعض المجتمعات العربية ما زالت تهتمش دور المرأة ولا تقيم له وزناً وهو ما أخر تطورها وجعلها في عداد الركب المتأخر؛ كما توضح لنا إن جهل بعض المجتمعات بأهمية مشاركة المرأة في المجتمع بكافة الأشكال، يعد من المعوقات التي تعرقل تطوع المرأة وتحد من قدراتها؛ فلو التفتت المجتمعات إلى إمكانات المرأة ووظفتها إلى جانب إمكانات الرجل لأحدث ذلك نقلة كبيرة بين المجتمعات العربية و لكانت في الصفوف المتقدمة كما هو الحال في الدول الغربية.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية والإجراءات المنهجية

تمهيد.

أولاً: أهداف الدراسة

ثانياً: تساؤلات الدراسة

ثالثاً: المناهج المستخدمة في الدراسة

رابعاً: أسس اختيار عينة الدراسة وحالات الدراسة

خامساً: مصادر وأدوات جمع البيانات

سادساً: الصعوبات الميدانية

سابعاً: التحليل والتفسير

تمهيد:

يعكس وضع المرأة ومكانتها بصفة عامة مدى الاهتمام الذي يوليه المجتمع للدور الذي تلعبه في المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل، فقد أكدت مختلف تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ عام ١٩٩٠م على أنه لا تنمية بشرية دون تمكين المرأة من توسيع خياراتها من خلال إتاحة الفرص أمامها للحصول على التعليم والتدريب بمختلف مستوياتها وأنواعها، والعمل دون تمييز، بل أن احد أهم المؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التنمية الإنسانية مقياس تمكين النوع الذي يعكس توصل النساء للقوة في المجتمع، حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م على أن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر^(٢٤١).

وإذا كان موضوع الدراسة الراهنة يتمثل في تقديم تحليل سيسيولوجي للأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني، إن مشكلة الدراسة قد تحددت في معرفة مدى تأثير الأبعاد الاجتماعية المختلفة الخاصة بالمرأة العمانية في مشاركتها في تنمية المجتمع العماني، إلى جانب اختبار مدى تأثر المرأة بالمتغيرات التي طرأت على المجتمع وتحوله السياسي والاقتصادي والثقافي، وذلك من خلال اختبار مدى مساهمتها في تنمية المجتمع، ومشاركتها الرسمية وغير الرسمية في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: أهداف الدراسة:

وتأسيساً على ذلك فقد تحددت الأهداف الرئيسية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وذلك على النحو التالي:

- ١- التعرف على دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة في تغيير وضع المرأة العمانية وبخاصة في موضوع المشاركة في عملية التنمية بالسلب والإيجاب.
- ٢- الكشف عن دور الأبعاد والعوامل الاجتماعية(التعليمية، والثقافية، الاقتصادية، والأسرية، والدينية) في عملية مشاركة المرأة سلباً أو إيجاباً في تنمية المجتمع العماني.
- ٣- التعرف على أدوار النساء(عينة الدراسة) في الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع العماني.
- ٤- الكشف عن التحديات التي تواجه النساء في المشاركة الاجتماعية(عينة الدراسة) في تنمية المجتمع العماني والسبل التي تلجأ إليها القضاء على تلك الصعوبات.

(٢٤١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإثماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م، ص ٣.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

ستحاول الدراسة الراهنة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ١- ما دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة في تغيير وضع المرأة العمانية وبخاصة من خلال مشاركتها في عملية التنمية سلباً أو إيجاباً؟
- ٢- ما الدور الذي تلعبه العوامل (الأبعاد) الاجتماعية المختلفة (التعليمية، والثقافية، الاقتصادية، والأسرية، والدينية...) وذلك سلباً أو إيجاباً في عملية مشاركة المرأة في تنمية المجتمع العماني من خلال عملها في الجمعيات الأهلية؟
- ٣- ما الأدوار التي تسهم بها النساء المشاركات (عينة الدراسة) في الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع العماني؟
- ٤- ما المشكلات والتحديات التي تواجه النساء المشاركات (عينة الدراسة) في تنمية المجتمع العماني والسبل التي تلجأ إليها للقضاء على تلك المشكلات؟

ثالثاً: المنهج المستخدم في الدراسة:

يعد الاختيار المناسب للمنهج الذي يتم إتباعه لبحث مشكلة الدراسة وتساؤلاتها من أهم الخطوات التي تمكن الباحث من الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، وبناءً عليه فإن الدراسة الراهنة وأهدافها هي التي تحدد المنهج الذي يمكن أن تتبعه، حيث تتطلب تلك الدراسة جمع قدر كبير من البيانات حول موضوع الدراسة الذي يتناول الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني. فقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المقابلة المتعمقة، لمعرفة الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية المختلفة (التعليمية، والثقافية، الاقتصادية، والأسرية، والدينية... الخ) كمقومات أو معوقات في سبيل الاستفادة بقدرات المرأة وإمكانياتها في تنمية المجتمع بوصفها مشاركة في العمل الأهلي التنموي، حيث يعد ذلك المنهج مناسباً لطبيعة تلك الدراسة.

رابعاً: عينة الدراسة وكيفية اختيارها:-

١- (مجتمع الدراسة):-

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ١٦، ٤٠ و ٢٠، ٢٦ شمالاً وبين خطي طول ٥٠، ٥١ و ٤٠، ٥٩ شرقاً، وتمتد سواحلها مسافة ٣١٦٥ كم تقريباً من مضيق هرمز في الشمال وحتى الحدود المتاخمة لجمهورية اليمن وتطل بذلك على بحار ثلاثة هي: الخليج العربي، بحر عمان، وبحر العرب.

وترتبط حدود السلطنة مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً وغرباً.

وتبلغ مساحة سلطنة عمان ٣٠٩,٥ ألف كيلو متر مربع وتعد بذلك ثالث البلدان مساحة في شبة الجزيرة العربية.

كما تضم السلطنة نماذج متعددة من أشكال الأرض وتباين ما بين السهل والنجد والجبل، وتغطي المناطق الرملية والصحراوية والتي تنتمي في معظمها لمنطقة الربع الخالي المساحة الأكبر حيث تبلغ ٨٢% من المساحة الكلية تقريبا.

وتعد محافظة مسقط العاصمة السياسية والاقتصادية والإدارية لسلطنة عمان، وهي تمثل محورا حيويا للنشاط الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو في علاقات السلطنة مع الدول الأخرى، وتقع المحافظة على بحر عمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتحتصر بين بحر عمان وجبال الحجر الشرقي، وتعتبر أكثر مناطق السلطنة كثافة سكانية، تتكون المحافظة من ست ولايات هي: مسقط، ومطرح، وبوشر، والسبب، والعامرات، وقريات^(٢٤٢).

ويبلغ عدد سكانها من العمانيين حوالي (٤٤٧,٤٠١) ألف نسمة وهذا الرقم يشكل نسبة (٢٢,٢%) من العدد العام لسكان السلطنة البالغ عددهم وفق تقديرات منتصف العام ٢٠٠٩م، وحوالي (٢,٠١٧,٥٥٩) ألف مواطن ومواطنة، منهم (١,٠١٩,٣٢٢) من الذكور وهذا يمثل (٥١%) من نسبة عدد السكان، و(٩٩٨,٢٣٧) من الإناث ويمثل (٤٩%) من عدد سكان السلطنة، ومن جهة أخرى يبلغ عدد الذكور بالمحافظة (٢٣٤,٠٣٩) نسمة وهذا الرقم يمثل نسبة (٢٣,٠%) أما الإناث بالمحافظة فيبلغ حجمهم (٢١٣,٣٦٢) نسمة وهذا الرقم يمثل ما نسبته (٢١,٤%) من جملة مواطني المحافظة، و(٤٧,٧%) من جملة الإناث على مستوى السلطنة وذلك وفقا للتعداد العام الأول للسكان والمساكن والمنشآت الذي أجرته وزارة الاقتصاد الوطني عام ٢٠٠٣م^(٢٤٣).

(٢٤٢) وزارة الإعلام، سلطنة عمان، ٢٠١٠.

تاريخ الدخول ٢-٢٠١٠م <http://www.omagnet.om/arabic/regions/muscat1.asp?cat=reg>

(٢٤٣) سلطنة عمان، وزارة التنمية الاجتماعية، التحليل الإحصائي الأول للمؤشرات الاجتماعية، دائرة الدراسات والبحوث، ٢٠٠٧، ص ١٤.

وأنظر أيضاً:

أ- سلطنة عمان، وزارة الاقتصاد الوطني، المديرية العامة للإحصاءات الاجتماعية، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠، الإصدار ٣٨- نوفمبر ٢٠١٠.

Error! Hyperlink reference not valid.

ب- تقديرات منتصف العام (٢٠٠٩) بالاعتماد على تعداد السكان ٢٠٠٣م.

٢- أسس اختيار عينة الدراسة وحالات الدراسة:-

نظراً لأن متطلبات الدراسة ومتغيراتها تقتضي المقارنة بين استجابات العينة في ضوء المستويات الاجتماعية والاقتصادية الزوجية والثقافية المختلفة للمرأة العمانية وتأثيره على مشاركتها التتموية في المجتمع العماني، ولأن أوضاع المرأة تتباين بتباين المستويات الاجتماعية فقد كان من الضروري اختيار عينة متباينة في مواقعها وفي فرصها الاجتماعية والاقتصادية و الزوجية والثقافية، ولضرورة الحفاظ على وجود هذه الفرص كمؤشرات للمقارنة بين النساء المشاركات وغير المشاركات لذلك فقد حدد البحث إطاره البشري بنموذج لعينة عمدية حدد حجمها بـ (١٠٠) مائة مفردة.

إمكانية تمثيل هذه العينة للنساء المتطوعات المشاركات في الجمعيات الأهلية، ومن لا يشاركن في الجمعيات الأهلية.

أن هناك تجانساً نسبياً بين مفردات العينة داخلياً من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي والزوجي والثقافي الأمر الذي يتيح فرصاً أكبر لتمثيل النساء داخل المجتمع.

أما عن كيفية اختيار العينة فقد تم ذلك من خلال الاتصال بالجمعيات الأهلية للحصول على قوائم المتطوعات وعناوينهن للاتصال بهن، وعلى الرغم من أن هناك جمعيات تعاونت بشكل جيد مع الباحثة، إلا أن لبعض الجمعيات تحفظات في إعطاء الباحثة عناوين المتطوعات، مما دعا الباحثة إلى الاستعانة بالمتطوعات ليتم توصيلها إلى أخريات، أي إنه يمكننا القول بأن سحب العينة تم بطريقتين الطريقة الأولى قوائم المتطوعات بالجمعيات الأهلية، والسجلات الإحصائية لمحافظة مسقط (الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠م)، و وزارة القوى العاملة، و وزارة الخدمة المدنية، و وزارة التنمية الاجتماعية (دائرة الجمعيات وأندية الجاليات)، مقابلة بعض الشخصيات العامة من المبحوثات ذات الصلة بالجمعيات الأهلية، والجهات الإشرافية الحكومية، والأخرى كرة الثلج أي أن بعض المتطوعات وغير المتطوعات كن يرشحن أخريات للباحثة لتطبيق عليهن.

حيث تم اختيار (١٠٠) مفردة من النساء لإجراء مقابلات مقننة معهن، ولإجراء دراسة مقارنة بينهن، وذلك بواقع (٥٠) مفردة يعملن بأجر أو بدون أجر (متطوعات نشطات) ويشاركن في الجمعيات الأهلية، كما تم اختيار (٥٠) مفردة لا يشاركن في جمعيات أهلية موظفات وربات بيوت، وذلك للحصول على استجابات كثيرة أو أقصى استجابات ممكنة، وقد راعت الباحثة أن يكون هناك تباين بين مفردات

عينة الدراسة وذلك من حيث العمر، والحالة التعليمية، و الزوجية، والمهنية، والاقتصادية، والثقافية،... الخ، وانعكاس ذلك على وعيهم من ناحية ومدى مشاركتهم في عملية التنمية من ناحية أخرى، سواء للمشاركات أو لغير المشاركات.

كما تم عمل مقابلات شخصية مع المسئولات والقيادات النسائية العاملة بالجمعيات الأهلية، تم اختيار (٥) سيدات تقمن بعمل تطوعي بدون أجر وساهمن في تأسيس المؤسسة، ولهن خبرة كبيرة بالعمل الأهلي، ويستطعن القيام بتنفيذ أنشطة تنموية أو تقديم خدمات لفئات خاصة أو للمرأة... الخ، سوف يرد ذكرهن في الفصل الخاص بنتائج تطبيق دليل مقابلة القيادات النسائية.

٣- المجال الزمني:

بدأت الدراسة الميدانية من ١٧ مايو ٢٠١١م إلى ٢٧ يونيو ٢٠١١م بصورة متواصلة قامت فيها الباحثة بإجراء المقابلات ودراسة الحالات.

خامساً: مصادر وأدوات جمع البيانات:-

١ - دليل المقابلة المتعمقة (دراسة حالات):

لقد قسمت الباحثة محاور الدليل إلى ستة محاور رئيسية، حيث ضم كل من هذه المحاور مجموعة من الأسئلة للنساء المشاركات وغير المشاركات وتسعى إلي تحقيق أهداف بعينها، وقد أشتمل الدليل على المحاور الآتية:-

- ١- البيانات التعريفية الرئيسية.
- ٢- الوضع الأسري.
- ٣- المستوى الثقافي.
- ٤- المستوى الديني.
- ٥- المشاركة في العمل الأهل التطوعي من خلال:-
 - أ- تاريخ المشاركة.
 - ب- عوامل المشاركة.
 - ج- فاعلية المشاركة ومعوقاتها.
 - ٦- أسباب عدم المشاركة.

إلا أن هذه المحاور ضمت أسئلة تفصيلية ومفتوحة، يحق للباحثة إضافة أي أسئلة ترى أنها تفيد الموضوع.

٢ - دليل مقابلة المسؤولين عن الجمعيات (القيادات النسائية):

والذي أشتمل على:-

- ١- البيانات التعريفية الرئيسية.
- ٢- المشاركة في تنمية المجتمع من خلال:-
 - تاريخ المتطوعات ودوافع المشاركة.
 - درجات الترقى والمسئوليات الحالية التي تضطلع بها.
 - أهم أنشطة وإنجازات الحالة في العمل المهني التطوعي.
 - وعي المسؤولة بفاعلية المشاركة.
 - الجهود التي تقدمها الدولة للجمعيات الأهلية.
 - الصعوبات التي واجهتها أو ما زالت تواجهها في العمل خلال مشوار عملها وكيف تغلبت على تلك الصعوبات.
 - الدور الذي قامت به من أجل تطوير الجمعية.

سادساً: أساليب التحليل والتفسير

تعتبر الخطة النهائية لتحليل البيانات الخام التي جمعتها الدراسة من الميدان بوصلة توجيه للباحث للاستفادة من تلك البيانات لتحقيق أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية والحصول على نتائج علمية دالة.

ويقصد هنا بالخطة النهائية لتحليل البيانات الطريقة التي سيتم من خلالها تفسير البيانات الخام المستخلصة من عينة البحث والتي ستنتم وفقاً لمستوى واحد للتحليل وهو:

- **التحليل الكيفي للبيانات** التي تم جمعها من الميدان من خلال تحليل مضمون دليل المقابلة المتعمقة (دراسة الحالات للمشاركات وغير المشاركات)، ودليل مقابلة المسؤولين عن الجمعيات (القيادات النسائية).

بعد الانتهاء من تسجيل استجابات عينات الدراسة وتدوينها في استمارات المقابلات المعمقة تم تنظيم البيانات وتحضيرها للمعالجة الإحصائية وتم ذلك على النحو التالي:

تم تحليل محتوى الاستبانات وتصنيف الاستجابات المشتركة وتحديد تكرارها، ثم تفرغ البيانات التي حصلت عليها الباحثة آلياً باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، ثم قامت الباحثة باستخراج الجداول البسيطة والمركبة لكل محور من محاور دليل المقابلة، وقد قمنا باستخراج التكرار والنسبة والمتوسط للمحاور المختلفة حسب الحاجة لها والمقارنة فيما بينها وتحليلها كفيماً واستخراج دلالات التكرارات والنسب والمتوسطات وتفسير النتائج على تساؤلات الدراسة.

سابعاً: الصعوبات الميدانية:

- لقد واجهت الباحثة عدة صعوبات يمكننا أن نحصرها فيما يلي:
- 1- صعوبة الحصول على قاعدة بيانات رسمية عن نسب المتطوعات والمتطوعين من الجهات المختصة والمعنية.
 - 2- صعوبة الوصول إلى عينة غير المشاركات.
 - 3- واجهت الباحثة تحفظات لدى بعض الجمعيات من إعطائها أي وسيلة اتصال بالمتطوعات بسبب عدم انتظام المتطوعات في الحضور، بالرغم من حرص الباحثة على إرسال كتاب رسمي من وزارة التعليم العالي للمسؤولين في هذه الجمعيات لمساعدتها على أداء مهمتها.
 - 4- عدم تمكن الباحثة من الوصول إلى عدد من المبحوثات بسبب انشغالهن أو رفضهن مقابلة الباحثة.
 - 5- صعوبة مقابلة بعض الشخصيات القيادية بالعمل الأهلي وذلك لانشغالهن الشديد بحضور اجتماعات أو مؤتمرات أو لسفرهن داخل أو خارج السلطنة، مما اضطر الباحثة لتحويل المقابلة إلى السيدات اللواتي تتولى مهام مسؤوليتهن لحين عودتهن، أو لإحدى سيدات مجلس الإدارة أو المؤسسين للجمعية لاستيفاء دليل المقابلة للتعبير عن الصعوبات التي تواجههن في العمل النسائي والمشاكل التي يلاقينها في محيط الأسرة، أو محيط العمل داخل وخارج الجهة كما أبدین استعدادهن بالرغم من تعدد مسؤولياتهن وضيق وقتهن للمشاركة لإيمانهن الشديد بأهمية دور المرأة التطوعي والخدمي والتنموي خارج عملها لتحقيق ذاتها وإشباع رغباتها النفسية.
 - 6- انتظر الباحثة لفترات طويلة لإجراء المقابلة مع المبحوثات حيث أن فترة العمل الميداني تخللت فصل الصيف والكثيرات منهن قمن بإجازة صيفية.

- ٧- تم إجراء ٣ مقابلات بالشارع وذلك نظراً لتعذر تحديد موعد للمقابلة الشخصية مع المبحوثات بالجمعيات لانشغالهن الشديد، ولتعذر المبحوثة بمقابلة الباحثة بالمنزل، لذلك لجأت الباحثة للاتصال بهن ومقابلتهن بالشارع ليلاً.
- ٨- رفض عدد كبير من المبحوثات إجراء المقابلات معهن دون إبداء أسباب، وحاولت الباحثة إقناعهن بأن أسئلة المقابلة بسيطة، وأنها لن تستغرق وقتاً طويلاً في التطبيق، وأنها بغرض البحث العلمي فقط ولن تسوؤهم بأي شيء ولكن قوبلت بالرفض أيضاً فاستجابت لهن الباحثة دون إلحاح أو ضغط.
- ٩- تم إجراء عدد من المقابلات في منازل بعض المبحوثات ويرجع ذلك إلى عدم وجودهن بمكان عملهن الرسمي، أو انشغالهن بأعمال الجمعية في تلك الفترة.
- ١٠- رفض بعض الجمعيات من إعطاء الباحثة أرقام هواتف المتطوعات بالجمعيات بناءً على رغبة المتطوعات مما اضطر الباحثة لاستنزاف وقت طويل في استخدام وسائل المواصلات والاتصالات الهاتفية والتردد على الجمعيات أكثر من مرة لطلب أرقام هواتف المتطوعات بالجمعية، ولكن قوبلت بالرفض فاستجابت لهن الباحثة دون إلحاح أو ضغط.
- ١١- اضطرت الباحثة مجبرة للاستعانة بمتطوعات بجمعيات و فرق فردية لم يتم إشهارهن رسمياً من قبل الدولة ولكنهن يقمن بأعمال خدمية وتنموية في المجتمع، بسبب عدم تعاون بعض المبحوثات بالجمعيات المشهورة رسمياً من الدولة.
- ١٢- عدم تعاون بعض المبحوثات من ربات بيوت والموظفات وتهربهن من إجراء المقابلة مع أن الباحثة كانت تنوي متفائلة في أول البحث من إجراء المقابلات بكل سهولة إلا أن الصعوبات التي قابلتها الباحثة جعلتها تضطر إلى طرق أبواب المنازل للبحث عن مبحوثات في أكثر من منطقة، وقد قوبلت بعضها بالرفض وبعضها بالإيجاب، وفي النهاية تمكنت الباحثة من إجراء كل المقابلات بعد إلحاح شديد.
- ١٣- استنزاف وقت طويل في استخدام وسائل المواصلات في اليوم الواحد، نظراً لبعد المناطق عن بعضها البعض مما أدى لإهدار الوقت، وانخفاض معدل الانجاز، مما استوجب الباحثة التردد على نفس الجهة أكثر من مرة لمقابلة المبحوثات اللواتي لم يكن موجودات وقت الزيارة الأولى، أو كن مشغولات.

الفصل السادس

تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومقارنتها بالدراسات السابقة

١- تحليل دليل المقابلة المتعمقة

تمهيد:

أولاً: الخصائص الأساسية لعينة المشاركات والغير مشاركات.

ثانياً: نتائج الدراسة دليل المقابلة المتعمقة.

٢- دليل مقابلة القيادات النسائية

أولاً: عينة الدراسة وخصائصها للقيادات النسائية.

ثانياً: المشاركة في المجتمع (تاريخها - دوافعها - معوقاتهما).

تعقيب:

تمهيد:

نحاول أن نعرض تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي توصل إليها البحث من خلال الخصائص العمرية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثات من أفراد العينة، وذلك للتعرف على طبيعة هذه الخصائص لدى المرأة المتطوعة وغير المتطوعة في المجتمع العماني، كما يعرض أيضاً تحليل المقابلات الشخصية مع القيادات النسائية.

تضمن إطار عينة الدراسة (١٠٠) سيدة وفتاة من المتطوعات وغير المتطوعات في الجمعيات الأهلية التطوعية بمحافظة مسقط، حيث بلغت المتطوعات في الجمعيات الأهلية (٥٠) سيدة وفتاة، وعينة غير المتطوعات في الجمعيات الأهلية (٥٠) سيدة وفتاة.

أولاً: تحليل دليل مقابلات الحالات المتعمقة

أولاً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة المشاركات وغير المشاركات في العمل الأهلي:

جدول رقم (٨)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات وفق السن

غير المشاركات		المشاركات		السن
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%٣٠.٠	١٥	%٣٠.٠	١٥	من ٣٠-٢٠
%٤٦.٠	٢٣	%٤٦.٠	٢٣	من ٤٠-٣١
%٢٢.٠	١١	%٢٢.٠	١١	من ٥٠-٤١
%٢.٠	١	%٢.٠	١	أكبر من ٥٠
%١٠.٠	٥	%١٠.٠	٥	المجموع

أوضحت النتائج أن جميع الحالات التي تم مقابلتها من المشاركات تقمن بمحافظة مسقط، ومن خلال الجدول رقم (٨) نلاحظ أن غالبية العينة تتراوح أعمارهن بين (٢٠-٥٠ سنة)، وقد بلغ عدد من تقعن في الفئة العمرية (٣١-٤٠ سنة) بنسبة ٤٦% وقد كانت هذه الفئة العمرية الغالبة على بقية الفئات العمرية، هذا بخلاف فئة عمرية أصغر سناً تقع بين (٢٠-٣٠ سنة) بنسبة ٣٠%، وتليها الفئة التي تبلغ (٤١-٥٠ سنة) بنسبة ٢٢%، وأخيراً المتطوعات في الفئة العمرية من (٥٠ سنة فأكثر) بنسبة ٢%، وهذه تعتبر نسبة ضعيفة جداً إذا ما قورنت بالنسب الأخرى. لذلك توصي الباحثة بأهمية تشجيع الفئات العمرية الأكبر سناً على المشاركة التطوعية؛ للاستفادة من خبراتهن في مجال العمل الاجتماعي التطوعي.

ونلاحظ أن عينة غير المشاركات اللاتي تم مقابلتها تقييم بمحافظة مسقط أيضاً ما عدا حالة واحدة تقيم في كل من مسقط والمنطقة الداخلية، وأن غالبية العينة تتراوح أعمارهن بين (٢١-٥٤ سنة)، وقد بلغ عدد من تقعن في الفئة العمرية (٣١-٤٠ سنة) بنسبة ٤٦% وقد كانت هذه الفئة العمرية الغالبية على بقية الفئات العمرية، هذا بخلاف فئة عمرية أصغر سنا تقع بين (٢٠-٣٠ سنة) بنسبة ٣٠%، ويليهما الفئة العمرية التي تبلغ (٤١-٥٠ سنة) بنسبة ٢٢%، ثم الفئة العمرية التي تبلغ (٥٠ سنة فأكثر) بنسبة ٢%.

نلاحظ أن الفئات العمرية الشبابية والوسطى هي أكثر الفئات العمرية إقبالا على العمل التطوعي، في حين قد نغزو ارتفاع نسبة غير المشاركات في الفئة العمرية (٣١-٤٠ سنة) إلى انشغال النساء في هذه المرحلة بالدراسات العليا، وبداية تأسيس الحياة الأسرية، مما يبعدهن قليلاً عن العمل التطوعي، وقد تكون النساء في هذه المرحلة العمرية أكثر تركيز على المجال الدراسي والعمل والإنتاج.

جدول رقم (٩)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المشاركات		غير المشاركات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ابتدائي- تعليم كبار	١	٢.٠%	١	٢.٠%
إعدادي	٤	٨.٠%	٣	٦.٠%
ثانوي	٢٢	٤٤.٠%	٢٣	٤٦.٠%
دبلوم بعد الثانوي	٨	١٦.٠%	٩	١٨.٠%
بكالوريوس	١٣	٢٦.٠%	١٢	٢٤.٠%
دبلوم بعد البكالوريوس	١	٢.٠%	١	٢.٠%
ماجستير	١	٢.٠%	١	٢.٠%
المجموع	٥٠	١٠٠%	٥٠	١٠٠%

يتضح من الجدول رقم (٩) أن أعلى نسبة للنساء المشاركات من حيث المستوى التعليمي تتمثل في المستوى الثانوي بعدد ٢٢ ونسبة ٤٤% من إجمالي عينة المشاركات، يليها فئة الحاصلات على بكالوريوس ودبلوم بعد الثانوي وإعدادي بنسبة ٢٦% و ١٦% و ٨% على التوالي، وقلة الحاصلات على المستوى التعليمي ابتدائي والدبلوم بعد الجامعي والماجستير فلن تتعدى نسبتهم ٢% لكل منهما، نلاحظ

أن المتعلّقات تعليمياً ثانوياً أكثر تطوعاً من النساء المتعلّقات تعليمياً إعدادياً وابتدائياً وعالياً وقد يعود ذلك لوقت الفراغ لدى هذه الفئة وعدم توافر عمل مناسب لهن، وقد يشير أيضاً إلى قدرة المرأة على الاستمرارية بالتعليم والحصول على أعلى الشهادات الجامعية بالرغم من قيامها بعمل وظيفي آخر خارج المنزل مع الأنشطة المنزلية اليومية، كما أن التعليم يعتبر دافعاً قوياً يدفع الأفراد للمشاركة والتطوع في المشروعات التي تخدم مجتمعهم.

ونلاحظ من عينة غير المشاركات أن أعلى نسبة لغير المشاركات من حيث المستوى التعليمي الثانوي أيضاً بعدد ٢٣ وبنسبة ٦٤% أي أكثر من نصف العينة، يليها فئة الحاصلات على المستوى التعليمي الجامعي بنسبة ٢٤%، ومن ثم الحاصلات على دبلوم بعد الثانوي بنسبة ١٨%، بينما لوحظ قلة الحاصلات على المؤهلات الدنيا مثل الابتدائي والإعدادي، وندرة الحاصلات على الدرجات العلمية بعد البكالوريوس. قد تكون النساء في هذه المرحلة تحت رقابة الأهل والذي يمنعهن من الخروج والمشاركة في العمل التطوعي والتركيز أكثر في المجال الدراسي والعمل.

جدول رقم (١٠)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب الوظيفة

غير المشاركات		مشاركات		الوظيفة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٤٠%	٢	٤٠%	٢	أعمال حرة
٢٠%	١	٢٠%	١	رئيسة تحرير جريدة- قطاع خاص
-	-	٢٠%	١	فني حاسب آلي
-	-	٢٠%	١	محامية
-	-	٢٠%	١	مدربة خياطة بجمعية نسوية
-	-	٢٠%	١	مسئولة مالية وإدارية بجمعية نسوية
-	-	٤٠%	٢	مشرقة تربوية
-	-	٢٠%	١	مصممة جرافيك- قطاع خاص
٦٠%	٣	٤٠%	٢	معلمة
٦٠%	٣	٦٠%	٣	منسقة
٢٠%	١	٢٠%	١	موظفة- قطاع عام
١٠٠%	٥	٨٠%	٤	موظفة متقاعدة
-	-	٢٠%	١	وكيلة دعائية وإعلان- بجريدة- قطاع خاص

تابع جدول رقم (١٠)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب الوظيفة

باحثة عن عمل	٩	%١٨.٠	٧	%١٤.٠
ربة منزل	١٨	%٣٦.٠	١٧	%٣٤.٠
أخصائية اجتماعية- الضمان الاجتماعي	-	-	١	%٢.٠
أخصائية علاج طبيعي	-	-	١	%٢.٠
أمينة مكتبة أول	-	-	٢	%٤.٠
أخصائية نشاط ثقافي - قطاع عام	-	-	١	%٢.٠
طباعة- قطاع خاص	-	-	٢	%٤.٠
كاتبة علاقات عامة- قطاع خاص	-	-	١	%٢.٠
وسيط مالي- قطاع خاص	-	-	١	%٢.٠
مهندسة ديكور- قطاع خاص	-	-	١	%٢.٠
طبيبة	٢	%٤.٠	١	%٢.٠
المجموع	٥٠	١٠٠	٥٠	%١٠٠

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٠) أن المشاركات العاملات يعملن في وظائف مختلفة تنوعت بين الإدارية والفنية والأعمال الحرة وربات البيوت، وأن العاملات في القطاع الحكومي بلغ عددهن ١٠ متطوعات وبنسبة ٢٠%، يليها الباحثات عن عمل ٨ متطوعات بنسبة ١٦%، ويبلغ عدد المتطوعات العاملات بالقطاع الخاص ٧ متطوعات بنسبة ١٤%، وبالنسبة للأعمال الحرة والمتقاعدات عن العمل فقد جاء عدد كلا منهما من ٣- ٤ بنسبة ٦% و ٨% على التوالي وتمثل المتطوعات ربات البيوت أعلى النسب بمعدل ٣٦% وهي تفوق عن ثلث العينة وقد يعود السبب في ذلك لوجود وقت الفراغ لديهن أو إلى المستوى التعليمي الثانوي وعدم وجود مؤسسات للعمل يمكنها استيعابهن.

ونلاحظ أيضاً أن نسبة عينة غير المشاركات اللاتي لا يعملن (ربات البيوت) أعلى من الأخريات سواء اللاتي يعملن في القطاع العام أو الخاص، حيث بلغ إجمالي نسبتهن ٣٤% وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالنسب الأخرى الموظفات الحكوميات بنسبة ٢٢% والعاملات بالقطاع الخاص بنسبة ١٦%، والباحثات عن عمل ١٤% والمتقاعدات بنسبة ١٠% يليها الأعمال الحرة بنسبة ٤%، قد يعود السبب إلى تعارض مواعيد العمل في القطاع الخاص مع فترة ممارسة الأنشطة التطوعية، أو إلى تدني مستوى ثقافة العمل

التطوعي في مجتمعنا، فبالرغم من أن النساء غير مرتبطات بالعمل الرسمي إلا أنهن لا يبادرن بالعمل في المجال التطوعي، ولكن في المقابل نلاحظ ارتفاع نسبة المتطوعات من ربات البيوت والباحثات عن عمل والتي قد يعود سببها إلى الرغبة في شغل وقت الفراغ.

جدول رقم (١١)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري		المشاركات		غير المشاركات	
المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة
أقل من ٥٠٠	٦	١٢.٠	٥	١٠.٠	٥.٠
من ٥٠٠-١٠٠٠	١٦	٣٢.٠	٢٠	٤٠.٠	٢٠.٠
من ١٠٠٠-١٥٠٠	٧	١٤.٠	١٣	٢٦.٠	١٣.٠
من ١٥٠٠-٢٠٠٠	٥	١٠.٠	-	-	-
من ٢٠٠٠-٢٥٠٠	٤	٨.٠	٧	١٤.٠	٧.٠
من ٢٥٠٠-٣٠٠٠	-	-	-	-	-
من ٣٠٠٠-٣٥٠٠	٥	١٠.٠	-	١٠.٠	-
غير محدد	٧	١٤.٠	٥	١٠.٠	٥.٠
المجموع	٥٠	١٠٠.٠	٥٠	١٠٠.٠	٥٠.٠

نلاحظ من الجدول السابق أن الثقل النسبي لعينة المشاركات يتركز في فئة متوسط دخلهن من ٥٠٠-١٠٠٠ ريال عماني بنسبة ٣٢%، ثم الفئة التي يتجاوز دخلها ١٠٠٠-١٥٠٠ ريال عماني بنسبة ١٤%، يليها فئة المتوسط أقل من ٥٠٠ ريال عماني بنسبة ١٢%، ثم فئة ١٥٠٠-٢٠٠٠ وفئة أكثر من ٢٠٠٠ ريال عماني بنسبة ١٠% لكل منهما، كما أن نسبة ١٤% من العينة ليس لديهن دخل خاص بهن.

ونلاحظ أيضاً أن متوسط الدخل الشهري لغير المشاركات تركز في فئة المتوسط من ٥٠٠-١٠٠٠ ريال عماني بنسبة ٤٠%، يليه فئة من ١٠٠٠-١٥٠٠ ريال عماني بنسبة ٢٦%، ثم فئة ٢٠٠٠-٢٥٠٠ بنسبة ١٤%، ثم فئة أقل من ٥٠٠ ريال عماني والفئة التي ليس لديهن دخل خاص بنسبة ١٠% لكل منهما.

ويرجع ارتفاع متوسط الدخل لدى نسبة كبيرة من العينة إلى طبيعة المهن التي تمارسها المرأة المتطوعة أوضاعها في طبيعة المهن، حيث إنهن يتركزن في المهن الإدارية والفنية والأعمال الحرة والتدريس، وأن دخول هذه المهن في المجتمع العماني عادة ما يكون متوسط الدخل في هذه الحدود التي تتركز فيها العينة.

إن فإن المتطوعات في المجتمع العماني عادة ما يتركزن في فئة أصحاب الدخول المتوسطة والعليا أكثر من أصحاب الدخل المتدني.

إن متوسط الدخل يشكل معياراً هاماً في الحراك الاجتماعي، كما يؤثر على الاهتمامات والممارسات فقد يكون مساعداً على المشاركة في العمل التطوعي، كما قد يؤدي انخفاض الدخل إلى زيادة الانشغال بتوفير مصادر أخرى للدخل وإشباع الحاجات الشخصية بمعنى الانشغال بما هو خاص على ما هو عام، كما يمكن قد تؤدي زيادة الدخل للمرأة إلى زيادة قدرتها ومكانتها داخل الأسرة وبالتالي زيادة مساحة حريتها في تحديد قرارات مشاركتها التطوعية.

جدول رقم (١٢)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب مصادر الدخل الشهري

غير المشاركات		المشاركات		مصادر الدخل الشهري
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%٤.٠	٢	%٨.٠	٤	أعمال تجارية
%٤.٠	٢	%٨.٠	٤	راتب تقاعدي
%٢.٠	١	%٨.٠	٤	راتب وممتلكات عقارية
%٦٨.٠	٣٤	%٦٨.٠	٣٤	رواتب
%٢.٠	١	%٤.٠	٢	رواتب وأعمال تجارية
%٢.٠	١	-	-	رواتب وممتلكات عقارية وتجارية
-	-	%٤.٠	٢	أخرى
%١٠.٠	٥٠	%١٠.٠	٥٠	المجموع

نلاحظ إن الغالبية العظمى من عينة المشاركات تعتمد على الرواتب بشكل أساسي كمصدر للدخل الشهري بنسبة ٦٨%، وقد أتت كل من الرواتب التقاعدية والأعمال التجارية والرواتب والممتلكات العقارية في المرتبة الثانية بنسبة ٨% لكل منهما على حده، يليها الرواتب والأعمال التجارية وأخرى بنسبة ٤% لكل منهما.

كما أن الغالبية العظمى من عينة غير مشاركات تعتمد على الرواتب بشكل أساسي أيضاً كمصدر لدخلها الشهري حيث بلغت نسبتها ٦٨%، وقد أتت الرواتب والممتلكات العقارية معا في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٠% بكونها مصادر للدخل الشهري، بينما الرواتب التقاعدية والأعمال التجارية بنسبة ٤% لكل منهما، وأخيراً الرواتب والممتلكات العقارية والتجارية والرواتب والأعمال التجارية بنسبة ٢% لكل منهما.

جدول رقم (١٣)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب الحالة الزوجية

غير المشاركات		المشاركات		الحالة الزوجية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٢٠٠	١	%٢٠٠	١	أرملة
٢٤٠٠	١٢	%٢٤٠٠	١٢	عزباء
٧٢٠٠	٣٦	%٧٢٠٠	٣٦	متزوجة
٢٠٠	١	٢٠٠	١	مطلقة
%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٥٠	المجموع

يوضح الجدول أن عدد النساء المتزوجات قد بلغ ٣٦ بنسب تصل إلى ٢٧% من إجمالي عينة المشاركات، أما نسبة غير المتزوجات في هذه العينة فقد بلغت ٢٤%، بينما بلغت نسبة المطلقات والأرامل ٢% لكل منهما يمكننا القول أن معظم العينة هن من المتزوجات وأن نسبتهن تصل إلى أكثر من نصف إجمالي عينة البحث من المتزوجات.

نلاحظ أن النساء المتزوجات أكثر إقبالاً من العازبات والمطلقات والأرامل على العمل التطوعي قد يعني ذلك أن الزواج والاستقرار الأسري يمكن أن يكون عاملاً مساعداً على المشاركة في الأعمال التطوعية والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.

ويوضح الجدول أن عينة غير مشاركات قد بلغ ٣٦ بنسبه ٧٢% من إجمالي عينة غير مشاركات، تلتها غير المتزوجات بنسبة ٢٤%، بينما بلغت نسبة المطلقات والأرامل ٢% لكل منهما، وكما هو متوقع فإن نسبة فئة المتزوجات والعازبات تكون الأكبر حيث يتوقع لهؤلاء أن يكن في مرحلة الشباب وبالتالي فإن قدرتهن على المشاركة وحماهن يكون أفضل من الفئات الاجتماعية الأخرى. ويلاحظ من الجدول أيضاً أن نسبة المتزوجات أكثر من ضعفي نسبة غير المتزوجات والمطلقات والأرامل معاً وبمقارنة نسب العينيتين من المشاركات وغير المشاركات يتضح أن هذه النسب متساوية وتشير هذه الدلالات على أنه لا يوجد ارتباط بين ممارسة العمل التطوعي للمرأة العمانية في المجتمع العماني وبين الحالة الزوجية.

جدول رقم (١٤)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب عدد الأبناء

عدد الأطفال	المشاركات		غير المشاركات	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
١	٢	٤.٠	١	٢.٠
٢	٢	٤.٠	٩	١٨.٠
٣	١٠	٢٠.٠	٥	١٠.٠
٤	٨	١٦.٠	٨	١٦.٠
٥	٦	١٢.٠	٦	١٢.٠
٦	٥	١٠.٠	٦	١٢.٠
٧	٢	٤.٠	١	٢.٠
٩	١	٢.٠	-	-
١٠	-	-	١	٢.٠
لا يوجد	١٤	٢٨.٠	١٣	٢٦.٠
المجموع	٥٠	%١٠٠	٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول أن ٢٨% من عينة المشاركات لا يوجد لديهن أطفال وهذه أعلى نسبة في الجدول وأن متوسط عدد أطفال عينة المتزوجات بلغ ٤ أطفال حيث بلغت نسبة اللاتي لديهن ٣ أطفال ٢٠%، بينما نسبة ١٦% من لديهن ٤ أطفال، في حين جاءت من لديهن ٥ أطفال بنسبة ١٢%، تليها من لديهن

٦ أطفال بنسبة ١٠%، بينما من لديهم طفل ٢ و ٧ أطفال بنسبة ٤% لكل منهما، وفي المرتبة الأخيرة من لديهم ٩ أطفال بنسبة ٢%.

كما يوضح الجدول أن ٢٦% من عينة غير المشاركات لا يوجد لديهم أطفال وتعتبر هذه أعلى نسبة في الجدول، بينما متوسط عدد الأبناء لدى العينة من غير المتطوعات يميل نحو ٤ أطفال وقد بلغت جملة العينة التي يتراوح عدد أطفالها ٢ في المرتبة الأولى من حيث التكرار بنسبة ١٨%، تليها التي لديها ١ أطفال بنسبة ١٦%، ثم ذات ٥ و ٦ أطفال بنسبة ١٢% لكل منهما، في حين جاءت من لديهم ١ و ٧ و ١٠ أطفال بنسبة ٢% لكل منهما.

وعلى الرغم أن الفارق ليس كبيراً بالنسبة للفئتين إلا أننا نرى إنه لا يمنع وجود الأبناء باختلاف العدد المرأة من ممارسة العمل التطوعي، وقد يعود ذلك لاستعانة المرأة العمانية بالمربيات والخدم في مساعدتهن في رعاية الأبناء مما يتيح لهن الفرصة لممارسة أنشطتهن التطوعية في الجمعيات الأهلية، وقد يعود إلى ثقافة المجتمع العماني حول زيادة عدد أفراد الأسرة بالإيجاب.

جدول (١٥)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات وفق محل الميلاد

غير المشاركات		مشاركات		محل الميلاد
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٦٠.٠%	٣٠	٥٨.٠%	٢٩	سلطنة عمان - مسقط
١٢.٠%	٦	٤.٠%	٢	سلطنة عمان - الشرقية
٦.٠%	٣	١٢.٠%	٦	سلطنة عمان - الداخلية
٦.٠%	٣	٢.٠%	١	سلطنة عمان - ظفار
٤.٠%	٢	٦.٠%	٣	أفريقيا - زنجبار
٤.٠%	٢	٢.٠%	١	الإمارات العربية المتحدة
٢.٠%	١	-	-	الكويت
٢.٠%	١	٦.٠%	٣	سلطنة عمان - الباطنة
٢.٠%	١	-	-	سلطنة عمان - الظاهرة
-	-	٢.٠%	١	الجمهورية الهند
٢.٠%	١	٨.٠%	٤	مملكة البحرين
١٠.٠%	٥٠	١٠.٠%	٥	المجموع

يتضح من الجدول أن كل عينة المشاركات ولدن في سلطنة عمان وبلغت نسبتهن ٨٢% ومعظمهن بمحافظة مسقط، حيث لم تتجاوز نسبة اللاتي ولدن منهن خارج السلطنة في دول مثل مملكة البحرين نسبة ٨% و زنجبار نسبة ٦% ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند سوى ٢% لكل منهما. نلاحظ أن النساء المولودات بمحافظة مسقط (العاصمة) أكثر تطوعاً من النساء المولودات بمحافظات أخرى أو المولودات خارج السلطنة، ذلك الذي يمكن تفسيره من خلال ازدياد إقبال النساء المولودات في المدن على المشاركة التطوعية عنة عن المولودات في الريف والبادية، حيث يقل تأثير العادات والتقاليد في المدن ويسود التحديث والتعليم الأمر الذي يكون مدعماً لعملية المشاركة، وقد يدل أيضاً إلى أن محافظة مسقط مجتمع حضري ويتمتع بالعديد من الخدمات التي تلبي احتياجات أفرادها، ولأنها تحتضن كل جديد وحديث في الحياة.

ويتضح أن عينة غير المشاركات معظمهن من مواليد سلطنة عمان أيضاً وبصورة خاصة في محافظة مسقط حيث وصلت نسبتهن ٨٨% من جملة العينة ولم تتجاوز نسبة اللاتي ولدن منهن خارج السلطنة في دول مثل زنجبار ودولة الإمارات العربية المتحدة نسبة ٤% لكل منهما، ودولة الكويت ومملكة البحرين بنسبة ٢% لكل منهما وهي نسبة قليلة، حيث كان الناس سابقاً يعانون من الفقر والحاجة مما اضطرهم للسفر خارج السلطنة للبحث عن المال الكافي لتغطية مصاريف المعيشة وتلقي التعليم لصغارهم.

إن اختيار الباحثة لمعرفة مكان مولد عينة الدراسة التوصل إلى معرفة تأثير مكان المولد على عينة الدراسة من ناحية التعليم والعمل والمشاركة التطوعية، فاستنتجت الباحثة أن نسبة عينة الدراسة المولودات في العاصمة مسقط هي الأعلى مما كان له التأثير الأكبر في مشاركتهن التطوعية فيما بعد.

جدول رقم (١٦)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات وفقاً لسن الزوج

غير المشاركات		المشاركات		السن
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٣٦.٠	١٨	%٤٠	٢٠	من ٤٠-٣٠
٢٤.٠	١٢	%٢٦	١٣	من ٥٠-٤١
١٠.٠	٥	%٦	٣	من ٦٠-٥١
٢.٠	١	-	-	أكبر من ٦٠
٢٨.٠	١٤	%٢٨	١٤	ليست على ذمة زوج
%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٥٠	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة لأعمار أزواج عينة المشاركات تتمثل في المرحلة العمرية من ٤٠-٣٠ سنة بنسبة ٤٠%، من إجمالي عينة أزواج المتطوعات، في حين جاءت المرحلة العمرية من ٥٠-٤١ سنة بنسبة ٢٦%، ثم الفئة العمرية من ٦٠-٥١ سنة بنسبة ٦%، ما يعني أن أغلب العينة متزوجات من أشخاص تتراوح أعمارهم من ٦٠-٣٠ سنة.

ونلاحظ من خلال الجدول أيضاً أن أزواج عينة غير المشاركات تقع في الفئة العمرية من ٤٠-٣٠ سنة أعلى من الفئات العمرية الأخرى حيث جاءت بنسبة ٣٦% من إجمالي عينة أزواج غير المشاركات، تليها الفئة العمرية من ٥٠ - ٤١ سنة بنسبة ٢٤%، ثم الفئة العمرية من ٦٠-٥١ سنة بنسبة ١٠%، وأخيراً الفئة العمرية أكبر من ٦٠ سنة بنسبة ٢% من عينة أزواج غير المشاركات.

جدول رقم (١٧)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب محل ميلاد الزوج

غير المشاركات		المشاركات		محل ميلاد الزوج
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
-	-	٢.٠	١	أفريقيا- رواندا
٨.٠	٤	٨.٠	٤	أفريقيا- زنجبار
٢.٠	١	-	-	أفريقيا- بوروندي
٢.٠	١	-	-	أفريقيا - تنزانيا
٤.٠	٢	٤.٠	٢	الإمارات العربية المتحدة
-	-	٤.٠	٢	الكويت
٦.٠	٣	٤.٠	٢	سلطنة عمان-الباطنة
٦.٠	٣	٨.٠	٤	سلطنة عمان-الداخلية
-	-	٤.٠	٢	مملكة البحرين
٤.٠	٢	٤.٠	٢	سلطنة عمان- الشرقية
٣٦.٠	١٨	٣٦.٠	١٨	سلطنة عمان - مسقط
٢.٠	١	-	-	المملكة المتحدة
٢.٠	١	-	-	سلطنة عمان- ظفار
٢٨.٠	١٤	٢٦.٠	١٣	غير محدد
%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٥٠	المجموع

يوضح الجدول أن أزواج عينة المشاركات من مواليد سلطنة عمان بنسبة ٥٢% وأن معظم هؤلاء من مواليد محافظة مسقط، حيث لم تتجاوز نسبة من ولد أزواجهن خارج السلطنة في دول أفريقيا نسبة ١٠%، ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت نسبة ٤% لكل منهما. ويتضح أيضاً أن معظم أزواج عينة غير المشاركات هم من مواليد سلطنة عمان وبصورة خاصة في محافظة مسقط حيث وصلت نسبتهم ٥٠% من جملة أزواج عينة المشاركات، ولم تتجاوز نسبة اللاتي ولدن أزواجهن خارج السلطنة في دول مثل أفريقيا نسبة ١٢%، ودولة الإمارات العربية المتحدة نسبة ٤%، والمملكة المتحدة نسبة ٢%، كما يتضح أن أغلب أزواج عينة غير المشاركات من مواليد منطقتي الداخلية و الباطنة بنسبة ١٢% لكل مهما على حده.

جدول رقم (١٨)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المستوى التعليمي للزوج

المشاركات		غير المشاركات		المستوى التعليمي للزوج
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
٥	١٠٠٠	٦	١٢٠٠	إعدادي
١	٢٠٠	-	-	إعدادي - دبلوم بعد الإعدادي
١١	٢٢٠٠	٧	١٤٠٠	ثانوي
٣	٦٠٠	٥	١٠٠٠	ثانوي-دبلوم بعد الثانوي
١٠	٢٠٠٠	١٣	٢٦٠٠	بكالوريوس
٤	٨٠٠	٥	١٠٠٠	ماجستير
٢	٤٠٠	١	٢٠٠	دكتوراه
١٤	٢٨٠٠	١٣	٢٦٠٠	غير محدد
٥٠	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن أعلى نسبة لأزواج عينة المشاركات من حيث المستوى التعليمي تتمثل في المستوى الثانوي بعدد ١١ ونسبة ٢٢% من إجمالي عينة أزواج المتطوعات، يليها فئة الحاصلين على بكالوريوس بنسبة ٢٠، ثم الحاصلين على المستوى الإعدادي بنسبة ١٠%، وقلّة الحاصلين على المستوي التعليمي فوق الجامعي (الماجستير والدكتوراه) بنسبة ٨% و٤% لكل منهما على التوالي، والحاصلين على دبلوم بعد الثانوي وبعد الإعدادي بنسبة ٦% و٢% لكل منهما على التوالي.

والمستوى التعليمي لأزواج عينة غير المشاركات الأكثر انتشارا شمل كل من شهادة البكالوريوس بنسبة ٢٦% والمستوى الثانوي بنسبة ١٤%، يليه المستوى الإعدادي بنسبة ١٢%، ثم الحاصلين على دبلوم بعد الثانوي والماجستير بنسبة ١٠% لكل منهما، كما يلاحظ أيضا أن انخفاض نسبة الحاصلين على الدكتوراه بنسبة ٢%.

وهذا يساعد على معرفة تأثير المستوى التعليمي للزوج على مشاركة المرأة في العمل التطوعي إذ نلاحظ إن تدني المستوى التعليمي للزوج يقلل من مشاركة المرأة، وأن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج

يزيد من وعيه وثقافته كما يتفهم أكثر ضرورة مشاركة المرأة في العمل التطوعي وتشجيعها عليه، أو قد يرجع السبب لانشغال الزوج بالعمل أو مواصلة الدراسة مما أدى إلى وجود وقت الفراغ لدى الزوجة.

جدول رقم (١٩)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب قطاع عمل الزوج

غير المشاركات		المشاركات		قطاع عمل الزوج
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٦.٠	٣	١٠.٠	٥	أعمال حرة
١٦.٠	٨	٢٢.٠	١١	خاص
٥٠.٠	٢٥	٤٠.٠	٢٠	حكومي (عام)
٢٨.٠	١٤	٢٨.٠	١٤	غير محدد
%١٠.٠	٥٠	%١٠.٠	٥٠	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن أزواج عينة المشاركات العاملين في القطاع الحكومي يبلغ عددهم ٢٠ وبنسبة ٤٠%، ويبلغ عدد من يعملون بالقطاع الخاص ١١ بنسبة ٢٢%، وبالنسبة للأعمال الحرة فقد جاء عددهم ٥ وبنسبة ١٠%.

ونلاحظ أن نصف أزواج عينة غير المشاركات يعملون في القطاع الحكومي بنسبة ٥٠%، في حين من يعملون في القطاع الخاص بلغوا نسبة ١٦%، بينما أزواج ٣ حالات يعملون في قطاع الأعمال الحرة وبنسبة ٦%.

نلاحظ أن نسبة أزواج النساء المشاركات اللذين يعملون بالقطاع الخاص كانت أعلى من نسبة أزواج غير المشاركات وقد يكون هذا أحد أسباب خروج المرأة للعمل التطوعي وذلك لانشغال زوجها بالعمل خارج المنزل لساعات طويلة أو لوجود وقت الفراغ.

جدول رقم (٢٠)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب وجود زوجة أخرى في ذمة الزوج

غير المشاركات		المشاركات		وجود زوجة أخرى للزوج
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%٧٠	٣٥	%٦٨	٣٤	لا توجد زوجة أخرى
%٢	١	%٤	٢	توجد زوجة أخرى
%٢٨	١٤	%٢٨	١٤	أخرى
%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٥٠	المجموع

يتضح من الجدول السابق نفي غالبية عينة المشاركات وجود شريكة لها في حياة زوجها بنسبة %٦٨، ونسبة %٤ أجابت بوجود زوجة أخرى.

ويتضح أيضاً نفي غالبية عينة غير المشاركات وجود شريكة لها في حياة زوجها بنسبة %٧٠، أما نسبة %٢ أجابت بوجود زوجة أخرى.

وتشير هذه الدلالات على أنه لا يوجد ارتباط بين وجود زوجة أخرى أو عدم وجودها للرجل من ممارسة العمل التطوعي للمرأة العمانية في المجتمع .

جدول رقم (٢١)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب نوع السكن

غير المشاركات		المشاركات		نوع السكن
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%١٠٠	٥	%١٠٠	٥	شقة
%٦٤.٠	٣٢	%٤٠.٠	٢٠	فيلا
%٢٦.٠	١٣	%٥٠.٠	٢٥	منزل
%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٥٠	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول (٢١) أن طبيعة نوع السكن والأكثر انتشاراً لدى عينة المشاركات هي فئة المنزل حيث عبرت عن ذلك %٥٠ منهن وتأتي في المرتبة الثانية فئة فيلا بنسبة %٤.٠، يليها من يسكن في شقة بنسبة %١٠.٠ .

كما نلاحظ أيضاً أن غالبية العينة من غير المشاركات يقمن في فلل حيث وصلت نسبتهن ٦٤%، أما من يسكن في منازل فكانت الأكثر تكراراً ونسبة ٢٦%، وفي المقابل ذكرت (٥) نساء فقط بأنهم يسكن في شقق بنسبة ١٠%.

جدول رقم (٢٢)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب ملكية السكن

غير المشاركات		المشاركات		ملكية السكن
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٨٠%	٤	١٨%	٩	إيجار
٦٠%	٣	١٤%	٧	ملك عائلي
٨٦%	٤٣	-	-	ملك أسري
-	-	٦٨%	٣٤	ملك شخصي
٥٠%	٥٠	١٠%	٥٠	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول (٢٢) أن ٦٨% من عينة المشاركات تمتلك أسرهن المسكن الذي يقمن فيه، بينما بلغت نسبة الأسر المستأجرة ١٨%، كما بلغ من يسكن في بيت العائلة ١٤%. كما نلاحظ أن غالبية أسر عينة غير المشاركات تمتلك المساكن التي يقمن فيها بنسبة ٨٦%، بينما تسكن ٨% بالإيجار، في حين أن ٣ يسكن ببيت العائلة بنسبة ٦%. قد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل وهذا يؤدي إلى الاستقرار والشعور بالأمان.

جدول رقم (٢٣)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المشاركة في القرارات الأسرية

غير المشاركات		المشاركات		القرارات الأسرية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٥٠%	٨٨	٢١%	٣٦	تربية الأبناء ومسؤوليتهم وتعليمهم
١٩%	٣٥	٢٠%	٣٤	الإنفاق على المنزل
١٥%	٢٨	٢٠%	٣٤	تحديد مستقبل الأبناء
٧%	١٣	١٩%	٣٢	زواج الأبناء
٤%	٧	١٢%	٢١	القرارات الاقتصادية والمالية للأسرة
٢%	٥	٤%	٨	استثمار الأموال
١٠%	١٧٦	١٠%	١٦٥	المجموع ^(*)

(*) توضح أن هذا الجدول وغيره من الجداول في هذا الفصل التي يبلغ مجموع تكراراتها أكثر من عدد العينة هي جداول الأسئلة تحتمل أكثر من إجابة.

نلاحظ من خلال جدول المشاركات أن الموضوعات التي يشرك فيها الزوج زوجته هي القرارات المتعلقة بتربية الأبناء ومسؤوليتهم وتعليمهم حيث بلغت نسبتهم ٢١,٨%، بينما كان أقل الاستجابات من نصيب القرارات المتعلقة باستثمار الأموال والقرارات الاقتصادية والمالية للأسرة بنسبة ١٢,٧% و ٤,٨% على التوالي، في حين أن الإنفاق على المنزل وتحديد مستقبل الأبناء و زواجهم كانت متقاربة بنسبة ٢٠%.

ونلاحظ من خلال عينة غير المشاركات أن أكثر الموضوعات التي يشرك فيها زوجها هي القرارات المتعلقة بتربية الأبناء ومسؤوليتهم وتعليمهم، حيث بلغت النسبة المئوية للاستجابات ٥٠% من جملة الاستجابات بينما كان أقل الاستجابات من نصيب القرارات ذات العلاقة بكل من استثمار الأموال والقرارات الاقتصادية والمالية للأسرة والتي جاءت بنسبة ٢,٨% على التوالي في حين حاز موضوع الإنفاق على المنزل نسبة ١٩,٩%، وأتى بعده في الترتيب موضوع تحديد مستقبل الأبناء بنسبة ١٦%.

جدول رقم (٢٤)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب الاستقلال في القرارات الأسرية

غير المشاركات		المشاركات		الاستقلال في القرارات الأسرية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٤٨.٨%	٢٠	٢٠.٥%	١٧	لا يوجد قرارات يستقل بها الزوج
١٩.٥%	٨	٢٥.٠%	١٠	القرارات الخاصة بالعمل
٢٤.٤%	١٠	٢٠.٠%	٨	قرارات أعماله التجارية واستثمار الأموال
-	-	٢.٥%	١	أمور الزوج الخاصة بزوجه الأخرى
٤.٩%	٢	٢.٥%	١	أمور الزوج مع أهله
-	-	٢.٥%	١	تسمية الأبناء
-	-	٢.٥%	١	قرار استمرار الزوجة في العمل التطوعي
-	-	٢.٥%	١	قرار دراسة الزوجة
٢.٤%	١	-	-	أمور الزوج الخاصة
١٠٠%	٤١	١٠٠%	٤٠	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن نسبة نفي المشاركات لاستقلال الزوج برأيه في أي موضوع بلغت ٤٢,٥%، أما أكثر القرارات الفردية من جانب الزوج فقد جاءت لصالح كل من قرارات أعماله التجارية واستثمار الأموال والقرارات الخاصة بعمله الشخصي بنسبة ٢٥% و ٢٠% على التوالي.

كما نلاحظ أن نسبة نفي غير المشاركات لاستقلال الزوج برأيه بلغت ٤٨,٨% من الاستجابات، أما أكثر القرارات الفردية من جانب الزوج فقد جاءت لصالح كل من قرارات أعماله التجارية واستثمار الأموال، والقرارات الخاصة بوظيفته بنسبة ٢٤,٤% و ١٩,٥% على التوالي.

ترى الباحثة وحسب الواقع أن الرجل والمرأة في المجتمع العماني تختلف علاقتهما من حيث التفاهم والاتفاق في اتخاذ القرار، حيث يعتمد ذلك على المستوى التعليمي لكل منهم، فتجد الرجل الذي ليس على قدر كبير من التعليم، تكون الكلمة كلمته ولا يسمح للمرأة بأن تدلي برأيها وذلك حسب عادات وتقاليد المجتمع، ولكن الرجل المتعلم يعرف قدر وأهمية المشاركة في جميع أمور الحياة، فالزوجة شريكة في كل شيء.

جدول رقم (٢٥)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب مبررات تفرد الزوج في القرارات الأسرية

غير المشاركات		المشاركات		مبررات تفرد الزوج في القرارات الأسرية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٢١.٧	٥	٥٠.٠	١١	عدم فهم الزوجة مجال التجارة والاستثمار
٤.٣	١	٩.١	٢	ميل الزوجة لعدم التدخل في أمور الزوج مع أهلة
١٧.٤	٤	٤.٥	١	سرية عمل الزوج
-	-	٤.٥	١	صغر سن الزوجة واعتبار الزوج شخصية قيادية
-	-	٤.٥	١	لسرعة اتخاذ القرارات التجارية وعدم توفر الوقت للمناقشة
٤.٣	١	٤.٥	١	محاولة الزوج إخفاء فشل مشاريعه عن الزوجة
-	-	٤.٥	١	ميل الزوج للسرية في استثمار الأموال
٤.٣	٢	-	-	استقلال عمل الزوج عن الزوجة وغياب القواسم المشتركة بينهما
٤.٣	٢	-	-	عدم فهم الزوجة في مجال عمل الزوج
٤.٣	٢	-	-	ميل الزوج لحل مشكلاته الشخصية ثم إعلام الزوجة
٤.٣	١	-	-	صغر سن الزوجة وعدم فهمها في مجال الاستثمار
٤.٣	١	-	-	عدم أخذ الزوج رأي الزوجة خشية رفضها
٤.٣	١	-	-	عدم رغبة الزوجة في استثمار الزوج للأموال في مجال معين
٤.٣	١	-	-	عدم موافقة الزوجة على أعمال الزوج وخاصة في مجال القروض
٤.٣	١	-	-	لدى الزوج تعظيماً أكثر من الزوجة
-	-	١٣.٦	٣	ميل الطرفين لعدم التدخل في خصوصية الآخر
٤.٣	١	-	-	لدى الزوج خلفية أكثر من الزوجة
-	-	٤.٥	١	لا توجد أسباب واضحة
١٠٠%	٢٣	١٠٠%	٢٢	المجموع

يوضح الجدول (٢٥) استجابات عينة المشاركات ويتضح منها عدم فهم الزوجة بمجال التجارة والاستثمار وميل الطرفين لعدم التدخل في خصوصية الآخر كمبررات لعدم المشاركة في الرأي بلغت نسبته ٥٠% و ١٣,٦% على التوالي، ويليهما ميلهن لعدم التدخل في أمور الزوج مع أهله بنسبة ٩,١%.

ونلاحظ استجابات غير المشاركات التي يتضح موضوع عدم فهم الزوجة بمجال التجارة والاستثمار وسرية عمل الزوج قد حاز على نسب الاستجابة الأعلى كمبررات لعدم المشاركة في الرأي بنسبة ٢١,٧% و ١٧,٤% على التوالي، كما بررت العينة عدم إشراكهن في القرارات من قبل أزواجهن، وينسب متماثلة ٨,٧% لكل من استقلال عمل الزوج عن الزوجة وغياب القواسم المشتركة بينها وعدم فهم الزوجة في مجال عمل الزوج وميل الزوج لحل مشكلاته الشخصية ثم إعلام الزوجة بعد ذلك.

ونلاحظ حالات فردية أشارت إلى كل من: محاولة الزوج إخفاء فشل مشاريعه عن الزوجة وعدم أخذ الزوج رأي الزوجة خشية رفضها، وعدم رغبة الزوجة في استثمار الزوج للأموال في مجال معين وبخاصة القروض، وصغر سن الزوجة واعتبار الزوج ذو خلفية أكثر من الزوجة وعدم فهمها في مجال الاستثمار، وميل الزوجة إلى عدم التدخل في أمور الزوج مع أهله.

جدول رقم (٢٦)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب صاحب القرار الأخير في الأمور الأسرية الهامة

غير المشاركات		المشاركات		صاحب القرار الأخير في الأمور الأسرية الهامة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٤١.٨	٢٨	٦١.٣	١٩	الزوج والزوجة
١٩.٤	١٣	٣.٢	١	الزوج
١٣.٤	٩	١٢.٩	٤	الزوجة
٧.٥	٥	٦.٥	٢	الأب والأم
٤.٥	٣	٦.٥	٢	الأم
١٠.٤	٧	٩.٧	٣	الأب
٣.٠	٢	-	-	أم الزوجة
١٠٠%	٦٧	١٠٠%	٣١	المجموع

يتضح من الجدول أن النسبة الأعلى من استجابات عينة المشاركات المعبرة عن صاحب القرار الأخير في أمور الأسرة الهامة جاءت لصالح الزوج والزوجة معا بنسبة ٦١,٣%، بينما انفراد الزوجة بهذا النوع من القرارات فإنه أتى في المرتبة الثانية من حيث عدد الاستجابات بنسبة ١٢,٩%، أما المرتبة الثالثة فقد احتلها الأب بنسبة ٩,٧%، وفي المرتبة الخامسة ظهر الأب والأم كصاحبي القرار

الأخير والأم لوحدها بنسبة ٦,٥% لكل منهما، والجدير بالذكر أن الزوج احتل نسبة هامشية كصاحب قرار أخير.

قد يعود السبب إلى أن خروج المرأة للعمل التطوعي يولد لديها الثقة بنفسها وتحمل مسئولية اتخاذ قراراتها وقرارات أسرته.

ونلاحظ من استجابات عينة غير المشاركات أن النسبة الأعلى المعبرة عن صاحب القرار الأخير في أمور الأسرة الهامة جاءت لصالح الزوج والزوجة معا بنسبة ٤١,٨%، بينما انفراد الزوج بهذا النوع من القرارات أتى في المرتبة الثانية من حيث عدد الاستجابات بنسبة ١٩,٤%، في حين أن انفراد الزوجة بلغ بنسبة ١٣,٤%، أما المرتبة الرابعة فقد احتلها الأب بنسبة ١٠,٤% وفي المرتبة الخامسة ظهر الأب والأم كصاحبي القرار الأخير بنسبة ٧,٥%، أما النسب الهامشية فقد احتلتها كل من الأم وأم الزوجة.

جدول رقم (٢٧)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب أدوارهن داخل الأسرة

غير المشاركات		المشاركات		ادوار العينة داخل الأسرة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٣٦.٩	٥٩	٤٤.٧	٦٨	تربية الأبناء ورعايتهم
٣٣.٦	٥٤	٣١.٨	٤٨	الأعمال المنزلية بشكل عام
٧.٥	١٢	١٧.٨	٢٧	مسئولية تعليم الأبناء
١١.٢	١٨	٣.٩	٦	مذاكرة دروس الأبناء والأخوان
-	-	٠.٧	١	رعاية الأسرة: الأخوة الأصغر سناً
-	-	٠.٧	١	رعاية الأسرة: الأم
-	-	٠.٧	١	شراء مستلزمات المنزل
٠.٦	١	-	-	تعليم الأبناء والأعمال المنزلية
٠.٦	١	-	-	توصيل الأبناء للمدارس
٠.٦	١	-	-	رعاية الأسرة: أخ معاق
٠.٦	١	-	-	متابعة الأبناء في مدارسهم
٨	١٣	-	-	شراء مستلزمات الأبناء والمنزل
١٠٠%	١٦٠	١٠٠%	١٥٢	المجموع

يتضح من استجابات المشاركات أن تربية الأبناء ورعايتهم بلغت نسبة ٤٤,٧%، بينما الأعمال المنزلية كالتنظيف والطبخ وغسل الملابس بنسبة ٣١,٨%، ومن ثم مسؤولية تعليم الأبناء بنسبة ١٧,٨%، كما يتضح أيضا أن مساعدة الأبناء والأخوان في مذاكرة الدروس وتحمل أعباء رعاية أفراد من العائلة وشراء مستلزمات المنزل تعد ضعيفة الأهمية.

أما غير المشاركات يتبين منها أن تربية الأبناء ورعايتهم احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية للأعمال التي تشغل العينة داخل الأسرة حيث بلغت نسبة الاستجابة لها ٣٧%، بينما احتلت الأعمال المنزلية كالتنظيف والطبخ وغسل الملابس والإشراف على الخدم على المرتبة الثانية بنسبة ٣٣,٦%، في حين أنت مساعدة الأبناء والأخوان في مذاكرة دروسهم في المرتبة الثالثة وبنسبة ١١,٢%، كما يتضح أيضا أن شراء مستلزمات المنزل والأبناء ومسؤولية تعليم الأبناء تعد من الأعمال التي تقوم بها المرأة لخدمة الأسرة ولكن بنسبة أقل من سابقتها كما يتضح وجود بعض الاستجابات ضعيفة الأهمية النسبية.

وعلى الرغم من أن الفارق ليس كبيراً بالنسبة للفتتين في تحمل مسؤولية أدوار داخل المنزل إلا أننا نرى أن كثرة الأعباء المنزلية والالتزامات والمسئوليات الأسرية على المرأة لا يحول دون مشاركتها في العمل التطوعي، وقد يعود السبب إلى ثقافة المرأة وتنسيقها لوقتها ومسئولياتها ووعياها بقضايا مجتمعها.

جدول رقم (٢٨)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب مساعدة الزوج في مسؤوليات البيت وتعليم الأبناء

غير المشاركات		المشاركات		إسهامات الزوج في تعليم الأبناء
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٢٣.٧	٣٢	٢٥.٤	٣٠	تشجيع الأبناء على الدراسة
١٨.٥	٢٥	١٤.٤	١٧	متابعة الأبناء في مدارسهم
٩.٦	١٣	١٣	١٥	متابعة مذاكرة دروس الأبناء
١٢.٦	١٧	٩.٣	١١	تسجيل الأبناء في مدارس خاصة ذات مستوى عالي
١.٥	٢	٤.٢	٥	توفير مستلزمات الدراسة الكتب والألعاب المناسبة للأبناء
-	-	٠.٨	١	التعاون مع الأبناء في حل صعوبات ومشكلات الدراسة
-	-	٠.٨	١	التعاون مع الأبناء في دراستهم وتوفير مكتبة منزلية
٣	٤	٠.٨	١	تسجيل الأبناء في دورات صيفية
٠.٧	١	٠.٨	١	توفير خدمة إنترنت بالمنزل للأبناء
١.٥	٢	٠.٨	١	توفير مدرسين خصوصيين للأبناء
٠.٧	١	-	-	تسجيل الأبناء بالجامعات
٠.٧	١	-	-	التعاون مع الأبناء في شئون دراستهم
٠.٧	١	-	-	التعاون مع الأبناء وتسهيل أدائهم للأنشطة المدرسية
١٧	٢٣	٢٥.٤	٣٠	يساعدني في مسؤولية البيت والأبناء
٩.٦	١٣	٤.٢	٥	يساهم ولا يتعاون في مسؤولية البيت والأولاد
%١٠٠	١٣٥	%١٠٠	١١٨	المجموع

يوضح الجدول (٢٨) أن استجابات المشاركات يتبين منها أن أبرزها قيام الأزواج بتشجيع الأبناء على الدراسة ودعمهم لمواصلة التعليم للمراحل العليا ومساعدة الزوجة في مسؤوليات البيت والأبناء بلغت نسبة ٢٥,٤% لكل منهما، ومتابعة الأبناء بالمدارس بنسبة ١٤,٤%، ومتابعة مذاكرة دروس الأبناء بنسبة ١٣%، وإلحاق الأبناء بمدارس خاصة ذات مستوى عالي بنسبة ٩,٣%، ومن ثم

توفير مستلزمات الدراسة مثل الكتب والألعاب المناسبة للأطفال وعدم تعاون الزوج معهن في تربية الأبناء بنسبة ٤,٢% لكل منهما.

ونلاحظ من استجابات غير المشاركات أن قيام الأزواج بتشجيع الأبناء على الدراسة ودعمهم لمواصلة التعليم للمراحل العليا بنسبة ٢٣,٧%، ومتابعة الأبناء بالمدارس بنسبة ١٨,٥%، يليها مساعدة الزوجة في مسئوليات البيت والأبناء بنسبة ١٧%، وإحاق الأبناء بمدارس خاصة ذات مستوى عالي بنسبة ١٢,٧%، ومتابعة مذاكرة دروس الأبناء عدم تعاون الزوج معهن في تربية الأبناء بنسبة ٩,٦% لكل منهما، كما ظهرت استجابات أخرى ذات الأهمية النسبية المنخفضة.

ترى الباحثة أن تعاون الزوج يؤدي إلى الاستقرار الأسري ومن ثم يعطي الزوجة دافعاً إلى الأمام لمزيد من المشاركة والنجاح والعتاء.

جدول رقم (٢٩)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المناسبات الاجتماعية التي تشارك فيها الأسرة والأصدقاء

غير المشاركات		المشاركات		المناسبات الاجتماعية التي تشارك فيها الأسرة والأصدقاء
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
١٦.٩	٣٩	٢٠.٧	٤٦	حفلات الزواج
١٦	٣٧	١٨.٠	٤٠	الولادات
١٥.٢	٣٥	١٦.٢	٣٦	المأتم
٨.٧	٢٠	١٤	٣١	الأعياد بكافة أنواعها
١٠.٨	٢٥	١٠.٤	٢٣	الأعياد والمناسبات الدينية
٥.٦	١٣	٨.١	١٨	أعياد الميلاد
-	-	٢.٧	٦	الأعياد والمناسبات الموسمية
١٥.٦	٣٦	١.٨	٤	زيارة المرضى
٠.٤٣	١	٢.٢٥	٥	الرحلات
٠.٨٧	٢	١.٣٥	٣	المناسبات الاجتماعية
-	-	٠.٩	٢	المناسبات الوطنية
-	-	٠.٩	٢	مناسبات الختان للذكور
-	-	٠.٤٥	١	استقبال العائدين من السفر
-	-	٠.٤٥	١	المشاركة في كل المناسبات

تابع جدول رقم (٢٩)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المناسبات الاجتماعية التي تشارك فيها الأسرة والأصدقاء

-	-	٠.٤٥	١	حفلات نجاح الأبناء
-	-	٠.٩	٢	ضعف المشاركة بسبب العمل والتطوع
٣.٩	٩	-	-	الرحلات الأسرية فقط
٢.١٦	٥	-	-	التجمعات نهاية الأسبوع
٠.٤٣	١	-	-	دعوات المناسبات الخاصة
٠.٤٣	١	-	-	الأعياد مع الأسرة فقط
٠.٤٣	١	-	-	حفلات الزواج والأعياد وحسب صلة القربى
٠.٤٣	١	-	-	زيارة الأقارب فقط
٠.٤٣	١	٠.٤٥	١	زيارة الأقارب والأصدقاء والجيران
١.٣	٣	-	-	ضعف المشاركة بسبب المسئوليات
%١٠٠	٢٣١	%١٠٠	٢٢٢	المجموع

يتضح من الجدول (٢٩) أن المشاركات يشاركن في حفلات الزواج بنسبة ٢٠,٧%، ثم مناسبات الولادة بنسبة ١٨%، تلتها المآتم بنسبة ١٦,٢%، ثم الأعياد بكافة أنواعها بنسبة ١٤%، ومن ثم الأعياد والمناسبات الدينية بنسبة ١٠,٤%، بعدها أعياد الميلاد بنسبة ٨,١%، ومناسبات أخرى لكنها منخفضة الأهمية من حيث تكرارها وشيوعها.

كما يوضح الجدول أن أبرز المناسبات الاجتماعية التي تشارك فيها عينة غير المشاركات هي حفلات الزواج بنسبة ١٦,٩%، ثم المآتم بنسبة ١٥,٢%، تلتها مناسبات الولادة بنسبة ١٦%، بعدها زيارة المرضى بنسبة ١٥,٦%، ثم الأعياد والمناسبات الدينية بنسبة ١٠,٨%، بعدها الأعياد بكافة أنواعها بنسبة ٧,٨%، ثم أعياد الميلاد بنسبة ٥,٦%، ومجموعة أخرى من المناسبات الاجتماعية التي تشارك العينة فيها أسرتها وأصدقائها.

نلاحظ أن النساء المشاركات قادرات على الموازنة بين عملهن كمتطوعات وواجباتهن الاجتماعية وعملهن الأسري وعلاقتن القرابية وعلاقات الصداقة.

جدول رقم (٣٠)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب تدخل أسرة الزوج في الشؤون العائلية

النسبة %	التكرار	غير المشاركات		المشاركات		صور تدخل أسرة الزوج في الشؤون العائلية
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٧٤.٢	٦٦	٧٢	٣٦	٧٦.٩	٣٠	لا يوجد تدخل بشكل عام
١٠.١	٩	-	-	٢٣.١	٩	لا يوجد تدخل بل تبادل مشورة
٣.٣٧	٣	٦.٠	٣	-	-	التدخل في تربية الأبناء
٣.٣٧	٣	٦.٠	٣	-	-	التدخل في تحديد مستقبل الأبناء واختيار تخصصاتهم الدراسية
٣.٣٧	٣	٦.٠	٣	-	-	التدخل في سفر البناء
١.١٢	١	٢.٠	١	-	-	التدخل في الحرص المبالغ فيه على الأبناء
١.١٢	١	٢.٠	١	-	-	التدخل في اختيار موقع السكن
١.١٢	١	٢.٠	١	-	-	التدخل في النفقات الخاصة
١.١٢	١	٢.٠	١	-	-	التدخل في طعام الأبناء ولباسهم
١.١٢	١	٢.٠	١	-	-	التدخل في مصاريف الأبناء
%١٠٠	٨٩	%١٠٠	٥٠	%١٠٠	٣٩	المجموع

نلاحظ أن نفي المشاركات وجود تدخل من قبل أسرة الزوج في الشؤون العائلية بنسبة ٧٦,٩%، في المقابل تشير النتائج إلى وجود نوع من تبادل المشورة بين الطرفين المذكورين في استثمار الأموال وتربية الأبناء وسفرهم بنسبة ٢٣,١%.

ويوضح الجدول أن معظم استجابات غير المشاركات تنفي وجود تدخل من قبل أسرة الزوج في الشؤون العائلية للعينة بنسبة ٧٢% من جملة الاستجابات، في المقابل تشير النتائج إلى وجود بعض أنواع من التدخل ولكن بنسب ضعيفة منها التدخل في تربية الأبناء و تحديد مستقبلهم واختيار تخصصاتهم الدراسية بنسبة ٦% لكل منها.

جدول رقم (٣١)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المساهمة في حل مشكلات الجيران والأقارب

النسبة %	التكرار	غير المشاركات		مشاركات		أساليب المساهمة في حل مشكلات الجيران والأقارب
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٣١.٣	٤٢	٥٠	٤٢	-	-	التدخل التلقائي لتقديم النصح وأحياناً الدعم المادي
٢٦.١	٣٥	-	-	٧٠.٠%	٣٥	التدخل إذا طلب منها (لتقديم النصح والدعم المادي ويعتمد على صلة القربى وحجم المشكلة ونوعها)
٨.٢١	١١	-	-	٢٢.٠%	١١	التدخل التلقائي لإزالة الخلاف وتقديم النصح
١٦.٤	٢٢	٢١.٤	١٨	٨.٠%	٤	الميل لعدم التدخل في شؤون الآخرين
٥.٩٧	٨	٩.٥٢	٨	-	-	التدخل إذا طلب منها لتقديم النصح والدعم المادي
٥.٩٧	٨	٩.٥٢	٨	-	-	التدخل في حدود معينة ويعتمد على حجم المشكلة ونوعها
٢.٩٩	٤	٤.٧٦	٤	-	-	التدخل بالنصح والدعم المادي إذا طلب منها ويعتمد على صلة القربى
٢.٩٩	٤	٤.٧٦	٤	-	-	التدخل التلقائي ويعتمد على صلة القرابة والقرب من الجيران
%١٠٠	١٣٤	%١٠٠	٨٤	%١٠٠	٥٠	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن استجابات المشاركات يظهر منها ثلاث أنماط من التصرفات التي تقوم بها العينة عند التعامل مع المشكلات بين الأقارب والجيران والأكثر شيوعاً بينهما في ما يمكن تسميته بالتدخل المشروط حيث يتم التدخل وفقاً لطلب المعنيين بالمشكلة ويعتمد على نوعها وحجمها وصلة العلاقة مع المعنيين بها وذلك بنسبة ٧٠%، والتدخل التلقائي لإزالة الخلاف وتقديم النصح بنسبة ٢٢%، وشكل الميل لعدم التدخل في شؤون الآخرين بنسبة ٨%.

ويوضح الجدول أن استجابات غير المشاركات والأكثر شيوعاً بينهما هو التدخل التلقائي للمساهمة في تقديم النصح وأحياناً الدعم المادي بنسبة ٥٠% ومن ثم عدم التدخل في شؤون الآخرين وذلك بنسبة ٢١,٤%، أما النمط الثالث فيمكن تسميته بالتدخل المشروط حيث يتم التدخل وفقاً لطلب المعنيين بالمشكلة ويعتمد على نوعها وحجمها وصلة العلاقة مع المعنيين بها بنسبة ٩,٥٢%.

جدول رقم (٣٢)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب مصادر القراءة

النسبة %	مجموع التكرار	غير المشاركات		المشاركات		أكثر مصادر القراءة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٢٨.٦	٦٤	٢٤.٤	٣٠	٣٣.٧	٣٤	الكتب المتنوعة والقصص العامة
٨.٤٨	١٩	-	-	١٨.٨	١٩	مجلات متنوعة
١٩.٦	٤٤	٢٢	٢٧	١٦.٨	١٧	الجرائد اليومية
٦.٧	١٥	-	-	١٤.٩	١٥	القرآن الكريم والكتب الدينية
٨.٤٨	١٩	٥.٦	٧	١١.٩	١٢	تصفح الإنترنت
٦.٧	١٥	٩	١١	٤	٤	الكتب المتخصصة
١٢.١	٢٧	٢٢	٢٧	-	-	القرآن الكريم والكتب والقصص الدينية
٩.٣٨	٢١	١٧.١	٢١	-	-	مجلات ثقافية متنوعة (الصحة وتربية الأطفال)
%١٠٠	٢٢٧	%١٠٠	١٢٦	%١٠٠	١٠١	المجموع

يوضح الجدول أن الكتب العامة والمتنوعة تلعب الدور الأكبر في مد عينة المشاركات بالمعارف والمعلومات حيث شكل هذا النوع من المصادر نسبة ٣٣,٧%، ومن ثم المجلات الثقافية والمتنوعة بنسبة ١٨,٨%، تلتها الجرائد اليومية بنسبة ١٦,٨%، ومن ثم القرآن الكريم والكتب الدينية بنسبة ١٤,٩%، ثم الانترنت بنسبة ١١,٩%، وأخيرا الكتب المتخصصة في الشعر الفصيح والتاريخ والتربية وعلم النفس بنسبة ٤%.

واستجابات عينة غير المشاركات يتبين منها تمييز ستة مصادر للقراءة تعد الأهم بالنسبة للعينة وتلعب الكتب العامة والمتنوعة الدور الأكبر في مد العينة بالمعارف والمعلومات حيث شكل هذا النوع من المصادر نسبة ٢٤,٤% من جملة استجابات عينة الغير مشاركات، ويأتي في المرتبة الثانية كل من القرآن الكريم والكتب الدينية والقصص الدينية والجرائد بنسبة ٢٢% لكل منها، بينما احتلت المجلات الثقافية والمتنوعة والمهتمة بالصحة وتربية الأطفال المرتبة الثالثة بنسبة ١٧,١%، في حين احتلت الكتب المتخصصة في علم النفس والسلوكيات وتنمية الذات واللغة العربية وفي مجال العمل والكتب الاجتماعية والتربوية والمتعلقة بالأسرة وتربية الأبناء المرتبة الرابعة بنسبة ٩%، أما تصفح شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) فقد احتلت المرتبة الأخيرة بنسبة ٥,٦%.

جدول رقم (٣٣)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب الأهداف من القراءة

النسبة %	التكرار	غير المشاركات		المشاركات		الأهداف من القراءة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٣٥.٦	٨٤	٣٢	٤٠	٣٩.٦	٤٤	الوصول إلى مستوى عالي من الثقافة
١٣.١	٣١	١٠.٤	١٣	١٦.٢	١٨	تنمية المعرفة الشخصية وتطويرها
٩.٧٥	٢٣	٦.٤	٨	١٣.٥	١٥	الاستمتاع بالقراءة والتسلية وإشباع حب الإطلاع
٥.٩٣	١٤	-	-	١٢.٦	١٤	تنمية الذات والفكر والمهارات والمواهب وتوسيع المدارك
١٤	٣٣	١٦.٨	٢١	١٠.٨	١٢	الوصول إلى فهم أفضل للدين والتقرب إلى الله
٠.٠٨	١٢	٧.٢	٩	٢.٧	٣	التعرف على ما يدور في العالم وجديد المعلومات
٠.٠٨	١٢	٧.٢	٩	٢.٧	٣	القراءة لأغراض محددة
٠.٨٥	٢	-	-	١.٨	٢	وسيلة تعلم كيفية التعامل مع الآخرين ومساعدتهم
٣.٣٩	٨	٦.٤	٨	-	-	صقل الشخصية وتنمية الوعي والمدارك والتمتع بشخصية مستقلة
٢.٩٧	٧	٥.٦	٧	-	-	التعرف على جديد المعلومات والخبرات والأشياء
٢.٥٤	٦	٤.٨	٦	-	-	تطوير الذات وتنمية المهارات
١.٦٩	٤	٣.٢	٤	-	-	وسيلة للتعلم والاستفادة من خبرات الآخرين
%١٠٠	٢٣٦	%١٠٠	١٢٥	%١٠٠	١١١	المجموع

تشير معطيات الجدول (٣٣) أن أهداف المشاركات من القراءة هو الوصول إلى مستوى عالي من الثقافة بنسبة ٣٩,٦%، ومن ثم تنمية المعرفة الشخصية وتطويرها بنسبة ١٦,٢%، والاستمتاع بالقراءة والتسلية وإشباع حب الإطلاع بنسبة ١٣,٥%، وهدف تنمية الذات والفكر والمهارات والمواهب وتوسيع المدارك بنسبة ١٢,٦%، وفهم أفضل للدين والتقرب إلى الله بنسبة ١٠,٨%، ومن ثم التعرف على ما يدور في العالم وجديد المعلومات، والقراءة لأغراض محددة بنسبة ٢,٧% لكل منهما على حده، وقد تضمنت هذه الأغراض موضوعات مثل التعرف على طرق تربية الأبناء، وعلى التاريخ والثقافة الوطنية، وتحسين اتخاذ القرارات الحياتية والعملية، وأتى هدف اعتبار القراءة وسيلة تعلم كيفية التعامل مع الآخرين ومساعدتهم في المرتبة الأخيرة بنسبة ١,٨%.

ويتضح من الجدول استجابات عينة غير المشاركات التي يمكن ملاحظة ظهور عشرة أهداف بارزة تسعى العينة لتحقيقها من خلال القراءة يأتي في مقدمة هذه الأهداف الرغبة في الوصول إلى

مستوى عالي من الثقافة بنسبة ٣٢%، وفي المرتبة الثانية أتى الوصول إلى فهم أفضل للدين والتقرب إلى الله بنسبة ١٦,٨%، أما هدف تنمية المعرفة الشخصية وتطويرها فقد حل في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠,٤%، وأتى كل من التعرف على ما يدور في العالم والسلطنة والمجتمع والقراءة لأغراض محددة (مثل شغل الوقت، وقراءة القصص للأطفال، والبحث عن الوظائف، والتعرف على طرق تربية الأبناء، وتنمية القدرات والمهارات اللغوية، والتعرف على طرق إدارة شؤون البيت، والقراءة في مجال التخصص) في المرتبة الرابعة بنسبة ٧,٢%، كما حل الاستمتاع بالقراءة والتسلية وإشباع حب الإطلاع وصل الشخصية وتنمية الوعي والمدارك والتمتع بشخصية مستقلة في المرتبة الخامسة بنسبة بلغت ٦,٤% لكل منهما على حده، وأتى كل من التعرف على جديد المعلومات والخبرات ووسيلة للتعلم والاستفادة من خبرات الآخرين بنسبة ٥,٦% و ٤,٨% و ٣,٢% على التوالي.

جدول رقم (٣٤)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب الوسائل المستخدمة في تثقيف الأسرة

غير المشاركات		المشاركات		الوسائل المستخدمة في تثقيف الأسرة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
-	-	٢٨.٨	٣٦	توفير مكتبة منزلية
٢١.٧	٣١	٢٣.٢	٢٩	تشجيع الأسرة على القراءة والإطلاع
-	-	١٦.٨	٢١	توفير خدمة الإنترنت بالمنزل
٥.٦	٨	٦.٤	٨	تخصيص أوقات للقراءة والإطلاع
٩.١	١٣	٦.٤	٨	قراءة موضوعات وقصص ومناقشتها معهم
٦.٣	٩	٤.٨	٦	توفير كتب وقصص ومجلات أطفال وألعاب ذكاء
٤.٩	٧	٤.٨	٦	مشاهدة القنوات والمواقع والبرامج الثقافية والتعليمية مع الأبناء وتوجيههم لاختيار برامج مفيدة
-	-	٤.٨	٦	تنمية ثقافة وهوايات الأبناء بطرق مختلفة
٧	١٠	٤	٥	تشجيع الأسرة على تصفح مواقع إلكترونية مفيدة
١٣.٣	١٩	-	-	متابعة ومناقشة الأبناء فيما قرؤوه
٩.٨	١٤	-	-	توفير مكتبة منزلية وحث الأبناء على القراءة
٨.٤	١٢	-	-	توفير كتب متنوعة وقصص تناسب مع سن الأبناء وقراءتها ومناقشتها معهم
٣.٥	٥	-	-	إشراك الأبناء في برامج ومسابقات ثقافة بالمنزل وإحافهم بدورات صيفية لتنمية ثقافتهم وهوايتهم

تابع جدول رقم (٣٤)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب الوسائل المستخدمة في تثقيف الأسرة

٢.٨	٤	-	-	توفير أجهزة مساعدة على الإطلاع والتثقيف وبرامج إلكترونية تعليمية مفيدة
٢.١	٣	-	-	توجيه الأبناء لاختيار كتب وبرامج مفيدة وقراءة كتب إلى جانب الكتب المدرسية
١.٤	٢	-	-	تخصيص أوقات للإطلاع على مواقع انترنت مفيدة
٤.٢	٦	-	-	لا تقوم بشيء في تثقيف الأبناء لعدم وجود الوقت واختلاف اهتمامات أفراد الأسرة ولصغر الأبناء
%١٠٠	١٤٣	%١٠٠	١٢٥	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن استجابات عينة المشاركات يتضح منها العمل على توفير مكتبة منزلية بنسبة ٢٨,٨%، ثم تشجيع الأسرة على القراءة وبخاصة القرآن الكريم والأمور الدينية والإطلاع بصورة عامة والحث على مناقشة موضوعات القراءة بنسبة ٢٣,٢%، ومن ثم توفير خدمة الانترنت بالمنزل باعتبارها وسيلة تثقيفية وتعليمية بنسبة ١٦,٨%، ثم كل من تخصيص أوقات للقراءة والإطلاع وقراءة موضوعات وقصص للأطفال والعمل على إيصال المعلومات للأسرة والمناقشة معهم بنسبة ٤,٤%، لكل منها، وجاء كل من توفير كتب وقصص وألعاب ذكاء ومشاهدة القنوات والمواقع والبرامج الثقافية والتعليمية مع الأبناء مع التوجيه والمناقشة، وتنمية ثقافة وهوايات الأبناء عن طريق إشراكهم في برامج ومسابقات وإحافهم بدورات صيفية ودروس تقوية، وأخذهم للمحاضرات ومعارض الكتب والمكتبات، والقيام برحلات للتعرف على الطبيعة بنسبة ٤,٨%، وأخيراً تشجيع الأسرة على تصفح مواقع الكترونية مفيدة بنسبة ٤%.

ويمكن ملاحظة من استجابات عينة غير المشاركات ظهور العديد من الأنشطة التي تسعى من خلالها العينة إلى تثقيف أفراد الأسرة، يأتي في مقدمة هذه الأنشطة تشجيعهم على القراءة والإطلاع بصورة عامة بنسبة ٢١,٧%، ثم متابعة ومناقشة الأبناء فيما قرؤوه بنسبة ١٣,٣%، ومن ثم توفير مكتبة منزلية وحث الأبناء على القراءة من خلالها بنسبة ٩,٨%، ثم قيامهم بقراءة بعض الموضوعات والقصص للأطفال ومناقشة بعض قراءاتها مع الأسرة بنسبة ٩,١% وأعرب بعضهم عن القيام بتوفير

كتب متنوعة وقصص تتناسب مع سن الأبناء والقيام بالقراءة لهم والمناقشة معهم وقد حصل هذا النوع من الأنشطة الداعمة والمشجعة على القراءة نسبة ٨,٤%، وبلغت نسبة تشجيع الأسرة على تصفح مواقع الكترونية مفيدة ٧%، أما توفير كتب وقصص ومجلات أطفال وألعاب ذكاء بنسبة ٦,٣%، كما بلغت نسبة تخصيص أوقات لقراءة الأبناء في المنزل ٥,٦%، وأعربت بعض أفراد العينة عن قيامهن بمشاركة الأبناء مشاهدة بعض القنوات والمواقع والبرامج الثقافية والتعليمية وتوجيههم لاختيار البرامج المفيدة وذلك بنسبة ٤,٩%، وجاءت تنمية ثقافة الأبناء وهوياتهم عن طريق إشراكهم في برامج ومسابقات ثقافية بالمنزل وإلحاقهم بدورات صيفية وتوفير أجهزة وبرامج الكترونية تعليمية مفيدة، وتخصيص أوقات للإطلاع على مواقع انترنت مفيدة بنسب منخفضة بلغت ٣,٥ و ٢,٨ و ٢,١ و ١,٤ على التوالي.

والجدير بالملاحظة إعراب مجموعة من أفراد العينة عن عدم قيامهن بأي نشاط تثقيفي داخل الأسرة وقد بررن ذلك بعدة أشياء منها عدم توفر الوقت واختلاف اهتمامات أفراد الأسرة وصغر الأبناء وقد شكلت نسبة استجابات هذه الفئة ٤,١٢%.

جدول رقم (٣٥)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب نوعية الندوات التي تشارك فيها

غير المشاركات		المشاركات		نوعية الندوات التي تشارك فيها
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٣١.٣	٢٠	٥٥.٩	٣٣	المشاركة في الندوات العامة والاجتماعية والثقافية
-	-	١٥.٣	٩	المشاركة في الندوات الأسرية والتربوية وقضايا المرأة
-	-	١٠.٢	٦	المشاركة في الندوات الدينية
٤.٧	٣	١٠.٢	٦	المشاركة في ندوات ذات موضوعات محددة
٥١.٦	٣٣	٨.٤٧	٥	عدم المشاركة في الندوات
٧.٨١	٥	-	-	المشاركة في المحاضرات والندوات والأنشيد الدينية
٤.٧	٣	-	-	المشاركة في الندوات الأسرية والتربوية
%١٠٠	٦٦	%١٠٠	٥٩	الجملة

يتضح من خلال الجدول (٢٩) أن عينة المشاركات اللاتي يشاركن في الندوات التي تقدمها الجمعيات الأهلية حازت على أكثر من ٩٠% من الاستجابات، بينما كان لعدم المشاركة نسبة منخفضة. كما يتضح أن المشاركة في الندوات العامة والاجتماعية والثقافية بلغت نسبة ٥٥,٩%، ثم المشاركة في الندوات الأسرية والتربوية وقضايا المرأة بنسبة ١٥,٣%، والمشاركة في المحاضرات والندوات الدينية والإقبال على الندوات التي تتناول موضوعات متفرقة مثل (البيئة، وتنمية الذات، والصحة، وتنمية المهارات، والتوعية) بنسبة ١٠,٢% لكل منهما، ونال عدم المشاركة نسبة ضئيلة بلغت ٨,٤٧% من قبل العينة، وكانت مبررات عدم المشاركة الانشغال بالعمل التطوعي الميداني، وكثر الانشغال بالأبناء والمنزل.

ويوضح الجدول أن عينة غير المشاركات اللاتي يشاركن في الندوات التي تقدمها الجمعيات الأهلية حازت على نسبة ٥١,٦% وكانت مبرراتهن أن موضوعات الندوات غير هادفة وتشعر بالملل، وبعد مكان إقامة الفعاليات والندوات وبعد مواضيع الندوات عن الواقع وعدم توفر الوقت وكثرة الالتزامات الأسرية والعمل بالقطاع الخاص، وغياب تشجيع الأسرة، وعدم توفر المواصلات، وعدم العلم بالمحاضرات ومواعيدها، وحازت الندوات العامة والثقافية على الاهتمام الأكبر من قبل العينة بنسبة ٣١,٣%، في حين وصلت نسبة المشاركة في المحاضرات والندوات والأنشيد الدينية والإقبال على الندوات التي تتناول موضوعات الأسرة والتربية على نفس النسبة ٧,٨١%.

كما ظهر عدد من الموضوعات المتفرقة التي حصلت على اهتمام بعض أفراد العينة، بلغت نسبتها ٤,٧% والتي تتعلق بالبرمجة العصبية، وبطبيعة عمل المرأة، والشؤون المالية.

جدول رقم (٣٦)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المشكلات والقضايا التي تتابعها في البرامج الدينية

غير المشاركات		المشاركات		المشكلات والقضايا التي تتابعها في البرامج الدينية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٢٣.٥	٣١	٢٧.٧	٣١	الموضوعات الدينية المتعلقة بالأسرة
١٢.٩	١٧	٢٥.٩	٢٩	الجوانب الدينية لمختلف الموضوعات
١٢.٩	١٧	٩.٨	١١	الموضوعات الدينية المتعلقة بالشباب
١٤.٤	١٩	٩.٨	١١	الموضوعات الدينية المتعلقة بتربية وتعليم الأولاد
١٢.٩	١٧	٨.٩	١٠	الموضوعات الدينية المتعلقة بالسياسة
٧.٦	١٠	٨.٩	١٠	الموضوعات الدينية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية
٩.٩	١٣	٥.٤	٦	الموضوعات الدينية المتعلقة بالمرأة
١.٥	٢	١.٨	٢	الموضوعات الدينية المتعلقة بالاقتصاد
٢.٣	٣	-	-	الموضوعات الدينية المتعلقة بالحياة الزوجية والحياة الخاصة
٢.٣	٣	١.٧٩	٢	لا يوجد اهتمام
%١٠٠	١٣٢	%١٠٠	١١٢	المجموع

يوضح الجدول (٣٦) أن عينة المشاركات يفضلن البرامج الدينية المعنية بموضوعات الأسرة وقضاياها قد حازت على النسبة الأعلى من جملة الاستجابات بنسبة ٢٧,٧% وهذا مؤشر على الاهتمام الكبير الذي توليه العينة لهذا النوع من البرامج، ومن ثم البرامج الدينية التي تناقش الجوانب الدينية لمختلف الموضوعات بنسبة ٢٥,٩%، وبنسبة ٩,٨% لكل من برامج قضايا الشباب والتربية والتعليم وتربية الأبناء، تلتها القضايا السياسية والاجتماعية بنسبة ٨,٩ لكل منهما على حده، وقضايا المرأة بنسبة ٥,٤%، وبنسبة منخفضة البرامج المتعلقة بموضوعات الاقتصاد بنسبة ١,٨%، كما يلاحظ ظهور حالتين أعلننا عن عدم وجود اهتمام كاف لديهما بمتابعة هذا النوع من البرامج بنسبة ١,٧٩% وبررت حالة منها ذلك بعدم توفر الوقت.

وتشير معطيات الجدول أن عينة غير المشاركات يفضلن البرامج الدينية المعنية بموضوعات الأسرة وقضاياها التي حازت على النسبة الأعلى من جملة الاستجابات بنسبة ٢٣,٥% وهذا مؤشر على الاهتمام الكبير الذي توليه العينة لهذا النوع من البرامج، وفي المرتبة الثانية البرامج الدينية التي تناقش

الموضوعات التربوية وقضايا التعليم وتربية الأبناء بنسبة ١٤,٤%، ثم البرامج التي تناقش الجوانب الدينية لمختلف الموضوعات المتعلقة بالموضوعات السياسية؛ وكذلك البرامج التي تتناول قضايا الشباب بنسبة ١٢,٩% لكل منهما، والبرامج التي تتناول قضايا المرأة بنسبة ٩,٩%، كما ورد وينسب منخفضة كل من البرامج المتعلقة بالجوانب الاجتماعية بنسبة ٧,٦%، والحياة الزوجية والحياة الخاصة بنسبة ٢,٣%، وأخيراً الاقتصادية بنسبة ١,٥%، وأعلنت ثلاث حالات عدم وجود اهتمام كاف لديها بمتابعة هذا النوع من البرامج وبرزت حالتان ذلك بسبب الانشغال بالأبناء وعدم توفر الوقت.

جدول رقم (٣٧)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المشاركة في الدروس الدينية

المشاركات		غير المشاركات		المشاركة في الدروس الدينية
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
٤١	٥٩.٤	٢٤	٤٢.٩	الحضور والاستماع بصورة دائمة
١٦	٢٣.٢	-	-	كمحاضرة في دورات وندوات دينية
٣	٤.٣٥	١٢	٢١.٤	الحضور أحياناً
٢	٢.٩	٣	٥.٣٦	الحضور نادراً
٢	٢.٩	٢	٣.٥٧	كمحاضرة أحياناً
١	١.٤٥	-	-	كمحاضرة بالمنزل

تابع جدول رقم (٣٧)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المشاركة في الدروس الدينية

٤	٤.٨	٩	١٦.١	عدم المشاركة
-	-	٣	٥.٣٦	الحضور بالمسجد القريب من المنزل
-	-	٢	٣.٥٧	محاضرة ومعلمة قرآن
-	-	١	١.٧٩	المشاركة بالحضور سابقاً
٦٩	%١٠٠	٥٦	%١٠٠	المجموع

أظهرت نتائج الجدول أن عدد استجابات عينة المشاركات يشاركن في حلقات العلم والدروس الدينية بالحضور والاستماع والاستفادة باعتبارها فئة مستهدفة بنسبة ٥٩,٤%، ويتضح من الجدول ذاته أن نسبة المشاركة في إلقاء المحاضرات وإدارة الدورات والندوات الدينية بنسبة ٢٣,٢%.

وأن مشاركة عينة غير المشاركات في حلقات العلم والدروس الدينية كانت في الحضور والاستماع والاستفادة بنسبة ٤٢,٩%.

كما بينت النتائج أن المشاركة بالحضور والاستماع بصورة متقطعة بنسبة ٢٠,٤%، في حين أن عدم المشاركة بلغت نسبة ١٦,١%، وتمثلت مبررات عدم المشاركة في قدرة الوصول لمثل هذه الموضوعات من خلال التلفاز؛ وإلى ضيق الوقت وكثرة المسؤوليات الأسرية وأعباء العمل وبخاصة لمن تعمل بالقطاع الخاص.

جدول رقم (٣٨)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب مصادر الحصول على الفتوى

غير المشاركات		المشاركات		مصادر الحصول على الفتوى
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٢٢.٥	١٨	٤٦.٨	٣٦	جهات الإفتاء
٢٥.٠	٢٠	٢٧.٣	٢١	الكتب الدينية
١٢.٥	١٠	١٠.٤	٨	الإنترنت
٢٠.٠	١٦	٦.٤٩	٥	المشايع
٨.٨	٧	٥.١٩	٤	أحد أفراد الأسرة

تابع جدول رقم (٣٨)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب مصادر الحصول على الفتوى

٥.٠	٤	٢.٦	٢	مركز الإرشاد النسوي
٣.٧٥	٣	١.٣	١	الصدقات
٢.٥	٢	-	-	البرامج الدينية
%١٠٠	٨٠	%١٠٠	٧٧	المجموع

يوضح الجدول (٣٨) أن عينة المشاركات تلجأ إلى مصدرين يعدان مرتفعي الأهمية بالنسبة لها وهما جهات الإفتاء والكتب الدينية بنسبة ٤٦,٨%، و٢٧,٣% على التوالي، ومن ثم شبكة المعلومات الدولية بنسبة ١٠,٤%، كما يمكن ملاحظة أن كل من المشايخ وأفراد الأسرة؛ ومركز الإرشاد النسوي والصدقات تعد مصادر منخفضة الأهمية كمصادر للحصول على الفتوى الدينية لدى العينة.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن عينة غير المشاركات تلجأ إلى ثلاثة مصادر بالنسبة لها للحصول على الفتوى في الأمور والقضايا الدينية: وهي الكتب الدينية و جهات الإفتاء والمشايخ وذلك بنسبة ٢٥%، ٢٢,٥%، ٢٠% على التوالي، كما أتضح ظهور مصدرين متوسطي الأهمية تمثلا في شبكة المعلومات الدولية وأحد أفراد الأسرة بنسبة ١٢,٥%، و٨,٨% على التوالي، في حين تمثلت المصادر المنخفضة الأهمية في كل من مركز الإرشاد النسوي، والصدقات والبرامج الدينية.

جدول رقم (٣٩)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب معوقات اكتساب المعرفة الدينية

غير المشاركات		المشاركات		معوقات اكتساب المعرفة الدينية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٨٤.٣	٥٩	٧٠	٣٥	لا توجد معوقات
٨.٥٧	٦	١٤	٧	صعوبة التواصل مع جهات الإفتاء
٥.٧١	٤	١٠	٥	اختلاف المذاهب
١.٤٣	١	٦	٣	موضوعات تحتاج لتوضيح
١٠٠%	٧٠	١٠٠%	٥٠	المجموع

يتضح لنا من استجابات عينة المشاركات أن العينة تشير وبنسبة استجابة كبيرة إلى عدم وجود معوقات حيث بلغت نسبة الاستجابة ٧٠% من جملة استجابات عينة المشاركات.

ويبدو من الاستجابات أن أبرز ما تعاني منه بعض أفراد العينة بهذا الشأن يتمثل في صعوبة التواصل المباشر مع جهات الفتوى بسبب انشغالهم أو انشغال خطوطهم بصورة دائمة بنسبة ١٤%، وبدرجة أقل موضوع اختلاف مذاهب وأراء المشايخ والعلماء وتعددتها في الموضوع الواحد بنسبة ١٠%، وموضوعان يحتاجان لتوضيح من قبل قلة منهم وهما ختان الإناث طريقة إخراج الزكاة.

من خلال الجدول نلاحظ أن عينة غير المشاركات تشير وبنسبة استجابة كبيرة إلى عدم وجود معوقات بنسبة ٨٤,٣% ومن المبررات التي ذكرت توفر الكتب الفقهية والانترنت؛ ووسائل المعرفة الأخرى وثقافة الزوج العالية في هذه الجوانب.

وكان أبرز ما تعاني منه بعض أفراد العينة بهذا الشأن يتمثل في اختلاف مذاهب وأراء المشايخ والعلماء وتعددتها في الموضوع الواحد وصعوبة التواصل المباشر مع جهات الفتوى بسبب انشغالهم أو انشغال خطوطهم الهاتفية بصورة دائمة، وموضوع واحد يحتاج لتوضيح من قبل إحدى أفراد العينة وهو طريقة كيفية إخراج الزكاة.

جدول رقم (٤٠)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المشاركة في الأنشطة التطوعية المدرسية

المشاركة في الأنشطة التطوعية		المشاركات		غير المشاركات	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٣٧	٣٧.٤	٢٧	٣٩.٧		
٢٣	٢٣.٢	١٣	١٩.١		
٣٠	٣٠.٣	٢٠	٢٩.٤		
٣	٣.٠٣	-	-		
٥	٥.١	٤	٥.٨٨		
١	١.٠١	٤	٥.٨٨		
٩٩	٩٩.٠٠	٦٨	١٠٠.٠٠%		

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة كبيرة من المشاركات بلغت ٩٨,٩٩% كن يمارسن بعض الأنشطة التطوعية خلال المراحل الدراسية، وأن هناك نسبة أقل لم تراول الأنشطة التطوعية بلغت ١,٠١%، وتشير معطيات الجدول على أن أبرز الأنشطة التطوعية لدى المبحوثات خلال المراحل الدراسية هو الطبق الخيري بنسبة ٣٧,٤%، يلي ذلك الاشتراك في الأنشطة التطوعية بنسبة ٣٠,٣%، أما المشاركة بالتبرعات النقدية فقد بلغ نسبة ٢٣,٢%، ثم المشاركة بالتبرعات الخيرية بنسبة ٥,١%، ومن ثم مساعدة الآخرين؛ والمشاركة في الأنشطة التطوعية بصورة عامة كالمشاركة في الأنشطة

التطوعية في جمعية رعاية أطفال معاقين لمدة ٣ سنوات، والمشاركة في حملات النظافة، ومشروع إفطار صائم، ومشروع سوق خيري، وأن هناك نسبة أقل لم تزاوّل أي نشاط خيري أو تطوعي تم تديرها بالانشغال بالدراسة والحياة الخاصة بنسبة ١,٠١%.

وهذا يؤكد أن لدى المبحوثات استعداداً مبركاً للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والتطوعية وأن هذا الاستعداد والرغبة في تقديم عمل دون انتظار عائد مادي نما وتطور ليصبح توجهاً نحو العمل التطوعي في إطار الجمعيات الأهلية.

يتضح لنا أن أبرز الأنشطة التطوعية التي شاركت فيها عينة غير المشاركات خلال المراحل الدراسية كانت الطبق الخيري بنسبة ٣٩,٧%، يليها التبرع النقدي وغير النقدي بنسبة ٢٩,٤%، ثم توزيع الصدقات بنسبة ١٩,١%، يليها المشاركة في أنشطة المرشدات؛ ونظافة البيئة وعدة صور أخرى متنوعة، وهناك نسبة أقل لم تزاوّل الأنشطة التطوعية بنسبة ٥,٨٨% لكل منهما وبرر بعضهن ذلك بانشغالهن واهتمامهن بالدراسة أو الكسل.

جدول رقم (٤١)

توزيع عينة المشاركات حسب الجمعيات الأهلية التي يشتركن بها ويحملن عضويتها

النسبة %	التكرار	المشاركات حسب الجمعيات الأهلية التي يشتركن بها ويحملن عضويتها
٤٦.٠	٢٣	جمعية فريق الرحمة
١٢.٠	٦	جمعية البر للأعمال الخيرية
١٢.٠	٦	فريق عشاق الجنان
٨.٠	٤	جمعية المرأة العمانية بمسقط
٦.٠	٣	جمعية المرأة العمانية بالسيب
٦.٠	٣	جمعية دار العطاء
٤.٠	٢	فريق الرؤية للتثقيف والعمل التطوعي
٤.٠	٢	جمعية كفالة يتيم الشهرية
٢.٠	١	مؤسسة ملتقى الزهور للأعمال الخيرية
١٠٠%	٥٠	الجملة

نلاحظ أن ما يقارب نصف عينة المشاركات تحمل عضوية جمعية "فريق الرحمة" بنسبة ٤٦%، يليها كل من "جمعية البر للأعمال الخيرية"، و"فريق عشاق الجنان" بنسبة متماثلة من أفراد العينة ١٢%، وشكلت نسبة المنتسبات إلى جمعية المرأة العمانية بمسقط نسبة ٨%، ثم عينة جمعية السيب

وجمعية "دار العطاء" بنسبة ٦% لكل منهما، وأعداد قليلة من اللاتي انضممن إلى جمعيات و فرق أهلية مختلفة مثل "فريق الرؤية للتنقيف والعمل التطوعي"، وجمعية كفالة يتيم الشهرية" بنسبة ٤% لكل منهما، ومؤسسة ملتقى الزهور للأعمال الخيرية" بنسبة ٢%.

ويتضح لنا من عرض توزيع العينة وفقاً للجمعيات والفرق الأهلية في المجتمع العماني بأن تركز عينة الدراسة في جمعية فريق الرحمة، وجمعية البر للأعمال الخيرية وفريق عشاق الجنان عن غيرهما من الجمعيات الأخرى.

جدول رقم (٤٢)

توزيع عينة المشاركات حسب طرق التعرف على الجمعيات الأهلية

النسبة%	التكرار	طريقة التعرف على الجمعية
٣٧	٢٠	عن طريق رئيسة الجمعية
٢٩.٦	١٦	الأصدقاء والمعارف
٢٠.٤	١١	الأسرة والأقارب
٣.٧	٢	وسائل الإعلام (الإنترنت)
٣.٧	٢	الجيران
٣.٧	٢	عن طريق محاضرة أقامتها الجمعية
١.٨٥	١	وزارة التنمية
١.٨٥	١	قرب الجمعية من المنزل
١٠٠%	٥٤	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن الوسيط الأكثر أهمية الذي عرف المشاركات على الجمعية التي يشاركن فيها حالياً هم أفراد الجمعية نفسها سواء كانوا من الأعضاء أو المؤسسين أو رئيساتها حيث بلغت نسبة الاستجابة لهذا المصدر ٣٧% وهذا دلالة على أن القائمين على الجمعيات وأعضائها يعدون عاملاً فعالاً في جذب المتطوعات إلى الجمعيات التي ينتمون إليها، والأصدقاء والمعارف بنسبة بلغت ٢٩,٦%، ومن ثم الأسرة والأقارب بنسبة ٢٠,٤%، يليها الجيران أو من خلال محاضرة أو دورة تدريبية أقامتها الجمعية، ووسائل الإعلام بنسبة ضئيلة جداً ٣,٧% لكل منهما، وأخيراً عن طريق وزارة التنمية أو لقرب الجمعية من المنزل بنسبة ١,٨٥%.

إن وسائل الإعلام في المجتمعات لها دور كبير في تنامي النشاط التطوعي؛ حيث إن التطوع رمزاً للتحويل الاجتماعي؛ والمتطوعين عوامل للثورة المدنية ولكن يتضح لنا أن دور الإعلام في مجتمعنا العماني ضعيف جداً في نشر العمل التطوعي والجمعيات التطوعية.

جدول رقم (٤٣)

توزيع عينة المشاركات حسب صفتين الاعتبارية في الجمعية

النسبة%	التكرار	الصفة الاعتبارية
٥٢.٠%	٢٦	متطوعة
٣٠.٠%	١٥	عضوه مؤسسة
٨.٠%	٤	عضوه مجلس إدارة
٢.٠%	١	رئيسة مجلس الإدارة
٢.٠%	١	صاحبة الفكرة
٢.٠%	١	عضوه مؤسسة ورئيسة مجلس الإدارة
٢٤.٠%	١٢	متطوعة ومنسقة
١٠.٠%	٥٠	المجموع

يتضح لنا من الجدول أن أكثر من نصف عينة المشاركات ينتمين إلى الجمعية بصفتهم متطوعات بنسبة ٥٢%، بينما ٣٠% منهن عضوات مؤسسات.

ويلاحظ من الجدول أن النسب المخفضة جاءت لبعض الصفات الاعتبارية مثل عضوه مجلس الإدارة بنسبة ٨%، ورئيسة مجلس الإدارة، وصاحبة الفكرة بنسبة ٢% لكل منهما، ومتطوعة ومنسقة اللجنة الإعلامية أو الفنية مستفيدة كذلك من الجمعية (أي أنها تستفيد من الخدمات التي تقدمها الجمعية) بنسبة ٢٤%.

رقم (٤٤)

توزيع عينة المشاركات حسب الفترة الزمنية للمشاركة في الجمعية

النسبة%	التكرار	الفترة الزمنية
١٨.٠%	٩	سنة فأكثر
٣٢.٠%	١٦	من أكثر من سنة - أقل من ٥ سنوات
٤٢.٠%	٢١	من ٥ سنوات - أقل من ١٠ سنوات
٨.٠%	٤	١٠ سنوات فأكثر
١٠.٠%	٥٠	المجموع

يتضح لنا من الجدول أن المدة الزمنية لمشاركة معظم أفراد العينة في الجمعيات الأهلية، تراوحت بين ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات، حيث بلغت نسبتهم ٤٢%، أما المشاركات من أكثر من سنة إلى أقل من ٥ سنوات فقد بلغت نسبتهم ٣٢%، تليها المشاركات من سنة فأقل بنسبة ١٨%، ولم يتجاوز عدد المشاركات اللاتي مضى على مشاركتهن أكثر من ١٠ سنوات عن ٤ مشاركات وهذا يعود إلى حداثة التطوع بالجمعيات الخيرية في المجتمع العماني.

جدول رقم (٤٥)

توزيع عينة المشاركات حسب أدوارهن في الجمعية

النسبة%	التكرار	الدور الممارس في الجمعية
٤٢.٠%	٤٥	أنشطة أعمال خيرية
١٩.٠%	٢٠	أنشطة تنمية مجتمع
١٧.١%	١٨	أنشطة ثقافية
١٣.٣%	١٤	أنشطة إدارية
٣.٨%	٤	أنشطة داعمة
٢.٩%	٣	أنشطة تطوعية
١.٠%	١	مسئولة عن منطقة
١٠.٠%	١٠٥	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن أهم الأنشطة التي تمارسها المتطوعات في الجمعيات الأهلية هي الأعمال الخيرية مثل: متابعة الأسر المعسرة والأيتام وجمع التبرعات وأعمال الإغاثة، والأعمال الخيرية الموسمية بنسبة ٤٢%، تليها أنشطة تنمية المجتمع بنسبة ١٩%، ثم الأنشطة الثقافية بصورة عامة مثل: إلقاء المحاضرات، وإقامة الندوات، وإعطاء دروس للمتطوعات، وإعداد البحوث بنسبة ١٧,١%، يليها الأنشطة الإدارية بصورة عامة أو محددة مثل: العمل مع اللجان لتنسيق أنشطة الجمعية والاتصال بالمراجعين وتحديد مواعيد المقابلات الرئيسية وإعداد الندوات والمحاضرات ومراجعة الحسابات بنسبة ١٣,٣%، وتليها الأدوار التي نالت اهتماماً منخفضاً من قبل العينة مثل: الأنشطة داعمة كإعداد التقارير الطبية ودراسة الحالات المرضية، وتقديم استشارات قانونية، وتوثيق أعمال الفريق بالصور والفيديو بنسبة ٣,٨%، ومن ثم الأنشطة التطوعية مثل: إقامة دورات تدريبية في الخياطة بنسبة ٢,٩%، وأخيراً المساهمة في محو الأمية بتدريس مجموعة من النساء والعمل كمسئولة منطقة بنسبة ١%.

جدول رقم (٤٦)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب المشاركين من أفراد الأسرة في العمل الأهلي

غير المشاركات		المشاركات		المشاركين من أفراد الأسرة في العمل الأهلي
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
٤٣.٣	٢٦	١٢.٢	١٠	لا يوجد أحد يشارك
١٥.٠	٩	٢٤.٤	٢٠	الأخوات
١.٧	١	١٥.٩	١٣	الزوج
١.٧	١	٨.٥	٧	بنات الخالات
٦.٦٧	٤	٣.٦٦	٣	الأم
-	-	٦.١١	٥	بنات العم
٣.٣٣	٢	٣.٦٦	٣	زوجة الأخ
-	-	٢.٤٤	٢	أخوات الزوج
-	-	٣.٦٦	٣	الأبناء
٣.٣٣	٢	٢.٤٤	٢	الأخوان
-	-	٦.١	٥	جميع أفراد الأسرة
٣.٣٣	٢	٢.٤٤	٢	الخالة
١.٧	١	٢.٤٤	٢	العمة
٦.٦٧	٤	١.٢٢	١	الأب
١.٧	١	١.٢٢	١	بنات الأخت
-	-	١.٢٢	١	زوج الأخت
-	-	١.٢٢	١	زوجات أولاد العم
١.٧	١	١.٢٢	١	زوجة الخال
١.٧	١	-	-	أهل الزوج
١.٧	١	-	-	الخال
١.٧	١	-	-	زوجة العم
%١٠٠	٦٠	%١٠٠	٨٢	المجموع

يتضح لنا من الجدول أن عينة المشاركات ينتمين إلى أسر فيها الأخوات هن الأكثر مشاركة في العمل الأهلي من بقية أفراد الأسرة بنسبة ٢٤,٤%، ومن ثم الأزواج بنسبة ١٥,٩%، تليها بنات الخالات بنسبة ٨,٥%، كما أن معظم أفراد العينة تنتمي إلى أسر يشارك فيها واحد على الأقل من أفرادها في

العمل الأهلي التطوعي، في حين أن نسبة من أعربن عن غياب ذلك في أسرهن بلغت نسبة ١٢,٢%.
 وذلك يدل على تأثير أفراد الأسرة على جذب بقية أعضاء الأسرة للعمل التطوعي.
 نلاحظ أن نسبة كبيرة من أفراد أسر غير المشاركات لا يشاركون أو يمارسون أي نشاط تطوعي
 بلغت ٤٣,٣%، يليها الأخوات بنسبة ١٥%، ونسبة ١,٧% إلى ٦,٦% أشرن إلى وجود فرد واحد
 على الأقل من الأسرة أو العائلة يشارك، وهذا دليل على عدم اهتمام غير المشاركات بالمشاركة لعدم
 وجود فرد مشجع بالأسرة بحثها على المشاركة .

جدول رقم (٤٧)

توزيع عينة المشاركات حسب أبرز أعمالهن التطوعية

النسبة %	التكرار	أبرز الأعمال التطوعية
٥٩.١	٣٩	أنشطة خيرية عامة
١٢.١	٨	أنشطة ثقافية
١٠.٦	٧	التبرع النقدي
١٠.٦	٧	أنشطة تطوعية محددة
٦.٦	٥	مشاريع خيرية
١٠٠%	٦٦	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر الأعمال التي تم المشاركة فيها من قبل عينة المشاركات هي
 الأعمال الخيرية والأنشطة الاجتماعية التي تمثلت في مساعدة المحتاجين والأسر المعسرة والفقراء
 والمسنين والأيتام والأطفال، والتبرع العيني، وتوزيع المواد الغذائية للأسر المعسرة بنسبة ٥٩,١%،
 تليها الأنشطة الثقافية مثل توعية أفراد المجتمع عن طريق إلقاء المحاضرات التوعوية والدروس وإلقاء
 محاضرات في الثقافة القانونية، وإلقاء محاضرات في المدارس للتوعية بالقضايا الأسرية والاجتماعية،
 وتعاطي المخدرات بنسبة ١٢,١%، يليها الأنشطة الاقتصادية كالتبرع النقدي المباشر والتصدق وجمع
 التبرعات والصدقات، والتطوع في أنشطة بعينها مثل تدريب الفتيات على الأعمال اليدوية وتدريب
 القرآن الكريم لأبناء الحي والمنطقة وتعليم الأسر لتحويلها من أسر معسرة لأسر منتجة، وتقديم
 استشارات زواجه وأسرية وكفالة يتيم بنسبة ١٠,٦% كل منهما.
 وأخيرا مشاريع خيرية متفرقة كمسروع إفطار صائم والأطباق الخيرية، والأسواق الخيرية بنسبة
 ٦,٦%، ورجع هذا إلى أن الدوافع الاجتماعية تؤثر في إقبال بشدة على التطوع بالإضافة إلى أن
 المجالات الاجتماعية أوسع وأشمل المجالات التي يشارك فيها الفرد بكل طاقاته.

جدول رقم (٤٨)

توزيع عينة المشاركات حسب مشاركتهن في جمعيات أخرى

النسبة %	التكرار	المشاركة في جمعيات أخرى
٤٢.٩	٢٧	لا توجد
٦.٣٥	٤	فريق الرحمة
٤.٧٦	٣	جمعية الحياة لمكافحة المخدرات
٣.١٧	٢	جمعية دار العطاء
٤.٧٦	٣	جمعية كافل يتيم
١.٥٩	١	جمعية الاستقامة
١.٥٩	١	جمعية البر للأعمال الخيرية
١.٥٩	١	جمعية التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة
١.٥٩	١	جمعية السرطان
٦.٣٥	٤	جمعية المرأة العمانية بمسقط والعامرات
١.٥٩	١	جمعية المعاقين
٤.٧٦	٣	مجموعة دعم صحة المجتمع
١.٥٩	١	رئيسة مجلس الأمهات في مدرسة
١.٥٩	١	صندوق الأمم المتحدة لتنمية الشباب
١.٥٩	١	عضو في مدرسة أم ورقة
١.٥٩	١	غراس الدولية
١.٥٩	١	جمعية فريق الرحمة
١.٥٩	١	فريق سراج للتوعية ضد المخدرات
١.٥٩	١	فريق عشاق الجنان للتوعية
١.٥٩	١	فريق قراري هو حياتي
١.٥٩	١	قوافل الخيرات
١.٥٩	١	كل الفرق والجمعيات التطوعية
١.٥٩	١	مؤسسة ركاز لتعزيز الأخلاق
١.٥٩	١	مركز صيفنا مميز
١٠٠%	٦٣	المجموع

يوضح الجدول أن نسبة ٤٢,٩% من عينة المشاركات لا تشارك في أي جمعية أهلية أخرى، بينما توزعت البقية على ما يقارب ٢٠ جمعية أو فريق مختلف بواقع جمعية إلى جمعيتين للفرد الواحد من العينة بنسبة بلغت ٥٧,١%، ويدل ذلك على أن غالبية المتطوعات تحدد وتعتبر نشاطها على جمعية واحدة؛ بينما هناك نسبة لا بأس بها تشارك في جمعيات أخرى.

جدول رقم (٤٩)

توزيع عينة المشاركات حسب أدوارهن في الجمعيات الأخرى

النسبة %	التكرار	أدوار المشاركات في الجمعيات الأخرى
٢٤.٠	١٢	أنشطة ثقافية
١٤.٠	٧	التبرع النقدي وجمع التبرعات
١٠.٠	٥	التبرع النقدي فقط
١٠.٠	٥	المشاركة حين يطلب مني ذلك (حسب حاجة الجمعية)
١٠.٠	٥	أنشطة تطوعية (أنشطة الجمعية المختلفة)
١٠.٠	٥	أنشطة إدارية
٤.٠	٤	العمل مع اللجان
٢.٠	١	تقديم أفكار واقتراحات
٢.٠	١	عضو مؤسس
١٠.٠	٥	لا توجد
%١٠.٠	٥٠	المجموع

يتضح لنا من الجدول أن الأنشطة الثقافية التي شاركت فيها المرأة مؤخراً في الجمعيات والفرق الأهلية الأخرى التي تشارك فيها تمثلت في التعريف بالجمعية إعلامياً وبتنظيم المحاضرات وإقامة الأمسيات التوعوية وإلقاء محاضرات في موضوعات مثل الصحة بنسبة ٢٤%، يليها التبرع النقدي المباشر وجمع التبرعات النقدية لصالح المحتاجين والمساهمات المادية عن طريق دفع قيمة الاشتراك السنوي بنسبة ١٤%، ثم وينسب مماثلة المشاركة في أنشطة تطوعية مثل: تعليم أمور الدين وتأهيل مدمني المخدرات وتدريب المتطوعات على الطبخ تقوم بعض أفراد العينة بتقديم أعمال إدارية مثل: متابعة الأسر المعسرة داخل المنطقة ومتابعة الحالات المرضية واستقبال المشتركين والمشاركين

بنسبة ١٠% لكل منهما، بعدها العمل مع اللجان بنسبة ٤٤%، ثم تقديم المقترحات والعمل بصفة عضو مؤسس بنسبة ٢% لكل منهما، وأخيراً عبرت نسبة ١٠% من المشاركات عن عدم لعب أي دور يذكر في الجمعيات الأخرى واكتفين بالجمعية التي ينتمين لها.

إذن يمكننا القول أن نمط التطوع للمرأة العمانية يتأثر بوضعها في مجتمع ذي ثقافة تقليدية وله طبيعة خاصة، حيث إن نشاطها التطوعي يظهر في مجال تحدده ثقافة المجتمع، وتحدد طبيعة الأنشطة التي يقدمها للمرأة وإن كانت تظهر بوضوح في مجال الأنشطة الأسرية والثقافية والتنظيمية.

جدول رقم (٥٠)

توزيع عينة المشاركات حسب تأثير مشاركتهن في الجمعيات الأخرى على الجمعية الأم

النسبة %	التكرار	نوع التأثير
٤٦.٠	٢٣	لا يوجد تأثير
٥٤.٠	٢٧	لا توجد إجابة
١٠٠%	٥٠	المجموع

من خلال الجدول يتضح لنا عدم وجود أي أثر للمشاركة في الجمعيات والفرق الأهلية الأخرى على مشاركتهن في الجمعية الأم التي ينتمين إليها حالياً بنسبة ٤٦%، ونسبة ٥٤% يشاركن في جمعية واحدة فقط.

قد يعود السبب في ذلك لمسئولية المرأة ووعيتها بقضايا مجتمعها وتنسيقها لوقتها.

جدول رقم (٥١)

توزيع عينة المشاركات حسب تقبل الزوج لمشاركتهن في جمعيات أخرى

النسبة %	التكرار	تقبل الزوج لمشاركة الزوجة في جمعيات أخرى
٦٨.٠	٣٤	التشجيع على المشاركة
٣٢.٠	١٦	لا توجد إجابة
١٠٠%	٥٠	المجموع

يتضح لنا من خلال الجدول أنهم جميعاً عبرن عن تشجيع أزواجهن لهن على المشاركة في الجمعيات والفرق الأهلية بنسبة ٦٨% وهذا يدل على ثقافة الزوج ووعيه بقيمة العمل التطوعي وأهمية تشجيعه للمرأة للمشاركة بالعمل التطوعي.

جدول رقم (٥٢)

توزيع عينة المشاركات حسب دوافعهن للعمل الأهلي التطوعي

النسبة %	التكرار	دوافع العمل التطوعي
٥٠.٠	٤٦	الإيمان بأن الدين الإسلامي يدعو للأعمال الخيرية ويثيب عليها (التقرب لله)
١٩.٠	١٨	الميل للعمل الإنساني التطوعي
١٦.٠	١٥	للمساهمة في العمل الاجتماعي وتنمية المجتمع
٤.٣	٤	قضاء وقت الفراغ في شيء مفيد
٣.٣	٣	مساعدة المحتاجين
٣.٣	٣	تشجيع الوالدين منذ الصغر، والأسرة، والزوج
٢.٢	٢	الميل للدراسة في العمل التطوعي
١.١	١	التعرف على مجالات جديدة خارج نطاق الأسرة والعمل
١٠٠%	٩٢	المجموع

إن لكل مجال عوامل قد تدفع الأفراد لاقتحامه والاستمرار فيه، في المقابل عوامل أخرى قد تجعل الأفراد يجمعون عن اقتحامه، وهنا ننظر إلى العوامل الدافعة والمعوقة لمشاركة المرأة العمانية في مجال العمل الأهلي التطوعي.

ونتعرض أولاً للعوامل الدافعة لخوض المرأة للعمل التطوعي في المجتمع العماني، من خلال دور التغيرات المجتمعية المتسارعة في المجتمع العماني في هذا المجال، والأسباب التي تدفع المرأة لاقتحام العمل التطوعي.

فبالنسبة للتغيرات المجتمعية تأثيرها على تطوع المرأة العمانية فلا يخفى على المطلع على أوضاع المجتمع العماني بأنه في السنوات الأخيرة حدثت بعض التغيرات السريعة التي تبنتها الدولة منذ عام ١٩٧١م، ولمعرفة تأثير بعض هذه التغيرات على إقبال المرأة على العمل التطوعي فإننا اخترنا نماذج من هذه التغيرات لها صلة بالمرأة أولها دافع المرأة للخروج للعمل التطوعي.

من خلال الجدول يتضح لنا أن أكثر العوامل التي تدفع المرأة العمانية للمشاركة هو الدافع الديني الذي يدعونا لفعل الخير والتقرب لله سبحانه وتعالى والحصول على المثوبة منه حيث بلغت أعلى نسبة من بقية التكرارات ٥٠%، يليها ميل العينة للعمل الإنساني التطوعي وحب الخير بصورة عامة بنسبة ١٩%، ثم رغبتهم في المساهمة في تنمية المجتمع من خلال العمل الاجتماعي بنسبة ١٦%، أما دافع قضاء وقت الفراغ في شيء مفيد بلغ نسبة ٤,٣%، بينما أشارت (٣) حالات أن من مبررات انخراطهن في العمل الأهلي وجود مشكلات وحالات في المجتمع محتاجة للمساعدة بخاصة بعد الأنواء المناخية التي مرت بها السلطنة كما أشارت (٣) حالات أخرى أن تربيتهن منذ الصغر من قبل الوالدين على أهمية مساعدة الآخرين وتشجيع الأسرة والزوج بنسبة ٣,٣% لكل منهما، وفي المرتبة الأخيرة أعربت حالتين إلى ميلهن للدراسة في حقول العمل التطوعي وتنمية المجتمع والرغبة في تنمية مهارتهن في العمل الاجتماعي والتطوعي كان حافظهن على المشاركة في العمل الاجتماعي الأهلي التطوعي بنسبة ٢,٢%.

إن البيانات السابقة توضح أركان ومبادئ أساسية من أهمها الزكاة كركن أساسي من أركان الإسلام، والصدقة وهدفهما معاً والحث على مساعدة الآخرين بالمال والجهد وكافة صور الدعم التي انعكست على ما يعرف باسم فلسفة التكافل الاجتماعي والتي تجد أصولها في الدين وتستند على مبدأ التضامن ومساعدة الفقراء والمحتاجين.

جدول رقم (٥٣)

توزيع عينة المشاركات حسب الأطراف التي شجعتهم على المشاركة

النسبة %	التكرار	الأطراف التي شجعت على المشاركة
٣١.٧	١٩	الزوج
١٠.٠	٦	الصدقات
١٠.٠	٦	الأخوات
٨.٣	٥	جميع أفراد الأسرة
٨.٣	٥	الأم
٥.٠	٣	الأب
١.٧	١	ابنة الخالة
١.٧	١	العمة
١.٧	١	زوج الأخت
٢١.٧	١٣	لا أحد (أنا نفسي)
١٠٠%	٦٠	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الأكبر كان للآخرين دور في تشجيعهن على ممارسة العمل التطوعي حيث أجابت ٤٧ من عينة المشاركات إلى أن هناك أشخاصاً قد قاموا بتشجيعهن على ممارسة العمل التطوعي بنسبة ٧٨,٣%، بينما أجابت ١٣ حالة بعدم وجود أطراف مشجعة لهن لممارسة العمل التطوعي بنسبة ٢١,٧%.

وحول هوية الطرف المشجع للمبحوثة على خوض غمار العمل التطوعي أجابت ٣١,٧% منهن أن الزوج كان أكثر المشجعين، يليه الصديقات والأخوات بنسبة ١٠% لكل منهما، يليه كل من الأسرة والأم بنسبة ٨,٣% لكل منهما، بينما الأب بنسبة ٥%، وأخيراً أشارت (٣) حالات أن إلى أعضاء متفرقين من العائلة قاموا بتشجيعهن مثل: ابنة الخالة والعمة وزوج الأخت بنسبة ١,٧% لكل منهما. قد تركز دور الزوج على تشجيع زوجته لخوض العمل التطوعي قد يعود السبب في ذلك لارتفاع المستوى التعليمي للزوج.

جدول رقم (٥٤)

توزيع عينة المشاركات حسب نظرة الأقارب والأصدقاء للمشاركات في العمل الأهلي

النسبة%	التكرار	نظرة الأقارب والأصدقاء للمشاركات في العمل التطوعي
٥٤.٠	٢٧	التشجيع والدعم
٢٦.٠	١٣	التشجيع ويرغبون بالاشتراك معي بأي دور
٨.٠	٤	الحياد
٦.٠	٣	التشجيع والانتقاد
٦.٠	٣	الرفض والانتقادات تؤكد على الاهتمام بالمنزل أكثر من العمل
١٠.٠%	٥٠	المجموع

أظهرت نتائج الجدول أن أكثر من نصف المشاركات أشارت إلى أن مشاركتهن في العمل الأهلي التطوعي تلاقي تشجيعاً من قبل الأقارب والأصدقاء وقد استخدمت العينة ألفاظاً متنوعة للتعبير عن هذا التشجيع مثل: الدعم، والفرح، والإعجاب، والاستحسان، والتقدير، والفخر والثناء بنسبة ٥٤%.

كما أضافت ٢٦% من عينة المشاركات إلى التشجيع مصطلح المشاركة بمعنى المساهمة بالتبرع النقدي وجمع التبرعات، ويلي ذلك أربع حالات أعربت عن نظرة حيادية قابلتها من المجتمع تجاه ما تقوم به من عمل اجتماعي أهلي بنسبة ٨%، في حين أن ثلاث حالات أشارت لمواجهتها نظرة متناقضة

من بعض الأفراد تمثلت في التشجيع من البعض والانتقاد السلبي من البعض الآخر بنسبة ٦%، بينما ثلاث حالات أخرى وبنسبة ٦% واجهتها نظرة رفض لهذا النوع من العمل كان من الممكن أن تثبط عزيمتهن، وتدعوهم إلى التركيز على أعمال المنزل أو عملهن الوظيفي وأن هذا العمل ما هو إلا مضیعة للوقت ولكن هذه الانتقادات لم تؤثر عليهن بل ازداد تصميمهن وإصرارهن على ممارسة أدوارهن.

وهذا يوضح بواصر النشاط التطوعي للمبجوثات، ومشاركتهن في فعالیات الحیاة العامة توضح لنا الخلفية الخاصة بالمتطوعات في مجال المشاركة في المجتمع، وبالطبع فإن الفرد المهتم بالمشاركة في مجالات الأنشطة المجتمعية لا بد أن يكون لديه الحس بأهمية دورة في المجتمع؛ لذا فقد أخذ توجههن نحو العمل التطوعي المنظم.

جدول رقم (٥٥)

توزيع عينة المشاركات حسب نمط العلاقة التي فمن بتكونها من خلال المشاركة في العمل التطوعي

النسبة %	التكرار	نمط العلاقة التي فمن بتكونها من خلال المشاركة في العمل التطوعي
٤٦.١	٣٥	أخوة
٤٣.٤	٣٣	صداقة
٣.٩	٣	تعارف
٦.٦	٥	زمالة وعمل
١٠٠%	٧٦	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المشاركات أشرن إلى أن الأخوة والصداقة تعد العلاقات الأكثر تطورا بينهن والآخرين والتي تم تأسيسها من خلال مشاركتهن بالعمل التطوعي بنسبة ٦٤,١% و ٤٣,٤%، تليها الزمالة وعلاقة عمل بنسبة ٦,٦%، وأخيراً التعارف بنسبة ٣,٩%.

إذاً فإن مجال العمل التطوعي تظهر فيه أنماط متعددة من العلاقات قد تتطور إلى خارج إطار العمل كعلاقة الأخوة والصداقة.

جدول رقم (٥٦)

توزيع عينة المشاركات حسب استفادتهن من العلاقات التي قمن بتكوينها في العمل التطوعي

النسبة %	التكرار	العوائد المستفادة من العلاقة التي قمن بتكوينها في العمل التطوعي
٣٢.٠	٤٠	الاستفادة من خبرات الآخرين
٢٢.٤	٢٨	تنمية الذات
٢٠.٨	٢٦	تكوين علاقات اجتماعية جديدة
٨.٠	١٠	كسب مهارات جديدة
٤.٨	٦	تعزيز روح المشاركة في العمل الجماعي
٤.٠	٥	الأجر والراحة النفسية
٣.٢	٤	الوعي بالعمل التطوعي
١.٦	٢	تنفيذ بعض المشاريع الخيرية
١.٦	٢	اكتساب تقدير المجتمع وثقته
١.٦	٢	الوعي بمشكلات المجتمع
%١٠٠	١٢٥	المجموع

أظهرت نتائج الجدول أن الاستفادة من الخبرات المتنوعة التي يمتلكها الآخرون ومن الصلحة الصالحة من أهم أوجه الاستفادة ب نسبة ٣٢%، تلتها تنمية الذات والثقة بالنفس والانسقالية والاعتماد على الذات وزيادة الثقة بالقدرات الذاتية والإمكانات الشخصية وتوفر الفرصة لإبرازها كانت من الفوائد الجليلة التي اكتسبتها خلال عملها في الجوانب التطوعية بنسبة ٢٢,٤%، ويليها تكوين علاقات اجتماعية جديدة وكسب مزيد من الصداقات بنسبة ٢٠,٨%، ثم اكتساب العينة لمهارات جديدة مثل القدرة على التعامل مع المواقف المختلفة ومهارات التعامل مع الآخرين؛ واكتساب مهارات تنسيق الأدوار في العمل الاجتماعي ومهارات تنظيم الوقت وتنمية المواهب والقدرات بنسبة ٨%، ومن ثم تعزيز روح المشاركة وتنمية القدرة على العطاء بنسبة ٤,٨%، يليها مباشرة الحصول على فرص للأجر والثواب وتحقيق الرضا والراحة النفسية بنسبة ٤%، ويليها التعرف على مجالات جديدة لخدمة المجتمع، وزيادة وعيها بأهمية العمل التطوعي، كمكتسبات من اشتراكها في العمل الاجتماعي التطوعي بنسبة ٣,٢%، وأخيراً التمكن من تنفيذ بعض المشاريع الخيرية بالتكاتف مع الآخرين، وحالتان اكتسبتا مزيد من تقدير المجتمع وثقته، وأخريين زاد من وعيها بمشكلات المجتمع وبمعاناة الآخرين وبمن حولها بنسبة ١,٦% لكل منهما، يتضح أن أغلب المبحوثات استفدن من العلاقات التي قمن بتكوينها في مجال العمل التطوعي؛ وهذا يدل على أن هناك منافع متعددة تحققت للمتطوعات في هذا المجال.

وتؤكد لنا النتائج بأن هناك منافع متعددة تحققها المتطوعات في هذا المجال وهذا يتفق مع نظرية رأس المال الاجتماعي التي ترى بأنة يتضح في العلاقات الاجتماعية من خلال علاقات الفرد مع الآخرين، ومن خلال أفعال معينة في إطار الجماعة، الأمر الذي يعود عليه الفرد بمنافع ومكاسب من خلال مهارته في التعامل في تكوين علاقات اجتماعية تحقق النفع لأطراف هذه العلاقة.

جدول رقم (٥٧)

توزيع عينة المشاركات والغير مشاركات حسب أثر تولي المرأة مراكز قيادية على الإقبال على العمل الأهلي

مشاركات		مشاركات		أثر تولي المرأة مراكز قيادية على الإقبال على العمل الأهلي
التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	
-	-	١٦.٤	١٠	زيادة عدد المشاركات في الجمعيات التطوعية
-	-	١٣.١	٨	تطوير العمل الأهلي التطوعي محلياً
-	-	٤.٩	٣	تطوير العمل الأهلي التطوعي إقليمياً وعالمياً
٨.٠٦	٥	٤.٩	٣	جعل المرأة أكثر فعالية مجتمعياً

تابع جدول رقم (٥٧)

توزيع عينة المشاركات والغير مشاركات حسب أثر تولي المرأة مراكز قيادية على الإقبال على العمل الأهلي

٢٤.٢	١٥	٣.٣	٢	تغير نظرة المجتمع للمرأة
٤.٨٤	٣	١.٦٤	١	زيادة ثقة المرأة بنفسها وبالآخرين
٣.٢٣	٢	١.٦٤	١	زيادة مستوى تعليم وثقافة المرأة
٥٩.٧	٣٧	٥٤.١	٣٣	لا يوجد تأثير
%١٠٠	٦٢	%١٠٠	٦١	المجموع

نلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر لا ترى أثرا تذكر أو ارتباطاً بين تولي المرأة مراكز قيادية في المجتمع وإقبالها على العمل الأهلي بنسبة ٥٤,١%، و ١٦% أجبن بأنة زايد من إقبال المرأة على العمل التطوعي، ويليهما ١٣,١% أشارتا إلى أنه ساهم في تأصيل وتطوير العمل الأهلي التطوعي في السلطنة، ونسبة ٥% يرين أنه ساهم في إبراز الجهود في مجال العمل الأهلي التطوعي إقليمياً وعالمياً؛ ومن جانب آخر عمل على تشجيع المرأة وجعلها أكثر فعالية في المجتمع في مجالات العمل التطوعي، وحالتان أشارتا أنه غير من نظرة المجتمع السلبية لأدوار المرأة في المجتمع بنسبة ٣,٣٨%، وأخيراً أشارت حالتان متفرقتان إلى أثر ذلك في كل من زيادة ثقة المرأة بنفسها وبالآخرين، وأنه زاد من مستوى تعليم وثقافة المرأة بنسبة ١,٦٤%.

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية غير المشاركات أن النسبة الأكبر تشير إلى أنه لا يوجد تأثير بين تولى المرأة مراكز قيادية في المجتمع وإقبالها على العمل الأهلي بنسبة ٥٩,٧%، ونسبة ٢٤,٢% أشرن أنه غير من نظرة المجتمع السلبية لأدوار المرأة في المجتمع، ومن جانب آخر أشارت نسبة ٨,٠٦% بأنه عمل على تشجيع المرأة وجعلها أكثر فعالية في المجتمع، وأخيراً أشارت ثلاث حالات إلى أنه زاد من ثقة المرأة بنفسها وبالأخرين بنسبة ٤,٨٤%، وأنه زاد من مستوى تعليم وثقافة المرأة بنسبة ٣,٢٣%.

جدول رقم (٥٨)

توزيع عينة المشاركات حسب تأثير التوجه الانفتاحي على إقبال المرأة على العمل الأهلي

الغير مشاركات		المشاركات		تأثير التوجه الانفتاحي على إقبال المرأة على العمل الأهلي
النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	
-	-	٣٤.٦	٢٧	زيادة وعي المرأة وإقبالها على العمل التطوعي
٢٧.٦	١٦	٣٢.١	٢٥	فتح آفاق جديدة لعمل المرأة في المجتمع
٣.٤٥	٢	١٧.٩	١٤	أصبح هناك دور إيجابي نحو العمل التطوعي على مستوى المجتمع
١٧.٢	١٠	٢.٥٦	٢	فتح آفاق جديدة للمرأة المثقفة والعاملة

تابع جدول رقم (٥٨)

توزيع عينة المشاركات حسب تأثير التوجه الانفتاحي على إقبال المرأة على العمل الأهلي

٨.٦٢	٥	١.٢٨	١	جعل المرأة قيادية في كثير من المجالات
٥.١٧	٣	١.٢٨	١	أبرز دور المرأة وحضورها في العمل التطوعي داخل وخارج السلطنة
٥.١٧	٣	١.٢٨	١	تحسين نظرة المجتمع للمرأة
٦.٩	٤	١.٢٨	١	شجع المرأة على الانفتاح على العالم الخارجي
٢٥.٩	١٥	٧.٦٩	٦	لا يوجد تأثير
%١٠٠	٥٨	%١٠٠	٦٨	المجموع

أظهرت نتائج جدول عينة المشاركات أن التوجه الانفتاحي زاد من وعي المرأة وإقبالها على العمل التطوعي وزاد عدد المشاركات فيه بنسبة ٣٤,٦%، والأثر الذي تلاه يتمثل في فتحه لآفاق جديدة لعمل المرأة في المجتمع ومشاركتها فيه بنسبة ٣٢,١%، ومن ثم ما عكسه من دور إيجابي للعمل التطوعي

لدى المرأة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة بنسبة ١٧,٩%، وأجابت حالتان في أنه ساهم في فتح آفاق جديدة للمرأة المثقفة والعاملة ٢,٥٦%، أما ٤ حالات متفرقة أجابت بأنه ساهم في جعل المرأة قيادية في كثير من المجالات؛ كما أنه أبرز دور المرأة وحضورها في العمل التطوعي داخل السلطنة وخارجها، وأنه حسن من نظرة المرأة لنفسها كما شجعها على الانفتاح على العالم الخارجي بنسبة ١,٢٨%، أما النسبة الأقل لا ترى له أثراً تذكر على إقبال المرأة على العمل الأهلي بنسبة ٧,٦٩% من العينة.

ونلاحظ من الجدول أن عينة غير المشاركات وبنسبة ٢٧,٦% يرين أن التوجه الانفتاحي فتح آفاق جديدة لعمل المرأة في المجتمع ومشاركتها فيه، ونسبة ٢٥,٩% لا ترى له تأثير يذكر، والأثر الذي تلاه يتمثل في فتح آفاق جديدة للمرأة المثقفة والعاملة بنسبة ١٧,٢%، أما ٥ حالات ترى أنه ساهم في جعل المرأة قيادية في كثير من المجالات بنسبة ٨,٦٢%، كما أنه شجع المرأة على الانفتاح على العالم الخارجي بنسبة ٦,٩%، أما ٣ حالات متفرقة أجابت بأنه أبرز حضور المرأة داخل السلطنة وخارجها، وأنه حسن من نظرة المجتمع للمرأة بنسبة ٥,١٧% لكل منهما، في حين نسبة ٣,٤٥% ترى أنه أصبح هناك دور ايجابي للعمل التطوعي لدى المرأة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامه.

جدول رقم (٥٩)

توزيع عينة المشاركات حسب طبيعة المشاركة من حيث العائد المادي

النسبة%	التكرار	طبيعة المشاركة من حيث العائد المادي
٢٠٠٠	١٠	أجر
٨٠٠٠	٤٠	تطوع
١٠٠٠%	٥٠	الجملة

يتضح من خلال الجدول أن المتطوعات والمشتغلات بدون أجر أعلى نسبة من اللواتي يعملن بأجر بالجمعيات الأهلية التطوعية بنسبة ٨٠% من المشاركات تعمل في الجمعيات والفرق الأهلية بدافع العمل الاجتماعي والإنساني والتطوعي وبدون مقابل مادي يعود عليها من مثل هذه الأعمال، في حين أن ٢٠% منهن يتلقين أجره نظير خدماتهن التي يقدمنها في هذه الجمعيات.

اتضح لنا أن العمل الاجتماعي التطوعي لا يشترط فيه أن يكون تطوعاً فقط ولكنة قد يكون باجر ووظيفة أيضاً عند البعض.

جدول رقم (٦٠)

توزيع عينة المشاركات حسب طبيعة أنشطتهن داخل الجمعية

النسبة%	التكرار	طبيعة النشاط داخل الجمعية
١٦.٥	٢١	إعداد الندوات والمحاضرات
١٣.٤	١٧	دراسة حالة الحالات المعصرة
١١.٨	١٥	الإسهام في توعية وتنمية المجتمع
١١.٠	١٤	توزيع المساعدات
١٠.٢	١٣	العمل مع اللجان
٩.٤	١٢	تخطيط أعمال المركز
٧.٩	١٠	جمع التبرعات وتسجيلها
٤.٧	٦	الإشراف على أنشطة التبرع النقدي
٤.٧	٦	تنسيق مواعيد المحاضرات والندوات
٣.٩	٥	أنشطة تطوعية متعددة
٣.١	٤	أنشطة خيرية (الإشراف على الأسواق الخيرية)
٢.٤	٣	التواصل مع الأسر
٠.٨	١	عمل مشاريع تأهيل الأسر المعصرة
%١٠٠	١٢٧	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن أبرز الأنشطة التي تمارسها المشاركات في جمعياتهن وفرقهن الأهلية تتمثل في الإعداد للندوات وإلقاء المحاضرات وإدارة الحوارات والأمسيات والاجتماعات والمشاركة في الإعلان والدعاية للجمعية بنسبة ١٦,٥%، يليها ميل المشاركات إلى التواصل مع الأسر المعصرة من خلال دراسة الحالات المعصرة، وإجراء المقابلات لطالبي المعونة واستقبال مكالماتهم وتعبئة استمارة الطلبات زيارة الأسر وإعداد التقارير ذات الصلة بنسبة ١٣,٤%، ثم الإسهام بتنمية المجتمع بصورة عامة كنشاط تقوم به المشاركات في الجمعيات الأهلية كمساعدة الأسر المعصرة، ومساعدة المحتاجين أنشطة الإغاثة الموسمية بنسبة ١١,٨%، تلاها الإشراف على توزيع التبرعات والمساعدات على الأسر المعصرة مثل: المواد الغذائية، وكسوة العيد، والصدقات، وكوبونات التبرع بنسبة ١١%، وتلتها الأنشطة المرتبطة بالعمل مع اللجان والإشراف على مشاريع الفريق وتنسيقه وتنظيمه وتنظيم الحملات بنسبة

١٠,٢%، ثم تخطيط أعمال المركز الإدارية الأساسية وتنسيق الملفات وتنظيمها وتنظيم الأمور المالية وترتيب المخازن بنسبة ٩,٤%، ويليهما جمع التبرعات وتسجيلها بنسبة ٧,٩%، تلتها أنشطة التبرع النقدي والأنشطة المرتبطة بتنسيق وتنظيم المحاضرات والندوات كاستضافة المحاضرين والمدربين وإعداد الأماكن وتسجيل المحاضرين والحضور وتصميم إعلانات المحاضرات بنسبة ٤,٧% لكل منهما، وبعدها الأنشطة التطوعية كالتدريب على الخياطة وتدريب الأشغال اليدوية والطبخ للمتطوعات والأسر المعسرة والأمهات والتدريب في فصول محو الأمية وتقديم استشارات للجمعية وكتابة التقارير الطبية بنسبة ٣,٩%، وأخيراً ممارسة أنشطة خيرية مثل الطبق الخيري والإشراف على الأسواق الخيرية والتواصل مع الأسر والتنسيق بين الكافلين والمكفولين ومشاريع تأهيل الأسر المعسرة وتحويلها لأسر منتجة بنسبة ٣,١%، ٢,٤%، ٠,٨% لكل منهما على التوالي.

جدول رقم (٦١)

توزيع عينة المشاركات حسب ترددهن على الجمعية

النسبة %	التكرار	عدد المرات
١٩.٣	١١	يوم في الأسبوع
٣.٥	٢	يومان في الأسبوع
١٤.٠	٨	٣ أيام في الأسبوع
٢٨.١	١٦	٥ أيام في الأسبوع
٣.٥	٢	٦ أيام في الأسبوع
٣.٥	٢	مرة في الشهر
٢٨.١	١٦	حضور حسب حاجة الجمعية (عند الاستدعاء)
١٠٠%	٥٧	الجملة

نلاحظ من الجدول أن معدل تردد المتطوعات على الجمعيات الأهلية يتراوح بين مرة في الشهر- ٦ أيام في الأسبوع، بالإضافة إلى الحضور وفق حاجة العمل بالجمعية أو الفريق في حالة وجود فعالية أو نشاط فقط وهذا يعتبر معوقاً للتطوع. وأن الحضور ٥ أيام في الأسبوع والحضور وفق الحاجة بنسبة بلغت ٢٨,١% لكل منهما، تلاها الحضور ليوم واحد أسبوعياً بنسبة ١٩,٣%، ثم ٣ أيام في الأسبوع بنسبة ١٤%، أما الحضور ٦ أيام في الأسبوع ومرة في الشهر، ويومان في الأسبوع فتعد خاصة لأعداد قليلة من أفراد العينة لم تتجاوز الاثنتين في كل فترة؛ وقد تم تبرير قلة الحضور من

البعض بالانشغال بكتابة التقارير عن أوضاع الحالات المعصرة والزيارات الميدانية، وبعدم وجود مقر للجمعية وكذلك بالارتباط بأكثر من جمعية، أو بالعمل في المنزل.

وربما يعود ذلك لأن معظم المتطوعات من الفئات العاملة و بالتالي كان حضورهن متقطع نظراً لضيق الوقت؛ أو تعارض مواعيد العمل مع فترة ممارسة الأنشطة التطوعية.

جدول رقم (٦٢)

توزيع عينة المشاركات حسب مشروعات الجمعية

النسبة %	التكرار	مشروعات الجمعية
١٠.٣	١٤	محاضرات وندوات ودورات ثقافية
٨.٨	١٢	مشروع إفطار صائم
٨.٨	١٢	الأسواق الخيرية
٧.٤	١٠	مشروع الأسر المنتجة
٧.٤	١٠	بناء وترميم وتأثيث منازل المعسرین
٦.٦	٩	حفل تكريم المتطوعين
٦.٦	٩	دعم الأسر المعصرة
٥.٩	٨	أنشطة تطوعية تدريبية
٥.٩	٨	توزيع مساعدات وتبرعات
٥.١	٧	أنشطة خيرية للطلاب المصريين
٤.٤	٦	حفل يوم اليتيم
٤.٤	٦	إنشاء مكتبة أهلية
٤.٤	٦	حملات توعية
٣.٧	٥	مشروع كسوة عيد
٣.٧	٥	مشروع كفالة يتيم
٢.٢	٣	أسبوع التميز للفتيات
١.٥	٢	التبرع لبناء مسجد

تابع: جدول رقم (٦٢)

توزيع عينة المشاركات حسب مشروعات الجمعية

١.٥	٢	جمع تبرعات نقدية عن طريق المحال التجارية
٠.٧	١	عدم العلم لحدثة الاشتراك بالجمعية
٠.٧	١	لا توجد مشروعات
%١٠٠	١٣٦	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن المشروعات التي قامت بها الجمعية خلال فترة عمل العينة بها تمثل:

أبرزها في إلقاء المحاضرات وعقد الندوات (الثقافية والدينية والتربوية والتوعوية) وإقامة الدورات كالتدريب على أسلوب التعليم عن طريق اللعب، والمحاضرات في أسبوع التميز للفتيات، ودورة تنمية الطفل، وتوعية الشباب من مخاطر المخدرات، وندوات عن المرأة والأسرة والطفل، وندوة عن المرأة والبيئة وإقامة المعارض بنسبة ١٠,٣%، يليها مشروع إفطار صائم وعابر سبيل والأسواق الخيرية بنسبة ٨,٨% لكل منهما، ثم مشاريع الأسر المنتجة وبناء منازل للأسر المعسرة أو ترميمها، وتوفير المكيفات عن طريق التبرع بنسبة ٧,٤% لكل منهما، يليها حفل تكريم المتطوعين والمتطوعات كتكريم ٢٥٠ متطوع ومتطوعة من مختلف الولايات، ودعم الأسر المعسرة كمساعدة الأسر المعسرة وكفالتها، وإعانة الأسر المعسرة على أداء فريضة الحج والعمرة، وتقديم معونة للعلاج، وزيارة المرضى بالمستشفى بنسبة ٦,٦% لكل منهما، ومن ثم الأنشطة التطوعية ذات الصفة التدريبية كالتدريب على الخياطة والطبخ، ودورة الحاسب الآلي للمتطوعات، وتنمية مهارات القراءة والتدريب على التجويد، وتوزيع المساعدات والتبرعات كتوزيع التبرعات والمساعدات الشهرية للأسر المعسر، وتغطية نفقات الأسر المعسرة داخل المنطقة، وتوزيع المؤن خاصة في شهر رمضان المبارك، وأعمال الإغاثة في الأثناء المناخية السيئة التي مرت بها السلطنة بنسبة ٥,٩% لكل منهما، يليها الأنشطة الخيرية التي قدمتها الجمعيات للطلاب المعسرین ككفالة طالب علم وتدريب الطلبة المعسرین وذوي الدخل المحدود وإمماجهم في مراكز صيفية، ومشروع الحقيبة المدرسية بنسبة ٥%، ثم حملات توعية ضد غلاء المهور في كل وسائل الأعلام، والتوعية ضد المخدرات لفريق السراج، وحملة التوعية حول عسر القراءة لدى الأطفال، وحملة حقوق المرأة بنسبة ٤,٤%، يليها مشروع كسوة العيد وكفالة يتيم بنسبة ٣,٧%، وأخيراً مشروع أسبوع التميز للفتيات بنسبة ٢,٢%، ثم التبرع لبناء مساجد، وجمع التبرعات النقدية، وإقامة صندوق تجميع مبالغ التبرعات ووضع واحد من صناديق التبرعات في بعض المحلات التجارية والتبرع لدعم الفلسطينيين في غزة بنسبة ١,٥%.

ويتضح لنا من جدول التكرارات لأنشطة الجمعيات الأهلية في المجتمع العماني أن اهتمام الجمعيات لا يقتصر على نشاط بحد ذاته، وإنما هي متعددة الأنشطة وأن الهدف من إنشائها لا يركز على نشاط واحد دون غيره.

جدول رقم (٦٣)

توزيع عينة المشاركين حسب المكاسب أو المنافع التي حققتها من خلال انخراطهم في العمل التطوعي

النسبة %	التكرار	المكاسب التي حققتها من خلال انخراطهم في العمل التطوعي
٢٦.٣	٣١	الحصول على الأجر والمثوبة
٢٠.٣	٢٤	تكوين علاقات اجتماعية جديدة
١٦.٩	٢٠	تحقيق الذات وتنمية شخصية إيجابية
١٤.٤	١٧	الاستفادة الشخصية من هذا العمل التطوعي
٦.٨	٨	اكتساب حب الناس والظهور في المجتمع
٤.٢	٥	اكتساب الثقة بالنفس
٤.٢	٥	راحة البال
٤.٢	٥	تنمية المهارات
٢.٥	٣	زيادة الوعي
%١٠٠	١١٨	المجموع

إن للمكاسب والفوائد التي تحققتها المرأة في مجال العمل التطوعي دور واستمرار الدافعية نحو هذا النوع من العمل، لذا نلاحظ من الجدول أن معطيات الدراسة تشير إلى أن نسبة التكرارات كانت في المكاسب الدينية وهي اكتساب الأجر والثواب بنسبة ٢٦,٣%، ويتأكد لنا هنا دور العامل الديني على العمل التطوعي، يلي ذلك المكسب على المستوى الشخصي وهي تكوين علاقات اجتماعية جديدة بنسبة ٢٠,٣%، يليها تنمية الذات وبناء شخصية إيجابية بنسبة ١٦,٩%، ثم الاستفادة الشخصية من خبرات العمل التطوعي واكتساب خبرات جديدة بنسبة ١٤,٤%، ثم اكتساب حب الناس والظهور في المجتمع بنسبة ٦,٨%، يليها اكتساب الثقة بالنفس والحصول على راحة البال والشعور بالرضا وارتفاع الروح المعنوية من مساعدة المحتاجين، وتنمية مهارات التواصل والتعامل مع الآخرين وتقديم العمل بشكل جيد وكيفية تنظيم الوقت بنسبة ٤,٢% لكل منها، وأخيراً أشارت ثلاث حالات إلى أنها حققت المكسب المعنوي بزيادة الوعي بمعنى اكتساب وعي بما يقدمه المجتمع للناس والانفتاح والتعمق في كثير من الأعمال وتحقيق فهم أفضل للأمور المنزلية والأسرية بنسبة ٢,٥%.

إذن يمكننا القول أن الدوافع نحو العمل التطوعي تتبع من خلال الدوافع الدينية والذاتية والمجتمعية، ويتضح لنا تأثير الدين في جعل العمل التطوعي عملاً قيماً في المجتمع الإسلامي، كما أن هناك دوافع ورغبات ذاتية ومجتمعية دفعت المرأة العمانية للإقبال على العمل التطوعي، فالرغبة الذاتية من أهم دوافع المرأة للتطوع، كما أن هناك دافعاً مهماً أدى إلى الاستمرارية في ممارسة العمل التطوعي لدى المرأة العمانية وهو الرضا عن النفس الذي تشعر به المتطوعة نتيجة لرؤيتها لمردود عملها التطوعي على الواقع، مما يؤدي إلى شعور المتطوعة بالانتماء والولاء للتنظيم التطوعي.

جدول رقم (٦٤)

توزيع عينة المشاركات حسب أفكار ومقترحات المتطوعات للمسؤولين في الجمعيات الأهلية لتنمية المجتمع

النسبة %	التكرار	أفكار ومقترحات المتطوعات للمسؤولين في الجمعيات الأهلية لتنمية المجتمع
١٢.٩	٨	تنظيم برامج ودورات وندوات وحملات مختلفة
٨.١	٥	مشاريع دعم دخل للجمعية
٨.١	٥	مساعدة المحتاجين والمعسرين
٦.٥	٤	توسيع نشاطات الجمعية
٦.٥	٤	توفير مقر للجمعية ودعم كادرها
٤.٨	٣	التخطيط الفعال للمساعدات
٤.٨	٣	تحديث الاستثمارات
٤.٨	٣	تحويل الأسر المعصرة إلى منتجة
٤.٨	٣	تقديم دورات مختلفة
٤.٨	٣	عمل اجتماعات دورية لمناقشة مشاريع وتنظيم عمل الجمعية
٣.٢	٢	إقامة المعارض والندوات للمرأة والطفل
٣.٢	٢	إنشاء مكتبة وتنظيم معارض داخلية متنوعة
٣.٢	٢	تصميم مطويات وإعلانات الدورات وكيفية توزيعها
٢٤.٢	١٥	لم تقدم أفكار
%١٠٠	٦٢	المجموع

يتضح من خلال الجدول (٦٤) أن نسبة عينة المشاركات التي لم تقدم أفكاراً جديرة بالذكر قد شكلت ٢٤,٢%، وجاء في مقدمة هذه الاقتراحات تنظيم برامج ودورات وندوات وحملات مختلفة بنسبة ١٢,٩% كإنشاء مركز لتنمية مهارات القراءة، وتصميم إعلانات للدورات وإقامة الأسبوع المتميز

للشباب وتنظيم الحملات المختلفة، وعمل أمسيات دينية، وعمل دورات خياطة ورسم للفترة الصيفية، وفتح فصول محو أمية، وتأهيل مدمني المخدرات، يليها مشاريع دعم دخل الجمعية ومقترحات مساعدة المحتاجين والمعسرين بنسبة ٨,١% لكل منها، (كمشاريع دعم الدخل تمثلت في اقتراح مشروع تجاري استثماري يدر دخلاً مستمراً وحجز قاعة أعراس وتجهيزها للاستفادة من دخلها، وحملة الريال والعشرة ريال، ومساهمة العضوات في دفع تكلفة الاتصالات الهاتفية للجمعية، وشراء المستلزمات المدرسية لأطفال الأسر المعسرة من شركة واحدة، مساعدة المحتاجين والمعسرين، ودفع ديون بعض الأسر المعسرة، وتأثيث منازلها، وتوفير مبالغ لتأجير المنازل لها، وعلاج المرضى بالخارج)، يليها توسيع نشاطات الجمعية، وتوفير مقر للجمعية ودعم كادرها بنسبة ٦,٥% لكل منهما، يليها توسيع النشاطات ونشر الوعي والتثقيف الصحي والتعليمي بالمنازل، وزيادة عدد المشاركين في الورش والمحاضرات إلى ٥٠ فرد، وعمل دعاية للفريق لزيادة عدد المساهمين لإشهار الجمعية رسمياً، وتفعيل آلية للتعرف على أهداف المتبرعين وخدمة الاتصالات المستخدمة في الجمعية، توفير المقر ودعم الكادر، ومقترحات مثل: توظيف الأفراد لضمان شمول الخدمات لجميع أفراد المجتمع، وإنشاء مركز، وتوفير أعضاء ومتطوعين ثابتين للجمعية، وزيادة الأعضاء والمتطوعين، وطرح أفكار لجذب الفتيات للانخراط في العمل التطوعي، ثم التخطيط الفعال للمساعدات، وتحديث الاستثمارات، وترتيب وتقسيم مخازن الجمعية، ومقترحات تحويل الأسر المعسرة إلى منتجة، وتقديم دورات مختلفة تضمن الموضوع الأول أفكارا حول التخطيط لاستقبال التبرعات والمساعدات وتوزيعها بطرق فعالة وغير تقليدية، وتطوير المرأة ذات الأجر المتدني والأمية من خلال الدورات، كما تضمنت المقترحات تقديم دورات مختلفة وتوعوية وبشكل مستمر ودورات تطوير ذاتية لأعضاء الفريق بنسبة ٤,٨% لكل منهما، ثم عمل اجتماعات دورية لمناقشة مشاريع الجمعية بنسبة ٤,٨%، وأخيراً إقامة المعارض والندوات الخاصة بالمرأة والطفل، والحث الإقبال على الأعمال الخيرية وإنشاء مكتبة لتنظيم معارض داخلية متنوعة، تصميم مطويات وإعلانات الدورات وكيفية توزيعها بنسبة ٣,٢% لكل منهما

جدول رقم (٦٥)

توزيع عينة المشاركات حسب صعوبة التوفيق بين الأدوار في المنزل والجمعية

النسبة %	التكرار	صعوبة التوفيق بين الأدوار في المنزل والجمعية
٦٦.١	٣٧	لا توجد صعوبات
٢٣.٢	١٣	ضيق الوقت
٧.١	٤	المسئوليات الأسرية كتربية الأبناء ورعاية الزوج
٣.٦	٢	ضغوط العمل
%١٠٠	٥٦	الجملة

يوضح الجدول أن عدم وجود صعوبات تذكر لدى العينة في التوفيق بين أداء أدوارها في المنزل والجمعية بنسبة ٦٦,١% وهذا يدل على وعي المرأة بإدارة وتنظيم الوقت، ثم ضيق الوقت المتاح لهن للعمل في الجهتين المنزل والجمعية يعد مصدر الصعوبة بالنسبة لهن بنسبة ٢٣,٢%، يليها وجود صعوبات تتعلق بالمسؤوليات الأسرية بنسبة ٧,١%، وذكرت حالتان أن مصدر الصعوبة لديها يكمن في الضغوط التي يشكلها عملها بنسبة ٣,٦%.

جدول رقم (٦٦)

توزيع عينة المشاركات حسب نوع المشكلات داخل الجمعيات

النسبة %	التكرار	المشكلات داخل الجمعيات
٤١	٢٥	لا توجد صعوبات
١٨	١١	مشكلات متعلقة بالمتطوعات
٩.٨	٦	مشكلات تتعلق بالمراجعين
٤.٩	٣	الوقت والمواصلات
٤.٩	٣	بطء إجراء المعاملات
٤.٩	٣	ضعف تقدير المتطوعات
٤.٩	٣	ضعف الدعم المادي
٤.٩	٣	مشكلات متعلقة بإدارة الجمعيات
٣.٢	٢	مشكلات تتعلق بالجمعيات
%١٠٠	٦١	المجموع

نلاحظ من الجدول أن نسبة الاستجابة المعبرة عن عدم وجود مشكلات تذكر تواجه العينة داخل الجمعية بنسبة ٤١%، أما للصعوبات المرتبطة بالمتطوعات والتي بررت من قبل العينة بضعف خبرة بعضهم بالعمل التطوعي وضعف التزام المتطوعات بالحضور، وغياب المتبرعين الدائمين، وعدم الأخذ بأرائهن وأفكارهن بجدية واهتمام ومعاملتهن بدونية من قبل الإدارات، وكثرة التنقل من الجمعية لمنازل الأسر المعسرة، وصعوبة التعامل مع بعض الحالات المرضية، وقلة الخبرة بالتعامل مع الأسر المعسرة ودراسة الحالات، وعدم تنفيذ الأفكار المطروحة لقلة الدعم المادي، وعدم توفر بديل للمتطوعات بالجمعية في حالة المرض، ونقص الكادر التطوعي بنسبة ١٨%، ثم صعوبات متعلقة بالمراجعين كازدياد أعداد المراجعين وكثرة الطلبات المتراكمة، وإصرار بعضهم على أحقيته في الحصول على المساعدات والتعامل غير المهذب من قبل بعض المراجعين، وصعوبة التعامل مع بعض الأسر المترددة على الجمعية، وعدم تفهم المراجعين لدور المتطوعة بنسبة ٩,٨%، يليها ضيق الوقت وعدم توفر المواصلات، وببطء إجراءات المعاملات بسبب توفر هاتف واحد بالجمعية، وضعف الدعم المادي، وعدم تقدير المتطوعات، أما المشكلات الإدارية والتي بررت من قبل العينة باختلاف وجهات النظر بين المؤسسين ومجلس الإدارة، واختلاف وجهات النظر بين المتطوعات ورؤساء الجمعيات، وتغير مجلس الإدارة وغلبة المصالح الشخصية لمجلس إدارة الجمعية بنسبة ٤,٩% لكل منهما، وأخيراً مشكلات تتعلق بالجمعيات بنسبة ٣,٣% وبررتنا ذلك بعدم توفر مقر رسمي للجمعية، وضعف التواصل مع الجمعيات الأخرى.

قد يرجع السبب على ضعف التنسيق بين جهود الموظفين والمتطوعين وعدم التنسيق بين العلاقات

فيما بينهم.

جدول رقم (٦٧)

توزيع عينة المشاركات حسب المعوقات التي تواجهها الجمعيات

النسبة %	التكرار	المعوقات التي تواجهها الجمعيات
٢٦.٢	٢٢	إشهار الجمعية رسمياً
١٩.٠	١٦	قلة الدعم المادي
١٤.٣	١٢	قلة عدد المتطوعين والمتطوعات
٥.٩٥	٥	المقر الرسمي للجمعية
٤.٧٦	٤	التواصل مع المتطوعات
٤.٧٦	٤	ضعف تعاون والي المنطقة
٣.٥٧	٣	مشكلات التجهيزات
٢.٣٨	٢	ضيق الوقت
٢.٣٨	٢	اختلاف وجهات النظر

تابع جدول رقم (٦٧)

توزيع عينة المشاركات حسب المعوقات التي تواجهها الجمعيات

٢٠٣٨	٢	عدم تفهم المستفيدين من الخدمات
١٠١٩	١	قلة الحصول على كافلين للدفع البنكي
١٠١٩	١	ضعف التواصل بين المتبرعين والمؤسسين
١٠١٩	١	عدم توفر المواصلات لتوزيع المعونات
١٠١٩	١	عدم توفر فرص إلقاء المحاضرات
١٠١٩	١	شروط وزارة التنمية
١٠١٩	٧	لا توجد مشكلات
%١٠٠	٨٤	المجموع

يوضح الجدول أن البطء في إشهار الجمعية رسمياً من قبل الجهات الرسمية المعنية يعد من أكثر المشكلات التي تواجهها الجمعيات الأهلية بنسبة ٢٦,٢%، ثم قلة الدعم المادي والذي تمثل في قلة الدخل المادي للجمعية وقلة تبرعات بعض نساء المجتمع، ومن قبل القطاع الخاص، وعدم توفر دخل ثابت للجمعية بنسبة ١٩%، يليها قلة عدد المتطوعين والمتطوعات بمعنى عدم توفر أعضاء ومتطوعين ثابتين، وقلة الكادر الوظيفي في الجمعيات، وغياب المتطوعين من الرجال بنسبة ١٤,٣%، في حين نالت مشكلة عدم توفر مقر رسمي للجمعية، نسبة ٥,٩٥% من جملة الاستجابات، يليها قلة التواصل مع المتطوعات وضعف تعاون والي المنطقة بنسبة ٤,٧٦%، وفيما يتعلق بالمشكلات الناجمة من ضعف تعاون والي المنطقة مع الجمعية بصورة عامة تم الإشارة إلى أن الوالي ينسب أنشطة الجمعية إليه وينكر دور الجمعية والمتطوعات، يليها النقص في توفر الورش، والقاعات، ارتفاع تكلفة إقامة الورش وتجهيزات المحاضرات بنسبة ٣,٥٧%، ثم ضيق الوقت، واختلاف وجهات النظر بين أعضاء مجلس الإدارة من جهة وبين وجهات نظر أعضاء مجلس الإدارة والمتطوعات من جهة أخرى، وإلى عدم تفهم المستفيدين من الخدمات لطبيعة عمل الجمعيات، وتراحم أفراد المجتمع على الاستفادة من خدمات الجمعية باعتبارها جهة حكومية، وعدم تفهم بعض الأسر لأنظمة الجمعية مما يؤخر ويعيق عمل الجمعية بنسبة ٢,٤% لكل منهما، وأخيراً صعوبة الحصول على كافلين لمتطلبات الدفع البنكي، وضعف التواصل بين المتبرعين والمؤسسين، وعدم توفر المواصلات لتوزيع المعونات، وعدم توفر فرص إلقاء المحاضرات، والشروط والقيود التي تضعها وزارة التنمية على الجمعيات بنسبة ١,٣٨% لكل منهما، ونسبة ١,١٩% من المتطوعات لا ترى هناك معوقات تواجهها الجمعيات.

جميع المعوقات حصلت على متوسط عالي مما يدل على وجود هذه المعوقات بالفعل ولو وضعت هذه المعوقات في الاعتبار من قبل المسؤولين فسعوا في تذليلها، لأدى ذلك إلى انتقال العمل التطوعي من وضعة الحالي إلى وضع أفضل بكثير، ولوجدنا الناس في تنافس للمشاركة في العمل التطوعي بكافة أشكاله، ولارتقينا بوطننا إلى المعالي بفضل التطوع وذلك لعلمنا لما للتطوع من أهمية في رقي المجتمعات وتطورها.

جدول رقم (٦٨)

توزيع عينة المشاركات حسب كفاية مشروعات الجمعيات لتنمية المجتمع

النسبة %	التكرار	كفاية مشروعات الجمعيات
٩٤.٠	٤٧	المشروعات غير كافية
٦.٠	٣	المشروعات كافية
١٠٠ %	٥٠	المجموع

نلاحظ من الجدول أن غالبية العينة ترى أن المشروعات التي تقوم بها الجمعيات غير كافية لتنمية المجتمع العماني وقد قام بعض أفراد العينة بتبرير ذلك بقلة الدخل المادي والتبرعات، وبسبب القيود المفروضة على الجمعيات بنسبة ٩٤ %، ونسبة ٦ % ترى أن المشروعات كافية.

جدول رقم (٦٩)

توزيع عينة المشاركات حسب سلبيات الجمعيات الأهلية

المشاركات		غير المشاركات		سلبيات الجمعيات الأهلية
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
سلبيات مصدرها إدارة الجمعيات				
-	-	١٩	١٦	التقصير في جذب أفراد المجتمع للمشاركة
-	-	٩.٥٢	٨	تغليب المصالح الشخصية لمجلس إدارة الجمعيات
-	-	٨.٥	٧	غياب الموضوعية والعدالة في التعامل مع الحالات وتوزيع المساعدات
-	-	٥.٥٩	٥	الروتين في الأنشطة وعدم التحديث
٢٤.٢	١٥	٥.٥٩	٥	ضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات
-	-	٣.٥٧	٣	قلة ثقة المجتمع بالجمعيات لادعام وعيهم بأهميتها ودورها في المجتمع
-	-	٢.٣٨	٢	مثل التقصير بالوفاء برسالتها على أكمل وجه

تابع جدول رقم (٦٩)

توزيع عينة المشاركات حسب سلبيات الجمعيات الأهلية

-	-	٢.٣٨	٢	اهتمام الإدارة بالدعاية لأعمالها على حساب الأهداف المنشودة التقصير في تغطية أنشطتها لكل المجتمع
-	-	١.١٩	١	وجود الفتنه بين الأعضاء
٤.٨٤	٣	-	-	الروتين في العمل
١.٦١	١	-	-	غياب السرية والخصوصية للبيانات
سلبيات مصدرها الجهات الرسمية				
-	-	٧.١٤	٦	تقصير جهات الإعلام في إبراز الجمعيات
-	-	٣.٧	٣	غياب متابعة الجمعيات، ومراجعتها وتقييمها
-	-	٢.٤	٢	غياب القوانين التي تحكم الجمعيات الأهلية
٤.٨٤	٣	٢.٤	٢	قلة الاهتمام بالجمعيات وتشهيرها والإعلان عنها والاعتراف بها رسمياً
-	-	١.٢	١	غياب اتحاد للجمعيات
-	-	١.٢	١	تقييد الجمعيات الأهلية بمجالات وأنشطة معينة
١.٦١	١	-	-	القيود المفروضة على الجمعيات
١.٦١	١	-	-	غياب مقرر مناسبة للجمعيات
سلبيات من مصادر متفرقة				
٨.٠٦	٥	١.٢	١	ضعف التمويل المادي والمعنوي للجمعيات
-	-	١.٢	١	قلة عدد الجمعيات الأهلية
٣.٠٦	١٩	-	-	السلبيات المرتبطة بالمتطوعات
٢.١٧	٢	-	-	قلة المتطوعات وزيادة الأعمال بالعاصمة
١.٦١	١	-	-	عدم توفير المواصلات
٤.٨٤	٣	-	-	عزوف المرأة عن المشاركة
١٢.٩	٨	٢١.٤	١٨	لا توجد سلبيات
%١٠٠	٦٢	%١٠٠	٨٢	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أن السلبيات المرتبطة بالمتطوعات تعد من أبرز سلبيات الجمعيات الأهلية كقلة انتظام المتطوعات بالحضور للجمعية وضعف ثقتهن ومصداقيتهن والتزامهن بالعمل، بالإضافة إلى اتخاذ بعض المتطوعات من الجمعية سلماً لتحقيق المصالح الشخصية، وكنافذة للظهور بنسبة ٣٠,٦%، يليها قلة تعاون الجمعيات مع بعضها بنسبة بلغت ٢٤,٢%، ويليهما قلة الدعم المادي

بنسبة ٨,٦%، عزوف المرأة عن المشاركة، والروتين في العمل، وقلة المتطوعات حيث تعاني الجمعيات من الإجراءات التقليدية والبطيئة للحصول على الاعتراف الرسمي لها من جهة والروتين في العمل والقرارات الإدارية والإجراءات التقليدية والبطيئة في تخليص معاملات حالات الأسر المعسرة من جهة أخرى بنسبة ٤,٨٤%، يليها القيود المفروضة على الجمعيات وحصر أنشطتها في مجالات ضيقة، وزيادة الأعمال بالعاصمة مقارنة بالمناطق البعيدة وعدم توفير المواصلات للمتطوعات من قبل الجمعية، وغياب السرية والخصوصية لبيانات الحالات المستفيدة من الجمعيات، وعدم توفر مقار مناسبة للجمعيات بنسبة ١,٦١%، أما النسبة الأقل ترى عدم وجود سلبيات تذكر بنسبة ١٢,٩%.

ويوضح الجدول وجود ثلاثة أنواع من السلبيات لدى عينة غير المشاركات أولها: سلبيات مصدرها إدارة الجمعيات وتمثل في فشل الإدارات لجذب أفراد المجتمع للمشاركة في الجمعيات والعمل الاجتماعي بصورة عامة وتشكل السلبية الأكثر بروزا بنسبة ١٩,٥%، ثم تغلب المصالح الشخصية لمجلس إدارة الجمعيات على حساب تحقيق أهداف الجمعيات الموضوعية بنسبة ٩,٥٢%، ثم غياب الموضوعية والعدالة في التعامل مع الحالات التي تأتيها وفي توزيع المساعدات بنسبة ٨,٥%، يليها الروتين في أنشطة الجمعيات وعدم التحديث وضعف التعاون والتنسيق بين الجمعيات بنسبة ٥,٥٩%، ثم عدم قدره الجمعيات على كسب ثقة المجتمع فيها بنسبة ٣,٥٧%، يليها القصور في الوفاء برسالتها على أكمل وجه، ثم التقصير في شمول أنشطتها لكل المجتمع، واهتمام الإدارة بالدعاية لأعمالها على حساب الأهداف المنشودة بنسبة ٢,٣٨% لكل منهما وأخيرا انتشار الفتنة بين الأعضاء بنسبة ٢,٣٨%.

ثانياً: سلبيات مصدرها الجهات الرسمية تتمثل في تقصير جهات الأعلام في إبراز الجمعيات بنسبة ٧,١٤%، ثم غياب متابعة الجمعيات ومراجعتها وتقييمها، وغياب القوانين التي تحكم الجمعيات الأهلية، وقلة الاهتمام بالجمعيات وإشهارها والإعلان عنها بنسبة ٢,٤% لكل منهما، وغياب اتحاد الجمعيات وأخيراً تقييد الجمعيات الأهلية بمجالات وأنشطة معينة بنسبة ١,٢% لكل منهما.

وثالثاً: سلبيات من مصادر متفرقة كضعف التمويل المادي والمعنوي للجمعيات، وقلة عدد الجمعيات الأهلية بنسبة ١,٢% لكل منهما، يليها النسبة التي أجابت بعدم وجود سلبيات على الإطلاق وبلغت ٢١,٤%، وأخيراً بررت ٩ حالات غياب علمها بالسلبيات بعدم تواصلها مع الجمعيات، وبررت ٣ حالات غياب الشفافية لدى الجمعيات.

جدول رقم (٧٠)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب معوقات تحول دون مشاركة المرأة

المشاركات		غير المشاركات		المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة
التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	
٣٣	٢٥.٨	٣٢	٢٣.٢	الأعباء والالتزامات الأسرية
٢٠	١٥.٦	٢٢	١٥.٩	قلة وعي المرأة لذاتها كفرد مستقل
٢٠	١٥.٦	١٤	١٠.١	عدم توفر المواصلات
١٦	١٢.٥	١٥	١٠.٩	قلة وعي المرأة بالجمعيات والعمل التطوعي
١٥	١١.٧	١٢	٨.٧	معارضة أحد أفراد الأسرة
٤	٣.١٣	-	-	شكالية المشاركة التطوعية
٤	٣.١٣	-	-	تقصير الجهات الرسمية
٣	٢.٣٤	١٢	٨.٧	عدم توفر الوقت
٣	٢.٣٤	-	-	القصور في تحفيز المتطوعات
١	٠.٧٨	-	-	غياب الجمعيات
١	٠.٧٨	٦	٤.٣٥	بعض العادات والتقاليد السائدة في المجتمع
٥	٣.٩	٢	١.٤٥	قلة وعي المجتمع بدور الجمعيات وبمفهوم العمل التطوعي
-	-	٢	١.٤٥	تقصير الدولة والإعلام في إبراز الجمعيات الأهلية وتمويلها
-	-	١٣	٩.٤٢	تقصير الجمعيات
٢	١.٥٦	٨	٥.٨	أسباب راجعة للمرأة نفسها
١	٠.٧٨	-	-	عدم توفير حضانات لأطفال العضوات
١٢٨	%١٠٠	١٣٨	%١٠٠	المجموع

ينضح من خلال الجدول أن كثرة الأعباء والالتزامات الأسرية للمشاركات تعد من أبرز المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة بالجمعيات بنسبة ٢٥,٨%، يليها قلة وعي المرأة لذاتها كفرد مستقل في المجتمع، وعدم توفر المواصلات حيث لا تتمكن الأسرة من توفير المواصلات للمرأة من وإلى الجمعية أو إلى أماكن الأنشطة بنسبة ١٥,٦% لكل منهما، ثم قلة وعي المرأة بأهمية العمل التطوعي وبإمكانياتها واعتبارها العمل التطوعي فرض كفاية وهذا نابع من عدم اهتمام وسائل الإعلام بتقديم التوعية المطلوبة في عدة قضايا مثل أهمية دور المرأة في كل قطاعات المجتمع، وأهمية العمل الأهلي التطوعي، وتشجيع وتكريم المتطوعات إعلامياً بنسبة ١٢,٥%، تلاها معارضة أحد أفراد الأسرة بنسبة

١١,٧%، ثم قلة وعي المجتمع والأسرة بأهمية العمل التطوعي وعدم اقتناعهم به بنسبة ٣,٩%، يليها
غلبة الطابع الشكلي على المشاركة التطوعية وتقصير الجهات الرسمية ممثلاً في تقصير الحكومة
والإعلام في إبراز دور التطوع والعمل الأهلي التطوعي، والقوانين والشروط التي تحد من انطلاق
جهود الجمعيات إلى مجالات أرحب وأوسع بنسبة ٣,١٣%، و يليها عدم توفر الوقت، والقصور في
تحفيز المتطوعات بعدم تقديم حوافز معنوية لهم من قبل الجمعية بنسبة ٢,٣٤%، ثم العادات والتقاليد
الخاطئة السائدة في المجتمع، وعدم توفر جمعيات كافية وعدم تفعيلها من قبل الجهات الرسمية بنسبة
٠,٧٨%.

ونلاحظ أن الأعباء والالتزامات المنزلية والأسرية تشكل المعوق الأكثر أهمية لغير المشاركات
ضمن المعوقات التي تحد أو تحول دون مشاركة المرأة بالجمعيات الأهلية في المجتمع بنسبة ٢٣,٢%،
ثم قلة وعي المرأة لذاتها كفرد مستقل بنسبة ١٥,٩% وتقترب نسبة معارضة الأسرة أو أحد من أفرادها
وبخاصة الزوج من النسبة السابقة والتي قد تكون معارضة بشكل عام أو لعدم قناعتهم بالعمل التطوعي،
قلة وعي المرأة بالجمعيات وبأهمية العمل التطوعي بنسبة ١٠,٩%، وعدم توفر المواصلات بنسبة
١٠,١%، يليها تقصير الجمعيات بنسبة ٩,٤٢%، ثم ضعف اهتمام الجمعيات بتوعية المرأة في
الجوانب ذات الصلة، وفي استقطاب المتطوعات، وغلبة الطابع التقليدي لأنشطة الجمعيات وبرامجها،
وتقصيرها في الدعاية والإعلان عن أنشطتها في المجتمع، وقلة تقديرها للعاملين معها، وعدم تقديم
الحوافز والتشجيع للمتطوعات، يليه عدم توفر الوقت الكافي للمرأة للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية من
خلال الجمعيات الأهلية بنسبة ٨,٧%، ثم أسباب راجعة للمرأة نفسها كانتشغال المرأة بالمناسبات
الاجتماعية وظروف الحمل والولادة والكسل ومحدودية حركة المرأة وعدم إمكانية اختلاطها بالرجال
وقصور فهمها بأهمية العمل التطوعي وغلبة الطابع الشخصي في تعاملها مع الآخرين وعدم توفر النية
والدافع في الوقت الحالي بنسبة ٥,٨%، يليه العادات والتقاليد السائدة في المجتمع بنسبة ٤,٣٥%،
وأخيراً قلة وعي المجتمع بدور الجمعيات وبمفهوم العمل التطوعي، وتقصير الدولة والإعلام في إبراز
الجمعيات الأهلية ١,٤٥% لكل منهما.

لعل ذلك يعود إلى قلة وعي النساء بإدارة وتنظيم الوقت وإلى طبيعة ثقافة المجتمع الأبوية التي
تجعل المرأة دائماً تابعة كما تؤكد ذلك النظرية النسوية التي ترى بأن المجتمع يجعل المرأة في أدوار

تابعة للرجل، إذن فإن الطبيعة الخاصة ببنية المجتمع العماني وما تفرزه هذه البنية من مفارقات ما بين التقاليدية والحداثة، تعد عوامل معيقة لإمكانية مشاركة المرأة العمانية في العمل التطوعي كالعادات والتقاليد التي تحد من حركة المرأة في المجتمع، وإمكانية اختلاطها بالرجال، إلا أن أهم عامل مجتمعي هو عدم وجود الوعي على مستوى المجتمع العماني بأهمية العمل التطوعي.

وترى الباحثة أن تعدد المعوقات وتتوعها يجب أن لا يكون مدعماً باليأس وعدم التفكير في حلول مناسبة بل على العكس من ذلك تماماً، يمكن أن يعتبر دافعاً للجهات المعنية بتنفيذ العمل التطوعي للتفكير في كيفية مواجهة هذه المعوقات والتغلب عليها الأمر الذي يمكن المجتمع العماني قادة ومؤسسات وأفراد من المساهمة بإيجابية في تفعيل الأعمال التطوعية ذات الطبيعة الاجتماعية الإنسانية.

جدول رقم (٧١)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب أبرز تأثيرات مشاركة المرأة في العمل الأهلي على المجتمع

النسبة %	مجموع التكرار	غير المشاركات		المشاركات		أبرز تأثيرات مشاركة المرأة في العمل الأهلي
		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
٣٥.٥	٥٤	١٠.٥	٨	٦٠.٥	٤٦	وعي المجتمع بدور المرأة
٩.٨٧	١٥	١.٣٢	١	١٨.٤	١٤	زيادة مشاركات المرأة في العمل التطوعي
١٢.٥	١٩	٧.٨٩	٦	١٧.١	١٣	اتساع مشاركة المرأة في المجتمع
٢.٦٣	٤	٢.٦٣	٢	٢.٦	٢	الثقة والاستقلالية
٩.٢١	١٤	١٧.١	١٣	١.٣٢	١	رفع مستوى الأسرة في المجتمع
٣٠.٣	٤٦	٦٠.٥	٤٦	-	-	لا يوجد تأثير
١٠٠%	١٥٢	١٠٠%	٧٦	١٠٠%	٧٦	المجموع

نلاحظ من الجدول أن زيادة وعي أفراد المجتمع بدور المرأة ومساهمتها في تطوير المجتمع بنسبة ٦٠,٥%، ثم زيادة مشاركات المرأة في العمل التطوعي بنسبة ١٨,٤%، أما اتساع وتنوع مجالات مشاركة المرأة في المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته بنسبة ١٧,١%، يليها زيادة ثقة المرأة بنفسها وحصولها على مزيد من الاستقلالية بنسبة ٢,٦٣%، وأخيراً رفع مستوى الأسرة في المجتمع بنسبة ٩,٢١% هذا يدل على التقدم الإيجابي لواقع مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

ونلاحظ أن عينة غير المشاركات يرين أنه لا يوجد تأثير من مشاركة المرأة في العمل التطوعي على المجتمع بنسبة ٦٠,٥%، ثم رفع مستوى الأسرة في المجتمع بنسبة ١٧,١%، أما زيادة وعي أفراد المجتمع بدور المرأة ومساهمتها في تطوير المجتمع بنسبة ١٠,٥%، يليها اتساع وتنوع مجالات مشاركة المرأة في المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته بنسبة ٧,٨٩%، وأخيراً زيادة ثقة المرأة بنفسها وحصولها على مزيد من الاستقلالية وزيادة مشاركات المرأة في العمل التطوعي بنسبة ٢,٦٣% و ١,٣٢% على التوالي. وهذا يدل على النظرية السلبية نحو فاعلية المرأة العمانية ومشاركتها في مجال العمل التطوعي للمرأة المتطوعة بالجمعيات الأهلية.

جدول رقم (٧٢)

توزيع عينة المشاركات حسب الخدمات التي قدمتها الدولة للجمعيات

النسبة%	التكرار	الخدمات التي قدمتها الدولة للجمعيات
٢٦.٧	٢٠	تقديم الدعم المادي والخدمات الجمعيات المشهورة
٢٢.٧	١٧	توفير المقار الرسمية للجمعيات
١٤.٧	١١	فتح حساب بنكي باسم الفريق
٤.٠	٣	إشهار الجمعيات وترخيصها
٢.٦٧	٢	توعية المجتمع بالجمعيات
٢.٦٧	٢	تقديم الدعم المعنوي
١.٣٣	١	استثناء الجمعيات غير المشهورة من الرسوم
١.٣٣	١	الترويج والإعلان عن الجمعيات في الدول الأخرى
١.٣٣	١	السماح للجمعية للاضمام للجنة التنمية الاجتماعية
١.٣٣	١	المساهمة في توفير المحاضرين والمدربين
١.٣٣	١	العناية بالمخاطبات
١.٣٣	١	سن التشريعات لدعم المشاركة النسائية
١٨.٧	١٤	لا يوجد خدمات تذكر
١٠٠%	٧٥	المجموع

يتضح لنا بالنظر للدولة كعامل دفع أو معيق للعمل التطوعي للمرأة في المجتمع العماني يتضح لنا هو عدم اهتمام الدولة مادياً ومعنوياً بالقطاع التطوعي حيث بلغ تقديم الدعم المادي والخدمات للجمعيات المشهورة فقط بنسبة ٢٦,٧%، يليها السماح بتوفير المقار الرسمية للجمعيات بنسبة ٢٢,٧%، أما السماح

بخدمة فتح حساب بنكي باسم الفريق أو الجمعية بنسبة ١٤,٧%، ويلبها إشهار الجمعيات وترخيصها بنسبة ٤%، ثم توعية المجتمع بالجمعيات من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتشجيع أفراد المجتمع على الانخراط في العمل الخيري والتطوعي وتقديم الدعم المعنوي للجمعيات بنسبة ٢,٦٧% لكل منهما، يليها استثناء الجمعيات غير المشهرة من الرسوم، والترويج الإعلاني عن الجمعيات في الدول الأخرى، والسماح للجمعية بالانضمام للجنة التنمية الاجتماعية، والمساهمة في توفير المحاضرين والمدربين للجمعيات والعناية بالمخاطبات، وسن قوانين وتشريعات تدعم المشاركة النسائية في العمل التطوعي بالجمعيات الأهلية التطوعية بنسبة ١,٣٣% لكل منهما، وأخيراً عدم وجود خدمات تقدمها الدولة أو عدم علمها بذلك بنسبة ١٨,٧%.

جدول رقم (٧٣)

توزيع عينة غير المشاركات حسب مبررات عدم المشاركة في الجمعيات

النسبة %	التكرار	مبررات عدم المشاركة في الجمعيات
٣٦.٤	٤٣	كثرة الأعباء المنزلية والالتزامات الأسرية وتربية الأبناء
٢١.٢	٢٥	ضيق الوقت
١٦.١	١٩	الأسباب العائدة إلى شخصية المرأة
٦.٧٨	٨	الانشغال بالعمل
٥.٩٣	٧	عدم المعرفة بوجود الجمعيات
٤.٢٤	٥	صعوبة المواصلات
٤.٢٤	٥	غياب التشجيع ورفض الزوج
٢.٥٤	٣	تقصير الجمعيات
١.٦٩	٢	الانشغال بالدراسة
٠.٨٥	١	تقصير الإعلام في بروز الأنشطة التطوعية للمرأة
١٠٠%	١١٨	المجموع

يتضح من نتائج الجدول أن الأعباء المنزلية والالتزامات الأسرية وتربية الأبناء تعد من أبرز الأسباب التي تحول دون مشاركتهم بنسبة ٣٦,٤%، يليها ضيق الوقت المتاح بنسبة ٢١,٢%، ويلبها معوقات ذات الصلة بشخصية المرأة ذاتها كغياب دافع المشاركة لديها؛ وعدم ميلها للظهور والاندماج مع الناس بكونها غير اجتماعية والخشية من عدم القدرة على الاستمرار في العمل التطوعي والخشية

من تحمل المسؤولية والالتزام بالعمل، وإصابتها بالمرض وبعدم وبعيا بأهمية العمل الأهلي التطوعي وعدم اقتناعها بالعمل التطوعي وأنه مضيعة للجهد والوقت، وعدم المشاركة بأي جمعية وعدم توفر فرص لها للمساهمة وفجوة الثقة بين المرأة والمجتمع بنسبة ١٦,١%، يليها الانشغال بالعمل كونها موظفة بنسبة ٦,٧٨%، ثم عدم العلم بوجود جمعيات بنسبة ٥,٩٣%، ومن ثم رفض الزوج وغياب التشجيع من المحيطين كالأسرة والزوج والأصدقاء، وصعوبة المواصلات بنسبة ٤,٢٤% لكل منهما، وأخيراً تقصير الجمعيات الأهلية ذاتها والمتمثل بالطبيعة التقليدية لبرامجها وفي عجزها عن استقطاب الآخرين للمشاركة والقصور في التعريف بأنشطتها وأعمالها بنسبة ٢,٥٤%، والانشغال بالدراسة مثل: مواصلة الدراسات العليا وحفظ القرآن بنسبة ١,٦٩%، وضعف دور الأعلام في التعريف بأنشطة الجمعيات وأهميتها بنسبة ٠,٨٥%.

قد يرجع ذلك إلى قلة وعي النساء بإدارة وتنظيم الوقت؛ وقصور فهم النساء بأهمية العمل التطوعي وقلة وعيهن بالأعمال التطوعية وعدم نشر ثقافة العمل التطوعي ومجالاته وضعف التوصيف والتوضيح من قبل الجمعيات التطوعية بأدوار المتطوعات وطبيعة المشاركة في الأعمال التطوعية.

جدول رقم (٧٤)

توزيع عينة غير المشاركات حسب نظرة المجتمع للمرأة الغير مشاركة

النسبة %	التكرار	نظرة المجتمع للمرأة الغير مشاركة
٨٧.٥	٤٩	غياب ردود أفعال
٧.١٤	٤	عدم التشجيع
٥.٣٦	٣	التشجيع على المشاركة
١٠٠%	٥٦	المجموع

أظهرت نتائج الجدول أن غياب ردود أفعال الأقارب والأصدقاء حول عدم مشاركتها في العمل الأهلي وقد تم تبرير هذا بأنهم لا يعرفون شيء عن الجمعيات أو لأنهم لا يشاركون في الجمعيات أصلاً، أو لأنهم يدركون حجم المسؤوليات الأسرية، أو لعدم اهتمامهم واقتناعهم بهذا النوع من الأنشطة وأنهم يواجهون انتقادات تثبط عزيمتهن وتدعوهم إلى التركيز على أعمال المنزل أو عملهم الوظيفي بنسبة بلغت ٨٧,٥%، يليها عدم تشجيع الأهل وتمثلت في قناعة بعضهم في صعوبة مشاركة المرأة في العمل

التطوعي وأن هذا العمل ما هو إلا مضيعة للوقت بنسبة ٧١٤%، وأخيراً ثلاث حالات فقط شجعت على المشاركة ويرغبين في الاشتراك بأي دور ولكن هناك الظروف حالت دون المشاركة مثل حجم المسؤوليات الأسرية والعملية عدم توفر الوقت والمواصلات بنسبة ٥,٣٦%.

نلاحظ أن بعضاً من النساء لديهن رغبة شديدة في التطوع واستثمار جهودهن وفعل الخير ولكن عدم توافر الوقت ووسائل النقل التي تقلهن من وإلى المؤسسة المراد التطوع فيها يدفعهن إلى غض النظر عن موضوع التطوع ولذلك أرى بان على المؤسسات توفير وسائل النقل أو ما يسمى ببدلات النقل لتسهيل الأمر على المتطوع وعدم تكليفه ما لا يطيق.

جدول رقم (٧٥)

توزيع عينة غير المشاركات حسب تفضيلات الانضمام للجمعيات مستقبلاً

النسبة%	التكرار	تفضيلات الانضمام للجمعيات
٤٠.٧	٢٢	لا توجد نية للمشاركة في أي جمعية
٢٥.٩	١٤	جمعيات خدمة المجتمع والأعمال الخيرية والتطوعية
١١.١	٦	وجود نية للمشاركة إذا توفر الوقت
٥.٦	٣	الجمعيات الثقافية والتوعوية
٣.٧	٢	جمعية المرأة العمانية
٣.٧	٢	جمعية رعاية اليتامى
١.٩	١	جمعيات المكفوفين
١.٩	١	جمعية السرطان
١.٩	١	الجمعيات المعنية بشؤون المرأة والطفل
١.٩	١	مركز الوفاء
١.٩	١	جمعية طبية
١٠٠%	٥٤	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن غياب النية لغير المشاركات للمشاركة في أي جمعية مستقبلاً بلغ نسبة ٤٠,٧%، يليها التطلع للانخراط والمشاركة في جمعيات خدمة المجتمع والأعمال الخيرية والتطوعية بنسبة ٢٥,٩%، ثم النية متوفرة إذا توفر الوقت ولكن دون تحديد لنوع محدد من الجمعيات بنسبة ١١,١%، وأخيراً نسبة ٢٢,٣% أعربن عن رغبتهن للمشاركة في جمعيات محدد مثل: الجمعيات الثقافية

والتوعوية، وجمعية المرأة العمانية، وجمعية رعاية البيئ، وجمعيات المكفوفين، وجمعية السرطان، والجمعيات المعنية بشؤون المرأة والطفل، ومراكز الوفاء، وجمعية طبية بعد التقاعد من العمل.

جدول رقم (٧٦)

توزيع عينة غير المشاركات حسب مبررات عدم المشاركة بالعمل التطوعي

النسبة %	التكرار	مبررات عدم المشاركة بالعمل التطوعي
٣١.٩	١٥	كثرة الأعباء والالتزامات المنزلية والأسرية
٢٥.٥	١٢	الأسباب العائدة إلى شخصية المرأة
١٧.٠	٨	تقصير إدارات الجمعيات
١٠.٦	٥	عدم توفر الوقت
٨.٥	٤	ممانعة الزوج طبيعة عمل الزوج مرض الأطفال
٤.٢٦	٢	غياب ثقافة التطوع في المجتمع والقصور في تعليمها في المدارس
٢.١٣	١	الانشغال بمشاريع خاصة
%١٠٠	٤٧	المجموع

ينضح من نتائج الجدول أن الأعباء والالتزامات المنزلية والأسرية الأكثر أهمية لعدم الميل للمشاركة بنسبة ٣١,٩%، يليها أسباب عائدة إلى شخصية المرأة ذاتها وتمثل في غياب الدافع والخشية من التعامل مع فئات يصعب التعامل معها والكسل والميل لعدم التقييد بإعمال والتزامات أخرى، والميل للتعامل مع فئات معينة حسب قدراتها وطريقة عملها فقط، وعدم الإطلاع على الجمعيات وأنشطتها وأدوارها في المجتمع، وعدم الاقتناع بالجمعيات أصلاً وعدم الثقة فيها، والاكتفاء بالمشاركة في الأنشطة المدرسية واجتماعات أولياء الأمور وعدم المعرفة بأهمية وأهداف الجمعيات بنسبة ٢٥,٥%، ثم تقصير إدارة الجمعيات وتمثل في تركيز إدارة الجمعيات على الاهتمام بفئة معينة من النساء، وعدم تقدير العاملين بها، وعدم مصداقيتها في العمل، وغياب المرونة في التعامل مع المتطوعات والمراجعات، فشلها في استقطاب المتطوعات، وفي الإعلان عن نفسها بصورة مناسبة وتوصيل فكرة عملها وأهميتها للجمهور، وفشلها في توصيل رسالتها للمجتمع بنسبة ١٧% لكل منهما، يليها عدم توفر الوقت بنسبة بلغت ١٠,٦%، يليه ممانعة الزوج وطبيعة عمله ومرض الأطفال بنسبة ٨,٥%، وأخيراً غياب ثقافة

التطوع في المجتمع والقصور في تعليمها في المدارس بنسبة ٤,٢٦% هذا يدل على عدم وجود الوعي على مستوى المجتمع العماني بأهمية العمل التطوعي، والانشغال بمشاريع خاصة بنسبة ٢,١٣%.

جدول رقم (٧٧)

توزيع عينة غير المشاركات حسب أسباب عدم تشجيع أفراد الأسرة / الزوج للمشاركة

النسبة%	التكرار	أسباب عدم تشجيع أفراد الأسرة/ الزوج بالمشاركة
٢٩.٠	١٨	تقدير ظروف الأعباء المنزلية والالتزامات الأسرية
٢٢.٦	١٤	أسباب راجعة للمرأة نفسها
١٤.٥	٩	غياب أسباب واضحة
١١.٣	٧	تقدير الظروف المتعلقة بضيق الوقت
١١.٣	٧	ضعف ثقافة العمل الاجتماعي والتطوعي
٨.١	٥	تقدير بعض الظروف الخاصة
٣.٢	٢	ضعف المشاركة في الأنشطة المجتمعية
١٠٠%	٦٢	المجموع

يلاحظ من الجدول أن الأعباء والالتزامات المنزلية والأسرية تشكل المبرر الأكثر أهمية لعدم ميل أفراد الأسرة والزوج على تشجيع مشاركة العينة في الجمعيات الأهلية بنسبة ٢٩%، ويليهما المرأة نفسها كاستقلال الزوجة بحياتها ورأيها وغياب دافع المشاركة في الجمعيات الأهلية لديها وغياب ثقافتها بالجمعيات نفسها بنسبة ٢٢,٦%، يليها غياب أسباب واضحة تدعو أفراد الأسرة والزوج كعدم وعي هذه الفئات بالجمعيات وتحكيمهم لأرائهم الشخصية وإلى رؤية الزوج أن المشاركة تحتاج لجهد شاق مرهق نفسياً وبدنياً بنسبة ١٤,٥%، ثم ضيق الوقت المتوفر للمرأة وضعف ثقافة العمل الاجتماعي والتطوعي لدى الأسرة والأقارب لعدم معرفتهم بأهداف الجمعيات وأدوارها وأهميتها للمجتمع وأهمية العمل التطوعي، وعدم اهتمام أفراد الأسرة والزوج بهذا النوع من الأنشطة بنسبة ١١,٣% لكل منهما، ويليه تقدير أفراد الأسرة والزوج لبعض الظروف الخاصة التي تمر بها كظروف عمل المرأة وعدم توفر مواصلات لها وحملها المتكرر، وصغر سنها، ووفاة أحد أبناءها بنسبة ٨,١%، أخيراً ضعف المشاركة في الأنشطة المجتمعية بنسبة ٣,٢%.

جدول رقم (٧٨)

توزيع عينة المشاركات وغير المشاركات حسب ملامح تأثير عدم مشاركة المرأة على المجتمع

الغير مشاركات		المشاركات		ملامح تأثير عدم مشاركة المرأة على المجتمع
النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	
١٨.٨	١٥	٢٤.٣	٣٥	زيادة فقر وعجز وتخلف المجتمع
٨.٧٥	٧	٢٠.٨	٣٠	حدوث خلل في توازن المجتمع، وانقسامه إلى طبقات
٦.٢٥	٥	١٤.٦	٢١	نقص التكافل في المجتمع
١٢.٥	١٠	١٠.٤	١٥	ضعف مشاركة المرأة في المجتمع
١٥	١٢	٨.٣٣	١٢	تولد نظرة سلبية للمرأة في المجتمع
١٢.٥	١٠	٦.٩٤	١٠	ضعف المجتمع
٦.٢٥	٥	٣.٤٧	٥	زيادة مشكلات المجتمع
٣.٧٥	٣	٢.٠٨	٣	زيادة سيطرة الرجل
٣.٧٥	٣	١.٣٩	٢	قلة الاهتمام الإعلامي بالمرأة وأنشطتها
١.٢٥	١	١.٣٩	٢	قلة الوعي واهتمام المجتمع بالعمل الأهلي
١.٢٥	١	١.٣٩	٢	قلة الوعي بقضايا المرأة والمجتمع والأعمال التطوعية
١.٢٥	١	٠.٦٩	١	غياب الثقة
٨.٧٥	٧	٤.١٧	٦	لن يتأثر المجتمع بعدم مشاركة المرأة
%١٠٠	٨٠	%١٠٠	١٤٤	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن من أبرز ملامح تأثير عدم مشاركة المرأة في العمل التطوعي على مستوى المجتمع من خلال رؤية المشاركات هو زيادة الفقر والعجز والتخلف في المجتمع بنسبة ٢٤,٣%، ويلبها حدوث خلل في توازن المجتمع وانقسامه إلى طبقات بنسبة ٢٠,٨%، ثم نقص الترابط والتواصل والعتاء والتكافل بالمجتمع وفي التبرعات والأعمال الخيرية بنسبة ١٤,٦%، ومن ثم ستقل مجالات مشاركة المرأة في خدمة المجتمع وسيعمل على تقليص دورها في حل المشكلات التربوية؛ ويقلل من مساهمتها في العمل التطوعي بنسبة ١٠,٤%، في حين ترى نسبة ٨,٣٣% في أن مثل هذا الاستبعاد سيكون له تأثيرا سلبيا واضحا على نظرة المجتمع للمرأة، ومن جهة أخرى ترى نسبة ٦,٩٤% أن هذا سيؤدي إلى ضعف ثقافة المجتمع وتطوره وانخفاض مستوى التوعية فيه، يليها زيادة مشكلات المجتمع كالجريمة والتفكك الأسري وزيادة الفئات المتضررة من الأطفال بنسبة ٣,٤٧%، ثم

زيادة سيطرة الرجل في المجتمع وغياب الحلول الوسط في المجتمع بنسبة ٢,٨%، وأيضاً قلة الاهتمام الإعلامي بالمرأة وأنشطتها، وقلة الوعي واهتمام المجتمع بالعمل الأهلي، وقلة الوعي بقضايا المرأة والمجتمع وبالأعمال الأهلية والتطوعية وفقدان رافد تربوي (الأم- المرأة) قادر على غرس ثقافة العمل الأهلي التطوعي في الأبناء ١,٣٩% لكل منهما، ثم غياب الثقة بين أفراد المجتمع ونقص الوعي فيه بنسبة ٠,٦٩%.

في الجهة المقابلة أكدت ٦ حالات ممن تم مقابلتهن أن المجتمع لن يتأثر بعدم مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية لأن الدين الإسلامي لم يلزم المرأة على المشاركة وترك بيتها، ولأن المرأة مجالها تربية الأبناء تربية سليمة وصحيحة، أو بأن وظيفة المرأة مرتبطة بالمنزل في المقام الأول بنسبة ٤,١٧%.

ويتضح من الجدول أن من أبرز ملامح تأثير عدم مشاركة المرأة في العمل التطوعي على مستوى المجتمع من خلال رؤية غير المشاركات هو زيادة الفقر والعجز والتخلف في المجتمع بنسبة ١٨,٨%، في حين ترى نسبة ١٥% في أن مثل هذا الاستبعاد سيكون له تأثيراً سلبياً واضحاً على نظرة المجتمع، ومن جهة أخرى ترى نسبة ١٢,٥% أن هذا سيؤدي إلى ضعف ثقافة المجتمع وتطوره وانخفاض مستوى التوعية فيه ومن ثم تنقل مجالات مشاركة المرأة في خدمة المجتمع وسيعمل على تقليص دورها في حل المشكلات التربوية؛ ويقلل من مساهمتها في العمل التطوعي، ويلبيها حدوث خلل في توازن المجتمع وانقسامه إلى طبقات، وأكدت ٧ حالات ممن تم مقابلتهن أن المجتمع لن يتأثر بعدم مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية لأن الدين الإسلامي لم يلزم المرأة على المشاركة وترك بيتها، ولأن المرأة مجالها تربية الأبناء تربية سليمة وصحيحة، أو بأن وظيفة المرأة مرتبطة بالمنزل في المقام الأول بنسبة ٨,٧٥% لكل منهما، يليها زيادة مشكلات المجتمع كالجريمة والتفكك الأسري وزيادة الفئات المتضررة من الأطفال ونقص الترابط والتواصل والعطاء والتكافل بالمجتمع وفي التبرعات والأعمال الخيرية بنسبة ٦,٢٥% لكل منهما، ثم زيادة سيطرة الرجل في المجتمع وغياب الحلول الوسط في المجتمع وأيضاً قلة الاهتمام الإعلامي بالمرأة وأنشطتها، وقلة الوعي واهتمام المجتمع بالعمل الأهلي، وقلة الوعي بقضايا المرأة والمجتمع وبالأعمال الأهلية والتطوعية بنسبة ٣,٧٥% لكل منهما، في حين

ترى نسبة ١,٢٥% أنه سيؤدي إلى قلة الوعي بقضايا المرأة والمجتمع كما سيؤدي إلى غياب الثقة وقلة الوعي واهتمام المجتمع بالعمل الأهلي والأعمال التطوعية.

وهذا يدلنا على أن الكثير من النساء يرين بأنه لا داعي إلي مشاركتهن في العمل التطوعي لأن الحكومة متكلفة بخدمة شعبيها، وأنها توفر له كافة الاحتياجات ... ويشير ذلك أيضاً إلى انتشار الذاتية ونقص ثقافة التكافل الاجتماعي بين الناس التي كانت موجودة في الماضي، وقد يرجع ذلك إلى التقدم في الخدمات وظهور المؤسسات.

جدول رقم (٧٩)

توزيع عينة المشاركات والغير مشاركات حسب مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه المرأة في مجال المشاركة

في العمل التطوعي

غير المشاركات		المشاركات		مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه المرأة في مجال المشاركة في العمل التطوعي
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
١٤.٣	٣٦	١٩	٣٣	تفعيل دور وسائل الإعلام لزيادة وعي أفراد المجتمع بماهية العمل التطوعي وأهميته
٨.٧٦	٢٢	١٤.٤	٢٥	مراجعة وتعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل التطوعي للمرأة وتقليل القيود المفروضة على الجمعيات
١٥.٩	٤٠	٤.٦	٨	توفير دورات تدريبية لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التطوعية عن أساليب تنمية العمل التطوعي
١٣.٩	٣٥	١١.٥	٢٠	تشجيع المتطوعات من خلال تطوير نظم الحوافز المعنوية والمادية
١٢.٤	٣١	٨.٦٢	١٥	تأسيس مراكز لتوجيه ودعم المتطوعين
٩.١٦	٢٣	٩.٧٧	١٧	ضرورة تعيين أخصائي اجتماعي في كل جمعية تطوعية
١١.٢	٢٨	١٣.٢	٢٣	إدراج موضوعات المشاركة الشعبية والتطوع ضمن المناهج الدراسية والتعليمية
١٤.٣	٣٦	١٩	٣٣	توفير دور حضانة للأطفال المتطوعات
%١٠٠	٢٥١	%١٠٠	١٧٤	المجموع

يتضح من خلال نتائج الجدول (٧٩) أن أهم المقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه المرأة المشاركة في مجال العمل التطوعي بالنسبة للمشاركات تتمثل في ضرورة توفير دور حضانة لأطفال المتطوعات و تفعيل دور وسائل الإعلام لزيادة وعي أفراد المجتمع بماهية العمل التطوعي وأهميته

بنسبة ١٩% لكل منهما؛ وقد يعود السبب لتواضع دور الإعلام في هذا المجال، يليه مراجعة وتعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل التطوعي للمرأة وتقليل القيود المفروضة على الجمعيات بنسبة ١٤,٤%، ثم إدراج موضوعات المشاركة الشعبية والتطوع ضمن المناهج الدراسية والتعليمية بنسبة ١٣,٢%، ومن ثم تشجيع المتطوعات من خلال تطوير نظم الحوافز المعنوية والمادية بنسبة ١١,٥%؛ نظراً لنقص الحوافز والتشجيع المقدم لهن في مقابل الدور الكبير الذي يقمن به، يليه ضرورة تعيين أخصائي اجتماعي في كل جمعية تطوعية بنسبة ٩,٧٧%، ومن ثم تأسيس مراكز لتوجيه ودعم المتطوعين و توفير دورات تدريبية لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التطوعية عن أساليب تنمية العمل التطوعي بنسبة ٨,٦٢% و ٤,٦% على التوالي.

ويوضح الجدول مقترحات النساء غير المشاركات للتغلب على المعوقات التي تواجه المرأة للمشاركة في العمل التطوعي، وقد ذكرت عينة البحث ضرورة توفير دورات تدريبية لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التطوعية عن أساليب تنمية العمل التطوعي بنسبة ١٥,٩%؛ وقد يعود السبب في ذلك لاعتقادهن بنقص المهارات لدى القائمات بالعمل التطوعي، ثم تفعيل دور وسائل الإعلام لزيادة وعي أفراد المجتمع بماهية العمل التطوعي وأهميته وتوفير دور حضانة لأطفال المتطوعات بنسبة ١٤,٣% لكل منهما، يليه تشجيع المتطوعات من خلال تطوير نظم الحوافز المعنوية والمادية بنسبة ١٣,٩%؛ ترى الباحثة أن الاهتمام بتركيم المتطوعين وإيجاد الحوافز لهم يعتبر من أهم الأدوار التي تشجع وتدفع وتحبب الأفراد للمشاركة بالعمل التطوعي، ويليه إدراج موضوعات المشاركة الشعبية والتطوع ضمن المناهج الدراسية والتعليمية بنسبة ١١,٢%، ومن ثم ضرورة تعيين أخصائي اجتماعي في كل جمعية تطوعية و مراجعة وتعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل التطوعي للمرأة وتقليل القيود المفروضة على الجمعيات بنسبة ٩,١٦% و ٨,٧٦% لكل منهما على التوالي

ثانياً: نتائج دليل مقابلة القيادات النسائية في الجمعيات الأهلية التطوعية

عينة الدراسة وخصائصها:-

تم إجراء مقابلات متعمقة مع قيادات نسائية صاحبات دور ريادي في العمل الأهلي الاجتماعي ورئيسات جمعيات أهلية تطوعية بسلطنة عمان وعددهن (٥) قيادات^(٢٤٤).

(٢٤٤) ١- رحيمة حبيب المسافر - رئيسة ومؤسسة فريق الرحمة - تاريخ المقابلة ١٧/٥/٢٠١١م.

أهم خصائص العينة مايلي:

أوضحت نتائج الدراسة أن عينة القيادات النسائية من من تتراوح أعمارهن ما بين ٣٣ - ٦١ سنة، بمتوسط بلغ (٤٦,٤) سنة.

نلاحظ أن الغالبية العظمى من القيادات النسائية أتممن تعليمهن وحاصلات على شهادات متنوعة المستوى حيث بلغ عددهن ٣ حالات نلن درجة البكالوريوس أو الليسانس، بينما حالة واحدة حاصلة على دبلوم بعد الثانوي، وحالة حاصلة على مؤهل ثانوي فقط.

يتضح لنا أن معظم عينة القيادات يعملن ما عدا واحدة متقاعد عن العمل، وجميعهن لا ينلن أجر على عملهن التطوعي.

يتضح لنا أن معظم القيادات من ذوات الدخل فوق المتوسط وواحدة من ذوات الدخل المرتفع. نلاحظ أن عينة القيادات متزوجات وما زلن متزوجات ولديهن أطفال، يتراوح عددهم بين ١ - ٥ أطفال، أي أنهن يقمن بعدة مسؤوليات بالمنزل والأبناء والذي يتراوح متوسط عددهم ٣ أطفال لكل واحدة، وكذا فهي إلى جانب عملها الوظيفي فهي تقوم بدور اجتماعي أيضاً.

يتضح من عينة القيادات أن ثلاث يحمل أزواجهن درجة البكالوريوس، وحالتان منهما قد حصل زوجيهما على شهادة الماجستير أحدهما في إدارة الأعمال.

نلاحظ أن ثلاث من أفراد العينة متزوجات من رجال يعملون في القطاع الحكومي (واحد متقاعد)، وحالتين من رجال الأعمال.

يتضح أن أربع من عينة القيادات يسكن في فلل، والحالة الخامسة في منزل، كما يتضح أن ثلاث حالات منهن يمتلكن المسكن الذي يقمن فيه، في حين تعد الحالتين الأخريين من المستأجرين.

٢- مريم عيسى محمد الزدجالي - رئيسة جمعية دار العطاء - تاريخ المقابلة ٢٦/٥/٢٠١١م.

٣- شكور محمد سالم الغماري - رئيسة جمعية المرأة العمانية بمسقط - تاريخ المقابلة ٦/٢/٢٠١١م.

٤- طيبة سيف الشامسي - رئيسة ومؤسسة فريق عشاق الجنان - تاريخ المقابلة ١٤/٦/٢٠١١م.

٥- أنيسة سعود سالم بهوان المخيني - عضو مجلس إدارة مؤسسة الجسر للأعمال الخيرية - تاريخ المقابلة ٢١/٦/٢٠١١م.

اتضح من المقابلات أن كل حالة من الخمس نساء تنتمي إلى جمعية أو فريق أهلي وهي: جمعية فريق الرحمة، ومؤسسة الجسر للأعمال الخيرية، وجمعية المرأة العمانية بمسقط، وفريق عشاق الجنان، وجمعية دار العطاء.

تبين من خلال مقابلة القيادات أن حالتين يشغلن وظيفة مؤسسة الفريق ورئيسة مجلس الإدارة، وحالة واحدة عضوه مجلس الإدارة، وأخرى رئيسة الفريق وعضوه بمجلس الإدارة، والحالة الخامسة رئيسة مجلس الإدارة.

أوضحت نتائج مقابلة القيادات النسائية بالنسبة لتاريخ المشاركة فإنه يمكن ترتيب الاستجابات تصاعدياً من الأقدم على النحو التالي: أقدم الحالات بدأت منذ عام ١٩٧٥م، تلتها ٢٠٠٢م، وثم ٢٠٠٣م ومنذ بداية التأسيس، وحالة منذ ٢٠٠٥م وهي مؤسسة الفريق، وأخرى من ٢٠٠٩م ومنذ بداية التأسيس.

تبين من خلال المقابلات أن معظم الحالات من عينة القيادات النسائية شاركت في الجمعيات أو الفرق الأهلية منذ نشأتها بصفتها مؤسسة أو رئيسة أو رئيسة مجلس الإدارة، أو عضوه في مجلس الإدارة، وقد جمعت اثنتان منهما تأسيس ورئاسة الجمعية، أما الحالة الخامسة فقد تدرجت من كونها عضوه، إلى نائبة للرئيسة، ثم أمينة سر الجمعية، وأخيراً رئيسة الجمعية.

المشاركة في تنمية المجتمع (تاريخها - دوافعها - ومعوقاتهما):

شاركت المرأة العمانية في الجمعيات الأهلية الدينية والخيرية والمعنية بتنمية وخدمة المجتمع المحلي.

وتعد الجمعيات الأهلية النسائية بمثابة حلقة الوصل بين الدولة والأسرة، حيث تم إغفال الأسرة في مجال السياسة التقليدية، مما جعل الدولة تعتمد على الجمعيات النسائية في إبراز النساء النشيطات في مجال العمل العام والتعريف بجهودهن^(٢٤٥)، وتشارك المرأة العمانية في كافة مستويات المشاركة في الجمعيات الأهلية بدءاً من العضوية وحضور مؤتمراتها والمشاركة في أنشطتها، وإنهاءً بحضور جمعياتها العمومية واتخاذ القرار.

(٢٤٥) أماني قنديل، المرأة المصرية في الجمعيات الأهلية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المرأة والعمل العام، رؤية مستقبلية، ١٩٩٥، ص ٩.

انطلاقة المشاركة في الجمعيات الأهلية التطوعية

أشارت عينة القيادات النسائية بأن مشاركة المرأة العمانية بدأت منذ فجر النهضة المباركة بالسلطنة، وبشكل محدد بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١م، وهذا ما أكدته الدراسة النظرية عن نشأة العمل التطوعي في سلطنة عمان.

دوافع المرأة للانضمام إلى الجمعيات الأهلية

اتفقت جميع القيادات على أن دوافع المرأة للانضمام للجمعيات والمشاركة فيها هو ميلها لعمل الخير لأن الدين الإسلامي يدعو للأعمال الخيرية ويثيب عليها، ولقضاء وقت الفراغ فيما ينفع، وتأثرها برؤية الحالات المعوزة، وحب مساعدة الآخرين، وحبها في تقديم خدمه للمجتمع لأن طبع المرأة العاطفي وحبها لمساعدة الآخرين يغلب عليها. وهذا ما أكدته عينة المشاركات في الجمعيات الأهلية التطوعية.

موقف المسئولين تجاه المشاركات في العمل الاجتماعي

اتفقت جميع إجابات القيادات على أن مواقف المسئولين تجاه النساء العمانيات منذ بدايات المشاركة بأنها مساعدة وداعمة ومسهلة ومشجعة على المشاركة. أنشطة المرأة في بداية مشاركتها في العمل الاجتماعي.

ذكرت جميع القيادات أن أبرز الأنشطة التي مارستها المرأة العمانية من في بدايات مشاركتها في الجمعيات الأهلية في القيام بالأعمال اليدوية التي كانت تباع لاحقاً في معارض وأسواق خيرية ويذهب ريعها لصالح الأسر الفقيرة والمعسرة والمساهمة في محو الأمية، والتوعية الصحية، والتدريس، وأعمال الخياطة.

مكاسب المرأة من انخراطها في العمل الأهلي التطوعي

علقت القيادات على أن المكاسب التي حققتها المرأة جراء انخراطها في العمل الأهلي التطوعي أنه ساعدها على تحقيق ذاتها، وفي التعرف على الآخرين وتكوين صداقات مثمرة، ورفع مستواها المادي وجعلها أكثر استقلالية ووسع من مداركها، وجعلها أكثر قدرة على مساعدة الآخرين والمجتمع، كما إنه عزز من مهاراتها وخبراتها في العمل الأهلي، ومكنها من الظهور داخل المجتمع العماني وخارجه وجعلها أكثر فاعليةً وعطاءً للمجتمع، وساعدها على اكتساب الرضا والراحة النفسية، وساهم في تأمين

مزيد من التكافل الاجتماعي للمجتمع لأنه زرع روح التكافل بين أبناء المجتمع. وهو ما يتفق مع نتائج عينة المشاركات في الجمعيات الأهلية التطوعية.

إضافات المرأة في عملية المشاركة في تنظيم وخدمة المجتمع

اتفقت جميع القيادات على أن الإضافات التي قدمتها النساء العمانيات في عملية المشاركة في تنظيم وخدمة المجتمع منذ بداية المشاركة أنها قدمت خدمات مرتبطة أكثر بخصوصية المرأة، وأن المرأة هي من بدأت وخرجت تشارك في العمل التطوعي وساهمت في تعديل قوانين العمل لصالح المرأة، وشجعت خروجها للعمل ودخولها في مجلس الشورى، ومشاركتها في المؤتمرات المحلية والدولية وأبرز ظهورها في المجتمع، وأضافت واحده منهن أنها ساهمت في قيام الجمعيات وحافظت على استمراريتها وأعانست الأسر على الحصول على موارد للرزق، وأنها ثقفت نفسها وأصبحت منتجة.

جنس الأعضاء المؤسسين للجمعية

ينضح من مقابلات القيادات النسائية أن معظم الأعضاء المؤسسين للجمعية هن من النساء فقط ما عدا رئيسة جمعية واحده ذكرت أن المؤسسين من الرجال والنساء لكن النساء أكثر من الرجال وهذا اقرب إلى التعبير السليم عن المجتمع العماني أنه مجتمع الرجل والمرأة معاً.

مؤهلات الأعضاء المؤسسين للجمعية

اتفقت ٣ قيادات بأن المؤهلات العلمية للأعضاء المؤسسين للجمعيات، هي الابتدائي، والثانوي، والدبلوم بعد الثانوي، والجامعي، وذكرت واحدة أن المؤسسين جميعهم من حملة شهادة الدبلوم بعد الثانوي وذكرت أخرى أنهم من حملة المؤهل الابتدائي.

أدوار الأعضاء المؤسسين للجمعية

ينضح من مقابلات القيادات النسائية أن أبرز أدوار الأعضاء المؤسسين للجمعيات داخل الجمعيات، تتمثل في أعضاء بالجمعية، ومتطوعون ومدوبون والولايات وذكرت واحدة أنهم أعضاء في مجلس الإدارة، ورؤساء مجلس الإدارة.

التدرج المهني للمؤسسين

علقت القيادات النسائية أن أغلبية الأعضاء المؤسسين للجمعيات قد تدرجوا في العمل التطوعي فبعضهم كانوا يؤدون أدوار تطوعية لخدمة المجتمع، ثم أصبحوا أعضاء متطوعين وبعدها رؤساء لجان

ثم أعضاء مجلس إدارة، وذكرت أخرى بأن بعضهم لم تكن لديه مهام ثم أصبح لكل واحد منهم مهام ودور فعال كالعمل الميداني وتفريغ بيانات الحالات، وحالة أخرى ذكرت بأنهم بدأوا كمتطوعين ثم أصبحوا مؤسسين ومندوبين داخل الولايات ومسؤولين عن لجان عمل ومدارس، ثم أصبحوا منسقي فعاليات وبعدها مسؤولين عن أسر معسرة، وذكرت إحدى القيادات أن أدوارهم انتهت حالياً واقتصرت على الفعاليات الرسمية وخلال اجتماع مجلس العمومية.

الأنشطة المقدمة من الأعضاء المؤسسين

اتفقت مسئولتان بأن أبرز الخدمات التي قدمها الأعضاء المؤسسين للجمعية تمثل في إقامة أنشطة توعويه وخدمية، ومساعدات المالية، إقامة أمسيات ثقافية ودينية، وذكرت ٣ مسئولات أن الخدمات التي قدمها الأعضاء المؤسسين تمثلت في زيارة الأسر ودراسة الحالات وتوزيع مؤن في المناسبات، وترميم وبناء منازل للأسر المعسرة، وتنسيق الفعاليات المختلفة للجمعية، والمساهمة في بناء المساجد، وكفالة أسر وأيتام، وتقديم مساعدات دراسية، وإقامة حفل عشاء خيري.

التعاون بين الرجال والنساء داخل الجمعية

ذكرت ٤ قيادات عدم وجود رجال في الجمعيات إلا أنهم اتفقوا أن العلاقات بين الرجال والنساء داخل الجمعيات وفي الحياة العامة فيها تعاون تام وتكاتف، وتشجيع للمرأة وتقديم الاستشارات لها.

المجالات التي تبتعد المرأة عن المشاركة فيها

اتفقت القيادات النسائية أن أكثر الأنشطة التي تبتعد المرأة عن المشاركة فيها هي المجال السياسي، مجال الأعمال الحرة. وهو ما يتفق مع دراسة سعود زايد، والتي أظهرت إن إنجاز المرأة في القوي العاملة لم يدفعها للعمل في السياسة.

مبررات ابتعاد المرأة عن المشاركة في بعض المجالات

علقت القيادات على ذلك لأن نظرة المجتمع سلبية اتجاه التصويت للمرأة وترشحها للعمل السياسي ولضعف الثقافة السياسية عند المرأة وخوفها من الفشل، ولسيطرة الرجل على المقاعد السياسية.

مشاركة المحيطين في الجمعيات الأهلية

اتفقت أربع مسئولات بأن غالبية أسرهم تشارك بالعمل في الجمعيات الأهلية وفت مسئولة واحدة عن عدم وجود أحد من أفراد أسرتها يشارك وبررت ذلك بكثرة مشاغلهم وعدم وجود الوقت لديهم. وهذا يتفق مع نتائج المشاركات في الجمعيات الأهلية التطوعية.

طبيعة مشاركة المحيطين في الجمعيات الأهلية

ذكرت جميع المسئولات أن مشاركة المحيطين بها في الجمعية تتمثل في كونهم أعضاء في الجمعية ومشاركين ماديا وأعضاء مؤسسين، ومتطوعين.

معوقات مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية

اتفقت جميع القياديات بأن أبرز المعوقات التي تحول بين المرأة والمشاركة الجادة في الجمعيات الأهلية التطوعية تتمثل في تعذر توفر المواصلات، وعدم وعي المرأة بالعمل التطوعي، وقلّة توفر الوقت بسبب ارتباطها بوظائف في الدولة وكثرة أعبائها الأسرية والتزاماتها المنزلية والعائلية، ووجود بعض العوامل الشخصية المرتبطة بالمرأة نفسها. وهذا يتفق مع نتائج أغلب الدراسات السابقة ونتائج عينة المشاركات وغير المشاركات بالجمعيات الأهلية التطوعية.

جهود الجمعية لتشجيع للانضمام إلى الجمعية

من وجهة نظر بعض القيادات النسائية إن أبرز الجهود التي تبذلها الجمعية لتشجيع النساء غير المشاركات للانضمام إلى الجمعية تمثل في عمل دورات تدريبية لتشجيع الناس على المشاركة (خياطة وطبخ وتجميل) وتعريفهن بدور الجمعية، ونشر الوعي بين الأفراد في كافة مناطق السلطنة، وعمل أنشطة إعلامية لتشجيع المرأة على المشاركة، وتقديم الأمسيات والمحاضرات، والعمل بوضوح وشفافية.

الآثار السلبية لعدم مشاركة النساء في العمل الأهلي على المجتمع

ترى القيادات النسائية إن أبرز الآثار السلبية التي تنعكس على المجتمع جراء عدم مشاركة النساء في العمل الأهلي تتمثل في أن المرأة تصبح سلبية تجاه قضايا مجتمعا وينقص التكاتف في المجتمع وتزداد حالات العجز والفقر، ويضعف تطور المجتمع وتنميته، ويصبح نصف المجتمع مشلول وطاقاته معطلة ومهدرة وتقل الأعمال التطوعية، ويضعف إحساس المرأة بما حولها، وستصبح المرأة عبء على المجتمع.

جهود الدولة لتفعيل دور المرأة في الجمعيات الأهلية

من وجهة نظر إحدى القيادات النسائية أن أبرز الخطوات التي اتبعتها الدولة لتفعيل دور المرأة في الجمعيات الأهلية داخل المجتمع تتمثل في الدعم المادي والمعنوي والتحفيز، وتسهيل قوانين العمل والضمان، وإعطاء المرأة حقوقها، وفي الجهة المقابلة ترى ٤ قياديات أن الدولة لا تتبع أي خطوات لتفعيل دور المرأة في الجمعيات داخل المجتمع، غير تسهيلها قوانين العمل والضمان للمرأة ووضع بعض القوانين المنظمة للجمعيات الأهلية.

خدمات الدولة للجمعيات الأهلية

أشارت القياديات إن أبرز الخدمات التي قدمتها الدولة للجمعيات الأهلية تتمثل في الدعم المادي لبعض الجمعيات، وإصدار التصاريح والموافقات على ممارسة العمل التطوعي فقط، وفي الجهة المقابلة اتفقوا على أنه لا يزال هناك نقص في الخدمات التي تقدمها الدولة للجمعيات الأهلية.

معوقات العمل في الجمعيات الأهلية

أبرز المعوقات التي واجهتها القياديات خلال فترة مشاركتهن في الجمعيات الأهلية تمثل في تدخل الوزارة في عملها وأعمال الجمعية مما أدى للحد من عمل ودور الجمعية، وتأخر وإشهار الجمعية رسمياً، وعرقله والي المنطقة في لبعض أنشطة الجمعية، وقلة الدعم المادي، وعدم وجود أعضاء فعالين، وغياب المشاركات الفعالات، وغياب المشاريع الاستثمارية لدعم الجمعية. وحضور المراجعين إلى المنزل في وقت الراحة وإيقافهم لها أحياناً في بالشارع واتصالاتهم خلال ٢٤ ساعة بالرغم من أنهم غير مستحقين للدعم، بالرغم من اختلاف المعوقات التي تتعرض لها المسئولات بالجمعيات الأهلية إلا إنهم اتفقوا على قلة الدعم المادي وتدخل الوزارة في أعمالهم وعدم وجود أعضاء فعالين وغياب المشاريع الاستثمارية.

طرق التغلب على المشكلات في الجمعيات الأهلية

أشارت المسئولات إن أبرز محاولات التغلب على المشكلات التي واجهتها الجمعيات تتمثل في التواصل مع المسئولين لوضع حل وسط لتيسير أعمال الجمعية، والتفاهم مع المراجعين لتقليل الإزعاج وتحويلهم للجمعية وتجاهل المسئولين وتوزيع التبرعات وتصريف أمور الجمعية وأنشطتها من غير استشارة منهم، ومحاولة توفير الأموال عن طريق المشروع الأسري، وعن طريق المساهمة الشهرية من الأعضاء مشاريع الأسواق والأطباق الخيرية وتوفير رأس مال لشراء بضاعة وبيعها لصالح الجمعية، وفي الجهة المقابلة يرى الجميع أن مشكلة ضعف الدعم المادي لا تزال مستمرة.

المشكلات المرتبطة بالمتطوعات في الجمعيات الأهلية

اتفقت ٣ مسؤولات على أن أبرز المشكلات التي تواجهها الجمعيات مع المتطوعات تتمثل الاختلاف في وجهات النظر وعدم تفهم المتطوعات لدور مجلس الإدارة، والمشاكل مع الإداريين، وعدم الالتزام لحضور الاجتماعات، وغياب المشاركة الفعالة، وفي الجهة المقابلة نفت مسؤولتان وجود مشكلات ذات أهمية معهن.

مصادر المشكلات المرتبطة بالمتطوعات في الجمعيات الأهلية

أشارت ٣ مسؤولات إلى أن أبرز مصادر المشكلات التي تعاني منها الجمعيات فيما يتصل بالمتطوعات تمثل في عدم تفهم المتطوعات لدور مجلس الإدارة، وقلة معرفتهن بالعمل التطوعي، وقلة خبرتهن في التعامل مع المراجعين، وقلة خبرتهن باستخدام تكنولوجيا المعلومات الإتكاليه فيما بينهم في إنجاز المهام ونفت مسؤولتان عن عدم وجود أي مشكلات وبررت واحدة منهن ذلك بسبب عدم وجود متطوعات بالجمعية بل يوجد موظفين رسميين.

التغلب على مشكلات المتطوعات

تبين من خلال مقابلات القيادات النسائية أن أبرز طرق التغلب على مشكلات المتطوعات، تتمثل في الاجتماع بهم والمواجهة الصريحة معهن وتخبرهن بين العامل الجاد أو الانسحاب من الجمعية، وإفهامهم بدور مجلس الإدارة ودور المتطوعات للمحافظة على التعاون وسير العمل، وتنفيذ دورات تأهيل ودورات كمبيوتر على حساب الجمعية.

تعقيب:

حاولت الباحثة من خلال تطبيق دليل دراسة الحالات المتعمقة ومقابلة القيادات النسائية واللواتي تعتبرن من القيادات في موقعها ومجالها بالجمعيات التطوعية أن تتوصل إلى تحديد الملامح الرئيسية للقوى والظروف التي تعوق أو تسهل على المرأة مشاركتها في الجمعيات الأهلية التطوعية، ورغم كثرة المعوقات وتنوعها، إلا أنه ثمة عناصر إيجابية نلمحها في استجابات المشاركات:

- إن جميع المعوقات التي تواجه المرأة ليس من المستحيل حلها أو اقتحامها، وإنما تحتاج إلى مثابرة اللهم إلا المعوقات المرتبطة بالدولة والجهات الحكومية والرقابة والإشراف وضعف التمويل لتنفيذ الأنشطة وإشهار الجمعيات.

وفيما يلي تحليل لبعض المشكلات والتي تمثل العناصر السلبية من استجابات الحالات والقيادات:

١- المشكلات المؤسسية:

- ذكرت معظم المشاركات والقيادات النسائية أن لديهن مشكلة التمويل، وأنها من أهم الصعوبات التي تواجه الجمعيات في هذا الوقت إذ لم تكن توجد أي تبرعات للجمعيات، وأن التبرعات التي

تأتي من الحكومة تكاد تكون معدومة أو تأتي من مصادر الشركات والأفراد ضعيفة جداً، فلا تتوفر التبرعات اللازمة علماً بأن الجمعيات تتقدم بمشاريع هادفة ومؤثرة لخدمة وتنمية المجتمع.

- ذكرت عدد ٣ من الحالات والقيادات النسائية أن المشكلة تكمن في التعقيدات والإجراءات الروتينية والشروط والقيود من قبل الوزارة وتعطيل عمل الجمعيات أو من حيث تنفيذ إجراءات إشهار الجمعيات، بخلاف الاختلاف في وجهات النظر وعدم تفهم المتطوعات لدور مجلس الإدارة، وقلة خبرتهن في التعامل مع المراجعين، وقلة خبرتهن باستخدام تكنولوجيا المعلومات، الإتكاليه فيما بينهم في إنجاز المهام وقلة معرفتهن بالعمل التطوعي.

٢- سلبيات الجمعيات الأهلية :

- ذكرت معظم المشاركات أن هناك ضعف في التنسيق بين الجمعيات الأهلية.

- عدم ابتكار الجمعيات برامج تشجع على المشاركة والاحتفاظ بالمتطوعات.

٣- الصعوبات الأسرية:

- ذكرت بعض الحالات عدم وجود صعوبات أسرية بل لفت التشجيع والمساندة من المحيطين للعمل الذي تقوم به وأن الأهل أو الزوج كانا أحد العناصر المشجعة للمرأة وعدم وجودهم كعقبة أمامها للقيام بأي عمل تطوعي، وذكرت حالات أخرى أن الصعوبات الأسرية تمثلت في الانتقاد والرفض لعملها وصعوبة التوفيق بين متطلبات أبنائها وزوجها وعمل المنزل فعليها مسؤوليات كبيرة تقوم بها ومع ذلك استمرت في العمل.

٤- معوقات ذاتية تتعلق بالمرأة:

- هناك كثير من العوائق الشخصية التي تعيق المرأة عن العمل التطوعي هي مشكلة المواصلات، وقلة وقت الفراغ المتاحة، قلة وعيها بنفسها وبالعمل التطوعي؛ ويعود السبب إلى عدم بث روح التطوع بين أبناء المجتمع منذ الصغر؛ وفي عدم اهتمام الإعلام بالعمل التطوعي، وضعف التوصيف والتوضيح من قبل الجمعيات التطوعية بأدوار المتطوعات وطبيعة المشاركة في الأعمال التطوعية.

الفصل السابع: مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد.

أولاً: الإجابة على تساؤلات الدراسة.

ثانياً: ملائمة الإطار النظري والتصوري لتفسير وتحليل النتائج.

ثالثاً: نتائج الدراسة العامة.

رابعاً: التوصيات والمقترحات.

تمهيد:

مما لا شك فيه أن المشاركة التنموية هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يدرك الناس أهميتها ويمارسون طرقها وتتأصل فيها عاداتها ومسالكتها وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم.

وفي ضوء ذلك فإن الدعوة إلى ضرورة مشاركة المرأة في تنمية المجتمع وتفعيل ذلك لم يعد مطلباً تسويماً خاصاً بالمرأة وحدها، ففضية التنمية باعتبارها أحد القضايا الهامة في أي مجتمع لا يمكن إنجازها بالشكل المطلوب في غياب الدور الفاعل للمرأة باعتبارها تشكل حوالي نصف المكون البشري المستهدف من التنمية بجانب الرجل.

ومن هذا المنطلق سعت الدراسة بشكل عام إلى تناول موضوع مشاركة المرأة تنموياً، وذلك من خلال معرفة دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة بالإضافة إلى كافة العوامل والأبعاد الاجتماعية الأخرى في عملية المشاركة بالسلب والإيجاب وكذلك أدوار المرأة في عملية تنمية مجتمعها من خلال المنظمات التنموية وأخيراً التحديات التي تواجهها والسبل التي تلجأ إليها للقضاء على تلك الصعوبات.

وتوصلت الدراسة من خلال سعيها لتحقيق هدفها والإجابة عن تساؤلاتها إلى مجموعة من النتائج تحاول مناقشتها على ضوء ثلاث محاور: التساؤلات، مقولات الإطار النظري، والدراسات السابقة وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة:

١- حول دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة في تغير وضع المرأة العمانية وبخاصة في موضوع المشاركة في عملية التنمية بالسلب والإيجاب:

قد أجابت الدراسة عن هذا التساؤل من خلال عرضها للخلفية التاريخية للظروف المحيطة بمشاركة المرأة، وأدوارها المختلفة .. فعلى الجانب الثقافي .. أوضحت الدراسة أن ظروف التخلف الذي عاشت في إطاره سلطنة عمان قبل النهضة قد فرض انتشار الأمية بين السكان وبخاصة الإناث بحيث عانت المرأة العمانية من انعكاسات الأمية على أدوارها ومكانتها سواء داخل المنزل أو خارجه، وبرغم تزايد دخول المرأة مجال التعليم وبخاصة بعد نهضة المجتمع العماني إلا أن النسب الموجودة قد

أوضحت أن المرأة لا تزال بحاجة إلى قدر أكبر من الدخول في مجال التعليم سواء في مرحلة الابتدائي أو الإعدادي أو الثانوي أو حتى الجامعي وما فوق الجامعي ..

بالإضافة إلى مراكز محو الأمية وبخاصة في المناطق الفقيرة والناحية، ولقد أدى تعليم المرأة إلى أن يصبح لها دور أكبر سواء داخل المنزل أو على نطاق مؤسسات الدولة أو حتى على مستوى المجتمع، وبالرغم من ذلك فإنه لا يزال هناك بعض العادات والتقاليد التي تعوق فرص مشاركة المرأة في التعليم مما أدى إلى تذبذب نسب المشاركة مثل تحريم الاختلاط والتمييز بين الذكور والإناث والزواج المبكر .. إلخ وهو أيضاً ما أشارت إليه دراسة قاسم بن زهران العمري حول صورة المرأة العمانية في ثقافة الشباب حيث أكدت على وجود معوقات بنائية وثقافية تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في القطاعات والمجالات المختلفة.

وما ينطبق على المجال الثقافي ينطبق أيضاً على الدور الاقتصادي حيث أدى تغير البناء الاقتصادي وما تبعه من تغيرات على مستوى الأنظمة المختلفة في المجتمع إلى فتح مجالات والعمل أمام المرأة بحيث صار دورها لا يقتصر فقط داخل إطار الأسرة وإنما امتد أيضاً إلى خارجه، وبالرغم من خروج المرأة إلى العمل حيث بلغت نسبة النساء العمانيات في القطاع العام والخاص عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٢% إلا أن تلك النسبة تعد متدنية قياساً إلى ما حققه المجتمع العماني من طفرة اقتصادية هائلة، وقد تركزت العمالة النسائية في القطاع العام وبخاصة في وزارتي التربية والتعليم والصحة مقابل التدني في الوظائف القيادية والإشرافية والتي بلغت ٦.٨% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وقد لعب أيضاً الموروث الشعبي الثقافي دوراً هاماً في تدني اشتغال المرأة في القطاع الخاص وبالذات في بعض المؤسسات الصناعية والتجارية البعيدة عن أماكن إقامة بعض الإناث وهو ما يتنافى مع دراسة قاسم بن زهران حول أن مجتمع الدراسة يرى أن المجتمع العماني يشجع عمل المرأة ويقدره، حقيقة أن مكانة المرأة العاملة تحسنت في المجتمع وذلك ما تؤكدته دراسة خديجة الزدجالي إلا أن هذا التحسن لا يزال طفيفاً.

وبالنسبة لدور المرأة الاجتماعي فقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة العمانية كان لها دوراً كبيراً نحو أسرتها في مجتمع ما قبل النفط إلا أن هذا الدور التقليدي قد تغير كنتيجة لموجة التغيرات التي انتابت المجتمع الأمر الذي انعكس بشكل ملحوظ من خلال تقلص حجم الأسرة وتزايد ما يسمى بالأسر النووية وتراجع سلطة الأبوين وانتشار الزواج من خارج العائلة، وقد امتدت تلك التغيرات نحو المرأة حيث أدى إقبالها على التعليم ودخولها مجال العمل إلى ارتفاع سن الزواج وصارت العلاقة بينها وبين الزوج تتميز بقدر كبير من الاحترام والثقة والمساواة والاستقلالية لدي المرأة، وإن كانت الباحثة ترى أن المرأة لا تزال تعاني أحياناً من سيطرة الموروث الثقافي الذكوري سواء داخل أو خارج إطار

الأسرة، كما أن خروج المرأة للعمل قد أضاف إليها أعباء جديدة نظراً لما تقوم به من تربية للأطفال داخل المنزل بالإضافة إلى كافة الالتزامات المنزلية الأخرى وهو ما لم تذكره الدراسات السابقة.

وعن دور المرأة السياسي قد أثبتت الدراسة اتساع حجم المشاركة السياسية للمرأة العمانية في الوظائف القيادية والإشرافية أو حتى في مجال الانتخابات سواء بالانتخاب أو الترشح وذلك في مجلس الشورى ومجلس الدولة أن ذلك لا يعبر عن تقدم حقيقي في هذا المجال .. وبالرغم من ذلك فقد انعكست تلك المشاركة بالإيجاب على مكانة المرأة العمانية، إلا أن مؤشرات الدراسة أوضحت في نفس الوقت تدني نسبة مساهمة المرأة في المناصب القيادية ومراكز صنع القرار لأسباب ترجع إلى الموروث الثقافي والذي يعطي للرجل الأولوية في تقلد المناصب العليا وهو ما لم يرد ذكره في دراسة سالي جلال المهدي عن تمكين المرأة سياسياً، إلا أن دراسة نادية حليم سليمان تؤيد ما أشارت إليه تلك الدراسة في أن ثقافة المجتمع السائد وما ترسخه في العقول عن الاختلاف بين الذكور والإناث مما يبرر ويشجع على التفرقة في التعامل بينهما، ومن الواضح أن ذلك التمييز لا يقتصر فقط على المجتمع العماني وإنما ينسحب أيضاً على باقي أقطار الوطن العربي وهو ما أكدته العديد من الدراسات السابقة في مجال التمكين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

وأخيراً فإن ما أحرزته المرأة العمانية من تقدم لا يعبر عن متطلبات المرحلة الراهنة ولا كم وكيف التحولات العالمية والتي انعكست على تطور الدولة وسياساتها والتي أسفرت عن تقدم نسبي وليس فعلي، وهو ما يتضح بدرجة أكبر من خلال الفجوة الواضحة بين ما أقرته القوانين والتشريعات حول حقوق وواجبات المرأة وبين الواقع الفعلي مما كان له تأثيراته الواضحة على مشاركة المرأة في التنمية من خلال العمل الأهلي.

٢- حول الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية المختلفة (التعليمية، والثقافية، والاقتصادية، والترويحية، والأسرية، والدينية...) وذلك سلباً أو إيجاباً في عملية مشاركة المرأة في تنمية المجتمع العماني من خلال عملها في الجمعيات الأهلية.

بالنسبة للوضع الأسري توصلت الدراسة إلى عدة نتائج في هذا الإطار: فبالنسبة للمشاركة في القرارات الأسرية فقد تساوى تقريباً عينة المشاركات وعينة غير المشاركات في الإنفاق على المنزل بنسبة ٢٠%، إلا أنه في كلا من تحديد مستقبل الأبناء وزواج الأبناء والقرارات الاقتصادية للأسرة فقد كانت النسبة أعلى لدي عينة المشاركات وذلك بالرغم من التساوي النسبي بين المشاركات وغير المشاركات في المستوى التعليمي وبعض الوظائف وكذلك مصادر الدخل وغيرها مما يعطي دلالة على أن المشاركة في العمل الأهلي قد أثرت بالإيجاب على المشاركة في صنع القرارات الأسرية، وأن

الأخيرة لم تعوق مشاركة المرأة عن إنجاز أدوارها في العمل الأهلي، وذلك أيضاً ما ينطبق على الاستقلال في القرارات الأسرية، وبخاصة في القرارات التي يمكن أن يستقل بها الزوج حيث أن نسبة ٤٢,٥% من المشاركات نفوا أن الزوج ينفرد بالقرارات الأسرية.. وقد تساوت باقي القرارات بين عينة المشاركات وغير المشاركات، مما يؤكد على نفس النتيجة السابقة، وبالتالي يتفق أيضاً مع دراسة وفاء بنت سعيد المعمري في أن الزوجة لها إسهام كبير في اتخاذ القرارات الأسرية، ونفس الشيء ما نلاحظه أيضاً حول مبررات تفرد الزوج في القرارات الأسرية والتي تركزت في عينة المشاركات حول عدم فهم الزوجة مجال التجارة والاستثمار وميل الزوجة لعدم التدخل في أمور الزوج مع أهله وكذلك ميل الطرفين لعدم التدخل في خصوصية الآخر مما يدل على تطور الأسرة العمانية في الأونة الأخيرة، وما يدعم ذلك إذا نظرنا إلى استجابة عينة المشاركات التي أكدت أغلبهن ونسبة ٦١,٣% أن الزوج والزوجة معاً هما أصحاب القرار الأخير في الأمور الأسرية الهامة في مقابل الغير مشاركات بنسبة ٤١,٨%، وذلك يرجع كنتاج طبيعي لخروج المرأة في ميدان العمل الأهلي مما يولد لديها شعوراً بالمسؤولية تجاه القرارات داخل الأسرة بالإضافة إلى تعزيز الثقة بالنفس والوعي بأهميتها داخل نطاق الأسرة، وهو أيضاً ما أدى إلى ترايد أدوار المرأة داخل المنزل وتركزها نحو تربية الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية ومسؤولية تعليم الأبناء والأخوان بنسبة ٩٨,٢% وذلك في مقابل غير المشاركات بنسبة ٨٩,٢% وهو ما يعني أن المرأة سواء شاركت أم لم تشارك فهي مسئولة وتقع عليها أعباء كثيرة وهو ما يتعارض مع دراسة فاطمة على الكبيسي والتي أوضحت أحد نتائجها أن الأسرة تعد من أهم معوقات مشاركة المرأة بعد قصور فهم المرأة بأهمية العمل التطوعي.

وبالنظر إلى إسهامات الزوج في تعليم الأبناء نجد أنها قد تركزت لدي عينة المشاركات في تشجيع الأبناء على الدراسة ومتابعتهم في المدارس والاستدكار لهم وتسجيل الأبناء في مدارس خاصة وذلك بنسبة ٨٨% أما غير المشاركات فتبلغ النسبة لديهن ٨٧,٩% أي نفس النسبة مما يعني أنه لا توجد فروق بين المشاركات وغير المشاركات حول طبيعة إسهامات الزوج، أما حول أهم المناسبات الاجتماعية والتي تشارك فيها أسرة المبحوثات: فقد تركزت في حفلات الزواج والولادات والمآتم والأعياد والمناسبات الدينية وأعياد الميلاد بنسبة ٩٠% للمشاركات، أما غير المشاركات فقد بلغت النسبة ٧٥% يضاف إليها زيارة المرضى بنسبة ١٥,٦% لتصبح النسبة ٩٠,٦% ومن الملاحظ انخفاض نسبة زيارة المرضى لدى المشاركات بالإضافة إلى الرحلات.. إلخ مما يعني أن العمل التطوعي قد أدى إلى تركيز المرأة المشاركة في حضور المناسبات الهامة والبعد عن المناسبات الترفيهية الثانوية كما تختلف هذه النتيجة مع دراسة راشد بن حمد البوسعيدي التي أوضحت أن من معوقات العمل التطوعي كثر المسؤوليات العائلية بالإضافة إلى دراسة وفاء بنت سعيد المعمري، التي أوضحت أن للعمل آثار سلبية

على علاقات المرأة الاجتماعية، كما نلاحظ أيضاً أنه لا توجد فروق بين عيني المشاركات وغير المشاركات فيما يتعلق بتدخل أسرة الزوج في الشؤون العائلية حيث بلغت نسبة نفي ذلك الأمر في العينتين حوالي ٧٧%، ٧٢% على الترتيب، ويختلف الأمر بالنسبة للمساهمة في حل مشكلات الجيران والأقارب حيث أن عينة المشاركات تتدخل في حل المشكلات بالنصح والمشورة وأحياناً الدعم المادي بالإضافة إلى التدخل التلقائي بنسبة ٩٢% أما الغير مشاركات فيتركز الأمر بالنسبة لهن في التدخل التلقائي لتقديم النصح بنسبة ٥٠% أو الميل لعدم التدخل في شؤون الآخرين بنسبة ٢١,٤% وهو ما يوضح تأثير المشاركة في العمل الأهلي والتي تنمي مسألة حل المشكلات لدى المرأة المشاركة وذلك بالنصح والمشورة وأحياناً الدعم المادي، وبالرغم من أنه لا توجد فروق كبيرة بين المشاركات وغير مشاركات فيما يتعلق بالمستوى التعليمي أو قدر التعليم إلا أن الميل للمشاركة في العمل الأهلي التنموي يكشف عن حقيقة هامة وهو نزوع المشاركات ورغبتهن في توظيف ما حصلن عليه من تعليم والاستفادة منه وهذا مبدأ أساس نجده في المجتمعات العربية كثيراً وحتى في الدول النامية وبين الذكور والإناث.

ويتأكد هذا الأمر عند تناول الوضع الثقافي للمرأة (عينة الدراسة): فمن حيث مصادر القراءة نجد تنوعاً بين عينة المشاركات وغير المشاركات من حيث الكتب والمجلات المتنوعة والجرائد اليومية والإنترنت والقرآن الكريم .. إلخ، كما تنوع الهدف من القراءة لدى المشاركات والغير مشاركات: وذلك ما بين الوصول إلى مستوى عالي من الثقافة وتنمية المعرفة الشخصية وتطويرها والاستمتاع بالقراءة وإشباع حب الإطلاع وتنمية الذات والفكر والمهارات والموهب، وإن تزايدت بالنسبة للمشاركات عن غير المشاركات بنسبة ٨٣%، ٤٨,٤% على الترتيب، كما تزايدت نسبة غير المشاركات في الوصول إلى فهم أفضل للدين والتقرب إلى الله بنسبة ١٧%، لأن اللجوء إلى الدين يكون أحياناً نتيجة أو بديل لعدم مشاركة المرأة خارج إطار الأسرة وهو ما يتعارض مع دراسة فاطمة على الكبيسي حول أن الدافع الديني هو أهم الدوافع للعمل التطوعي، وفيما يتعلق بالمشاركة في تثقيف الأسرة فإن عينة المشاركات قد تركزت مظاهر التثقيف لديهن في تشجيع الأسرة على القراءة والإطلاع وتوفير خدمة الإنترنت بالمنزل وتوفير مكتبة منزلية وحث الأبناء على القراءة، فيما اهتمت عينة الغير مشاركات بالوسائل التقليدية للقراءة والتثقيف بعيداً عن الوسائل الجديدة.. مما يدل تأثير التعليم على عينة المشاركات وزيادة الوعي لديهن، والملاحظ أيضاً حرص غير المشاركات على تعليم وتثقيف الأبناء أكثر من اهتمامهن بأنفسهن.. مما يبرز من ناحية أخرى تأثير المشاركة على عينة المشاركات.

ويتأكد ذلك أيضاً من خلال نوعية الندوات حيث إن غير المشاركات بلغت نسبة عدم مشاركتهن في الندوات حوالي ٥٠% في مقابل ٨,٥% للمشاركات.. أما النسبة الباقية للمشاركات فقد توزعت إلى المشاركة في الندوات العامة والأسرية والتربوية والدينية .. إلخ.

وينسحب نفس هذا التنوع على الوعي الديني حيث تركزت تفضيلات البرامج الدينية لدى المشاركات على مختلف الموضوعات بالإضافة إلى الأسرة، وتقريباً نفس الأمر بالنسبة لغير المشاركات حيث لم يوجد اختلاف كبير في النسبة بين العينتين، وبالنسبة للدروس الدينية فقد كانت المشاركة أعلى بالنسبة لعينة المشاركات بـ ٥٩,٤% وتركز الحضور في صورة دورات وندوات ومحاضرات في الوقت الذي لم يتوفر ذلك لدى عينة غير المشاركات الأمر الذي يؤكد ارتفاع الوعي الديني لدى المشاركات وبخاصة إذا ما لمسنا انخفاض نسبة عدم المشاركة في الدروس الدينية عموماً ٤,٨% في مقابل نسبة ١٦,١% لغير المشاركات.

ويبرز تزايد الوعي الديني لدى عينة المشاركات من خلال مصادر الحصول على الفتوى حيث إن حوالي نصف العينة اعتمدت على جهات الإفتاء الرسمية في مقابل نسبة ٢٢,٥% لغير المشاركات، ثم الكتب الدينية بنسبة ٢٧,٣%، في مقابل نسبة ٢٥% لغير المشاركات، وبالتالي أكدت نسبة ٧١,٤ من عينة المشاركات على عدم وجود معوقات لاكتساب المعرفة الدينية في مقابل نسبة ٨٤,٣% لغير مشاركات وهو ما يوضح ارتفاع الدافعية نحو اكتساب الثقافة الدينية لدى عينة المشاركات.

يتضح مما سبق عدم وجود فروق كبيرة بالنسبة للوضع الأسري وبخاصة في القرارات الأسرية الهامة وأدوار الزوجة داخل نطاق الأسرة اقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وتنقيفياً .. إلا أن صناعة القرار داخل الأسرة قد برزت صناعة القرار لدى المشاركات نتيجة لاستغلال التعليم الذي حصلن عليه بالإضافة إلى الثقة بالنفس وبالقدرة على إنجاز أعمال متنوعة داخل وخارج إطار الأسرة بالرغم من عدم وجود اختلافات تذكر في المستوى التعليمي أو قدر التعليم أو مصادر الحصول على الثقافة والتعلم أو حتى اكتساب المعرفة الدينية، وينطبق ذلك أيضاً على بعض الخصائص الأخرى مثل التساوي في ارتفاع سن الزواج أو حتى العمر، أو حتى الوظيفة ما بين القطاع العام والخاص أو حتى كربة منزل، كما اتضح أن عينة الغير مشاركات يتمتعن بدخول أعلى نسبياً من المشاركات بالإضافة إلى الممتلكات العقارية والتجارية، مما يعني أن العامل الاقتصادي ليس هو الدافع لدى عينة المشاركات، ويؤكد ذلك نوع السكن وملكيته لدى المشاركات والذي يعتبر أقل نسبياً من غير المشاركات .. مما يوضح أن المرأة التي تقع في الشرائح المتوسطة بالمجتمع العماني هي التي لديها ميلاً للمشاركة في العمل التطوعي وهو ما لم تشر إليه الدراسات السابقة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تلك الدراسة تتفق مع كثير من الدراسات السابقة حول أن غالبية المتطوعات والمشاركات ينتمين إلى الفئة العمرية (٣٠-٣٩ سنة) وأنهن من المتزوجات، وينتمين إلى فئة الدخل المتوسطة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي المتوسط والوضع الثقافي المرتفع نسبياً بالإضافة إلى تأثير محل الميلاد والسكن على اختيار أماكن الجمعيات الأهلية .. مثل دراسة "محمد المحاميد"، ودراسة "سعيد غواص"، "فاطمة الكبيسي"، وأنها اختلفت في

بعض النتائج بالنسبة لدراسات أخرى مثل الحالة التعليمية للمشاركات "دراسة عائشة أحمد عبد الله"، "دراسة إيمان نصري" .. وقد يرجع بعض الاختلافات في النتائج إلى الخصوصية الثقافية للمجتمع العماني والتي على الرغم أنها تتشابه مع باقي أقطار الوطن العربي في كونها تعد جزءاً منه إلا أنه يظل لكل مجتمع خصوصيته الثقافية البنائية والتاريخية وهذا ما ينطبق على المجتمع العماني.

وأخيراً فالملاحظ أن العوامل الاجتماعية المختلفة "تعليمية، ثقافية، اقتصادية، أسرية، دينية" .. لا تلعب دوراً معوقاً في مشاركة المرأة العمانية وإنما تعمل كحافز لإثبات قدرات المرأة وإظهار جهودها في تنمية مجتمعها وبخاصة "الأسرة والتعليم والدين" وليس فقط المقصود بالأسرة هي أسرة الزوج وإنما أيضاً الأسرة التي نشأت بها المشاركات (أسرة المنشأ) وبرغم أن ذلك يعد إضافة إلى كاهل المرأة ويزيد من معاناتها إلا أن الحافز المعنوي يظل شاخصاً أمام الجميع ليؤكد أن لكل شيء ثمن وأن تحقيق المكانة والمساهمة في الإنجاز يجهد ويرهق المرأة بدنياً إلا أن الانعكاسات الاجتماعية الإيجابية تظل أكبر وهو ما سيوضح بعد ذلك .. أي أن العوامل السابقة على الرغم من أنها تمثل معوقات في جوانب ومعوقات في جوانب أخرى، إلا أن دوافع المرأة وتطلعاتها نحو أداء أدوارها والاستفادة من معوقات هذه العوامل أدى إلى ارتفاع الحافز لديها لإثبات وجودها والمشاركة في أدوار أخرى خارج نطاق الأسرة وهو ما يعني أن وعي الإنسان وإرادته قد يلعب دوراً هاماً في التغلب على المعوقات المختلفة وتحويلها إلى إنجازات ترفع من شأن ومكانة الإنسان وهو ما حدث لدى عينة النساء المشاركات في تنمية المجتمع.

٣- حول الأدوار التي تسهم بها النساء المشاركات (عينة الدراسة) من خلال الجمعيات الأهلية لتنمية المجتمع العماني:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج حول تلك الأدوار، ففي البداية اتضح من خلال تلك الدراسة أن النساء المشاركات كن يمارسن الأنشطة التطوعية المختلفة خلال المراحل الدراسية وقد تركزت تلك الأنشطة على الأطباق الخيرية ودفع التبرعات النقدية وغيرها ولم يكن هناك فارق ذو دلالة بين عينة المشاركات وغير المشاركات حول ذلك بنسبة ٩٩%، ٨٧% على الترتيب وربما يرجع ذلك إلى ما يتمتع به أسر المشاركات وغير المشاركات من استقرار نسبي في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبخاصة لدى غير المشاركات مما يدفعهن في بعض الأحيان إلى المشاركة التطوعية من باب الخير أو كنوع من ممارسة التدين.

وتتفق تلك الدراسة مع دراسة فاطمة الكبيسي حول أن غالبية المشاركات لهن خلفية عن الأنشطة التطوعية من خلال المراحل الدراسية المختلفة، وهو أيضاً ما يفسر عدم لزومية أن تكون المشاركات ذات مستوى تعليم عالي "خريجات جامعات".

كما اتضح حول المشاركات أن نسبة كبيرة منهن قد اختارت جمعية فريق الرحمة بنسبة ٤٦% على الرغم من أنها غير مشهورة يليها جمعية البر للأعمال الخيرية وعشاق الجنان بنسبة ٢٤% ويرجع ذلك إلى اتجاه المشاركات نحو الجمعيات المعروفة والمشهورة، بأعمال الخير حتى ولو كانت غير مشهورة بالإضافة إلى أن تلك الجمعيات لها أنشطة خيرية متنوعة بحيث لا تهدف إلى خدمة فئة معينة فقط "المرأة، المعاقين، الأرمال، كبار السن، الأيتام .. إلخ" فقط، كما كان للعامل الجغرافي دوراً هاماً في ذلك، أما دوافع المشاركات نحو العمل التطوعي فقد غلب العامل الديني على مشاركتهن "حوالي نصف المشاركات" وهو ما دفعهن من البداية للعمل التطوعي خلال المراحل الدراسية المختلفة أو حتى بعد ذلك ويرجع هذا الارتباط بنشأة العمل الأهلي أساساً بالدين، حيث كان ظهور العمل الأهلي في الغرب ذو مسحة دينية .. وقد ارتبط بالدين المسيحي أما في المنطقة العربية فقد لعب الدين الإسلامي دوراً هاماً كذلك في تنامي النزعة الخيرية ونشر فلسفة الزكاة والصدقة والإحسان .. الأمر الذي أوجد ما يسمى بالتكافل الاجتماعي والذي لعب دوراً هاماً في نشأة وتطور العمل الأهلي .. وما يؤكد ذلك هو أن أغلب الدراسات السابقة قد اتفقت حول الدافع الديني للمشاركة في العمل الأهلي مثل دراسة "حامد العنزي" و"فاطمة الكبيسي" و"محمد المحاميد" و"منال بدوي" .. وقد تنوعت مصادر معرفة المشاركات بالجمعيات الأهلية ما بين الأصدقاء والمعارف أو وسائل الإعلام أو عن طريق الجمعيات ذاتها "المحاضرات" كما لعب القادة دوراً هاماً في التحاق المشاركات بالجمعيات الأهلية .. وهو ما يعني أهمية الاتصال الشخصي والجمعي بجانب وسائل الإعلام "الاتصال الجماهيري" في تنامي المشاركة بالعمل الأهلي، والدليل على ذلك أن نسبة كبيرة من المشاركات قد التحقن بجمعية فريق الرحمة بالرغم إنها لا تزال غير مشهورة رسمياً من قبل الدولة.

كما توصلت الدراسة إلى أن نصف أفراد العينة شاركن كمتطوعات كما أن حوالي الثلث شاركن كعضوات مؤسسات، بالإضافة إلى أن حوالي ٧٥% من أفراد العينة تراوحت مدة مشاركتهن من (سنة إلى ١٠ سنوات) .. مما يدل على حداثة مشاركتهن في الجمعيات الخيرية.

كما تنوعت إسهامات المشاركات في ممارسة مختلف الأنشطة إلا أن حوالي نسبة ٤٢% منهن كن يمارسن الأنشطة الخيرية المختلفة وبنسبة ١٩% اتجهن لأنشطة تنمية المجتمع، كما توصلت الباحثة إلى أخوات وأزواج المشاركات هم أكثر أفراد الأسرة مشاركة في العمل الأهلي ويعتبر ذلك العامل مؤثراً حيث تؤدي مشاركة المرأة إلى تشجيع أفراد الأسرة أو العكس، يدل على ذلك أن نسبة كبيرة من أفراد أسر غير المشاركات لا يمارسون أي نشاط تطوعي بنسبة ٤٣%، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة ٥٦,٥% من أفراد العينة يشاركن في أكثر من جمعية "حوالي ٢٠ جمعية" .. وقد تركزت الأنشطة التي

كن يمارسها في الجمعيات الأخرى في الأنشطة الثقافية التعليمية وجانب جمع التبرعات والأنشطة الإدارية حوالي نسبة ٥٨%.

وقد اتضح أن نسبة ٤٦% من عينة المشاركات أفصحن عن عدم وجود تأثير لمشاركتهن في الجمعيات الأخرى على الجمعية الأم، كما أن نسبة ٦٨% منهن قد حظين بتشجيع أزواجهن على تلك المشاركة مما يدل على التغيير النسبي الذي حدث داخل الأسرة العمانية وبخاصة تجاه المجتمع العماني.

وبالنسبة لدوافع العمل التطوعي لدى المشاركات فإن العامل الديني كان يمثل الدافع الأول بنسبة ٥٠% يليه الميل للعمل التطوعي إنسانياً و تنمية المجتمع (العمل الاجتماعي) بنسبة ٣٥% وهذا يدل على أن العمل الأهلي لا يزال يرتبط بقيم دينية وذلك لدى المشاركات فيه، وذلك بالرغم من التغيرات التي حدثت للمجتمع العماني وتتفق تلك النتيجة مع دراسة "فاطمة الكبيسي" و"نال بدوي" و"حامد العنزي" و"راشد البورسعيدي"، كما تتفق تلك النتيجة مع ما أكدته جميع القيادات داخل الجمعيات الأهلية المختارة حول العامل الديني بالإضافة إلى الميل إلى العمل الاجتماعي وخدمة المجتمع وبخاصة أن الطبيعة العاطفية للمرأة تدفعها تلك العوامل سابقة الذكر نحو المشاركة في تنمية المجتمع، وإذا تطرقنا إلى العامل الأسري فقد أكدت المبحوثات مرة أخرى على إيجابية الزوج وتشجيعية لهن لمشاركة المبحوثات إلا أن نسبة "٣١,٧% لم تكن كبيرة فقط" بالإضافة إلى الصديقات والأخوات ولكل منهما بنسبة ١٠% وأخيراً فقد أكدت نسبة ٢١,٧ من عينة المبحوثات عدم تشجيع أحد لهن مما يعني أن العامل الأسري قد حفز من مشاركة المبحوثات بنسبة ٧٨,٣% ويعود دور الزوج الإيجابي إلى ارتفاع المستوى التعليمي له كما قد يرجع انخفاض نسبة تشجيع الأزواج "حوالي ٣٢%" إلى ارتفاع الأعباء الملقاة على عينة المشاركات "انشغالهن"، بالإضافة إلى استمرار سيطرة الثقافة الذكورية على كثير من الأسر العمانية، مما يدل على أن التطور الذي حدث للمجتمع العماني انعكس مادياً بنسبة كبيرة على الأسرة دون أن يؤثر ثقافياً عليها وهو ما أدى إلى ما يسمى بالهوة الثقافية داخل الأسرة الخليجية بصفة عامة والعمانية بصفة خاصة وهو ما لم تشر إليه الدراسات السابقة عموماً، ويؤكد ذلك أيضاً أن التشجيع الإيجابي والدعم البناء من الأقارب والأصدقاء أظهر انخفاضاً نسبياً "حوالي نسبة ٥٤%" من المشاركات، كما أن التشجيع بالمشاركة الفعالة وبأي دور لم تتعدى نسبة ٢٦% فقط .. وبرغم مما سبق فإن العامل الديني والاجتماعي والإنساني العاطفي لدى المرأة يظل هو أقوى دافع لها للمشاركة برغم سيطرة البناء الثقافي التقليدي على المجتمع العماني وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة "إيمان نصري شنودة" في وجود معوقات لمشاركة المرأة إلا أن ذلك لم يؤثر عليها كثيراً في التوجه نحو المشاركة.

وبالنسبة لطبيعة العلاقة التي قامت المشاركات بتكوينها فقد تركزت في الأخوة والصداقة بنسبة ٩٠% ويرجع ذلك إلى ما سبق ذكره عن بروز العامل الديني والإنساني الشخصي للمرأة والعاطفة في موضوع المشاركة، وقد تركزت جوانب الاستفادة من تلك العلاقات في اكتساب خبرات جديدة وتنمية الذات وتكوين علاقات اجتماعية جديدة بنسبة ٧٥,٢%، وبالطبع يرجع ذلك إلى حداثة المبحوثات في المشاركة من "سنة - ١٠ سنوات" والدليل على ذلك أن حوالي نسبة ٣,٢% فقط من أفراد العينة ذكروا أنهم قد استفدوا من المشاركة باكتساب الوعي بالعمل التطوعي، وتتفق تلك النتيجة عموماً مع دراسة "فاطمة الكبيسي" حول أن العلاقات الاجتماعية المثمرة تلعب دوراً إيجابياً لصالح تعزيز روح المشاركة في العمل الاجتماعي لدى المرأة، مما يبرز مرة أخرى سيطرة الجانب العاطفي الأنتثري للمرأة على حساب الجانب العقلاني الواعي في المشاركة.

وقد رأي أغلب أفراد العينة بنسبة ٨٣,٦% أنه لا توجد علاقة بين تولي المرأة مركز قيادية والإقبال على العمل الأهلي إلا أن حوالي نسبة ٣٠% فقط أشاروا إلى أن تأثير دور القيادات الذي انحصر في تطوير العمل الأهلي محلياً وعالمياً وزيادة ثقة المرأة بنفسها وجعلها أكثر فاعلية .. وهو ما يتنافى مع ما أكدته القيادات حول فاعلية أدوارهن نحو المشاركات وقد يقتصر دور القيادات داخل الجمعيات فقط إلا أن تأثيرهن في المجتمع العماني على إقبال المرأة نحو العمل الأهلي لا يزال ضعيف جداً، وهو ما صرحت به أغلب أفراد عينة الغير مشاركات حوالي نسبة ٦٠%، وقد أكدت نسبة ٨٤,٦% من المشاركات أن التوجه الانفتاحي قد لعب دوراً إيجابياً في زيادة وعي المرأة وإقبالها نحو العمل بصفة عامة والعمل التطوعي الأهلي على وجه الخصوص مما يدل على الدور النسبي للتطور الذي حدث للمجتمع العماني والذي ساهم في دخول المرأة مجال العمل الأهلي من خلال التوجه الانفتاحي للدولة

كما توصلت الدراسة إلى أن خمس أفراد العينة فقط يعملن بأجر كما أنه يعد رمزياً مما يدل على غلبة الحافز المعنوي لمشاركة المتطوعات وهو ما يتفق مع كثير من الدراسات السابقة مثل دراسة "إيمان نصري شنودة" و"منال بدوي".

وبالنسبة لفاعلية المشاركة فإن طبيعة الأنشطة داخل الجمعية فقد تنوعت لدى أفراد العينة إلا أن الجانب الأكبر قد تركز في الجوانب الثقافية مثل إعداد الندوات والمحاضرات ودراسة الحالات والإسهام في توعية وتنمية المجتمع بنسبة ٤٦,٤%، وهناك أعمال نقدية أو توزيع مساعدات بنسبة ٢٣,٦%، أما أعمال التخطيط والإشراف فقد بلغ نسبة ٢٢,٧% مما يدل على اتجاه المبحوثات إلى الأنشطة الثقافية والتعليمية ويرجع ذلك لنقص الخبرات وحداثة مشاركتهم .. وقد اتفقت تلك النتيجة مع ما توصلت إليه

دراسة "دائرة الدراسات والبحوث بالمديرية العامة لشئون المرأة والطفل.." كما أنها اتفقت إلى حد ما مع ما أكدته القيادات في ذلك الصدد.

كما أكدت نسبة ٢٨% من أفراد العينة أنهم يترددن بواقع ٥ أيام أسبوعياً، ونسبة ٢٨% حضور حسب الحاجة، ونسبة ٣٣% ما بين يوم - ٣ أيام أسبوعياً .. وقد يكون لظروف الأسرة دوراً في ذلك بالإضافة إلى الانشغال بكتابة التقارير داخل المنزل والزيارات الميدانية والارتباط بأكثر من جمعية أو عدم وجود مقر للجمعية نفسها.

وبالنسبة لمشروعات الجمعيات فقد تميزت بالتنوع إلا أن المشروعات الخيرية قد حظيت بالجانب الأكبر بنسبة ٣٢% يليها الأنشطة الثقافية والتعليمية بنسبة ٣٢% .. وهو ما يعني ضعف الجانب الإنمائي لدى الجمعيات الأهلية والتي لا تزال جهودها تتجه إلى الجوانب الخيرية عن طريق تقديم المساعدات المادية والعينية أو الجوانب الثقافية مثل الندوات والمؤتمرات والمحاضرات وحملات التوعية .. إلخ، ويتفق ذلك مع ما أكدته القيادات حول الأنشطة المقدمة من الأعضاء المؤسسين أنفسهم أو حتى المشاركات داخل الجمعية.

أما عن المكاسب التي حققها أفراد العينة فقد ارتبطت كما سبق الذكر بالعامل الديني والاجتماعي والإنساني (الذاتي) على الترتيب وذلك بنسبة ٨٠% منهن، في مقابل نسبة ٢,٥% أبرزن دور العمل الأهلي في زيادة الوعي وهو ما يتوافق مع أدوارهن داخل الجمعيات .. بالإضافة إلى اتفاق ذلك مع كثير من الدراسات السابقة وكذلك مع ما أكدته القيادات حول مكاسب المرأة من العمل الأهلي برغم أن القيادات قد ركزوا على العامل الشخصي والذاتي ثم الاجتماعي على استجاباتهن وذلك قد يرجع إلى تأثير موقعهن داخل الجمعية "كقيادات" على زيادة الثقة بالنفس وتنمية القدرات الشخصية والوعي الاجتماعي بالعمل الأهلي.

كما أكدت نسبة ٦٦% من أفراد العينة أنه لا توجد صعوبة في التوفيق بين أدوارهن داخل وخارج الجمعية وقد يرجع ذلك إلى دور العامل الديني والإنساني الذي عمل كمحفز لدى المبحوثات للمشاركة بالرغم من وجود أعباء أسرية لديهن، وهو ما يتفق مع دراسة "خديجة الزدجالي" حول الموازنة بين العمل ومتطلبات الأسرة.

٤- حول المشكلات والتحديات التي تواجه المشاركات في تنمية المجتمع العماني والسبل التي تلجأ إليها للقضاء على تلك المشكلات:

أكدت أغلب أفراد العينة وبنسبة ٤١% عن عدم وجود أي مشكلات تذكر، فيما عبرت نسبة ٥٩% عن وجود مشكلات متنوعة منها ما هو إداري وتخطيطي وتنظيمي .. ومنها مادي ومالي .. أو منها ما

يتعلق بالجانب الاتصالي .. أو بعض الأمور الشخصية ويرجع وجود نسبة كبيرة ترى أنه لا توجد مشكلات إلى حداثة مشاركتهم داخل الجمعية وقلة خبراتهم، ويتأكد التنوع في مشكلات الجمعية لدى العينة في استجاباتهم حول المعوقات التي تواجهها الجمعيات والتي تركزت حول الجوانب الإدارية والتنظيمية "مثل إشهار الجمعية رسمياً من قبل الدولة؛ وضعف التواصل مع المتطوعات بنسبة ٣٦,١%، أما الجوانب المادية والمالية فقد كانت نسبتها حوالي ٤٤,١% وبالطبع فإن تلك الجوانب ما تكون ذات القدر الأكبر من مشكلات الجمعيات .. وتتفق تلك النتيجة مع ذكرته القيادات حول أن الأعضاء المؤسسين لتلك الجمعيات والقيادات أنفسهم هم الذين يمولون تلك الجمعيات ومن هنا يحدث التداخل بين الإدارة والتمويل وهو ما لم يشار إليه صراحة في تلك الدراسة بجانب دراسة "سعيد غواص" و"منال عبد السلام".

وبالتالي فقد كان منطقياً رؤية أفراد العينة نسبة ٩٤% حول أن المشروعات غير كافية وهو ما يتفق مع نقص التمويل المادي والعيني بالإضافة إلى ضعف الجوانب الإنمائية، وبالنسبة لسلبيات الجمعية فقد رأت نسبة ٥٨,٢% من أفراد العينة أن إدارة الجمعيات هي مصدر تلك السلبيات لأسباب متعددة أهمها التقصير في جذب أفراد المجتمع وتغليب المصالح الشخصية، فيما رأت نسبة ١٨,٢% من أفراد العينة أن السلبيات تأتي من الجهات الرسمية فيما عبرت نسبة ٢٢% من أفراد العينة عن عدم وجود سلبيات وذلك إما لضعف التواصل أو لغياب الشفافية لدى الجمعيات أما فيما يتعلق بأفكار ومقترحات المتطوعات حول تنمية المجتمع فقد ركزت على الجوانب المادية والمالية نسبة ٣٢,٧% بالإضافة إلى الجوانب التثقيفية والتنظيمية أو التخطيطية والإدارية ويتفق ذلك مع طبيعة الجمعيات الأهلية بالإضافة إلى أنشطتها وكذلك أدوار عينة الدراسة بها.

وبالنسبة للمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة فقد جاءت الأعباء الأسرية في المقام الأول بنسبة ٣٧,٥% ولم تختلف في ذلك عينة الغير مشاركات، يليها قلة وعي المرأة لذاتها بنسبة ١٥,٥%، وعدم توفر المواصلات بنسبة ١٥,٥% الملفت أنه لم يفصح أحد حول تقصير الدولة والإعلام في إبراز الجمعيات الأهلية وتحويلها مما يدل على نقص الوعي الكافي والخبرات بالإضافة إلى حداثة عملهن بالجمعيات الأهلية .. وقد اتفقت نتيجة الدراسة الراهنة فيما يتعلق بالأسرة كمعوق مع نتيجة دراسة "إيمان نصري" و"فاطمة الكبيسي"، بالإضافة إلى أن الأسرة قد برزت كدافع للمشاركة كمعوق أيضاً وهذا ليس تناقضاً بقدر ما هو اختلاف حيث أن الأسرة يمكن أن يشجع أفرادها على العمل الأهلي إلا أن الأعباء والالتزامات الأسرية قد تقف في نفس الوقت كمعوق في العمل التطوعي مما يؤدي كثيراً إلى قصور نسبي في دور المرأة داخل الجمعيات الأهلية أو داخل الأسرة.

أما أبرز تأثيرات مشاركة المرأة في العمل الأهلي على المجتمع، فقد أجابت نسبة كبيرة من أفراد العينة وبنسبة ٦٠% أن المشاركة أدت إلى وعي أفراد المجتمع بدور المرأة في العمل التطوعي (وهذا قد لا يعطي دلالة على وعي أفراد المجتمع إنما هو فقط يمثل موقف ورؤية أفراد العينة)، فيما كانت النسبة لدي الغير مشاركات ١١% وهذا يدل على تأثير المشاركة على رأي وموقف المشاركات من تلك النقطة تحديداً، فيما عبرت نسبة ١٨% من أفراد عينة المشاركات عن أن ذلك التأثير يتمثل في زيادة مشاركة المرأة في العمل التطوعي مما يؤكد محدودية ذلك التأثير على مزيد من المشاركة، فيما أكدت نسبة ٦٠% من عينة غير المشاركات أنه لا يوجد تأثير مما يبرز انخفاض الوعي لديهن بالعمل الأهلي، وبالرغم من قصور دور الدولة نحو الجمعيات الأهلية إلا أن نسبة ٤١,٤% من أفراد العينة رأوا أن الدولة قد وفرت الدعم المادي والمالي للجمعيات، ونسبة ٢٢,٧% رأوا أن الدولة وفرت مقرات رسمية للجمعيات، وبالتالي فقد انقسمت المشكلات والمعوقات والتحديات التي واجهت النساء المشاركات إلى معوقات داخل الأسرة وإلى الجمعية نفسها أو معوقات تنتمي إلى الدولة، وتركزت المعوقات الأسرية في الأعباء الملقاة على عاتق المرأة أو الزوج أحياناً وهو ما اتفق مع كثير من الدراسات السابقة، أما المعوقات بداخل الجمعية فكان أبرزها عدم وجود مقرات كافية أو دعم مادي ومالي بالإضافة إلى عدم وضوح رؤية المسؤولين ويمكن أيضاً القول بوجود أشكال متعددة ومتدرجة من الفساد الإداري داخل بعض الجمعيات وهو ما يبرز من خلال رؤية القيادات لمبررات ابتعاد المرأة، عن المشاركة في بعض المجالات وبخاصة العمل السياسي بالقول بسلبية المرأة، وتخوفها من الفشل .. إلخ.

وبالطبع فإن معظم الاستجابات لدى عينة القيادات يمكن أن تثير الشك وبخاصة عند عدم اتفاقها مع استجابات عينة المشاركات، حيث نجد اختلافات كثيرة بين استجابات القيادات والمشاركات حول معوقات مشاركة المرأة .. حيث تختزلها في مجرد عوامل شخصية أو ثقافية أو منها ما يرتبط بالأسرة.

ويبرز أيضاً من مبررات عدم المشاركة لدى عينة غير المشاركات العامل الأسري بنسبة ٦١,٨%، أما العامل الشخصي "شخصية المرأة" فلم يتعدى سوى نسبة ١٦,١% مما قد يعطي انطباعاً عن الاستعداد للمشاركة إذا توافرت الظروف الملائمة لذلك وبالرغم من انتماء أفراد تلك العينة إلى الشرائح الوسطى والعليا وتساوئهم مع عينة المشاركات في المستوى التعليمي إلا أنه من الواضح تأثير أسرة النشأة والأسرة الزوجية بالسلب عليهم وقلة الوعي بأهمية العمل التطوعي وتتفق تلك النتيجة مع دراسة راشد حمد البورسعيد، وعائشة أحمد العبد الله، وقد برزت أيضاً قلة الوعي من خلال غياب ردود أفعال أفراد العينة بنسبة ٨٧,٥% عند سؤالهم حول نظرة المجتمع للمرأة، الغير مشاركة، وبالنسبة للانضمام للجمعيات مستقبلاً فقد أفصحت نسبة ٤١% من أفراد العينة عن عدم وجود نية في ذلك الانضمام وأن نسبة ٣٧% أعربوا عن نيتهم في المشاركة دون تحديد لأي جمعية أما نسبة ٢٢% فقد أجابوا بتحديد

المجالات التي يريدون الالتحاق بها "جمعيات محددة" وقد تكون النسبة الأخيرة هي الأقرب لدخول الجمعيات الأهلية وهي قليلة بالطبع بالمقارنة بنسبة الغير مشاركات التي أبدين استعداد كبير للمشاركة، وحتى عند التركيز على العامل الأسري كمعوق فقد كانت الأعباء الأسرية وضيق الوقت المرتبط بها يقف في المقام الأول بنسبة ٤٠,٣% ثم الأسباب المتعلقة بالمرأة، نفسها بنسبة ٢٢,٦% ثم ضعف ثقافة العمل الاجتماعي بنسبة ١١,٣% وهنا نلاحظ اتفاقاً كبيراً مع ما أكدته القياديات حول ذلك الصدد.

وبالنسبة لتأثير عدم مشاركة المرأة على المجتمع فقد أتفقتا عينتا المشاركات وغير المشاركات حول زيادة فقر وعجز وتخلف المجتمع إلى حد ما إلا أن عينة المشاركات قد أكدت نسبة كبيرة منهن على نقص التكافل في المجتمع مما يؤدي إلى حدوث خلل في توازنه واتساع الفجوة بين الطبقات بنسبة ٣٥,٤%، أما غير المشاركات فبلغت النسبة لديهن ١٥% فقط وهنا يبرز تأثير المشاركة على عينة المشاركات واكتسابهن قدراً كبيراً من الوعي بثقافة العمل التطوعي.

وقد برز أيضاً دور الوعي من خلال مقترحات عينة المشاركات للتغلب على المعوقات التي تواجه المرأة في مجال العمل التطوعي حيث ركزت المشاركات على تفعيل دور وسائل الإعلام ومراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل التطوعي وإدراج موضوعات المشاركة ضمن المناهج الدراسية وهي حلول تختص بأجهزة الدولة ومؤسساتها بنسبة ٤٧,٣% مقابل نسبة ٣٤% لغير المشاركات الذين ركزوا على جوانب أخرى "حلول جزئية" مثل توفير دورات تدريبية لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التطوعية وتشجيع المتطوعات عن طريق نظم الحوافز وضرورة تعيين أخصائي اجتماعي في كل جمعية تطوعية، وعلى عكس المشاركات واتساقاً لما سبق ذكره عن أن القياديات كما أرجعن وجود معوقات لمشاركة المرأة أو لأسرتها فإن الحلول أيضاً تضمنت جوانب تمس المرأة وأحياناً قليلة الدولة دون التطرق إلى الجمعية ذاتها ويرجع ذلك بالطبع لحساسية موقف القياديات داخل الجمعيات التي يعملن بها، وقد ركزت دراسة سعيد غواص على ذلك الدور إلى حد كبير.

ثانياً: ملائمة الإطار النظري والتصوري لتفسير وتحليل النتائج:

لا شك أن الاهتمام بالمرأة وقضاياها في العلوم الاجتماعية والإنسانية يعد حديثاً نسبياً وبخاصة مع التطورات اللاحقة والمتسارعة والتي أدت إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة ومشكلاتها.

وفي إطار العولمة الراهنة فقد زادت دعاوي مناصرة المرأة والاهتمام بها على إثر الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات والتي باتت لها كيانات مؤسسية محلية وإقليمية وعالمية تدافع عنها.

وفي إطار ذلك فقد تراوحت نظريات علم الاجتماع ما بين التقليدية والحدائثة في عرض أفكارها عن المرأة وحتى بعد أن ظهرت تحسينات وتطورات لتلك النظريات وذلك لكي تصبح ملائمة لمنطق القضايا الراهنة.

ومن هنا ترى الباحثة اتساقاً مع النظرية الوظيفية أن المرأة جزء لا ينفصل بحال عن المجتمع وأن تأثر المرأة سلباً أو حدوث أي ضعف أو قصور ناحيتها إنما يعد مؤشراً على خلل في البناء الاجتماعي لا بد أن يتم استيعابه عن طريق باقي الأجزاء وهو ما يعني ضرورة تكاتف جميع الأطراف "الدولة، الأسرة، الجمعيات الأهلية .. إلخ" لحل مشكلات المرأة ودفعها لممارسة العمل التطوعي لكي تكون عملية التنمية متكاملة.

وبالنسبة للاتجاه الماركسي ترى أيضاً الباحثة ضرورة توفير الحاجات الأساسية للمرأة من تعليم وغذاء وكساء لأن ذلك قد يؤدي إلى زيادة الوعي الاجتماعي السليم بأدوارها ووظائفها مما ينعكس إيجابياً على المشاركة التطوعية، ولكن هذا لا ينفي إرادة ورغبة المرأة في رفع وعيها بجانب إشباع الحاجات الأساسية لأن عنصر الإرادة يجب أن يكون مكتملاً بما تناله المرأة من حقوق مختلفة .

أما اتجاه التبعية فمن خلاله ترى الباحثة أن فك سلاسل التبعية بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية والثقافية .. إلخ. لن يكون إلا بالتنمية المستقلة المعتمدة على الذات والتي لا تتأسس إلا بجهود مشتركة بين المرأة والرجل دون أن يكون هناك تبعية من جانب الرجل وذلك يتضمن التخلي عن الثقافة الذكورية التقليدية المسيطرة على جوانب كثيرة لمشاركة المرأة تنموياً.

أما الاتجاه النسوي: والذي يعد من الاتجاهات الحديثة نسبياً والتي انطلقت من فكرة رفض خضوع المرأة للرجل، فمن خلالها أيضاً يمكن القول بأن التغييرات التي حدثت للمجتمع العماني قد أثرت على المرأة بحيث صارت مشاركة المرأة داخل وخارج المنزل وبخاصة في العمل التطوعي ثورة جديدة ضد الثقافة الأبوية المسيطرة والتي كانت تستبعد المرأة من المشاركة الحقيقية لتنمية المجتمع، والحقيقة أن المساواة المرجوة بين المرأة والرجل ليست إلا في الحقوق والواجبات، ذلك أن المرأة والرجل هما ظاهرة واحدة متكاملة .. وهذا التكامل لا يبني على المساواة وإنما على الاختلاف البيولوجي والنوعي بين الجنسين والذي يمكن الاستفادة به في عملية التنمية.

ثالثاً: نتائج الدراسة العامة:

من خلال مناقشة نتائج الدراسة الحالية توصلت الباحثة إجمالاً إلى ما يلي:-

١- أدت التحولات التي حدثت للمجتمع العماني إلى بعض التغيرات في وضع المرأة العمانية من حيث التعليم فقد ارتفعت نسبة الإناث في كافة مستويات التعليم من ١١٣٦ طالبة عام ١٩٧٠/١٩٧١م إلى أكثر من مليون ونصف طالبة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م، أما في التعليم الجامعي فقد وصلت نسبة الإناث في جامعة السلطان قابوس إلى حوالي ٤٨,١%.

٢- ارتفاع معدل النساء في قوة العمل ليصل إلى ٢٢,٢% عام ٢٠٠٣م بعد أن كان ٨,٦% عام ١٩٩٣م .

٣- شكلت النساء ما يمثل ١٠% من إجمالي الناخبين في مجلس الشورى في الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧م) وبنسبة ٢,٩% في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١)، و ٢٠% في مجلس الدولة و ١٦ امرأة في مراكز قيادية هامة " وزيرة، سفيرة، مديرة.....الخ" وبرغم هذا التطور النسبي في وضع المرأة إلا أنه لم يواكب المأمول منة في القوانين أو التشريعات بالإضافة على التحولات العالمية التي جعلت العالم الآن أشبه بقرية صغيرة واحدة.

٤- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن المبحوثات تشاركن في الإنفاق على المنزل بنسبة ٢٠%، كما أكدت ٦١,٣% من المشاركات في العمل الأهلي وأن الزوج والزوجة هما أصحاب القرار معاً مقابل ٤١,١% لغير المشاركات، وبلغت نسبة المشاركة في المناسبات الاجتماعية ٩٠%، ٧٥% بالنسبة للمشاركات وغير المشاركات على الترتيب، ونسبة ٦٨% من المشاركات قد حظين بتشجيع أزواجهن على المشاركة كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة فيما يتعلق بتدخل أسرة الزوج في الشؤون العائلية حيث بلغت بين المشاركات وغير المشاركات ٧٧%، ٧٢% على الترتيب، و بلغت نسبة الإطلاع والقراءة لتنمية الفكر والذات لدى المشاركات ٨٣% مقابل ٤٨,٤% لغير المشاركات، وحضور الندوات بلغت النسبة ٩١,٥% للمشاركات مقابل ٥٠% لغير المشاركات، و ٥٠% منهن اعتمدن على جهات الإفتاء الرسمية في مقابل ٢٢,٥% لغير المشاركات، وحضور الدروس الدينية بنسبة ٥٩,٥% للمشاركات في صور دورات وندوات ومحاضرات وهو ما لم يتوفر لدى عينة غير المشاركات.

٥- ومن هنا فالملاحظ أن العوامل الاجتماعية لم تشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة، وبخاصة أن نتائج الدراسة الميدانية قد أوضحت أنه ليست هناك فروق دالة بين عينة المشاركات وغير المشاركات من حيث ما يلي:

أ- السن: تركزت العينتان في الفئة من (٣١-٤٠) وهي الفئة الشابة القادرة على العمل والمشاركة.

ب- المستوى التعليمي: كانت نسبة ٥٤% من العينتين ضمن فئة التعليم الابتدائي، والإعدادي، والثانوي أما التعليم الجامعي وما بعد الجامعي فتمثل بنسبة ٣٠% من المشاركات و ٢٦% لغير المشاركات.

ت- الوظيفة: نسبة ٦٤% من المشاركات يعملن في وظائف مختلفة أما غير المشاركات فكانت النسبة لديهن ٦٦%.

ث- الدخل الشهري: إن أغلب المشاركات يتراوح دخلهن ما بين (٥٠٠-١٠٠٠) ريال عماني بنسبة ٣٢% مقابل ٤٠% من غير المشاركات، كما أن ٢٦% من غير المشاركات يتراوح دخلهن ما بين (١٠٠٠-١٥٠٠) ريال عماني مقابل ١٤% للمشاركات مما يدل على ارتفاع المستوى الاقتصادي لدى غير المشاركات أكثر من المشاركات نسبياً، ويتأكد ذلك حيث أن ٢٠% من غير المشاركات أكدن أن مصادر دخلهن رواتب وممتلكات عقارية مقابل ٨% للمشاركات.

ج- نوع السكن وملكيته: أكدت نتائج الدراسة في هذا الإطار ما سبق ذكره، حيث إن ٧٤% من غير المشاركات يقطنون إما فيلاً أو شقة مقابل ٥٠% فقط للمشاركات.

ح- سن الزوج: حيث إن ٤٠% من عينة المشاركات متزوجات في الفئة (٣٠-٤٠) سنة وهي الفئة الشابة القادرة على العمل والمشاركة في مقابل ٣٦% لغير المشاركات وهو ما يعني عدم وجود فارق ذو دلالة بين العينتين في هذا الإطار.

خ- إذا أضفنا إلى ذلك جميع العوامل الأخرى مثل الوضع الأسري والثقافي والديني: وهو ما سبق أن ذكرته الباحثة فإنه يتأكد لدينا أن جميع العوامل الاجتماعية السابقة

مجتمعة لا تعوق المشاركة في تنمية المجتمع برغم الصعوبات التي تواجهها المرأة
نتيجة تعدد أدوارها سواء داخل الأسرة أو خارجها.

٦- توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة بالنسبة لعينة المشاركات وغير المشاركات
خلال المراحل التعليمية المختلفة بنسبة ٩٩%، ٨٧% على الترتيب.

٧- وبالنسبة للمشاركات فقد توصلت الدراسة إلى أن نصف أفراد العينة يشاركن كمتطوعات، كما
أن ٧٥% منهن تراوحت مده مشاركتهن من (عام - ١٠ أعوام) مما يدل على حداثة مشاركتهن،
كما أن حوالي ٥٦% من أفراد العينة يشاركن في أكثر من جمعية، وأن نسبة ٤٦% منهن
أفصحن بأنه لا يوجد تأثير سلبي لمشاركتهن على الجمعية الأم، كما تركزت جوانب الاستفادة
من العلاقات الشخصية في اكتساب خبرات جديدة وتنمية للذات بنسبة ٧٥%، كما أن خمس
أفراد العينة فقط يعملن بأجر رمزي مما يدل على غلبة الحافز المعنوي.

٨- وأوضحت النتائج أن ٤٢% من عينة المشاركات كن يمارسن الأنشطة الخيرية المختلفة، ١٩%
اتجهن لأنشطة تنمية المجتمع.

٩- أوضحت النتائج أن العامل الديني كان يمثل الدافع الأول للمشاركة بنسبة ٥٠%، يليه الميل
للعمل التطوعي إنسانياً وتنمية المجتمع بنسبة ٣٥%، ويتأكد ذلك حيث إن ٩٠% من
المشاركات أقمن علاقة أخوة وصدقة داخل الجمعية.

١٠- تنوعت ممارسة أفراد العينة للأنشطة المختلفة بداخل الجمعيات ما بين إعداد الندوات
والمحاضرات والإسهام في توعية وتنمية المجتمع بنسبة ٤٦%، وهناك تبرعات نقدية وتوزيع
مساعداً بنسبة ٢٣,٦%، أما أعمال التخطيط والإشراف فكانت بنسبة ٢٢,٧%.

١١- توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الخيرية قد حظيت واستحوذت على نسبة ٣٢% من
أنشطة الجمعية وكذلك الأنشطة الثقافية والتعليمية بنسبة ٣٢%، وهو ما يعني ضعف الجانب
الإيماني وهو ما أكدته أيضاً القيادات، وقد يرجع ذلك لما تواجهه الجمعيات من مشكلات حيث
برز في رؤية عينة المشاركات أن تلك المشكلات تمثلت في الجوانب الإدارية والتنظيمية بنسبة
٣٦%، والجوانب المادية والمالية بنسبة ٤٤%، كما تعد المشروعات غير كافية بنسبة ٩٤%،

ولذلك فقد رأت ٣٢,٧% من المشاركات ضرورة توافر الجوانب المادية والمالية قبل أي جوانب أخرى.

١٢- كما توصلت الدراسة إلى أن ٤١% من عينة المشاركات عبرت عن عدم وجود مشكلات داخل الجمعية وذلك يرجع لحدائثة مشاركتهن، أما النسبة الباقية ٥٩% فقد عبرت عن وجود مشكلات متنوعة منها ما هو إداري وتخطيطي أو مادي ومالي أو منها ما يتعلق بالجانب الاتصالي أو الجوانب الشخصية.

١٣- أكدت ٦٦% من المشاركات أنه لا توجد صعوبة في التوفيق بين أدوارهن داخل وخارج الجمعية مما يدل على الثقة بالنفس والرغبة في العمل الخيري، على الرغم من أن ٣٧,٥% منهن قد أفصحن عن وجود معوقات أسرية تحول دون مشاركتهن.

١٤- كانت أبرز المكاسب التي حققتها عينة المشاركات هو ما ارتبط بالعامل الديني والإنساني (الذاتي) والاجتماعي بنسبة ٨٠% في مقابل زيادة الوعي بأهمية المشاركة في العمل التطوعي بنسبة ٢,٥% فقط وهو ما يعني أنه لا يزال يرتبط العمل الأهلي بالدوافع الدينية والخيرية.

١٥- كما أفصحت الدراسة أن العامل الأسري كان هو المبرر الأول لعدم المشاركة بالنسبة لغير المشاركات بنسبة ٦١,٨% يليه شخصية المرأة نفسها بنسبة ١٦%.

١٦- أوضحت الدراسة أن ٤١% من عينة المشاركات أفصحن صراحة بأنه لا توجد نية لديهن في الانضمام للجمعيات الأهلية مستقبلاً، مقابل ٢٢% منهن أجابوا بأنهن يردن الالتحاق بالجمعيات الأهلية محددتين المجالات اللاتي يردن الالتحاق بها.

رابعاً: التوصيات والمقترحات:-

لم يعد يكفي أن نباهي بوجود امرأة هنا وأخرى هناك حتى نعتبر ذلك نجاحاً لها، بل لقد أصبحت الضرورة ملحة لأن يصبح معنى المشاركة هو ضمناً إدماج المرأة في عملية التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لصياغة مقدرات الوطن ومستقبله^(٢٤٦).

(٢٤٦) هاني الجبالي، الواقع والإشكاليات وسبل التطوير، المنتدى الفكري الثاني عن المرأة والمشاركة السياسية، المجلس القومي للمرأة، ١٢ يولية ٢٠٠٠م، ص٣-٥.

وفي هذا الإطار ترى الباحثة بأنه يمكن النهوض بمشاركة المرأة في العمل الأهلي وذلك من خلال بعض المقترحات التي يمكن الاسترشاد بها في وضع بعض الحلول والإجراءات الفعلية لضمان مشاركة المرأة في تنمية مجتمعتها وذلك على النحو التالي:

فعلى الجانب النظري البحثي:

تأمل الباحثة في إجراء العديد من الدراسات والأبحاث المتباينة الأهداف والجوانب "مسحية، تقديمية، تتبعية، تشخيصية .. الخ" بحيث تغطي تلك الدراسات الآتية :

أولاً: بالنسبة للمرأة العمانية:

أ- وضع المرأة العمانية:

بحيث يمكن التعرف على الظروف والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي تشكل وضع المرأة العمانية في سياقات متعددة "ريفية ، حضرية، الخ..."

ب- احتياجات المرأة العمانية :

وذلك سواء أكانت حاجات أساسية مثل " الغذاء، الكساء، الملابس، الصحة، التعليم، العمل، الخ...." أو حتى بالنسبة للحاجات النفسية والاجتماعية الأخرى مثل " التنقيف، الزواج، الحب، الخ....." ويأتي الوعي في مقدمة تلك الحاجات وذلك في إطار عالم متغير، وبالتالي فإن معرفة احتياجات المرأة يشكل ما يسمى بحقوق المرأة.

ج- مشكلات المرأة العمانية :

ويتضمن ذلك كافة ما تعانيه المرأة من مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية واكولوجية، الخ..."، ويدخل ذلك أيضا في إطار حقوق المرأة.

د- واجبات ومسؤوليات المرأة العمانية :

وذلك من منطلق أن تنمية المجتمع لا يأتي إلا من خلال ممارسة المرأة لأدوارها مثل الرجل ، وذلك سواء في البيت " كعاملة ، مهندسة، وطبيبة، ومدرسة، وأخصائية نفسية، الخ

... "فذلك يعني أداء المرأة لأدوار فرضها المجتمع من خلال مكانات متعددة وهي قد خلقها الله لشغل تلك المكانات.

وبالتالي فإن معرفة حقوق المرأة واحتياجاتها وأدوارها المنوطة بها إنما يعني بالأساس تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.... الخ .

ثانيا : بالنسبة للعمل الأهلي :

أ- بنية القطاع الأهلي :

ويتضمن ذلك معرفة عدد الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى توزيعها جغرافيا على كافة مناطق السلطنة، وكذلك الهيكل الإداري التنظيمي والوظيفي لتلك الجمعيات وتبعيتها وتحولها والإمكانات المقدمة لها، وتاريخ إنشائها وإشهارها والظروف التي لعبت في تأسيسها.... الخ.

ب- أدوار ووظائف وأنشطة الجمعيات الأهلية :

حيث يعد ذلك من الأهمية لمعرفة بنية ذلك القطاع، من خلال تتبع أنشطة تلك الجمعيات والفئات التي تستفيد منا وهل هي تقوم بخدمة فرد أم جماعة (فئة) أم لتنظيم المجتمع، وما نوع الخدمات التي تقدمها، و ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين، وكذلك بالنسبة للعاملين داخل تلك الجمعيات وخاصة المتطوعين والمتطوعات، وبخاصة في الجمعيات التنموية.

ج- إيجابيات وسلبيات القطاع الأهلي عموما والجمعيات الأهلية بصفة خاصة والجمعيات

الأهلية التنموية على وجه التحديد :

ويتضمن ذلك تحديد ثقافة العمل التطوعي ومدى انتشاره وتأثيراته المختلفة داخل المجتمع العماني، وكذلك دور المؤسسات الدينية والتعليمية ووسائل الإعلام في نشر ثقافة العمل الأهلي التطوعي بالإضافة إلى الدور الهام لأسرة كجماعة مرجعية في ذلك السياق .

د- ويرتبط بما سبق أيضا

المشكلات والمعوقات التي تواجه العمل الأهلي عموما والجمعيات الأهلية والتنمية بصفة خاصة ، وذلك سواء ارتبطت بالمجتمع ومؤسساته المختلفة " الإعلام، التعليم، الأسرة، الدين، الخ "أو بالدولة" سياسات وقرارات وخطط وإمكانات "أو بالجمعيات نفسها" من داخلها "بما يعني التعرف على المعوقات الاقتصادية والسياسية والثقافية أو الإدارية والتنظيمية والبيئية ... الخ،، وذلك يساهم في تحديد ذلك القطاع والتعرف على أوجه القصور به وكذلك المعوقات المختلفة والمشكلات التي يواجهها دائما.

ثالثا: دور المرأة العمانية في تنمية المجتمع :

أ- تحديد المجالات التي تشارك فيها المرأة بفاعلية وكذلك المجالات التي لا تشارك فيها المرأة، وما ادوار المرأة فيها والمشكلات التي تواجهها.

ب- معرفة مدى مشاركة المرأة في القطاع الأهلي عموما و الجمعيات الأهلية والتنمية بصفة خاصة، وذلك من حيث حجم المشاركة، ونوعيتها "بأجر وبدون اجر، وكذلك الأنشطة المختلفة لتي تشارك فيها أو التي لا تشارك فيها، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمشاركات، ودوافع المشاركة وعواملها المختلفة، والمعوقات التي تواجهها المرأة في ذلك السياق، والأدوار والخدمات المختلفة التي تقدمها " كمتطوعة، مسؤولة، قيادية ... إلخ. " ونظرتها للجمعيات الأهلية بصفة عامة وقياس مدى تأثير المشاركة على الوعي الاجتماعي والثقافي لديها.

أما على الجانب التطبيقي فإن الباحثة توصي بما يلي :

١- تبني رؤية جديدة للقطاع الأهلي بحيث تتحول في إطارها فكرة العمل الخيري القائم على الإحسان إلى الدور البنوي للجمعيات المرتبطة بالتنمية الشاملة.

٢- ويتضمن ذلك إجراءات كثيرة مجتمعية واجتماعية، بالإضافة إلى تضافر جهود أجهزة ومؤسسات الدولة.

٣- وفي هذا الإطار فإن الإعلام له دورا هاما ويتجلى ذلك بصفة أساسية في نشر ثقافة العمل الأهلي التطوعي في كافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة ... بما يعمل على تشكيل وعي الجماهير المختلفة وحثها على المشاركة في ذلك القطاع، وكذلك أهمية وقيمة العمل التطوعي، ويمكن إبراز صور ونماذج مختلفة لمشروعات القطاع الأهلي أو العاملين فيه وجهودهم المختلفة وما حصلوا عليه من تكريم.

٤- ويجب على المؤسسات الدينية وخاصة من خلال الخطاب الديني ربط المشاركة الأهلية بتنمية المجتمع وذلك من باب الضرورة وأن ذلك إنما يعد فريضة اجتماعية للقادرين عليها.

٥- كما يجب على المؤسسات التعليمية إدراج موضوع العمل الأهلي التنموي وذلك في المناهج الدراسية المختلفة.

٦- كما يجب خلق البيئة القانونية التي تفتح السبل للمشاركة في العمل الأهلي سواء بالتعديل والتطوير في القوانين والتشريعات الحالية، أو بوضع سياسات وتشريعات جديدة لمزيد من المشاركة في العمل الأهلي والتنموي.

٧- يجب تلبية كافة احتياجات هذا القطاع ومواجهة مشكلاته ومعوقاته ... وذلك بإنشاء مزيد من الجمعيات الأهلية التنموية، وتقديم التسهيلات المادية والمعنوية والقانونية والإدارية من جانب الدولة وذلك من أجل تفعيل أدوارها المنوطه بها.

٨- يجب الاهتمام بوضع المرأة العمانية عموماً، والمشاركات بصفة خاصة من خلال معرفة العوامل التي تلعب دوراً مقوماً أو معوقاً في مشاركتها في تنمية المجتمع سواء في مجالات العمل المختلفة أو في مجال العمل الأهلي والتنموي.

٩- ويتضمن ذلك تلبية الحاجات المختلفة للمرأة العمانية ودفع مستوى تعليمها وثقافتها ووعيها، والقضاء على المشكلات التي تواجهها في إطار الأسرة.

١٠- ويتضمن ذلك أيضا دور وسائل الإعلام المختلفة بإبراز أهمية المرأة وأدوارها في المجتمع ومشاركتها في العمل الأهلي، مع إظهار النماذج النسائية الناجحة في هذا الإطار.

- ١١- رفع درجة وعي المرأة سواء المشاركة أو غير مشاركة بأهمية تنمية المجتمع من خلال العمل الأهلي.
- ١٢- وبالنسبة للمشاركات فإنه يجب وضع الكثير من القوانين التي تتيح لهن مزيد من الفاعلين في المشاركة.
- ١٣- وكذلك أيضا يجب توفير فرص برامج لتدريب المشاركات لإكسابهن مزيدا من الخبرات التي تتيح لهن المشاركة في الأنشطة التنموية المختلفة ومقابلة كافة المواقف الصعبة بالصبر والنجاح.
- ١٤- كما ينبغي أيضا التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه المشاركات وحلها سواء ما يرتبط بالإمكانيات المادية أو العمل في الأنشطة المختلفة، أو حتى ما قد يرتبط بحالات فساد موجودة بداخل الجمعيات الأهلية وكذلك المعوقات الإدارية الروتينية التي تواجهها.
- ١٥- كذلك يجب أيضا إدماج أنشطة ومجالات جديدة داخل الجمعيات الأهلية مع ضرورة الإطلاع على خبرات وتجارب الدول الأخرى في مجال العمل الأهلي وفاعليته المرأة فيه.
- ١٦- يجب توفير تعاون وثيق بين الجمعيات الأهلية و الأجهزة الرسمية في مجال رسم السياسات ووضع الخطط والمشاركة في تنفيذ البرامج والأشراف عليها.
- ١٧- البحث عن مصادر عديدة للتمويل ودعوة القطاع الخاص للمساهمة في دعم الجمعيات الأهلية بكافة الأشكال.
- ١٨- تشجيع الجمعيات الأهلية للانضمام لعضوية الاتحادات الدولية والعربية ذات العلاقة بأنشطة ومجالات عملها.
- ١٩- ضرورة حث الجمعيات على القيام بعملية مراجعة دائمة لأهدافها وأنشطتها وأساليب عملها، ومدى قدرتها على مواكبة المستجدات، بما يتضمن دائما توفير قاعدة بيانات أساسية للعاملين والمستفيدين من تلك الجمعيات بالإضافة إلى جوانب أخرى كثيرة.

٢٠- ينبغي ربط البحث العلمي بأدوار وأنشطة الجمعيات الأهلية حتى تكتمل عملية المراجعة بمسألة أخرى مهمة وهي التقويم المستمر والعلمي لأدائها، فالعلم كان ولا يزال هدفه الأساسي هو حل مشكلات الإنسان ونظم المجتمع ومؤسساته.

٢١- لا بد من إجراء المزيد من الدراسات في المجال المشاركة بالجمعيات الأهلية، حيث نفتقد الاهتمام الأكاديمي في هذا المجال بالرغم من أهمية دورة في المجتمع، ومن الموضوعات التي يمكن دراستها في هذا المجال قيمة التطوع في المجتمع العماني، ومشكلات التطوع في المجتمع العماني، ومستقبل العمل التطوعي في المجتمع العماني، وتحديد الاتجاهات الثقافية للمواطنين من أجل النهوض بالعمل التطوعي للمرأة في الوطن العربي.

أ- المراجع العربية-

أولاً: الكتب:

- ١- إبراهيم أبراشي، علم الاجتماع السياسي، ط١، الأردن، دار الشروق، ١٩٩٨م.
- ٢- إحسان حفزي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، بدون رقم الطبعة، ٢٠٠٦م.
- ٣- إحسان محمد الحسن و عدنان سليمان أحمد، المدخل إلى علم الاجتماع، دار وائل للنشر، بدون رقم الطبعة، ٢٠٠٥م.
- ٤- أحمد القائد بركات: مأزق التنمية: نظرة خاصة إلى اليمن والتنمية العربية، سوريا، دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٨م.
- ٥- أحمد وفاء زيتون و خليل عبد المقصود خليل، قرارات في تنمية المجتمع، دار المروة للطباعة والنشر والتوزيع، الفيوم ١٩٩٨م.
- ٦- أسامة إسماعيل عبد الباري، دور المرأة في المشاركة السياسية، دراسة على عينة من المشتغلات بالعمل السياسي، محافظة الشرقية في ندوة العولمة وقضايا المرأة والعمل، تحرير/ عبد الباسط عبد المعطي، كلية البنات، جامعة عين شمس، من مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ٧- أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية، ط١، منظمة التحالف الغربي لمشاركة المواطن، ١٩٩٤.
- ٨- باسمه كيال، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٨١م.
- ٩- ترجمة عبد الهادي والي، والسيد عبدا لحليم الزيات، اندرو وبستر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م.
- ١٠- حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٣م.
- ١١- حمدان تمام، تاريخ المجلس النيابي أضواء على انتخابات ٢٠٠٠، دار صادر، بيروت، ٢٠٠١م.
- ١٢- خالد حسن حسين، المرأة وقضايا معاصرة، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.
- ١٣- خليل عمر، ثنائيات علم الاجتماع، عمان دار الشروق، ط١، ٢٠٠١م.
- ١٤- راشد محمد راشد، المشاركة بالعمل التطوعي في الإمارات العربية المتحدة، دراسة ميدانية منشورة، ط١، الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢.
- ١٥- رشاد محمد الصفتي، المرأة والتنمية، دراسة في أوضاع المرأة المصرية، الإسكوا، بدون اسم

البلد ورقم الطبعة والتاريخ.

- ١٦- سالم محمد خميس الخضوري، التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٤م.
- ١٧- سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة، رؤية معاصرة لأهم قضاياها، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ١٨- سعاد يوسف نور الدين، المرأة العربية في البرلمان التمكين الجنساني، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠٦م.
- ١٩- سليمان الرياض وآخرون، دراسات في التنمية العربية - الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٢٠- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة حسن قيس، دار ابن خلدون للطباعة، ط٣، بيروت، ١٩٨٩م.
- ٢١- سمير عبد الفتاح، مبادئ علم الاجتماع، ٢٠٠٦م.
- ٢٢- سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.
- ٢٣- سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع، يونيو ٢٠٠٦.
- ٢٤- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة دار المعارف، ١٩٨٥م.
- ٢٥- السيد علي شتا، سلسلة الظاهرية والعلوم الاجتماعية، الظاهرية والتجربة والعلوم الاجتماعية، المكتبة المصرية، ٢٠٠١م، بدون رقم الطبعة.
- ٢٦- السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، مكتبة الإشعاع، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ٢٧- صلاح الفوال، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٢٨- عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١م.
- ٢٩- عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، دار غريب للطباعة، القاهرة، ط١، بدون ذكر السنة.
- ٣٠- عبد الفتاح محمد، الجمعيات الأهلية النسائية قضايا ومشكلات، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية ٢٠٠٨.
- ٣١- عبد الباسط عبدا لمعطي، الوعي التنموي العربي، ممارسة بحثية، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ٣٢- عبد الله بن خميس الشريقي، سلطنة عمان، موسوعة القوانين العمانية، الجزء الأول، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٣٣- عبد الله بن خميس الشريقي، سلطنة عمان، موسوعة القوانين العمانية، الجزء الثاني، ط١،

٢٠٠٦م

٣٤- د. عبد الله هدية، المشاركة والتنمية - قضايا في التنمية السياسية، مكتبة الانجلو، القاهرة،

٢٠٠٤م.

٣٥- علا عبد المنعم، استخدام فرق العمل ذاتية التوجيه لتوظيف العمل التطوعي للمرأة كأداة تطوير لدعم جهود المنظمات غير الحكومية في تنمية المرأة، دراسة من ضمن بحوث المؤتمر الثاني لكلية التجارة بجامعة الأزهر لعام ١٩٩٨، إعداد عنايات إبراهيم حافظ، تدعيم دور المرأة في التنمية المتواصلة، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٣٦- على الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي، دراسات في التنمية والمجتمع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٣٧- علي الحوات، الاتجاهات الاجتماعية، اتجاهات أساسية، منشورات شركة ألجا، بدون ذكر رقم الطبعة والسنة.

٣٨- فانتن عبد الرحمن، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، صورة المرأة بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي، منشور في المرأة وقضايا المجتمع، مركز البحوث الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

٣٩- قاسم بن زهران العمري، صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب، دراسة ميدانية، سلطنة عمان، المطبعة الشرقية ومكباتها، مسقط، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٠- كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣م.

٤١- محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، ٢٠٠٤م.

٤٢- محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي - أسس منهجية وتطبيقات عملية، دار المصطفى، طنطا، ط١، ٢٠٠١م.

٤٣- محمود عودة، المشاركة في التنمية، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ القومي، مصر، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

٤٤- محمود فوزي حلوه، تنمية المرأة العربية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٤م.

٤٥- مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٤٦- مركز دراسات الشرق الأوسط، الديمقراطية في الوطن العربي، العدد ١٧، عمان الأردن،

٢٠٠٢م.

- ٤٧- مركز دراسات الوحدة العربية، المرأة العربية بين نقل الواقع وتطلعات التحرر، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد ١٥، ط١، ١٩٩٩م.
- ٤٨- مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.
- ٤٩- مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العولمة وقضايا المرأة والعمل، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ٥٠- مهناز أفخمى، التوصل إلى الخيارات، دليل تعلم النساء على القيادة، بدون ذكر التاريخ.
- ٥١- مي غصوب، المرأة العربية، بحوث اجتماعية، (الشارقة: دار السامي)، ١٩٩٣م.
- ٥٢- ميجيل دارسي دي أوليفيرا وراجيش تاندون، مواطنون دعم المجتمع المدني في العالم، منشورات التجمع العالمي، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين ١٩٩٤، الولايات المتحدة الأمريكية، طبعت الترجمة العربية في دار المستقبل العربي، ١٩٩٥.
- ٥٣- ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل مختار هوارى وسعيد عبد العزيز صلوح، مكتبة الفلاح، ط١، ١٩٩٤م.
- ٥٤- نبيل السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٩٠م.
- ٥٥- نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، رؤية إسلامية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٥٦- هشام حسين، الوضع السكاني والبيئة والتنمية، مؤسسة فريدريتش نويال، بدون البلد ورقم الطبعة والتاريخ.
- ٥٧- هناء المرصفي، (٢٠٠٠): النجاح في السياق المهني ومكانة المرأة داخل الأسرة، في أحمد زايد وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٥٨- هند عبد العزيز القاسمي، المرأة في الإمارات، تحديات التعليم والعمل اتخاذ القرار، دراسة ميدانية، ط١، ١٩٩٣م.
- ٥٩- هيجل: فينومينولوجيا الروح، ترجمة ناجي العونلي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ٦٠- هيجل: موسوعة العلوم الفلسفية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون

ذكر رقم الطبعة والسنة.

- ٦١- وزارة الإعلام، خطب وكلمات السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، ٢٠٠٥م.
- ٦٢- اليونيسكو، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤م.

ثانياً: الصحف والمجلات الدوريات:

- ٦٣- إبراهيم محمد إبراهيم، الأمين العام للمجلس الوطني السوداني، ملاحظ تطور التجربة الدستورية والنيابية في السودان، مجلة العربي، النشرة الفصلية، العدد ٨٢، كانون الأول، ديسمبر ٢٠٠٢م.
- ٦٤- أحمد بدوى، الأحكام المنظمة لتشغيل المرأة في تشريعات العمل العربية والدولية، القاهرة، مكتب العمل العربي، ١٩٨٣م.
- ٦٥- جريدة الاتحاد، ١٥/٣/٢٠٠٤م.
- ٦٦- جريدة الرياض، العدد ١٤٩٥٤٥، ٣ يونيو، ٢٠٠٣م.
- ٦٧- جريدة الشبيبة، العدد ٥٠١٢، ٥ إبريل ٢٠٠٩م.
- ٦٨- جريدة عمان: العدد ٩٢٦١، مسقط، الصادر في ١٠/١٠/٢٠٠٦م.
- ٦٩- جريدة مزون، ندوة المرأة العمانية، ٢٧-٢٩ شوال ١٤٣٠ الموافق ١٧-١٩ أكتوبر ٢٠٠٩م.
- ٧٠- الحوار المتمدن، العدد ٢١١٧، ٢/١٢/٢٠٠٧م.
- ٧١- راشد بن حمد بن حميد البوسعيدي، العمل التطوعي في المجتمع العماني الواقع وآليات تفعيله، بحث منشور في مجلة شؤون اجتماعية، دولة الإمارات العربية، العدد ٨٩.
- ٧٢- سبيكة خاطر، رأي المرأة حول العمل التطوعي في قطر دراسة استطلاعية، شؤون اجتماعية، العدد ٣٧، السنة العاشرة، ربيع ١٩٩٣م.
- ٧٣- سليمان موسي الجاسم، المرأة والتعليم وقوة العمل بالإمارات العربية المتحدة، شؤون اجتماعية، السنة ٨، العدد ٣١، خريف ١٩٩١م.
- ٧٤- السياسية الوطنية لصحة المرأة سلطنة عمان: ٢٠٠٨، دائرة صحة الأسرة والمجتمع، المديرية العامة للشؤون الصحية.
- ٧٥- الشرق الأوسط، العدد ٨٨٥١، الجمعة، ٢١ فبراير، ٢٠٠٣م.
- ٧٦- صحيفة الحياة، الاستفتاء يعزز تطلع القطريين إلى دخول البرلمان المنتخب، الأربعاء ٣٠/ أبريل، ٢٠٠٣م.
- ٧٧- عبد الفتاح تركي، الوجه الآخر للمفاهيم الوافدة، مجلة التربية المعاصرة القاهرة، العدد الأول،

١٩٨٤م.

- ٧٨- قمة الأرض في جوهانسبرغ، مجلة المدينة العربية، العدد ١١١، ديسمبر ٢٠٠٢م.
- ٧٩- اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، مجلة تواصل، العدد ٦، مارس ٢٠٠٧م.
- ٨٠- مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٤، القاهرة، أغسطس ١٩٩٦م.
- ٨١- محمد عبد الله المطوع، التغير القيمي وانعكاساته على أوضاع المرأة في مجتمع الإمارات، دراسة ميدانية مقارنة لعينة من العاملات وغير العاملات من المتعلمات، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٠، العدد ٢.
- ٨٢- محمد عبد الله المطوع، المرأة والعمل الاجتماعي، شئون اجتماعية، العدد ١٩، ١٩٨٨م.
- ٨٣- محي الدين رجب، ورقة عمل مقدمة للجنة المشاركة السياسية بمؤتمر المجلس القومي للمرأة، منشورة بجريدة الأهرام، ٢١ مارس، ٢٠٠٥م.
- ٨٤- المصري اليوم، الأحد ١٣ سبتمبر، ٢٠٠٣م.
- ٨٥- ناهد رمزي، المرأة العربية والعمل الواقع والآفاق، دراسة في ثلاث مجتمعات عربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٣٠، العدد ٣٠، الكويت، ٢٠٠٢م.
- ٨٦- هالة مقصود، حول المرأة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المستقبل العربي، العدد ١٩١، ١٩٩٥م.
- ٨٧- وزارة الإعلام بسلطنة عمان، بناء الدولة العصرية، مطبعة مزون، سلطنة عمان، ٢٠٠٠.
- ثالثاً: الندوات والمؤتمرات:-**
- ٨٨- أحمد حلمي سالم، الاستدامة من منظور الموازنة بين التنمية الصناعية والتوازن البيئي، المؤتمر العربي الإقليمي، ٢٠٠٠م.
- ٨٩- أحمد عبد العزيز الكواري، رئيس لجنة المرأة (ورقة عمل مقدمة لندوات وإستراتيجية الأسرة العربية، بعنوان المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري.
- ٩٠- أحمد على بيلي، واقع مؤسسات العمل الاجتماعي في الدول العربية وآفاق تطورها، نموذج سلطنة عمان، بحث غير منشور، وزارة التنمية الاجتماعية، مسقط ٢٠٠٣.
- ٩١- الإسكوا، المؤتمر الإقليمي العربي: عشر سنوات بعد "بيجين" تقرير دولة قطر، بيروت، ١/١٠٠٨/ يوليو، ٢٠٠٤م.
- ٩٢- الإمارات العربية المتحدة، تقرير حول الملامح العامة للوضع السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بيروت ٢٢-٢٥ سبتمبر، ١٩٩٨م.

- ٩٣- تهاني الجبالي، الواقع والإشكاليات وسبل التطوير، المنتدى الفكري الثاني عن المرأة والمشاركة السياسية، المجلس القومي للمرأة، ١٢ يولية ٢٠٠٠م.
- ٩٤- دمشق، الجمهورية العربية السورية، تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة المغربية، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل التدريبية، من ٦-٨/ يوليو / ٢٠٠٩م.
- ٩٥- رابطة أدبيات الإمارات بأندية الفتيات الشارقة، توصيات ملتقى ثقافة المرأة في الخليج، ٦ مايو، ١٩٩٦م. الشارقة.
- ٩٦- سعاد أحمد حسين، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومي الثالث للمرأة ١٤-١٦ مارس ٢٠٠١م، أوراق عمل الجزء الثاني، المجلس القومي للطفولة والأم، محافظة المنوفية.
- ٩٧- سلطنة عمان، مجلس الشورى، مسقط، تجارب الدول الخليجية في مجال تعزيز وتعميق دور المرأة في ممارسة حقوقها المجتمعية (تجربة سلطنة عمان)، مقدمة إلى: ندوة دور المرأة في الإدارة في منطقة الخليج العربي ١٣-١٤ أكتوبر ٢٠٠٢م، الدوحة - دولة قطر.
- ٩٨- سلطنة عمان، وزارة التنمية الاجتماعية، اتجاهات المرأة العمانية، تقرير من قمة إلى قمة (قمة المرأة العربية الثانية إلى قمة المرأة العربية الثالثة)، مسقط، ٢٠٠٤م.
- ٩٩- محمود عوده، الواقع الاجتماعي للمرأة المصرية رؤية تحليلية نقدية للوضع الراهن، المشاركة الشعبية للمرأة وتصور آفاق المستقبل، الأوراق الخلفية للإطار الفكري لكون المرأة في الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ٩٧٩٨ / ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، يونيو ١٩٩٦م.
- ١٠٠- ملخصات أوراق عمل ندوة العمل التطوعي بين التعريف والتطبيق، التي نظمتها جماعة أصدقاء المجتمع بالتعاون مع الجمعية العمانية للمعوقين بجامعة السلطان قابوس، ٢٠٠.
- ١٠١- ميثاء الشامسي، المشاركة الاجتماعية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة آفاق وتطلعات المستقبل، مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة الخليجية الدوحة، مارس، ٢٠٠٠م.
- ١٠٢- نادية حليم سليمان، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة السياسية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي للمركز الديموجرافي بالقاهرة، خلال الفترة من ٢١-٢٣ نوفمبر ٢٠٠٢م.
- ١٠٣- النائبة المغربية فاطمة بلمودن حول المرأة العربية. نتائج الرودود على الاستبيان في البرلمان، بيروت ٨/٣/٢٠٠٢م.
- ١٠٤- هنري عزام، المرأة العربية والعمل، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية، ١٩٨١م.
- ١٠٥- وجيهة البحارنة، دور المنظمات العامة والنسوية في تفعيل دور المرأة وتعزيزه في ممارسة

الإدارة والقيادة، ندوة دور المرأة في الإدارة في منظمة الخليج العربي، قطر ١٢-١٤ أكتوبر ٢٠٠٢م.

١٠٦- وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، الإدارة العامة للمرأة والأسرة، المرأة واتخاذ القرار، تجربة السودان، أكتوبر ٢٠٠٢م.

رابعاً: الرسائل العلمية:-

١٠٧- حامد خزعل العنزي، الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية والجمعيات التطوعية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم علم اجتماع، ٢٠٠٤م.

١٠٨- خديجة عبد الكريم محمد الزدجالي، تمكين المرأة العمانية والتحديات المجتمعية، دراسة انثروبولوجية لشاغلات المناصب القيادية العليا، بمحافظة مسقط، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٩م.

١٠٩- سالي جلال رشيد المهدي، التمكين السياسي مدخل للتمكين الاجتماعي والاقتصادي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اجتماع، ٢٠٠٨م.

١١٠- سعيد بن سليم غواص، دور قيادات العمل التطوعي في تنمية الماركة الأهلية " دراسة ميدانية مطبقة على محافظة ظفار" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ٢٠٠٧م.

١١١- شريف محمد العدوي، التنمية الريفية ودور المنظمات غير الحكومية في تنمية خدمات المجتمع بالقرى المصرية، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، القاهرة، ١٩٩٩م.

١١٢- عائشة أحمد العبد الله، المرأة وإدارة العمل الأهلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة بين جمعية النهضة النسائية وجمعية توعية ورعاية الأحداث بدبي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

١١٣- عبد المنعم شكري أحمد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.

١١٤- فاطمة علي حسين الكبيسي، مشاركة المرأة القطرية في تنظييمات المجتمع المدني، دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم اجتماع، ٢٠٠٣م.

١١٥- كلثم محمد على الزدجالي، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية للمرأة، دراسة ميدانية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم اجتماع، ٢٠٠٧م.

١١٦- منال عيد السلام بدوي، دور المرأة في الجمعيات الأهلية دراسة ميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية النسائية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م.

١١٧- مي عارف جدوع أبو حمده، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة الفلسطينية، دراسة ميدانية في أراضي السلطة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اجتماع، ٢٠٠٧م.

١١٨- وفاء بنت سعيد بن مرهون المعمرى: عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية، دراسة ميدانية على عينة في مدينة مسقط، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، فرسان، ٢٠٠٥م.

خامساً: النشرات والتقارير والإحصاءات:-

١١٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢م.

١٢٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥م.

١٢١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩م.

١٢٢- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٠ مطابع الأهرام ١٩٩٠م.

١٢٣- البنك الدولي: التعليم في منطقة الشرق الأوسط، إستراتيجية نحو التعليم من أجل التنمية، شبكة التنمية البشرية، ١٩٩٨.

١٢٤- تقارير التنمية البشرية للدول العربية ٢٠٠٠-٢٠٠٤، أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة، الحكم في الدول العربية، تقارير البنك الدولي، مبادرة المرأة المواطنة الدول العربية.

١٢٥- التقرير الإحصائي السنوي (٢٠٠٤) (دبي: دائرة التنمية الاقتصادية) ٢٠٠٥م.

١٢٦- تقرير البنك الدولي لسنة ١٩٩٦م.

١٢٧- تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ١٩٩٤م.

١٢٨- تقرير أنشطة جمعية رعاية الأطفال المعوقين، مسقط، إبريل ٢٠٠٥م.

١٢٩- تقرير منظمة العمل العربية (٢٠٠٤)، واقع المرأة العربية ومدى تطور نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي في ظل المستجدات الحديثة، القاهرة.

١٣٠- الجمهورية العربية المصرية، معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرأة

- والرجل في مصر، صورة إحصائية- القاهرة ٢٠٠٠م، الإسكوا.
- ١٣١- دائرة الدراسات والبحوث بوزارة التنمية الاجتماعية، التحليل الإحصائي الأول للمؤشرات الاجتماعية، مسقط، ٢٠٠٧م.
- ١٣٢- دائرة الدراسات والبحوث، المديرية العامة لشؤون المرأة والطفل، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني (سابقاً)، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٠م.
- ١٣٣- دولة قطر الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨١م.
- ١٣٤- زهير محمد عبد الله حسام الدين، تعليم الإناث في العالم الإسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيكوا، ٢٠٠٣م.
- ١٣٥- سجلات الجمعيات الأهلية ٢٠١٠م.
- ١٣٦- سلطنة عمان، اللجنة الوطنية للسكان، المكتب الفني، المرأة العمانية، إصدار بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، ٨ مارس ٢٠٠٧م.
- ١٣٧- سلطنة عمان، الهيئة العمانية للأعمال الخيرية.
- ١٣٨- سلطنة عمان، وزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، مايو ٢٠٠٩م، الإصدار ٣٩، دائرة الإحصاء والمؤشرات.
- ١٣٩- سلطنة عمان، وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة الجمعيات وأندية الجاليات.
- ١٤٠- سلطنة عمان، وزارة التنمية الاجتماعية، دائرة الدراسات والبحوث، قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية، ٢٠١٠م.
- ١٤١- سلطنة عمان، وزارة الخدمة المدنية، إحصاء موظفي الخدمة المدنية ٢٠٠٩/٦/٣٠م، أغسطس ٢٠٠٩م.
- ١٤٢- سلطنة عمان، وزارة القوى العاملة، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- ١٤٣- عمان وتقرير التنمية البشرية الأول، ٢٠٠٣، وزارة الاقتصاد الوطني.
- ١٤٤- غرفة تجارة وصناعة عمان، دائرة اللجان والمجالس، دليل الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.
- ١٤٥- اللجنة الوطنية للسكان المكتب الفني، حقوق المرأة، إصدارات سلسلة حقوقي في الحياة، الجزء الأول، ٢٠٠٩م.
- ١٤٦- اللجنة الوطنية للسكان، المكتب الفني، المرأة العمانية، إصدار بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، ٨ مارس ٢٠٠٩م.
- ١٤٧- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، النشرة الإحصائية، مركز المعلومات إدارة

الإحصاء، العدد ١٨، ٢٠١٠م.

١٤٨- مجلس الدولة، الأمانة العامة للمساعدة لشؤون المعلومات والبحوث، دائرة المعلومات والبحوث، المشاركة السياسية للمرأة العمانية، مايو ٢٠٠٨م.

١٤٩- مجلس الشورى، مساهمات المرأة العمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة، حقائق وأرقام، سلطنة عمان ٢٠٠٨م.

١٥٠- مجلس الشورى، مساهمات المرأة العمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة في سلطنة عمان، حقائق وأرقام، ط٣، مايو ٢٠٠٦م.

١٥١- منظمة العمل الدولية (المكتب الإقليمي للدول العربية): الموارد البشرية وتحديات التنمية في جمهورية مصر العربية، الجزء الثاني، ١٩٩٤.

١٥٢- وزارة الإعلام، سلطنة عمان، من خطاب السلطان قابوس بمناسبة العيد الوطني الثاني ١٩٧٢/١١/١٨م.

١٥٣- وزارة الإعلام، مجلس الشورى، خطاب السلطان قابوس بمناسبة افتتاح مجلس الشورى للفترة الثانية ١٩٩٤/١٢/٢٦م.

١٥٤- وزارة الإعلام، مسقط، سلطنة عمان، قرار وزاري، رقم ١٥٠، بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٠م.

١٥٥- وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٩م، الإصدار ٣٧ نوفمبر.

١٥٦- وزارة الاقتصاد الوطني، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٠م، الإصدار ٣٨ نوفمبر.

١٥٧- وزارة الاقتصاد الوطني، اللجنة الوطنية للسكان، المكتب الفني، المرأة والرجل في سلطنة عمان، صورة إحصائية.

١٥٨- وزارة الاقتصاد الوطني، اللجنة الوطنية للسكان، سكان سلطنة عمان.

١٥٩- وزارة الاقتصاد الوطني، أوضاع المرأة في التشريعات السارية في سلطنة عمان، دراسة تحليلية، سلطنة عمان، ٢٠٠٦) أعدتها مكتب فوكس وجيوتر فرع مسقط بتكليف من منظمة اليونسيف).

١٦٠- وزارة الاقتصاد الوطني، تقرير التنمية البشرية العماني.

١٦١- وزارة التربية والتعليم، ورقة عمل حول تطوير التعليم في السلطنة.

١٦٢- وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لنشاط دائرة الصناديق والجمعيات الخيرية، مسقط، ٢٠٠٤.

١٦٣- وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير دائرة الجمعيات المهنية وأندية الجاليات الأجنبية، مسقط، ٢٠٠٦.

- ١٦٤- وزارة الخدمة المدنية، المديرية العامة للمعلومات والإحصاء، دائرة الإحصاء، الخصائص السكانية لسلطنة عمان، دراسة عن المرأة، ٢٠٠٨م.
- ١٦٥- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني، وضع المرأة في سلطنة عمان، تقرير حول تنفيذ منهج عمل، بكين ٢٠٠٠م.
- ١٦٦- وزارة الصحة، التقرير الصحي السنوي ٢٠٠٠، سلطنة عمان، المديرية العامة للتخطيط ٢٠٠١م.

ت- مواقع إترنت

- ١٦٧- [http:// sanabdw. Maktoobblog.com](http://sanabdw.Maktoobblog.com)
- ١٦٨- http://www.mosd.gov.om/s_care_١.٤.asp
- ١٦٩- [http:// Plato. Stanford.edu/entries/ phenomenology.](http://Plato.Stanford.edu/entries/phenomenology)
- ١٧٠- <http://www.arabvolunteering.org/corner/avt٣٩٠٠.html>
- ١٧١- <http://www.hmaward.gov.om/HMAwards.aspx>
- ١٧٢- <http://www.al-jazirah.com.sa/٢٠٠٧jaz/mar/١٩/rj١١/htm>
- ١٧٣- [www. Alukah.net](http://www.Alukah.net)
- ١٧٤- الاتحاد البرلماني العربي
- http://www.arab_ipu.org
- ١٧٥- الإسكوا، أين موقع المرأة العربية في عملية التنمية، المرأة في قطاعات الاقتصاد
- www.escwa.org.lb.gsp
- ١٧٦- سلطنة عمان، وزارة الإعلام
- <http://www.omanet.om/arabic/regions/muscat١.asp?cat=reg>
- ١٧٧- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي
- <http://www.unifem.org.jo>
- ١٧٨- غادة حمدان حديب، المرأة والقانون في الجمهورية اللبنانية، موقع "المرأة والقانون"
- <http://www.ensaf.org/articles/index.php>
- ١٧٩- مركز المرأة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا.

<http://www.escwa.org.ib/arabi/divisions/cfw/main.htm/>>

١٨٠- موقع "الأمم المتحدة"، سكان العالم ٢٠٠١م، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

<http://www.unfpa.org/public/>

١٨١- موقع: وزارة التربية والتعليم، الإمارات

<http://www.moe.gov.ae>

١٨٢- وزارة الاقتصاد الوطني، المديرية العامة للإحصاءات الاجتماعية

Error! Hyperlink reference not valid.

١٨٣- وصول المرأة إلى دوائر صنع القرار بين التعيين والانتخاب، برنامج للنساء فقط، موقع "

الجزيرة . نت" <http://aljazeera.net/Channel/archive/archive>.

ج - المراجع الأجنبية:-

- ١٨٤- Adubra, Ayele Lea, Non-traditional occupations empowerment and Women, a case of Togolese Women".Proquest Dissertations And Thesis ٢٠٠٢. [Ph.D. dissertation].United States Pennsylvania: The Pennsylvania State University; ٢٠٠٢. Publication Number: AAT ٣٠٥١٦١٣.
- ١٨٥- Amal Said Ahmed Al-Shanfari, Participation Of Women in Higher Education and Lab our Market : A Case Study in Muscat, Oman , A thesis submitted as a partial fulfillment for the degree of Doctor of Philosophy, The University of reading School of Health and Social Care, (U.K), ٢٠٠٥.
- ١٨٦- Baehr, A. R., (ed). Varieties of Feminist Liberalism, Lanham, MD: Row man and Littlefield, ٢٠٠٤a
- ١٨٧- Bottomore &Ruben,"kanl Manx selected writings" in sociology and social philosophy London, ١٩٦٦
- ١٨٨- Chirstine Battersby, The phenomenal Women, U.K, Polity Press, ١٩٩٨
- ١٨٩- Disney, Jennifer Leigh, The Theories and Practices of Women's Organizing, Marxism, Feminism , Democratization and Civil Society in

- Mozambique and Nicaragua,. Proquest Dissertations And Thesis ٢٠٠٢.
[Ph.D. dissertation].United States New York: City University of New
York; ٢٠٠٢. Publication Number: AAT ٣٠٤٧٢١٠.
- ١٩٠– Giriffin, K .and Knight, J. "Human development: The case for Renewed
Emphasis" Journal of Development planning vol ١٩, ١٩٨٩.
- ١٩١– I.L.O., Social and progress in Africa, ١٩٩٨.
- ١٩٢– Mason and Smith, (٢٠٠٣): (Women's empowerment and Social context:
Results from five Asian Countries. [http://siteresources.
World bank.
Org/INTEMPowerment/ Resources/١٣٣٢٣_ Women's
_empowerment.pdf](http://siteresources.Worldbank.Org/INTEMPowerment/Resources/١٣٣٢٣_Women's_empowerment.pdf).
- ١٩٣– Maxine Molyany, Analysing Women's Movement, Development and
Change, Vol.٢٩, No.٢, April ١٩٩٨.
- ١٩٤– Mouza Ghabash, Non Governmental organizations, in the United Arab
Emirates ({n.p.};UNDP, ١٩٩٤)
- ١٩٥– Munira Fakhro A..Women and Work in the Gulf a case study of Bahrain,
London, Keg an Paint International, ١٩٩٠.
- ١٩٦– Nachtwey Jodi Lee, Women, employment and possibilities for
empowerment: A Comparative analysis of Morocco, Algeria and
Tunisia, Proquest Dissertations And Thesis ٢٠٠١; [Ph.D.
dissertation].United States Wisconsin: The University of Wisconsin
Milwaukee; ٢٠٠١. Publication Number: AAT ٣٠٢١٦٧٨.
- ١٩٧– Poul Filmer and others New, Directions in sociological theory, London,
Macmilb publishers,١٩٧٢.
- ١٩٨– Rahma Amour Sultan Al–Riyamy, Beneath the surface: business
opportunities and challenges of Omani Women entrepreneurs,
Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the requirements for the
Degree of MBA Executive, University of Lincolnshire &HumberSide,
U.K.,٢٠٠١

- ١٩٩- Rose Mary Pring , Feminist Theory and the World of Social, Current Sociology, Vol .٤٥, No.٢, April ١٩٩٧.
- ٢٠٠- Savatierra Blanca Yovira. Promoters in Nicaragua :community development, Women participation and empowerment, Proquest Dissertations And Thesis ٢٠٠٥ [M.A. dissertation].Canada: Simon Fraser University (Canada); ٢٠٠٥. Publication Number: AAT MR١٦٨٨٥..
- ٢٠١- Sheila Tanbles, Faces of Feminisms, United States, Wes trine Press,١٩٩٧.
- ٢٠٢- Steven G Smith, Gender Thinking, Philadelphia, Temple University Press, ١٩٩٢.
- ٢٠٣- Suaad Zayed AL Oraimi, "Gender and development: The role of Women in the formal economic and political spheres in the United Arab Emirates Proquest Dissertations And Thesis ٢٠٠٤ [Ph.D. dissertation].United States District of Columbia: The American University; ٢٠٠٤. Publication Number: AAT ٣١٢٢٩٢٤.
- ٢٠٤- Women in National Parliaments ...٣٠/٤/٢٠٠٥.

مقابلة متعمقة في موضوع

الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني

"دراسة ميدانية مقارنة بين المشاركات وغير المشاركات في الجمعيات الأهلية التطوعية "

إعداد الباحثة / خير النساء بنت رمضان مستهيل بيت نصيب

إشراف

أ . د/ ثروت إسحاق عبد الملك

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس

ورئيس قسم البحوث والدراسات الاجتماعية بمعهد البحوث والدراسات العربية

٢٠١٢/٥١٤٣٣م

البيانات الواردة في هذه الاستبانة مكفولة السرية
ولأغراض البحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخت الفاضلة /.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تحية طيبة وبعد ،،،

نظراً لأهمية دور المرأة في المشاركة في مسيرة التنمية التي تشهدها السلطنة، وخصوصاً دورها الفعال للمشاركة في العمل التطوعي، الذي يعد أهم ركائز التنمية في كافة جوانبها، لذا تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان (الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني، دراسة ميدانية مقارنة بين المشاركات والغير مشاركات بالجمعيات الأهلية التطوعية)، ويسرني أن أطرح عليكم بعض الأسئلة رجاء التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة التي أطرحها عليكم بكل دقة وموضوعية، لما لذلك من أثر بالغ الأهمية في تحقيق أهداف هذه الدراسة.

شاكراً لكم حسن تعاونكم معي وتخصيص وقتكم الثمين لدعم البحث العلمي،،،

**هذه البيانات سوف تستخدم لإغراض البحث العلمي فقط
وليس لغرض آخر.**

الباحثة

أولاً : البيانات الأساسية:

- ١- السن:
- ٢- المستوى التعليمي:
- ٣- المهنة:
- ٤- متوسط الدخل الشهري للأسرة (بالريال العماني):
- ٥- مصادر الدخل الشهري:
- ٦- الحالة الزوجية:
- ٧- عدد الأبناء:
- ٨- سن الزوج:
- ٩- محل ميلاد الزوج:
- ١٠- المستوى التعليمي للزوج:
- ١١- القطاع الذي يعمل به الزوج:
- ١٢- تعدد الزوجات لدي الزوج:
- ١٣- نوع السكن:
- ١٤- ملكية السكن:

ثانياً: الوضع الأسري:-

- ١٥- ما القرارات الأسرية التي يأخذ زوجك رأيك فيها؟
- ١٦- ما القرارات التي يستقل فيها زوجك برأيه؟
- ١٧- ولماذا لا يأخذ رأيك فيها؟
- ١٨- من صاحب القرار الأخير في الأمور الأسرية الهامة؟
- ١٩- ما الأعمال التي تقومين بها داخل الأسرة؟
- ٢٠- ما إسهامات(مساعدة) زوجك في مسئولية البيت وتعليم الأبناء؟
- ٢١- ما المناسبات الاجتماعية التي تشاركون فيها أسرتك وأصدقائك؟
- ٢٢- ما صور تدخل أسرة زوجك في شئونكم العائلية؟
- ٢٣- ما الدور الذي تساهمين به في حل مشكلات الجيران والأقارب؟

ثالثاً: المستوى الثقافي:-

- ٢٤- ما أكثر مصادر قراءتك؟
- ٢٥- ما هدفك من القراءة؟

- ٢٦- ما الوسائل التي تستخدمونها لتتقيف أفراد أسرتك؟
٢٧- ما نوعية الندوات التي تقدمها الجمعيات الأهلية وتشاركين بها؟

رابعاً: المستوى الديني:

- ٢٨- ما أكثر المشكلات والقضايا التي تتابعينها في البرامج الدينية؟
٢٩- كيف تشاركين في حلقات العلم والدروس الدينية؟
٣٠- ما المصادر التي تلجئين إليها للحصول على فتوى دينية؟
٣١- ما أكثر المعوقات التي تصادفك في اكتساب المعرفة الدينية؟

خامساً: المشاركة في العمل الأهلي التطوعي:-

أ- تاريخ المشاركة:-

- ٣٢- ما الأنشطة التطوعية التي كنت تشتركين فيها خلال المراحل التعليمية؟
٣٣- ما الجمعية التي تشتركين فيها حالياً وتحملين عضويتها؟
٣٤- كيف تعرفت على الجمعية؟
٣٥- ما صفاتك الاعتبارية في الجمعية؟
٣٦- منذ متى بدأت مشاركتك في الجمعية؟
٣٧- ما الدور الذي تمارسينه في الجمعية؟
٣٨- من من أفراد الأسرة شارك / يشارك في العمل الأهلي؟
٣٩- ما أكثر الأعمال التطوعية التي تحرصين على المشاركة فيها؟
٤٠- ما الجمعيات الأهلية الأخرى التي تشاركين فيها؟
٤١- ما طبيعة أدوارك فيها (نوعية المشاركة التي تقدمينها للجمعية)؟
٤٢- كيف أثر ذلك على مشاركتك الحالية؟
٤٣- كيف يتقبل زوجك طبيعة عملك؟

ب- عوامل المشاركة:-

- ٤٤- ما السبب الذي دفعك للخروج للمشاركة في العمل الأهلي؟
٤٥- من الذي شجعك على اتخاذ قرار المشاركة في العمل الأهلي؟
٤٦- ما هي نظره الأقارب والأصدقاء للعمل الذي تقومين به؟
٤٧- ما طبيعة العلاقة التي قمتي بتكوينها من خلال مشاركتك في العمل الأهلي التطوعي؟
٤٨- ما أوجه الاستفادة التي عادت عليك من العلاقة التي قمتي بتكوينها في العمل الأهلي؟

٤٩- كيف أثر تولي المرأة - ولأول مرة - مراكز قيادية في المجتمع (وزيرة وكييل وزارة - الخ...) على إقبال المرأة على العمل الأهلي؟

٥٠- كيف أثر التوجه الانفتاحي الذي تتبناه الدولة على إقبال المرأة على العمل الأهلي؟

ج - فاعلية المشاركة ومعوقاتها:-

٥١- هل أدوارك في الجمعية تطوعية أو لك أجر؟

٥٢- ما الأنشطة التي تقومين بها داخل الجمعية؟

٥٣- كم عدد مرات حضورك للجمعية أسبوعياً؟

٥٤- ما أهم المشروعات التي قامت بها الجمعية طوال مدة عملك بها؟

٥٥- ما المكاسب التي حققتها من انخراطك في العمل الأهلي التطوعي؟

٥٦- ما الأفكار والمقترحات التي قمتي بطرحها على المسؤولين في الجمعية لتنمية مجتمعك؟

٥٧- ما الصعوبات التي تواجهك في التوفيق بين أداء أدوارك في المنزل والجمعية؟

٥٨- ما أبرز المشكلات التي تواجهك داخل الجمعية؟

٥٩- ما أهم المشكلات والمعوقات التي واجهتها الجمعية في أداء أدوارها؟

٦٠- المشروعات التي تقوم بها الجمعيات كافية لتنمية المجتمع العماني؟

٦١- ما أهم سلبيات الجمعيات الأهلية؟

٦٢- ما المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة بالجمعيات الأهلية في المجتمع؟

٦٣- ما أبرز ملامح تأثير مشاركة المرأة في العمل الأهلي على المجتمع؟

٦٤- ما الخدمات التي قدمتها الدولة للجمعيات الأهلية؟

سادساً: أسباب عدم المشاركة في الجمعيات التطوعية:-

٦٥- ما الأسباب التي تحول دون مشاركتك في أي جمعية أهلية؟

٦٦- ما هي نظرة المجتمع لك وأنت لا تشاركين في العمل الأهلي؟

٦٧- ما الجمعيات التي ترغبين المشاركة فيها في المستقبل؟

٦٨- ولماذا لا ترغبين بالمشاركة في الجمعيات الأهلية؟

٦٩- ما أسباب عدم تشجيع أفراد أسرتك/ وزوجك على مشاركتك في الجمعيات الأهلية؟

٧٠- ما أبرز ملامح تأثير عدم مشاركة المرأة في العمل الأهلي على المجتمع؟

٧١- ما المقترحات للتخلص من الصعوبات التي تعيق المرأة العمانية للمشاركة في العمل

التطوعي؟

دليل مقابلة القيادات النسائية في الجمعيات الأهلية

حول موضوع

الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني

"دراسة ميدانية مقارنة بين المشاركات وغير المشاركات في الجمعيات الأهلية التطوعية "

إعداد الباحثة / خير النساء بنت رمضان مستهيل بيت نصيب

إشراف

أ. د/ ثروت إسحاق عبد الملك

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس

ورئيس قسم البحوث والدراسات الاجتماعية بمعهد البحوث والدراسات العربية

٢٠١٢/٥١٤٣٣ م

البيانات الواردة في هذه الاستبانة مكفولة السرية
ولأغراض البحث العلمي

أولاً: البيانات الأولية:

- ١- اسم المسئول (اختياري):
- ٢- السن:
- ٣- المستوى التعليمي:
- ٤- المهنة:
- ٥- متوسط الدخل الشهري:
- ٦- الحالة الزوجية:
- ٧- عدد الأبناء (للمتروجة):
- ٨- المستوى التعليمي للزوج:
- ٩- مهنة الزوج:
- ١٠- نوع السكن:
- ١١- ملكية لسكن:
- ١٢- اسم الجمعية:
- ١٣- (صفته) موقعة داخل الجمعية:
- ١٤- تاريخ انضمامك للجمعية:
- ١٥- التدرج المهني للمسئول داخل الجمعية بالتفصيل

ثانياً: المشاركة في تنمية المجتمع (تاريخها دوافعها ومواقفها):-

- ١٦- متى بدأت مشاركة المرأة العمانية في الجمعيات الأهلية التطوعية؟
- ١٧- ما الأنشطة التي كانت تقوم بها النساء العمانيات في بداية مشاركتهن؟
- ١٨- ما دوافع المرأة للانضمام إلى الجمعيات والمشاركة فيها؟
- ١٩- ما طبيعة المكاسب التي تحققت المرأة من انخراطها في العمل الأهلي التطوعي؟
- ٢٠- ما الإسهامات التي قدمتها النساء العمانيات في عملية المشاركة في تنمية المجتمع العماني منذ بداية المشاركة؟
- ٢١- ما موقف المسئولين الرجال تجاه النساء العمانيات عند بداية المشاركة؟
- ٢٢- ما نوع (جنس) الأعضاء المؤسسين للجمعية؟
- ٢٣- وما مؤهلاتهن؟
- ٢٤- ما أدوارهم داخل الجمعية؟
- ٢٥- وما طبيعة التدرج المهني لهم؟

- ٢٦- ما هي أهم الأنشطة والخدمات التي قدمت بها في الجمعية؟
- ٢٧- ما نوعية التعاون بين الرجال نساء داخل الجمعية؟
- ٢٨- ما أكثر الأنشطة والمجالات التي تبتعد المرأة عن المشاركة فيها؟
- ٢٩- ولماذا تبتعد المرأة عن المشاركة فيها؟
- ٣٠- من بين أفراد أسرته/ أسرة زوجك شارك/ بشارك داخل الجمعية أو في أي جمعية أخرى؟
- ٣١- ما طبيعة مشاركته في الجمعية؟
- ٣٢- ما العوامل التي تعوق المرأة عن المشاركة في الجمعيات الأهلية التطوعية؟
- ٣٣- ما الجهود التي تبذلها الجمعية لتشجيع النساء غير المشاركات للانضمام إلى الجمعية؟
- ٣٤- ما الآثار السلبية لعدم مشاركة المرأة في العمل الأهلي على المجتمع؟
- ٣٥- ما الخطوات التي اتبعتها الدولة لتفعيل دور المرأة في الجمعيات الأهلية داخل المجتمع؟
- ٣٦- ما الخدمات التي قدمتها الدولة للجمعيات الأهلية؟
- ٣٧- ما هي أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجهها داخل الجمعية؟
- ٣٨- كيف كنت تتغلبين على تلك الصعوبات؟
- ٣٩- ما المشكلات التي تواجهك مع المتطوعات داخل الجمعية؟
- ٤٠- من أين تأتي المشكلات التي تواجهك مع المتطوعات داخل الجمعية؟
- ٤١- كيف كنت تتغلبين عليها؟

عنوان الرسالة

" الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني "
" دراسة ميدانية مقارنة بين المشاركات وغير المشاركات في الجمعيات الأهلية التطوعية "

مقدمة من

خير النساء بنت رمضان بن مستهيل بيت نصيب

إشراف

أ. د / ثروت إسحاق

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب

جامعة عين شمس

ورئيس قسم البحوث الاجتماعية بمعهد البحوث والدراسات العربية

٢٠١٢/٥١٤٣٣ م

ملخص البحث باللغة العربية

بما أن دور المرأة العمانية في المجتمع العماني قد حدث له تغير كبير، فقد اتسعت مجالات مشاركة المرأة في تنمية مجتمعتها، وفتحت أمامها مجالات جديدة لم تفتح من قبل، ويعود ذلك إلى امتلاكها الإمكانيات والقدرات التي تؤهلها إلى أن تساهم بصورة فعالة في المجتمع العماني الحديث، بالإضافة إلى قناعة الحكومة القائمة بدور المرأة العمانية وقدرتها على المساهمة في تطوير المجتمع، حيث أن التدعيم الرسمي لمشاركة المرأة فتح لها آفاقاً كبرى للمشاركة في عملية التنمية، كانت محظورة من قبل.

أهمية الدراسة:-

تتبع أهمية الدراسة من خلال كون دور المرأة يعد مؤشراً هاماً، لمعرفة درجة التنمية الاقتصادية والحضارية في أي مجتمع، فالمرأة تمثل نصف المجتمع، كما أن تطورها يساعد في عملية وتنشئة وتربية النصف الآخر.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت المرأة في المجتمع العماني، إلا أن غالبية تلك الدراسات ركزت على مدى استفادة المرأة من التعليم، ومساهمتها في العمل الرسمي، إلا أنها لم تركز على المشاركة الاجتماعية للمرأة، ومدى تأثير الأبعاد الاجتماعية على هذه المشاركة في كافة مجالات التنمية، ومعرفة المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة العمانية في مشاركتها الاجتماعية في هذه التنمية، وأوجه السبل المختلفة للتغلب على هذه التحديات.

مشكلة الدراسة:

سعت الدراسة إلى معرفة تأثير الأبعاد والعوامل الاجتماعية المختلفة الخاصة بالمرأة العمانية وأثرها في مشاركتها في تنمية المجتمع العماني.

إلى جانب اختبار مدى تأثير المرأة العمانية بالمتغيرات التي طرأت على المجتمع العماني وتحولته السياسي والاقتصادي والثقافي، وذلك من خلال اختبار مساهمتها في تنمية المجتمع من خلال العمل الأهلي، ومشاركتها الرسمية وغير الرسمية في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:-

وتحدد الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها على النحو التالي:

- ٥- التعرف على دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العماني في تغير وضع المرأة العمانية وبخاصة في موضوع المشاركة في عملية التنمية بالسلب والإيجاب.
- ٦- الكشف عن دور الأبعاد والعوامل الاجتماعية(التعليمية، والثقافية، الاقتصادية، والأسرية، والدينية) في عملية مشاركة المرأة سلباً أو إيجاباً في تنمية المجتمع العماني.
- ٧- التعرف على أدوار المشاركات(عينة الدراسة) في الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع العماني.

٨- الكشف عن التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة الاجتماعية (عينة الدراسة) في تنمية المجتمع العماني والسبل التي تلجأ إليها للقضاء على تلك الصعوبات.

تساؤلات الدراسة:

أما التساؤلات التي حاولت الدراسة الإجابة عليها كانت على النحو التالي:

- ١- ما دور السياسات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العماني في تغير وضع المرأة العمانية وبخاصة من خلال مشاركتها في عملية التنمية سلباً أو إيجاباً؟
- ٢- ما الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية (الأبعاد) المختلفة (التعليمية، والثقافية، الاقتصادية، والأسرية، والدينية...) وذلك سلباً أو إيجاباً في عملية مشاركة المرأة في تنمية المجتمع العماني من خلال عملها في الجمعيات الأهلية؟
- ٣- ما الأدوار التي تسهم بها النساء المشاركات (عينة الدراسة) في الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع العماني؟
- ٤- ما المشكلات والتحديات التي تواجه النساء المشاركات (عينة الدراسة) في تنمية المجتمع العماني والسبل التي تلجأ إليها للقضاء على تلك المشكلات؟

المناهج المستخدمة في الدراسة:-

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في تحديد الإطار العام لموضوع الدراسة، للتعرف على الدور الذي لعبته العوامل الاجتماعية المختلفة في مشاركة المرأة في العمل الأهلي التطوعي، إضافة إلى وصف وتحليل التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة الاجتماعية والسبل التي تلجأ إليها المرأة العمانية للتغلب على هذه التحديات.

وقد قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على عينة من السيدات والفتيات بالجمعيات الأهلية حيث تم اختيار (١٠٠) حالة من النساء لإجراء مقابلات مقننة معهن، ولإجراء مقارنة بينهن، وذلك بواقع (٥٠) حالة يعملن بأجر أو بدون أجر (متطوعات نشطات) في الجمعيات الأهلية، كما تم اختيار (٥٠) حالة لا يشاركن في جمعيات أهلية، وذلك للحصول على استجابات كثيرة أو أقصى استجابات ممكنة، وقد راعت الباحثة أن يكون هناك تباين بين مفردات عينة الدراسة وذلك من حيث العمر، والحالة التعليمية، والزواجية، والمهنية، والاقتصادية، والثقافية،... الخ، وانعكاس ذلك على وعيهم من ناحية ومدى مشاركتهم في عملية التنمية من ناحية أخرى.

كما تم عمل مقابلات شخصية مع المسئولات والقيادات النسائية العاملة بالجمعيات الأهلية، حيث تم اختيار (٥) سيدات تقمن بعمل تطوعي بدون أجر وساهمن في تأسيس الجمعيات، ولهن خبرة كبيرة بالعمل الأهلي، ويستطعن القيام بتنفيذ أنشطة تنموية أو تقديم خدمات لفئات خاصة أو للمرأة... الخ.

أدوات الدراسة:-

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر كدراسة الحالة، ودليل مقابلة القيادات النسائية، لمعرفة الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية في عملية مشاركة المرأة في تنمية المجتمع.

نتائج الدراسة:-

١- إن العوامل الاجتماعية المختلفة (السن، الحالة الزوجية، المستوى التعليمي، متوسط دخل الأسرة... الخ) بالإضافة إلى الوضع الأسري والثقافي والديني لم تشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة، وبخاصة أن نتائج الدراسة الميدانية قد أوضحت أنه ليست هناك فروق دالة بين عينة المشاركات والغير مشاركات فيما يتعلق بتلك العوامل السابقة وذلك على الرغم من الصعوبات التي تواجهها المرأة نتيجة تعدد أدوارها سواء داخل الأسرة أو خارجها مما يؤكد على تزايد الدافعية لدى المشاركات لتنمية مجتمعهن.

٢- لا توجد فروق ذات دلالة بالنسبة لعينة المشاركات والغير مشاركات فيما يتعلق بالمشاركة في الأعمال الخيرية خلال المراحل التعليمية المختلفة بنسبة ٩٩%، ٨٧% على الترتيب.

١- إن نصف أفراد عينة المشاركات يشاركن كمتطوعات، كما أن ٧٥% منهن تراوحت مده مشاركتهن من (عام - ١٠ أعوام) مما يدل على حداثة مشاركتهن، كما أن حوالي ٥٦% من أفراد العينة يشاركن في أكثر من جمعية، وأن نسبة ٤٦% منهن أفصحن بأنه لا يوجد تأثير سلبي لمشاركتهن على الجمعية الأم، كما تركزت جوانب الاستفادة من العلاقات الشخصية في اكتساب خبرات جديدة وتنمية الذات بنسبة ٧٥%، كما أن خمس أفراد العينة فقط يعملن بأجر رمزي مما يدل على غلبة الحافز المعنوي للمشاركة.

٢- وأوضحت النتائج أن ٤٢% من عينة المشاركات كن يمارسن الأنشطة الخيرية المختلفة، ١٩% اتجهن لأنشطة تنمية المجتمع.

٣- أوضحت الدراسة أن العامل الديني كان يمثل الدافع الأول للمشاركة بنسبة ٥٠%، يليه الميل للعمل التطوعي إنسانياً وتنمية المجتمع بنسبة ٣٥%، وإن ٩٠% من المشاركات أقمن علاقة أخوة وصدافة داخل الجمعية.

٤- أكدت ٦٦% من المشاركات أنه لا توجد صعوبة في التوفيق بين أدوارهن داخل وخارج الجمعية مما يدل على الثقة بالنفس والرغبة في العمل الخيري، على الرغم من أن ٣٧,٥% منهن قد أفصحن عن وجود معوقات أسرية تحول دون مشاركتهن.

٥- كانت أبرز المكاسب التي حققتها عينة المشاركات هو ما ارتبط بالعامل الديني والإنساني (الذاتي) والاجتماعي بنسبة ٨٠% في مقابل زيادة الوعي بأهمية المشاركة في العمل التطوعي بنسبة ٢,٥% فقط وهو ما يعني أنه لا يزال يرتبط العمل الأهلي بالدوافع الدينية والخيرية.

٦- أفصحت الدراسة أن العامل الأسري كان هو المبرر الأول لعدم المشاركة بالنسبة لغير مشاركات بنسبة ٦١,٨% يليه شخصية المرأة نفسها بنسبة ١٦%.

٧- أوضحت الدراسة أن ٤١% من عينة الغير مشاركات أفصحن صراحة بأنه لا توجد نية لديهن في الانضمام للجمعيات الأهلية مستقبلاً، مقابل ٢٢% منهن أجابوا بأنهن يردن الالتحاق بالجمعيات الأهلية محددتين المجالات اللاتي يردن الالتحاق بها.

توصيات الدراسة:-

قدمت الباحثة مجموعة من المقترحات والتوصيات بشأن المشاركة في الجمعيات الأهلية وكان من أهمها:-

١- لا بد من إجراء المزيد من الدراسات في المجال المشاركة بالجمعيات الأهلية، حيث نفتقد الاهتمام الأكاديمي في هذا المجال بالرغم من أهمية دوره في المجتمع، ومن الموضوعات التي يمكن دراستها في هذا المجال قيمة التطوع، ومشكلات التطوع، ومستقبل العمل التطوعي في المجتمع العماني، وتحديد الاتجاهات الثقافية للمواطنين من أجل النهوض بالعمل التطوعي للمرأة في الوطن العربي.

٢- تبني رؤية جديدة للقطاع الأهلي بحيث تتحول في إطارها فكرة العمل الخيري القائم على الإحسان إلى الدور البنوي للجمعيات المرتبطة بالتنمية الشاملة.

٣- يجب على المؤسسات الدينية من خلال الخطاب الديني ربط المشاركة الأهلية بتنمية المجتمع وذلك من باب الضرورة وأن ذلك إنما يعد فريضة اجتماعية للقادرين عليها.

١- ينبغي التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه المشاركات وحلها سواء المرتبطة بالإمكانيات المادية أو العمل في الأنشطة المختلفة، أو حتى ما قد يرتبط بحالات فساد موجودة داخل الجمعيات الأهلية وكذلك المعوقات الإدارية والروتينية التي تواجهها.

٢- يجب الاهتمام بوضع المرأة العمانية عموماً، والمشاركات بصفة خاصة من خلال معرفة العوامل التي تلعب دوراً مهماً أو معوقاً في مشاركتها في تنمية المجتمع سواء في مجالات العمل المختلفة أو في مجال العمل الأهلي والتنموي

٣- يجب على المؤسسات التعليمية إدراج موضوع العمل الأهلي التنموي وذلك في المناهج الدراسية المختلفة

٤- كذلك يجب أيضاً إدماج أنشطة ومجالات جديدة داخل الجمعيات الأهلية مع ضرورة الإطلاع على خبرات وتجارب الدول الأخرى في مجال العمل الأهلي وفاعليه المرأة فيه.

٥- يجب توفير تعاون وثيق بين الجمعيات الأهلية والأجهزة الرسمية في مجال رسم السياسات ووضع الخطط والمشاركة في تنفيذ البرامج والإشراف عليها.

٦- البحث عن مصادر عديدة للتمويل ودعوة القطاع الخاص للمساهمة في دعم الجمعيات الأهلية بكافة الأشكال.

٧- تشجيع الجمعيات الأهلية للانضمام لعضوية الاتحادات الدولية والعربية ذات العلاقة بأنشطة ومجالات عملها.

٨- ضرورة حث الجمعيات على القيام بعملية مراجعة دائمة لأهدافها وأنشطتها وأساليب عملها، ومدى قدرتها على مواكبة المستجدات، بما يتضمن دائما توفير قاعدة بيانات أساسية للعاملين والمستفيدين من تلك الجمعيات بالإضافة إلى جوانب أخرى كثيرة.

ولقد انقسمت الدراسة إلى سبعة فصول رئيسية:-

- تناول الفصل الأول مفاهيم الدراسة، والدراسات السابقة.
- وتضمن الفصل الثاني الاتجاهات النظرية في مناقشة دور المرأة في التنمية من خلال خمسة اتجاهات.

- والفصل الثالث فقد تطرق إلى دور المرأة العربية في التنمية بالعالم العربي من خلال ستة نماذج لدول عربية، بالإضافة إلى المرأة والعمل التطوعي.
- أما الفصل الرابع فيناقش دور المرأة العمانية في التنمية، بالإضافة إلى المرأة العمانية والعمل التطوعي.
- وفي الفصل الخامس تم استعراض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.
- وتناول الفصل السادس تحليل البيانات واستخلاص النتائج.
- وأخيراً تناول الفصل السابع مناقشة نتائج الدراسة، والنتائج العامة للدراسة، بالإضافة إلى التوصيات والمقترحات.

Title of the study

"The Social dimensions of women's participation for the development of Omani society"

"A comparative field study among the participative and non- participative women of the voluntary civil associations"

Introduction of

khair- alnisa Ramadhan bin Mustahil bait Nasib

Supervision by

Prof.D/ Tharwat Isaac Abdel-malek

Professor of Sociology at the Faculty of Arts

AinShams University

And Head of Social Research Institute

١٤٣٣ / ٢٠١٢

٣٠٥

Abstract in Arabic

As the role of women in Omani society has been a significant change, the areas of women's participation in the development of society expanded and it was opened new areas for her, this is because of her capabilities and capacities that qualify them to contribute effectively in the new Omani society in addition to the conviction of the government of the Omani women's role and their ability of contributing in the development of society, as the formal support to participation has opened up ground prospects for the participations, that was prohibited before.

Importance of the study

This importance arises for the fact that the role of woman is an important indicator to know the degree of economic and civic development in any society, and in statistical view, women consider half of society.

So, her development help the socialization of the large number of women's studies in Oman, the majority of them have focused on how women's access to education and their contribution in official work, but they didn't focus on the social participation of women, and the impact of the social dimensions of these participation in all development's areas, besides to know the constraints and challenges that face the Omani women their participation, and the different ways to overcome these challenges.

Problem of the study:

This study sought to determine the impact of social factors and dimensions of the Omani women beside their effect on Omani society's participation.

Besides, tasting the how Omani women effected by the variables that occurred in the society, and its economic, political and cultural transformation,

through tasting their contribution in the development and their formal / informal participation in the whole political, economic and social life.

Objectives of the study

This study aimed to:

- ١- To identify the role of social and economic policies in change the status of Omani women, especially in the positive or negative participation in the development.
- ٢- To detect the role of the social dimensions or factors educational, cultural, economic, familiar and religious" in the positive or negative participation in the development.
- ٣- To identify the participates roles "the sample" through the NGOs in the development of society.
- ٤- To detect the challenges that face the social participation of women "the sample" in the development and the ways to eliminate them.

The questions of study:

- ١- What is the role of social and economic policies in change the status of Omani women, especially in the positive or negative participation in the development?
- ٢- What is the role of social dimensions and factors "educational, cultural, economic, familiar and religious" in the positive or negative participation in the development?
- ٣- What are the roles of the participants "the sample" through the NGOs in the development of society?
- ٤- What are the challenges and problems that face the social participation of women "the sample" in the development and the ways to eliminate them?

The methodology:

This study relied on the descriptive and analytical method in determining the general framework of the study, to enable us to identify the role of social factors in the women's participation in the social and voluntary work, as well as, describing the challenges that face the social participation and the ways to overcome them.

The researcher has conducted a field study on a sample of women of civil associations, so she selected (١٠٠) of them to make interviews, and conduct a comparative study among them. That the were (٥٠) of them work without pay or pay (volunteer and active) as well as (٥٠) of them didn't participate in any associations, in order to get the maximum responses as possible.

The researcher take in consider the discrepancy between the vocabulary of the sample in "the age, educational status, marital status, professional status, economic status and cultural status –etc and their impact of the awareness as well as the extent of their participation in the development.

And the researcher made personal interviews with the women leaders in the civil associations, that she selected (٥) of them as a volunteers and they contribute to establish that associations, and they have grand experience in the field of social and civil work, as well as they can do developmental activities or offer services to particular categories.

- Tools of the study
- The study relied on different tools such as the case study, the interview of women leaders

The results:-

- ١- the different social factors (Age, marital status, educational level and the average of income ...etc) as well as the familiar, cultural and religions status weren't obstacles to the participation, especially that the results of field study appeared that there weren't significant differences between the participants and in participants about these factors, in spite of the difficult that face women because of their roles in the family or out, which emphasizes the increasing of motivations of the participants to develop the society.
- ٢- There were no significant differences between participants or in participants about the participation of the voluntary work through the education levels (stages) ٩٩%, ٨٧%, respectively.
- ٣- The half of participants work as volunteers (and ٧٥% of them participated from (١-١٠) years that refer to the novelty of their participation, and ٥٦% of them work in many associations, and ٤٦% of them said that were no negative effect on the basic association, as well as ٧٥% of them gained new experiences and self development by the personal relations, and ٢٠% only work with little money that indicates to the impact of the moral side of participation.
- ٤- That ٤٢% of participants were practicing various charitable activities and ١٩% went to the activities of society development.

- ٥- The study showed that the religious factor was the first motivation for participation ٥٠%, after that the tendency to human voluntary work ٣٥%, and ٩٠% of participants have a friendship and brother hood relationships within the associations.
- ٦- That ٦٦% of participants confirmed that there were no difficulties in reconciling between their roles in sides or outside the associations, which indicates the self – confidence and the desire to charitable work, despite that ٣٧.٥% of them said that there were familiar obstacles preventing their participation.
- ٧- The most significant gains to participants related to the religious and self or social factor ٨٠%, in the other hand ٢.٥% only referred to the increasing of awareness, about the importance of participation, this mean that the voluntary work was still related to the religious and charitable motivations.
- ٨- The study showed that ٦١.٨٠% of in participants said that they didn't participate because of the familiar factor, and ١٦% because the women themselves.
- ٩- That ٤١% of in participants emphasize that they will not participate in any civil association, but ٢٢% of them answered that they want to access to specific areas of civil associations.

Recommendations of the study

- ١- There must be further studies in the field of participating in civic associations, as lacking academic interest in this area, in spite of the importance of its role in society. The topics that can be studied in this field. The value of volunteerism, the problems of volunteering work and the future of volunteering work in the Omani society as well as identify cultural trends for citizens to promote volunteering work for women in Omani society.
- ٢- Adopt a new vision to motivational sector to transform the idea in which work based on charity to the structural role of associations that related to the whole development.
- ٣- The religious institutions should link participation to the development through the religious discourse that it is a social obligation to those they can do it.
- ٤- It should identify the problems and obstacles that face participants, either they connected to financial means, the work in different activities or that may related to some cases of corruption in the national associations, as well as the administrative and bureaucratic obstacles of they face.
- ٥- It should be given in consider women in general, and participants particularly through identify the positive or negative role; factors in development either in different fields or national work field.
- ٦- Educational institutions should put the topic of developmental and national work in different study methods.
- ٧- It should integrate new activities and fields within the national associations, as well as it is important to see the other countries experiences in the field of civil work and the effect role of women in it.

- ٨- It should provide a strong cooperation between NGOs and official institutions in the field of drawing policies, put plans and participating in programs implementation and supervision.
- ٩- It should find money sources to funding and inviting the private sector to contribute in support of NGOs, in all forms and ways.
- ١٠- It should encourage NGOs to join the international and Arab federations that related to money activities and fields.
- ١١- It is important to urge the associations to evaluate permanently their aims, activities and methods of work, as well as their ability to keep up the movements, including always provide database to the workers and clients as well as other aspects.

Finally, this study was divided into seven chapters:

- ١- The first chapter dealt with the main concepts and the previous studies.
- ٢- The second included the theoretical trends to discuss the role of women in the development through five models.
- ٣- The third discussed the role of Arab women in the development in Arab world through six Arab countries, as well as the role of women volunteers.
- ٤- The fourth include the role of Omani Oman in the development, particularly through volunteer work.
- ٥- In the fifth, the researcher show the field study and the methodology.
- ٦- The sixth chapter dealt with analysis of data and put conclusions.
- ٧- Finally, the seventh dealt with the discussion of results, the general results of study and at last the recommendations and suggestions.